المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
120$ للنسخة الورقية.	150$ للنسخة الورقية.
10$ للنسخة الإلكترونية.	40$ للنسخة الإلكترونية.
130$ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الرابعة والأربعون | تسعة وخمسمئة | تموز/يوليو 2021

المحتويات

■ دراسات

□ **بعض «العوائق العقلية» للمشروع النهضوي العربي (الرياضيات وسيلة)** ..... محمود باكير 7

استحوذت عوائق النهضة العربية على اهتمام عدد من المفكرين العرب، وشخصوا بعضها انطلاقاً من وجهات نظر مختلفة، سياسية، أو فلسفية، أو دينية، أو غير ذلك كثير. لكن قلما دُرست هذه العوائق من زاوية رياضية. تبحث هذه الدراسة في العوائق العقلية للنهضة العربية من منظور مختلف، إذ تتوسّل الرياضيات في ذلك من خلال دراسة «العوائق العقلية» في تحصيلها، والأثر السلبي لذلك المشروع النهضوي العربي، كون الرياضيات هي أفضل وسيلة يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة. فضلاً عن أن تحصيلها، في وقتنا المعاصر، يُعد أساس التقدم العلمي، فرافعة هذا التقدم هي «عقلية» تغذت على الرياضيات وفكرها.

□ **الجغرافيا السياسية وإشكالية الوجود «الإسرائيلي»** ..... حاتم أبو سارة 25

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل تأثير الجغرافيا السياسية وقوانينها في وجود دولة «إسرائيل» وما تشكله هذه الجغرافيا السياسية من خطر حقيقي عليها. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والتاريخي والوظيفي لفهم دولة «إسرائيل»، من أجل عرض التحديات والتهديدات التي يفرضها الواقع السياسي والعسكري على تلك الدولة من المنظور الجغرافي منذ نشأتها حتى الآن. وفي المقابل توضح الدراسة الإجراءات والتدابير السياسية التي تفكر فيها وتتخذها العقلية الإسرائيلية من أجل تجاوز تلك العقبات. تسلط الدراسة الضوء على الإمكانات والفرص الهائلة التي تقدمها الجغرافيا السياسية، من أجل التخلص من هذا الكيان الاستيطاني والإحلالي المرفوض من محيطه الإقليمي العربي والإسلامي.

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **الانتخابات البرلمانية في الكويت 2020:**
التحديات وإرادة التغيير ..... مفيد الزيدي 45

تعد دولة الكويت صاحبة التجربة البرلمانية الوحيدة في دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم مما عرفته من هذه التجربة من نجاحات أو إخفاقات في تجارب أكثر من برلمان، ومن مواجهات مع الحكومات الكويتية المتعاقبة. يسعى هذا البحث إلى التعرف إلى التجربة البرلمانية الرائدة في الكويت، من خلال متابعة وتحليل واقع الانتخابات الأخيرة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2020، التي عُدّت محطة مهمة وسط تحديات داخلية وخارجية تواجهها الكويت على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فضلاً عن التحدي المفصلي للتجربة الديمقراطية نفسها في هذه «الدولة الصغيرة» التي تقع على ضفاف الخليج.

□ **«الحراك الأمازيغي» في المغرب العربي:**
نبشٌ في الهوية في ظلمة الطائفية ..... مصباح الشيباني 63

لا تزال «مسألة الأقليات»، بما فيها مسألة الأمازيغ، تطرح نفسها بقوة على الساحة العربية، وتؤكّد وجود تحديات حقيقية أمامها ترتبط بمقوّمات هويّة شعوبها، سواء على حدودها الإقليميّة أو القوميّة. ولفهم مبرّرات إعادة طرح هذه القضيّة، ووضعها ضمن دوائر البحث، ينبغي معرفة السّياقات الإقليمية والدولية الجديدة التي من خلالها تكتسب هذه القضية دلالاتها الفعلية، لأنّ معاودة النّبش في مثل هذه القضايا المعقّدة اليوم، تحت عناوين متعدّدة – ثقافية وحقوقية وإنسانية – هي مسألة شديدة الارتباط بالرّاهن العربي الغارق في كثير من الأزمات والاضطرابات السّياسية والتوتّرات الاجتماعية الدّاخلية، وبخاصة عقب الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة منذ عام 2011.

■ الصين والعالم (ملف)

□ **رؤية الصين لدورها العالمي** ..... علي الجرباوي 82

يمثّل صعود الصين المتسارع والمضطرد ظاهرة استثنائية، أو خاصة على الأقل، على الصعيد العالمي، أصبحت الصين معها منذ بدايات هذا القرن ركنًا أساسيًا من أركان النظام الدولي وواحدة من قواه الكبرى، وهي تقترب من احتلال المكانة الأولى على الصعيد الاقتصادي أو ربما الجيوسياسي في العالم. فهل ستتمكن الصين من تحقيق ذلك، أم سيتم إحباط مسعاها في ظل استمرار التفوق العسكري للمنظومة الإمبريالية التي تقودها الولايات المتحدة في العالم؟ تحاول هذه الدراسة تقديم إجابة عن بعض الأسئلة من منظور صيني؛ فتعرض وجهة النظر الصينية عن دور الصين عالميًا، بهدف التعريف بالكيفية التي تفكر فيها الصين تجاه دورها ومكانتها في النظام الدولي.

□ **الاقتصاد السياسي للسياسة الصينية في الشرق الأوسط: بين خلق الثروة وتعظيم القوة** ..... رابح زغوني 101

مع نهاية الحرب الباردة، تغيرت تدريجًا ملامح السياسة الصينية في الشرق الأوسط، لتتجه من سياسة مبنية على خلفية أيديولوجية نحو سياسة مبنية على مصالح اقتصادية عبر مبادرة «الحزام والطريق». هنا لا تنظر الصين إلى المنطقة من حيث قيمتها كمصدر للطاقة وحسب، ولكن في سياق إمكانياتها الكبيرة كسوق ضخمة للاستثمار والتجارة أيضاً؛ الأمر الذي ولّد لدى الصين حوافز دافعة باتجاه الاضطلاع بدور ما في المنطقة. تبحث هذه الدراسة في الاقتصاد السياسي للسياسة الصينية في الشرق الأوسط، في ضوء مبادرة الحزم والطريق، وتناقش تفضيلات السياسة الصينية في الشرق الأوسط بين الأهداف الاقتصادية (خلق الثروة) والأهداف السياسية (تعظيم القوة).

□ **موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة الحزام والطريق الصينية:**

الفرص والتحديات ..... محمد المصطفى بن الحاج 117

تسلّط هذه الدراسة الضوء على موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة الحزام والطريق الصينية، انطلاقًا من نظرية «التهديد الصيني»، التي تمت صياغتها داخل عدد من مراكز الأبحاث والتفكير الغربية، والتي عملت على التحذير من مغبة الصعود الصيني في العالم بذريعه أنه لن يكون سلميًا. كما تسعى الدراسة إلى استجلاء الفرص الممكنة والتهديدات المحتملة، التي تطرحها في ظل نهج الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة حمائية ضد صادرات الصين ودول الاتحاد الأوروبي بوجه خاص، مع ما باتت تشكله هذه السياسة من تهديد للنظام العالمي القائم على مجموعة من الأسس والمرتكزات لعل أبرزها الاعتماد المتبادل وحرية التجارة الدولية.

■ مقالات وآراء

□ **الكفاح القانوني الفلسطيني:**

تصريح بلفور وتبعاته مثالًا ..... وليد سالم 130

□ **أيديولوجيا الاستبداد...**

ما بعد الحداثة في الفكر الأمريكي ..... مصطفى شلش 142

■ أعلام

□ **النص والتأويل عند محمد أركون** ..... عبد اللطيف بطاح 153

■ كتب وقراءات

□ **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي** (وائل حلاق) ..... هشام مبشور 163

□ **النّقد النّسقيّ: تمثيلاتُ النّسق في الشّعر الجاهليّ** (يوسف عُليمات) ..... عامر سلمان أبو محارب 171

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 179

الكتب العربية: النفط والتنمية والحاجة إلى الإصلاح؛ من جمر إلى جمر: صفحات من ذكريات منير شفيق؛ الشعبوية الاقتصادية: مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني من الحروب التجارية؛ المستوطنات الصهيونية في محافظة أريحا والأغوار.

الكتب الأجنبية: War-Torn: The Unmaking of Syria, 2011-2021; The United States of America and the Crime of Aggression; Islam, Liberalism, and Ontology: A Critical Re-evaluation.

التقارير البحثية: Preserving the Lebanese Armed Forces Amid State Decline; Algeria's Upcoming Election Will Not Instigate Meaningful Change.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مقطع من لوحة تشكيلية للفنانة اللبنانية
هلا عز الدين.

بعض «العوائق العقلية» للمشروع النهضوي العربي (الرياضيات وسيلة)

محمود باكير(*)

أكاديمي سوري متخصص في الرياضيات،
ورئيس مجلس أمناء جامعة الجزيرة الخاصة في سورية.

«كل الأشياء توجد حالما تُدرك»
قول معروف

مقدمة

إن من أبرز أساسيات نجاح المشروع النهضوي العربي هي دراسة «العقل العربي»، وأسباب قصوره الوظيفي لأنه محرّك كل شيء؛ فمن دون العقل لا يمكن بناء مؤسسات علمية، ولا حكومة دستورية، ولا دولة مؤسسات. لذلك يعدّ الفلاسفة: «الدولة تجسيدًا للعقل»[1]. ونعلم أن هناك دماغًا إنسانيًا واحدًا، بيد أن العقل أمر مختلف تمامًا. لهذا نشير إلى أنه نتيجة لظروف معينة، فإن الإنسان (أو مجموعة بشرية) يمكن أن يطوّر «آلية» للتفكير خاصة به، ينفرد بها عن غيره، يمكن تسميتها اصطلاحًا «منظومة ذهنية»[2]. وغالبًا ما تطبع هذه «المنظومة» مخرجات تفكيره بطابعها، لذلك كثيرًا ما تعمل على تشويه تفكيره، وتؤثر في «نقائه» الذهني، الذي يُعَدّ ضروريًا كي يُحسن الإنسان استخدام عقله على نحو صحيح. لأنه على الرغم من أن العقل، وفق رأي أغلب الفلاسفة، ملكة إنسانية مشتركة، وهبة إلهية لكل البشر، بَيدَ أن توظيفه يختلف من فرد إلى آخر، أو من جماعة إلى أخرى. يقول رينيه ديكارت: «إن القسمة الوحيدة العادلة بين البشر هي توزيع العقل بينهم». أي أن المسألة تتعلق بمالك هذا العقل، وليس بواهبه[3].

ومن المعروف أن أفضل تعبير عن النشاط العقلي هو الرياضيات لأنها علم عقلي بحت. لذلك تُعَدّ أفضل العلوم التي يمكن أن تتناول هذه المسألة، وبخاصة بعد اعتماد فلاسفة العقل

(*) العنوان الإلكتروني: mbakir49@gmail.com.

(1) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط 5 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993)، ص 33.

(2) انظر: محمود باكير، «لماذا تطول اضطرابات الشرق الأوسط؟: مقاربة صورية،» **المستقبل العربي**، السنة 41، العدد 478 (كانون الأول/ديسمبر 2018)، ص 68ـ86.

(3) لمزيد من المعلومات انظر: المصدر نفسه.

المعاصرين تعريف الرياضيات للرياضي والفيلسوف برتراند رسل (Bertrand Russel) (1872ـ 1970) تعريفًا للعقل. وينص تعريفه على أنها: «دراسة القضايا p التي تقتضي القضايا q»، أي:

> «إذا كانت p فإن q» (If p, then q)، حيث أضحى مفهوم العقل في التصور العلمي المعاصر هو: «القدرة على القيام بإجراءات حسب مبادئ»، بل إنه أساسًا، نشاط منظم، ولنقل «لعب حسب قواعد»[4]. وهذا المعنى للعقل أصبح تعريفًا له في معظم الحقول المعرفية المعاصرة المعنية بدراسته، ونخص منها فلسفة العقل.

يبرز القصور الوظيفي «للعقل العربي» في أن واحدة من أكبر مشاكل مسارات تفكيره، التي تفضي إلى ما يشبه عجزًا معرفيًا، هي افتقاد كثير من «النخبة» العربية المنهج العلمي في التفكير.

ويبرز القصور الوظيفي «للعقل العربي» في أن واحدة من أكبر مشاكل مسارات تفكيره، التي تفضي إلى ما يشبه عجزًا معرفيًا، هي افتقاد كثير من «النخبة» العربية المنهج العلمي في التفكير. وقد يكون لهذا أسباب تاريخية لها علاقة بأثر العلم والسياسة في الثقافة العربية. لأنّ الدراسات الحديثة، وفق ما يذهب إليه محمد عابد الجابري (1936ـ 2010)، تشير إلى أنّ اللحظات الحاسمة والأساسية في تطور الفكر العربي- الإسلامي، تاريخيًا، لم يكن يحدّدها العلم، بل السياسة[5]، ومع ذلك لم تدرس هذه المعضلة بشيء من التفصيل على الرغم من مركزية العلم والتفكير العلمي في المشروع النهضوي العربي. وهذا الربط الذي نسعى إلى نسجه بين العلوم وقضايا الاستنهاض بكل أبعادها ليس جديدًا على المستوى العربي. فقد أشار أنطوان زحلان إلى أن شبلي الشميل (1853ـ1917) كان «على الأرجح أول عربي يستطلع قضايا تطويرية ضمن إطار مرتبط بالعلوم»، وذلك عندما نشر عام 1896 كتابًا مفتوحًا إلى السلطان العثماني عبد الحميد تحت عنوان **شكوى وأمل**، حلل فيه أسباب ضعف الإمبراطورية العثمانية، وذكر ثلاثة عوامل عوّق غيابها التقدم في الإمبراطورية وهي: العلم والعدالة والحرية[6].

وقد استحوذت عوائق النهضة العربية على اهتمام عدد من المفكرين العرب، وشخّصوا بعضها انطلاقًا من وجهات نظر مختلفة، سياسية، أو فلسفية، أو دينية، أو غير ذلك. والآن سندرس هذه العوائق من منظور مختلف، حيث نتوسّل الرياضيات في ذلك من خلال دراسة «العوائق العقلية» في تحصيلها ذاتها، وأثر ذلك سلبًا في المشروع النهضوي العربي. لأن الرياضيات أفضل وسيلة يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة. فضلًا عن أن تحصيلها، في وقتنا المعاصر، يُعد أساس

---

(4) انظر: محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، نقد العقل العربي؛ 1، ط 9 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 24. حيث يشير في الحواشي إلى أنه يستلهم ذلك من كتاب جان ألمو (Jean Ullmo)، «الفكر العلمي الحديث «المنشور باللغة الفرنسية.

(5) المصدر نفسه، ص 345.

(6) أنطوان زحلان، **العرب وتحديات العلم والتقانة: تقدم من دون تغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 26.

التقدم العلمي، وعوائقه تؤخر هذا التقدم، لأن قوامه في معظمه رياضيات[7]. بمعنى آخر، فإن رافعة هذا التقدم هي «عقلية» تغذت على الرياضيات وفكرها، إن كانت علومًا تطبيقية أو إنسانية أو اجتماعية. لذلك لا بد من دراسة أسباب سوء التغذية العقلية المزمنة في الشخصية العربية، التي لا تنفع معها «المكملات الغذائية» الزائفة في معظمها. بل لا بد من إعادة النظر في بناء هذه العقلية، ودور الرياضيات في ذلك حيوي وأساسي. لأن حصيلة الرياضيات العقلية، إن أُحْسِن تدريسها، أكثر من أن تحصى. لذلك بدأت جامعات كثيرة مميزة في العالم تركز في مناهجها على الرياضيات، إضافة إلى استخدامها في بناء شخصية خريجيها من خلال تزويدهم بمهارات عقلية خاصة، مثل: القدرة على المحاكمة العقلية السليمة، واكتساب القدرة على التفكير المنطقي، والتحليلي، والاستدلال الكمّي، والتفكير النقدي. فضلًا عن حل المشاكل، والعمليات الصورية (التجريدية)، والقدرة على الإبداع. وهذه المهارات التي أضحت ضرورية لخريجي الجامعات، يصعب تحقيقها بعيدًا من الرياضيات؛ لأنها الرافعة الذهنية التي يمكن من خلالها الوصول إلى معظم تلك الأهداف.

يعدّ التفكير الرياضي من عماد التفكير العلمي، وهو البيئة الخصبة لتنمية التفكير النقدي، والقضاء على الركود العقلي الذي يعانيه بعضنا. لأن التفكير النقدي يتطلب ضوابط موضوعية نجد جذورها في ماهية التفكير الرياضي.

لذلك يعدّ التفكير الرياضي من عماد التفكير العلمي، وهو البيئة الخصبة لتنمية التفكير النقدي، والقضاء على الركود العقلي الذي يعانيه بعضنا. لأن التفكير النقدي يتطلب ضوابط موضوعية نجد جذورها في ماهية التفكير الرياضي. كما أصبح هذا التفكير أحد أركان العملية التربوية المعاصرة، ومحركها الأساسي، لذلك يعد سمة أساسية من سمات خريج الجامعة في العالم الغربي، لأن هذه الميّزة تضطلع بدور كبير في تطور المجتمعات، وفي تقدم الفرد نفسه على المستوى العلمي والمهني والشخصي.

المشكلة، عمومًا، في المجتمعات العربية، ربما لا تكون بالضرورة شح معلومات لدى أفراده في ظل هذا الطوفان الهائل من المعلومات، بل هي تعبير عن ضعف القدرة عند شريحة كبيرة منه على المحاكمة العقلية. فضلًا عن الحاجة الماسة إلى «منهج للتفكير» يساعد على تحويل المعارف إلى واقع ملموس، وبخاصة أنه لم يعد في عصرنا أي قيمة للمعلومات التي يحفظها الإنسان، مع وجود الحاسوب (الكومبيوتر) الذي يمكنه تخزين ما تشاء من بيانات. بل أضحى المهم هو قدرة المتعلم على المحاكمة العقلية من خلال امتلاكه منهجًا للتفكير يساعده على استثمار معارفه. مع أن تركيز المؤسسات التربوية العربية يتجه أساسًا نحو تلقين المعلومة وحفظها، ثم استرجاعها عند الضرورة، وليس على طريقة استخدامها للاستفادة منها، وهو الأكثر أهمية. وهذا يتطلب منهجًا

(7) انظر: محمود باكير، «الرياضيات مفتاح النهوض في التعليم العالي في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 39، العدد 454 (كانون الأول/ديسمبر 2016).

للتفكير كي تترجم المعرفة إلى سلوك. لذلك شرعت المؤسسات التربوية الأوروبية تطرح حديثًا ما يسمى «التعلم القائم على الكفاءة» (Competency Based Education)، وهو مفهوم جديد يكون التركيز فيه على «المخرجات» Outcomes وليس على «السيرورة التعلميّة» (Learning Processes).

ثمة خللٌ بنيويٌ في دراسة الرياضيات وتدريسها في معظم البلدان العربية، وهذا يفضي إلى ضعف البحث العلمي فيها. ومن المرجح أن يعزى ذلك إلى بعض «العوائق العقلية» التي تخص البيئة التربوية العربية.

وعدم انتباه معظمنا إلى دور الرياضيات العقلي قد يكون مبررًا، لأن كثيرًا من الناس يُنظر إليها على أنها علم يُعنى بالأعداد، والمعادلات، والأشكال الهندسية، وليس لها أي مغزى أو صدى عقلي. لذلك ليس لها علاقة بمناهج التفكير، وتنحصر فائدتها العملية في تقدم العلوم الأخرى. وهذا ناتج من الخلط بين التفكير الرياضي، والتفكير العددي. فالثاني جزء من الأول، والضد غير صحيح. والتفكير العددي هو «الحالة الجنينية» التي تطورت عبر القرون، إلى ما وصل إليه اليوم التفكير الرياضي، الذي أصبح يشمل عددًا من الجوانب. أي أن كون الرياضيات «مهارة عقلية» (وفق تسمية وكالة ضمان جودة التعليم العالي البريطانية (The Quality Assurance Agency for Higher Education) لم يزل غير واضح عند شريحة واسعة من الناس، بمن فيهم دارسوها. ويتأتّى هذا الموقف من طبيعة الرياضيات المجرّدة التي ربما لا توحي بذلك.

لذلك تعد الرياضيات ـ برأي كثر – مفتاح نهوض التعليم العالي[8]، علمًا أن حال الجامعات العربية والبحث العلمي في الرياضيات، ومدى الاستفادة منه، لم يزل بعيدًا من هذه الروح التي تعم الجامعات الرصينة في العالم، مع أن تكلفة بنيته التحتية زهيدة ولا تقارن بغيره من الاختصاصات الأخرى، كون متطلباته عقلية أكثر منها مادية. وهذا يستدعي التذكير بأن تصنيف البلدان العربية في تدريس الرياضيات، وفق البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (Programme–PISA for International Student Assessment)، وهو المعيار الدولي لقياس جودة الأنظمة التعليمية في العالم، يضع البلدان العربية في ذيل التصنيف. علمًا أن الدول الناهضة حديثًا تأتي في المقدمة: سنغافورة ثم هونغ كونغ يليها مكاو[9]. وإذا نظرنا إلى قائمة الدول الحاصلة على ميدالية فيلدز (Fields Meadal) (نظير جائزة نوبل في الرياضيات) التي تُمنح لأحسن رياضيي العالم كل أربع سنوات لا نجد فيها عربيًا باستثناء الرياضي البريطاني مايكل عطية (Michael Atiyah) (1929ـ 2019) الذي هاجر والده اللبناني إلى بريطانيا وهو في مقتبل عمره وتزوج من بريطانية أنجبت مايكل. في حين أن إيران تقع في المرتبة السابعة (إيرانيان اثنان حصلا على الجائزة)[10]. أي

(8) لمزيد من المعلومات انظر: المصدر نفسه.

(9) لمزيد من المعلومات، انظر: منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي (Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)).

(10) انظر في الشبكة العالمية للمعلومات: List of Countries by Number of Fields Medalists – Wikipedia.

ثمة خللٌ بنيويٌ في دراسة الرياضيات وتدريسها في معظم البلدان العربية، وهذا يفضي إلى ضعف البحث العلمي فيها. ومن المرجح أن يعزى ذلك إلى بعض «العوائق العقلية» التي تخص البيئة التربوية العربية. وهذا ربما نابع، في جزء منه، مما تستبطنه الرياضيات من طبيعة مفارقة لماهية معظم العلوم الأخرى. سنحاول في هذه الدراسة تشخيص بعض أسباب ذلك، وهي ليست بعيدة من مشروع «نقد العقل العربي» الذي درسه بعض المفكرين العرب، وفي مقدمهم محمد عابد الجابري[11]. إضافة إلى البحث عن ملامح أخرى لهذا العقل ولكن من منظور مختلف. قد تكون هذه الدراسة مكملة لمشروع الجابري وليست بديلًا منه. وهذا يستلزم البدء بدراسة «البيئة العقلية» في الحالة العربية، وأثرها في تحصيل الرياضيات. وهذه ضرورة تفرضها طبيعة الرياضيات العقلية الخاصة. فضلًا عن ذلك لا بد من التوقف عند بعض الجوانب الثقافية المرتبطة بهذه البيئة ولها علاقة في البحث العلمي في الرياضيات. وهذا تعبير عن منطوق ما يشير إليه بعض الرياضيين: «بأن رياضيات أي عصر مؤشر على ثقافته». أي أن ثمة علاقة بين نشاط بعض فروع الرياضيات، وبين المؤثرات المعرفية الأخرى المختلفة (ثقافية، أو اجتماعية، أو سياسية،...) السائدة في الحقبة الزمنية المعنية. أي أن الرياضيات «منتج ثقافي»، بالمعنى الواسع لكلمة «ثقافة».

ثمة علاقة بين نشاط بعض فروع الرياضيات، وبين المؤثرات المعرفية الأخرى المختلفة (ثقافية، أو اجتماعية، أو سياسية، ...) السائدة في الحقبة الزمنية المعنية. أي أن الرياضيات «منتج ثقافي»، بالمعنى الواسع لكلمة «ثقافة».

وعلى الرغم من أن ماهية الوجود الرياضي ذهنية، لأن الرياضيات مفاهيم مجردة، بيد أنه لا بد من وجود دوافع إنسانية أو اجتماعية خاصة للاهتمام بها. ولماذا نشأت بعض المفاهيم في بيئة معينة ولم تنشأ في بيئة أخرى؟ وهذا يشير، عمومًا، إلى أن ولادة المفاهيم الرياضية لم تكن مجرد طفرة عقلية، أو ترفًا فكريًا لا طائل منه. بل لا بد من وجود عوامل معينة تدفعها إلى البلورة، ثم الخروج إلى حيز الواقع. وقد يكون بعض تلك الأسباب معروفة، وبعضها الآخر ليس كذلك، كونها تمتد إلى أعماق النفس الإنسانية، أو حتى إلى «روح» المجتمع الذي ظهرت فيه هذه المفاهيم.

الأكثر من هذا، من الملاحظ أنه حتى قبول بعض المبادئ الرياضية قديمًا كان يخضع، عند بعض الشعوب، لاعتبارات ليست علمية. فكانت الأفضلية عندهم للاعتبارات الاجتماعية، وليست العقلية، كما في حالة الحضارة الصينية القديمة، وموقفها من أحد قوانين الفكر، وهو «قانون عدم التناقض». وللتوضيح نشير إلى أنه كان يُعتقد بأن موقف المتلقي من الرياضيات، أو من قوانين

(11) للجابري أربعة كتب في نقد العقل العربي، هي: **تكوين العقل العربي** الصادر عام 1984، و**بنية العقل العربي** الصادر عام 1986، و**العقل السياسي العربي** الصادر عام 1990، و**العقل الأخلاقي العربي** الصادر عام 2001. وجميعها صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

الفكر الثلاثة المعروفة[12] هو ذاته عند كل الشعوب. بمعنى أن الجميع يفكرون، ويستنتجون، ويستقرئون، وفق طرائق منطقية واحدة، وأن «ذائقتهم المنطقية» هي نفسها. وهذا ما أثبت علم نفس الثقافة بطلانه[13]، حيث تبين أن الممارسات الاجتماعية يمكن أن تؤثّر في طرائق التفكير. يقول ريتشارد نيسبت: «وليس لنا أن نتوقع ممن ينبني وجودهم الاجتماعي على التناغم أن يطوروا تراثًا للمواجهة أو الجدل»[14]. لأنه عندما تسود في أي مجتمع فكرة اندماج أفراد المجتمع ليكوّنوا نسيجًا واحدًا متناغمًا فإن «الحلول الوسط» بين الآراء المتصارعة والمتناقضة يكون لها دومًا الأولية، بل وهي الملاذ الذي يلجأ إليه جميع أفراد ذلك المجتمع منعًا للتصادم والاختلاف. مثال ذلك المجتمع الصيني، حيث: «إن 95 في المئة من الصينيين هم من جماعة عرقية واحدة معروفة باسم «الهان»... وهكذا عاش الصينيون لا يشهدون إلا اختلافًا ضئيلًا في الرأي، ويرون الشقاق مظنة عقاب يحل من أعلى أو يأتي على أيدي رفاق الحياة... ومن هنا دافعهم لاكتشاف الطريق الوسطى»[15]. أي نتيجة لطبيعة المجتمع الصيني من حيث التركيب العرقي، وهامش الحرية المحدود الذي كان متاحًا لأفراده قديمًا، أفضى ذلك إلى عدم حاجتهم إلى قواعد، وقوانين إدارة الجدل، بما في ذلك «مبدأ عدم التناقض». ويضيف نيسبت: «وعلى الرغم مما حققه الصينيون من تقدم كبير وموضوعي في مجالي الجبر والحساب لكنهم حققوا إنجازًا ضعيفًا في الهندسة بسبب أن البراهين تعتمد على المنطق الصوري، خاصة فكرة عدم التناقض»[16].

وإذا توقفنا قليلًا عند حضارة الإغريق، التي تميزت بالحرية الشخصية، والموقع الجغرافي على طرق التجارة في العالم القديم، واختلاطهم الكبير مع الغرباء، فرض عليهم التعامل مع المتناقضات. فقد: «اعتادوا دائمًا مواجهة مواقف حيث يرون شخصًا يؤكد أن «أ» هي الحجة بينما ينزع آخر إلى القول إنه «ليس أ» هي الحجة. وهكذا عايشوا تناقضًا وافدًا بين آراء الغرباء. وتناقضًا محليًا يعبّر عنه المواطنون من خلال آرائهم داخل الجمعية العامة وفي الساحات العامة. وطبيعي أن يؤدي هذا بالضرورة إلى تطور إجراءات معرفية من بينها المنطق الصوري للتعامل مع مظاهر وأسباب التنافر»[17]. باختصار فإن هذه القوانين عبارة عن عادة ثقافية.

---

(12) من المعروف أن القوانين الأساسية للفكر ثلاثة، هي: (1) قانون الهوية (الذاتية) (The Law of Identity) الذي ينص: «الشيء المعين هو ذاته، مهما اختلف سياقه»، ويعبر عنه رمزيًا على النحو: «ق هي ق»؛ (2) قانون عدم التناقض (The Law of Non-contradiction) الذي ينص: «لا يمكن أن تكون القضية ق ونفي ق في آن واحد». أي إذا تحققت القضية ق انتفى نقيضها. (3) والقانون الثالث المرفوع (The Law of Excluded Middle) ونصه: «القضية إما ق أو نفي ق ولا وسط بين ذلك». أي «ليس ثمة وسط (ثالث) بين ق ونفي ق».

(13) انظر: ريتشارد نيسبت، **جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف... ولماذا؟**، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة؛ 312 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005).

(14) المصدر نفسه، ص 54.

(15) المصدر نفسه، ص 49.

(16) المصدر نفسه، ص 45.

(17) المصدر نفسه، ص 49.

ويقول الرياضي البريطاني جون ماكليش (John McLeish) وهو يتحدث عن المعرفة الرياضية، إنها: «ليست شيئًا مستقلًا وقائمًا بذاته، بل هي جزء من مجموع التفاعلات البشرية»[18]. وهذا يشير مرة أخرى إلى أن المعرفة الرياضية ليست معزولة عن نسيج محيطها، بل لا بد من وجود محرضات «ثقافية» معيّنة لولادتها. ويضيف ماكليش وهو يتحدث عن «الأنظمة العددية»: «سوف يفصّل هذا الكتاب بعض تلك الأنظمة مبينًا العلاقة بينها وبين الثقافة التي ترعرعت فيها»[19]. ثم يتابع: «ففيما كان العرب يتبوؤون مركز الصدارة في النهضة العلمية بين القرنين السابع والخامس عشر، كانت أوروبا متخلفة جدًا في علم الرياضيات، والسبب في ذلك هو التراث المشؤوم الذي خلفه اليونانيون. فبتعاملهم مع الأعداد وكأنها كائنات شبه مقدسة تكمن في أساس عملية الخَلق نفسها، فإنهم أبعدوها عن المعاملات والتحليلات اليومية، وأحاطوها بهالة من الدين والفلسفة»[20]. وما يشي به هذا القول هو أن موقف الأوروبيين، من الأعداد، في تلك الفترة، كان تحت تأثير عوامل ثقافية بعيدة من الدوافع الرياضية، ولها علاقة بالفيثاغورية، وموقفها من الأعداد. لذلك كان تراث فيثاغورث (توفي 503 ق.م) عقبة كأداء في تطور الرياضيات في أوروبا. فمن المعروف أنه كان صاحب مدرسة في الفلسفة تعتقد بأن الأعداد تتضمن حقيقة طبيعة الأشياء، وتعزى إليها بعض الصفات الباطنية[21].

إن تحوّل الخبرة العملية إلى نظريات رياضية تتطلب وثبة عقلية من نوع خاص قوامها التجريد. وهذا لا يتحقق عند أولئك الواقعين تحت سيطرة «منظومة ذهنية» خاصة بهم. أي أن ثمة نوعًا من «المنظومات الذهنية»، كانت تعيق ولادة التفكير العلمي الصرف في هذه المنطقة قديمًا.

وإذا سلّمنا بما يقوله برتراند رسل[22] من أن العنصر الصوفي الذي كان مسيطرًا في الشرق قديمًا بلا منازع، أعاق تطور الملاحظات العملية إلى نظريات في الرياضيات، وفي هذا اختلف الشرق القديم عن الإغريق؛ إضافة إلى ما يقوله: «ولكن ما أنقذ اليونانيين من الوقوع في براثن هذا العنصر (يقصد العنصر الصوفي) وحده، هو ظهور

(18) جون ماكليش، **العدد: من الحضارات القديمة حتى عصر الكومبيوتر**، ترجمة خضر الأحمد وموفق دعبول؛ مراجعة عطية عاشور، عالم المعرفة؛ 251 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999)، ص 10.

(19) المصدر نفسه، ص 15.

(20) المصدر نفسه، ص 15.

(21) لجنة العلوم الفلسفية والاجتماعية بمجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي**، تصدير إبراهيم بيومي مدكور (القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1983)، ص 142.

(22) برتراند رسل، **حكمة الغرب، ج 1: عرض تاريخي للفلسفة الغربية في إطارها الاجتماعي والسياسي**، ترجمة فؤاد زكريا، عالم المعرفة؛ 62، ط 2 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009)، ص 33.

المدارس العلمية في أيونيه»[23]. ثم يضيف: «إن الحضارة اليونانية حضارة متأخرة بالقياس إلى حضارات العالم الأخرى، إذ سبقتها حضارتا مصر وبلاد ما بين النهرين بعدة ألوف من السنين... ولقد توصلت مصر القديمة وبابل إلى بعض المعارف التي اقتبسها الإغريق فيما بعد، ولكن لم تتمكن أي منهما من الوصول إلى علم أو فلسفة»[24]. لأنه من المعروف أن المصريين القدماء ألموا بكثير من خصائص الأشكال الهندسية، بسبب معاناتهم من فيضان النيل سنويًا. ويقول هيرودوت (Herodotus) (485ـ 425 ق.م): «ويبدو لي أن هذا هو السبب في أن مصر سبقت غيرها إلى معرفة الهندسة، وعنها أخذها الإغريق»[25]. بيد أن هذه الخبرة العملية لم تتطور إلى علم نظري. لذلك لم ينتبهوا إلى أهمية «البرهان الرياضي». ويقول أحمد سليم سعيدان: «ويظهر أن عدتهم (يعني المصريين) الأساسية كانت حبالًا، كأشرطة المساحة، يشدونها»[26]. ويشير رسل إلى بعض الأسباب التي حالت دون نضج تلك الخبرة إلى علم، ومنها: «أن وظيفة الدين لم تكن تساعد على ممارسة المغامرة العقلية»[27]. ويبرر ذلك بقوله: «ففي مصر كان الدين معنيًا إلى حد بعيد بالحياة بعد الموت. فالأهرامات كانت صروحًا جنائزية»[28]. ثم يتابع قوله عن الناحية الدينية في بلاد ما بين النهرين قديمًا: «كان الاهتمام الرئيسي منصبًّا على السعادة في هذا العالم، وكان تسجيل حركات النجوم وما صاحبه من ممارسات للسحر والتنجيم موجهًا من أجل هذه الغاية»[29]. لأنه، على الرغم من أن جذور الرياضيات مستمدة من الواقع، بيد أن تحوّل الخبرة العملية إلى نظريات رياضية تتطلب وثبة عقلية من نوع خاص قوامها التجريد. وهذا لا يتحقق عند أولئك الواقعين تحت سيطرة «منظومة ذهنية» خاصة بهم. أي أن ثمة نوعًا من «المنظومات الذهنية»، كانت تعيق ولادة التفكير العلمي الصرف في هذه المنطقة قديمًا.

وعمومًا، فإن رياضيات أي مرحلة تاريخية كثيرًا ما تكون مؤشرًا على اهتمامات الناس المعرفية في مجالات ليس لها علاقة مباشرة بالرياضيات. لذلك فإن دراسة عوائق البحث العلمي في الرياضيات تستدعي استحضار فلسفة الرياضيات، وعلم اللسانيات، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتاريخ، وسوسيولوجيا الرياضيات، وغير ذلك، لما لها من تأثير في البيئة الذهنية للبحث العلمي.

أولًا: الرياضيات «منتج ثقافي»

1 ـ البرهان الهندسي والخطاب

من الأمثلة التي توضح علاقة الرياضيات بالشأن الثقافي، ما أورده مؤرخ العلم آلان كرومر (Alan Cromer) (1935– 2005) عن دور المنطق، والجدل، وإدارته، وقوانينه، عند الإغريق،

(23) المصدر نفسه، ص 33.
(24) المصدر نفسه، ص 28.
(25) **هندسة إقليدس في أيد عربية**، تحقيق أحمد سليم سعيدان (عمّان: دار البشير، 1991)، ص 5.
(26) المصدر نفسه، ص 5.
(27) المصدر نفسه، ص 28.
(28) المصدر نفسه، ص 28.
(29) المصدر نفسه، ص 29.

والانتقال من المنطق إلى العلم، حيث يقول: «العلم من هذه الزاوية امتداد للخطابة. اخترعته اليونان القديمة دون سواها، لأن المؤسسة الإغريقية الممثلة في الجمعية العامة أولت مهارة الجدل مكانة عظمى... البرهان الهندسي هو... أقصى صورة خطابية»[30]. ونلاحظ كيف ربط كرومر الخطاب الرسمي، في المحافل اليونانية، بالبرهان الهندسي، وأنه يعد أقصى صورة خطابية. وهذا نابع من أن الخطاب المنطقي، والرصين، هو وجه آخر للبرهان الهندسي، لما يتسم به كل منهما بالترابط المنطقي، والاتساق، والوصول إلى نتائج مقنعة انطلاقًا من جملة من المقدمات.

وما يؤكد تلك العلاقة، عند الإغريق، هو ما ورد في الدراسات المعمّقة الحديثة حول «الشفوية» (Orality) و«الكتابية» (Literacy) ، والفرق بينهما[31]. يقول والتر ج. أونج: «كانت دراسة الخطابة السائدة في كل الثقافات الغربية حتى ذلك الوقت قد بدأت بوصفها أساس التعليم والثقافة اليونانية القديمة. ففي اليونان القديمة، كانت دراسة «الفلسفة»، كما مثلها سقراط، وأفلاطون، وأرسطو، برغم نتائجها الغنية فيما بعد، عنصرًا ثانويًا نسبيًا في الثقافة اليونانية ككل، لا ينافس الخطابة مطلقًا سواء في عدد ممارسيها أو في آثارها الاجتماعية الفورية»[32]. ويضيف: «إن الهدف من أنواع الخطاب كلها، هو البرهنة، بصورة أو بأخرى، على مسألة من المسائل أو تفنيدها ضد خصم ما»[33]. أي أن ديدن هؤلاء كان «البرهنة» بصورة أو بأخرى؛ من هنا انبثقت «فكرة» أهمية وجود «البرهان»، ومدى الحاجة إليه. وهذا ما دفع الإغريق بتطوير «البرهان الهندسي»، لأن البيئة الفكرية للهندسة هي الوسط الصالح لاستزراع ذلك. لهذا ظهر صدى أهمية «البرهنة» تلك في علم الهندسة. وطبعًا هذا لم يحل دون ظهور «البرهان» في العلوم الأخرى، كالبرهان التاريخي، والفلسفي،... ولكن يبقى البرهان الرياضي سيد البراهين من دون استثناء، لما يتمتع به من نضوج فكري قلّ نظيره، وحجة مقنعة، ومنطق سليم ضمن سياق صوري.

أي أن روح «البرهان الرياضي» تدين بولادتها للخطابات في المحافل الإغريقية القديمة. ومن ثم فإن الطبيعة الثقافية القديمة للإغريق المتمثلة بالجدل، والمناقشات العامة الرصينة، أوحت بفكرته. وما يؤكد أهمية الجدل عندهم ما أشار إليه هوميروس من: «أن الإنسان إنما تحدده قدرته على الجدل بالقدر نفسه الذي تحدده فيه براعته القتالية كمحارب»[34].

في حين أن العرب اشتهروا بالشعر فكان من أقدم الآداب التي عرفوها، وكان له مكانة مرموقة يرفع من مكانة القبيلة. لهذا كان يطلق النقاد عبارة «الشعر ديوان العرب». وكانت منزلة الشعراء في الجاهلية تتقدم كثيرًا على الخطباء. فقد ذكر الجاحظ عن أبي عمرو بن العلاء: «كان الشاعر في الجاهلية يقدم على الخطيب، لفرط حاجتهم إلى الشعر الذي يقيّد عليهم مآثرهم، ويفخّم شأنهم،

---

(30) نيسبت، **جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف... ولماذا؟**، ص 54.

(31) انظر: والتر ج. أونج، **الشفاهية والكتابية**، ترجمة حسن البنا عز الدين؛ مراجعة محمد عصفور، عالم المعرفة؛ 182 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994)، ص 33.

(32) المصدر نفسه، ص 204.

(33) المصدر نفسه، ص 206.

(34) نيسبت، المصدر نفسه، ص 27.

ويهوّل على عدوهم ومَن غزاهم، ويهيّب من فرسانهم ويخوِّف من كثرة عددهم، ويهابهم شاعرُ غيرهم فيراقب شاعرهم...»[35]. والطبيعة الوجدانية للشعر ليس لها أي علاقة بالتفكير الرياضي.

2 ـ جبر الخوارزمي

من الأمثلة المهمة على علاقة الرياضيات بالثقافة السائدة هو ولادة علم الجبر في مطلع القرن التاسع الميلادي على يد الخوارزمي. فمن المعروف أن «علم المواريث»، أو «علم الفرائض» بدئ بتأسيسه في بداية تأسيس المدارس الفقهية، حيث كان هناك اجتهادات سابقة لذلك من جانب بعض الصحابة. ولا يوجد أي دراسات حاليًا تشير إلى الطريقة الرياضية التي كان يوزع بها الفقهاء هذه التركات. لكن مع بداية القرن التاسع الميلادي تغير الوضع عندما قام محمد بن موسى الخوارزمي (الذي عاش بين العقود الأخيرة من القرن الثامن ومنتصف القرن التاسع للميلاد) بتأليف كتابه **الجبر والمقابلة**، الذي نشره في سنة 820 ميلادي. ووفق ما يشير إليه الباحث المعروف في تاريخ العلوم عند العرب رشدي راشد فإن ما قام به الخوارزمي: «كان عملًا تأسيسيًا لمادة علمية استمرت تتطور من بعده، عُرِفت تحت عنوان «حساب الفرائض»؛ فقد حوّل الخوارزمي في الكتاب الثاني هذا، وبفضل الجبر، ما لم يكن سوى حسابات فقهية، إلى مادة في الرياضيات التطبيقية تحمل اسمًا ما زالت تحتفظ به حتى عصرنا»[36]. ويقصد راشد بهذه المادة ما أصبح يسمى «الجبر». أي أن هذا العلم الرياضي الجديد ولد استجابة للتحديات العلمية التي كان يقدمها «علم المواريث»؛ فضلًا عن أسباب علمية أخرى ساعدت على ذلك ليس هذا المجال لشرحها[37]. ومن أهم ما يورده راشد من أسباب حول ذلك قوله: «كان مجال الحقوق من بين أشد مجالات البحث نشاطًا في القرن الثامن. فالمجتمع الجديد والدولة الجديدة، اللذان يرتكزان على أساس تعاليم القرآن والحديث النبوي، تطلبا بالضرورة تصورًا للحقوق وللقواعد الشرعية، يختلف عن القواعد الحقوقية الموروثة عن بيزنطة وعن بلاد فارس... فلقد شهد القرن الثامن ولادة ثلاث من المدارس الفقهية الأربع التقليدية، التي تسيطر على الشرع الإسلامي حتى عصرنا الراهن»[38]. وهذا يؤكد «أن رياضيات أي عصر مؤشر على ثقافته»؛ لأن ما قام به الخوارزمي من عمل تأسيسي «لعلم الفرائض» هو الترجمة الرياضية عن مجال الحقوق الذي كان في عصره في بؤرة اهتمام فقهاء الشرع الإسلامي. وغني عن البيان أهمية هؤلاء الفقهاء في تلك المرحلة التاريخية. حتى إن دورهم تجاوز دائرة التشريع والفقه، ليصبحوا المحرك الأساسي الذي صاغ العقل العربي، إذا سلمنا بما يقوله الجابري[39].

---

(35) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين** (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2002)، ج 1، ص 241.

(36) رشدي راشد، **رياضيات الخوارزمي.. تأسيس علم الجبر**، ترجمة نقولا فارس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 54.

(37) لمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه.

(38) المصدر نفسه، ص 73.

(39) للجابري أربعة كتب في نقد العقل العربي كما أشرنا سابقًا.

وما يؤكد العلاقة العضوية بين الجبر وعلم المواريث هو أن خلفية الخوارزمي العلمية كانت متينة الصلة بالعلوم الفقهية. وهذا ما يشير إليه راشد عن الخوارزمي[40].

3 ـ نظرية المبارزة

ومن الأمثلة الأخرى على ربط المعطيات الثقافية بالأبحاث الرياضية، هو الاهتمام الشديد في «نظرية المبارزة» (الصراع) (Game Theory) في النصف الثاني من القرن العشرين. وتُعَرّف هذه النظرية على أنها: «طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع». وكان التركيز فيها على دراسة «نقطة التوازن» (Equilibrium) في الصراعات وعلاقتها بالحرب الباردة التي كانت سائدة بين المعسكرين الشرقي والغربي بعد الحرب العالمية الثانية. لذلك نشطت أبحاث النقطة الثابتة (Fixed Point) في الطوبولوجيا (Topology) والتحليل الوظيفي (Functional Analysis) (الدالي)، كون «نقطة التوازن» تلك أحد أشكال النقطة الثابتة.

ولدراسة بعض المجتمعات التي لم تقدم شيئًا ذا قيمة للرياضيات، فقد شرعت الدراسات الحديثة بالاهتمام في ما يسمى «الرياضيات الإثنية» (Ethnomathematics). وبؤرة اهتمامها دراسة الطريقة التي يمثل فيها اللغز الشعبي الفكر الرياضي البسيط في ذلك المجتمع. أي كيف تفكر بعض المجتمعات العرقية (وبخاصة تلك التي لم تنتج معرفة رياضية) بالأفكار الرياضية بلغة غير رياضية، من خلال ألغازها. لأنه بدأ يتضح أن هذا يساعد على فهم الخلفيات الثقافية للشعوب. وهذا يؤكد أيضًا علاقة الرياضيات بالثقافة السائدة في مجتمع معين، ومن ثم علاقة ذلك بالبحث العلمي في الرياضيات. يقول خالد مصطفى مرعب عن الألغاز: «وهي في بعض جوانبها تعبير عن الذهنية الشعبية ومستويات رقيها وتعقيدها وذكائها»[41].

ثانيًا: «العوائق العقلية» للبحث العلمي الرياضي في البيئة العربية

لدراسة فاعلية البحث العلمي في الرياضيات في العالم العربي لا بد من عرض بعض «العوائق العقلية» التي تحول دون ذلك، أو على الأقل يمكن أن تؤخره نسبيًا. ودور هذه «العوائق» نابع من طبيعة الرياضيات الصورية، وعلاقة ذلك بقدرة الدارس على التجريد. لذلك فإن لهذه العوائق شجونها الخاصة التي تنفرد بها عن غيرها من العلوم الأخرى، وبخاصة أن ثمة عددًا من العوامل تؤثّر في التحصيل المعرفي عند الإنسان، وبعاداته الإدراكية، وبرؤيته للعالم[42]. منها: «الأنظمة المعرفية» التي صاغها محمد عابد الجابري، و«البنية الألسنية»، وفرضية «الحتمية اللغوية»

(40) راشد، المصدر نفسه، ص 48ـ49.

(41) خالد مصطفى مرعب، **التاريخ الجديد: الذهنيات والثقافة الشعبية في لبنان والوطن العربي والشرق الأوسط** (بيروت: دار النهضة العربية، 2012)، ص 218.

(42) لمزيد من المعلومات، انظر: نيسبت، **جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف... ولماذا؟**.

(Linguistic Determinism)، ومسألة «العقلية الشفاهية» و«العقلية الكتابية»، وغيرها. وكلها عوامل عقلية ترتبط، مباشرة أو مداورة، بالبحث العلمي في الرياضيات. علمًا أن الوعي بوجودها يمكن أن يخفّف من تأثيرها السلبي.

أول تلك العوائق، المتجسدة في أكبر مشاكل التفكير في «العقل العربي»، التي تفضي إلى ما يشبه عجزًا معرفيًا، هو افتقاد كثير من «النخبة» العربية المنهج العلمي في التفكير، كما أشرنا سابقًا. ذلك بأنّ دراسات الجابري، تشير إلى أنّ اللحظات الحاسمة والأساسية في تطور الفكر العربي ـ الإسلامي، تاريخيًا، لم يكن يحدّدها العلم، بل السياسة. أي من خلال «تسييس العلم بدلًا من علمنة السياسة». ولتوضيح ما نعنيه بذلك لا بد من معرفة أثر العلم والسياسة في الثقافة العربية. يشير الجابري إلى أنّ الصراع في الثقافة العربية لم يكن بين «الميتوس» و«اللوغوس» (بين الأسطورة من جهة والعلم والفلسفة من جهة أخرى)، كما كان الشأن في الثقافة اليونانية. ولا كان بين العلم والكنيسة كما كان عليه الأمر في التجربة الأوروبية الحديثة، بل كان الصراع في الفكر العربي بين نظامين معرفيين يؤسس كل منهما أيديولوجيا معينة: «النظام البياني»، و«النظام العرفاني». وعندما دخل «النظام البرهاني» طرفًا ثالثًا دخل ليقوم بوظيفة في ذلك الصراع، وأصبح منذ اللحظة الأولى موجهًا بذلك الصراع محكومًا به[43]. أما العلم فقد بقي على هامش المنظومات الفكرية والأيديولوجية المتصارعة، وبذلك لم تتح له الفرصة ليساهم في تكوين العقل العربي كلًا.

بقي العقل العربي في منأى عن تأثير العلم العربي، «فقد ظل العلم العربي، علم الخوارزمي والبيروني وابن الهيثم وابن النفيس وغيرهم، خارج مسرح الحركة في الثقافة العربية فلم يشارك في تغذية العقل العربي ولا في تجديد قوالبه وفحص قبلياته ومسبقاته».

وتحدث الجابري[44] عن إنشاء «أنظمة معرفية» ثلاثة متمايزة. وهي النظام «البياني»، و«العرفاني»، و«البرهاني». وكل منها يتميز بمنهجه الخاص في التفكير، وفي اكتساب المعرفة، وبتقرير رؤية خاصة به للعالم، وبتحديد موقف منه أيضًا. ولكل نظام إطاره الخاص الذي تشكل به. ويذكر أن «النظام العرفاني» يَعُدّ «الكشفَ» الطريقَ الوحيد للمعرفة، وهو يهدف إلى الدخول في نوع ما من الوحدة مع الله. في حين أن «النظام البرهاني» يعتمد قوى الإنسان المعرفية الطبيعية، من حس، وتجربة، ومحاكمة عقلية، وحدها دون غيرها للتحصيل المعرفي[45]. أي أن علوم البرهان، من منطق، ورياضيات، وطبيعيات (بفروعها المختلفة)، وإلهيات، ويؤسسها نظام معرفي واحد

(43) الجابري، **تكوين العقل العربي**، ص 345.

(44) رباعية الجابري حول «نقد العقل العربي».

(45) محمد عابد الجابري، **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**، نقد العقل العربي؛ 2، ط 7 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 384.

يقوم على الملاحظة التجريبية والاستنتاج العقلي منهجًا. أما «النظام البياني» فقد صاغه علماء البيان من لغويين، ونحاة، وبلاغيين، وعلماء أصول الفقه، وعلماء الكلام. وهؤلاء صاغوا «نظريات» في البيان، أو فقهية، أو نحوية، أو بلاغية، أو كلامية[46]. وعلوم البيان تؤسس نظامًا معرفيًا يعتمد قياس الغائب على الشاهد، منهاجًا في إنتاج المعرفة. ويشير إلى أنّ العقل العربي عقل بياني، تكوَّن من خلال تشييده لعلوم البيان التي أبدع فيها إبداعًا كبيرًا، وأنّ هذه العلوم قد بلغت قمتها مع بداية تاريخها، وأنّ العقل العربي لم يضف، وما كان ليستطيع أن يضيف جديدًا إلى ما أبدعه فيها خلال عصر التدوين. أي أنّه بقي سجينًا لإنتاج هذا العصر[47]. ويعني الجابري بالعقل العربي: العقل الذي تشكل داخل الثقافة العربية، في الوقت الذي هو نفسه عمل على إنتاجها[48]، وبخاصة أن ثمة علاقة ما بين الجانب اللساني والتفكير الرياضي. وما يؤكد ذلك هو أنّ اللغة تؤدي وظيفة في نمو التفكير الرياضي، أو في طبيعته. فإما أن تنشّط جانبًا معينًا في هذا التفكير، وإما أن تقوم بخلاف ذلك. فإذا سلّمنا بما تقوله الدراسات اللسانية بأنّ اللغات السامية تميل إلى «التأليف المتجبرن»، فإنّ هذا قد يساعدنا على فهم لماذا طلابنا، عمومًا، في المدارس العربية يجدون الجبر أسهل كثيرًا من الهندسة، لكون اللغة العربية إحدى اللغات السامية. يقول رشدي راشد: «وفي دراسة حديثة حول الارتداد الدلالي للمفهوم يعرض كيف أنّ اللغات السامية تميل إلى التأليف المختصر والمجرد «المتجبرن» على نقيض الميل «الآري المُهندس». وبحسب هؤلاء المؤلفين فإنّ البنية الألسنية هي المسؤولة عن تطور «علم البناءات الجبرية»[49]. فاللغة لها تأثيرها الخاص في تطور طبيعة الفكر الرياضي، ومن ثم في اكتساب مهارات البحث العلمي. فهي إما أن تنشّط جانبًا، وإما أن تضعف جانبًا آخر، وذلك وفقًا لبنيتها اللسانية.

ما يعيق اكتساب القدرة على التجريد عند الإنسان، هو أن يستسلم للغته، وأن يعد مفاهيمها مطلقة. أي إذا كان الناس من النوع «الذي تصنعهم اللغة، بدلاً من أن يصنعوها».

وبعد كل ذلك بقي العقل العربي في منأى عن تأثير العلم العربي، «فقد ظل العلم العربي، علم الخوارزمي والبيروني وابن الهيثم وابن النفيس وغيرهم، خارج مسرح الحركة في الثقافة العربية فلم يشارك في تغذية العقل العربي ولا في تجديد قوالبه وفحص قبلياته ومسبقاته»[50]. لذلك «لم

(46) المصدر نفسه، ص 13 وغيرها.

(47) الجابري، **تكوين العقل العربي**، ص 339.

(48) المصدر نفسه، ص 5.

(49) رشدي راشد، **تاريخ الرياضيات العربية بين الجبر والحساب**، ترجمة حسين زين الدين، سلسلة تاريخ العلوم عند العرب؛ 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 64. ولمزيد من المعلومات حول فصائل اللغات السامية، والآرية، وغيرها، والشعوب الناطقة بها، انظر: صبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ط 6 (دار العلم للملايين، 1976)، ص 41 وما بعدها.

(50) الجابري، **تكوين العقل العربي**، ص 347.

تجد آراء ابن الهيثم ولا منهجيته العلمية «قابلةً» في الثقافة العربية، فلم يتردد لها صدى ولا كان لها أي أثر في تكوين العقل العربي. لذلك فهي لا تجد نفسها، أعني أننا لا نجد لها معنى وتاريخًا إلا داخل ثقافة أخرى هي الثقافة الأوروبية بالذات»[51]. فالحسن بن الهيثم (المتوفى سنة 430 هـ) كان أثره في الحضارة الأوروبية، وفي بناء فكرها العلمي أكثر كثيرًا من أثره في تكوين العقل العربي، فلا نجد لآرائه ومنهجه العلمي من شك منهجي بنّاء أي صدى داخل الثقافة العربية.

يصعب على أصحاب الثقافات الشفاهية التفكير باستخدام المفاهيم، لأن استخدامها يعد نوعًا من التجريد. لذلك يستخدم هؤلاء المفاهيم في السياقات التي وردت فيها، ويصعب عليهم انتزاعها من تلك السياقات.

ولدراسة العائق العقلي **الثاني** أمام البحث العلمي في الرياضيات في البيئة العربية لا بد من التذكير بأن واحدة من أبرز المشكلات التي تواجهنا في دراسة الرياضيات هي القدرة على التجريد. ترتبط هذه القدرة ارتباطًا وثيقًا باللغة؛ لأن التجريد اللغوي عند الإنسان سابق للتجريد الرياضي. ومن الجدير بالذكر أنّه في كل لغة قدر من التجريد. ويعد التجريد اللغوي أبسط أنواع التجريد، وهو أحد مؤشرات ارتقاء العقل، وعلى خلاف ذلك فإنّ الارتباط بالواقع الحسي دليل على بدائيته. وما يعيق اكتساب القدرة على التجريد عند الإنسان، هو أن يستسلم للغته، وأن يعد مفاهيمها مطلقة. أي إذا كان الناس من النوع «الذي تصنعهم اللغة، بدلًا من أن يصنعوها»، وفق ما يقول بعضهم. فكلما قلّ تأثير اللغة في تفكيره، وبخاصة الجانب المحسوس منها، أصبحت قدرته على التجريد أكبر.

وهذا يقودنا إلى استحضار ما تشير إليه الدراسات الحديثة من أن الثقافات في العالم تقسم إلى قسمين: «الثقافة الشفاهية» و«الثقافة الكتابية»؛ أو هناك عقلية شفاهية، وعقلية كتابية. ولكل منهما ميزات خاصة بهما[52]. فمن ميزات العقلية الشفاهية، مثلًا، الأسلوب الإطنابي، وتشجيع المبالغة، وطلاقة اللسان، والعبارات الجاهزة، وإرهاق الذهن بعملية الحفظ، والتذكر. وكل هذه الميزات تولّد حالة ذهنية تبعد الإنسان عن محاولات التجريب العقلي. وهي في النتيجة متناقضة مع طبيعة التفكير الرياضي، وفي تحصيله، وبخاصة مع النزعة الاقتصادية فيه. لذلك فهي تعيق البحث العلمي في الرياضيات.

ومن أهم ما يميز العقلية الكتابية أنها تنمّي القدرة على التجريد. يقول والتر ج. أونج: «إنها تفصل العارف عن المعروف، في حين تضع الشفاهية المعرفة في سياق الصراع بإبقائها في عالم الحياة الإنسانية»[53]. ويصعب على أصحاب الثقافات الشفاهية التفكير باستخدام المفاهيم، لأن استخدامها يعد نوعًا من التجريد. لذلك يستخدم هؤلاء المفاهيم في السياقات التي وردت فيها،

(51) المصدر نفسه، ص 350.

(52) انظر: أونج، **الشفاهية والكتابية**، ص 47 وغيرها.

(53) المصدر نفسه، ص 107.

ويصعب عليهم انتزاعها من تلك السياقات. والثقافة الشفاهية لا تعترف بالمنطق الصوري، في حين أن المنطق ملازم للثقافة الكتابية. وقد أشير في كتاب **الشفاهية والكتابية** إلى أنّ عددًا من الدراسات أكدت انتماء الأدب العربي بشكليه الفصيح والشعبي إلى دائرة الأدب الشفاهي المتحوّل في بعض أحواله إلى الكتابية[54]. وهذه تمثل عقبة كأداء في تعّلم الرياضيات، وفي متابعة البحث العلمي فيها. لأن قوام هذا البحث، وعماد نموّه، يرتكزان على «التجريد» و«التعميم»، لأن هاتين الميزتين لا تنفصلان عن طبيعة ذلك البحث. ومن المعروف أن الرياضيات، منذ القدم، تولّدت من مشكلات منبثقة من العالم الحسي، وسرعان ما برحت تطوّر أفكارًا، ومفاهيم، تقع وراء الخيال الإنساني الفعلي. ومع نموها فإن عمليتي «التجريد»، و«التعميم» قد تسارعتا على نحو مذهل. ومن ثم فإن ما يضفي الخصوصية على الرياضيات، عمومًا، والرياضيات البحتة خصوصًا، هو انفرادها من بين العلوم الأخرى في ارتكازها الكامل على التفكير المجرد البحت، وتعاملها مع كائنات (مفاهيم) مجردة، ومن ثم ارتباطها مع الثقافة الكتابية من خلال اعتمادها على التفكير المفاهيمي.

وإذا سلمنا بما يقوله البنيويون في مجال اللسانيات من أن اللغة «هي السجن الذي يعزلنا عن الواقع»[55]؛ وما يقوله أيضًا فيلسوف العلم كارل بوبر (Karl R. Popper)[56] «إن الأطر، مثل اللغات، قد تكون حواجز، بل وقد تكون سجونًا». لذلك لا بد، على الأقل، من الوعي بطبيعة هذه المشكلة التي تخلقها اللغة عند معظمنا دون أن نشعر بها كي ننمي القدرة على التجريد.

ومن العقبات أيضًا ما تسمى «فرضية الحتمية اللغوية». ومن أوائل من قال بها الفيلسوف ولهام همبولت (Wilhelm von Humboldt) (1767ـ 1835)، في القرن التاسع عشر، ثم أعيد طرحها من جديد في النصف الأول من القرن العشرين من قبل عالم اللغويات إدوارد سابير (Edward Sapir) (1884ـ 1939). وتشير إلى: «أن الناس تبع في تفكيرهم وإحساسهم ومشاعرهم ونظرتهم إلى الكون، للعادات التي اكتسبوها من خلال ممارستهم للغة قومهم»[57]. لهذا انشغل الباحثون في تحديد أثر اللغة في تشكيل الفكر، أو في عملية التفكير. فهل ثمة فكر أو تفكير من دون اللغة؟ أو هل اللغة هي التي تحدد إطار الفكر؟ وعلى الرغم من معارضة بعض اللغويين لهذه الفرضية فثمة إقرار عام عند هؤلاء يفيد أن اللغة تؤثر أحيانًا تأثيرًا ما في صوغ الفكر. ويظهر الأثر السلبي لهذه الفرضية، على نحو خاص، في العقل العربي البياني الذي تشكّل، وفق الجابري، من خلال تشييده لعلوم البيان وبقي سجينًا لها. وما يعزز ذلك هو أن ثمة علاقة بين الجانب اللساني والتفكير الرياضي كما أشرنا سابقًا.

---

(54) المصدر نفسه، ص 44.

(55) آن جفرسون وديفيد روبي، **النظرية الأدبية الحديثة**، ترجمة سمير مسعود (دمشق: وزارة الثقافة، 1992)، ص 144.

(56) كارل بوبر، **أسطورة الإطار في دفاع عن العلم والعقلانية**، تحرير مارك أ. نوترنو؛ ترجمة يمنى طريف الخولي، عالم المعرفة؛ 292 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003)، ص 90.

(57) مجلة **عالم الفكر** (الكويت)، السنة 28، العدد 3 (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس 2000)، ص9ـ28.

ولدراسة طبيعة البحث العلمي في الرياضيات وعوائقه يجب التوقف، أحيانًا، عند اعتبارات ليست بالضرورة علمية. فمثلًا عند دراسة «اللانهاية» ثمة اعتبارات أخرى خاصة بهذا المفهوم. وهذا عبّر عنه براين كليغ (Brian Clegg) في كتابه **موجز تاريخ اللانهاية** (*A Brief History of Infinity*) بقوله: «على الرغم من أنه لا يوجد علم أكثر تجريدًا من الرياضيات، ولكن عندما تأتي إلى اللانهاية فقد تبيّن أنه من الصعب إبقاء الاعتبارات الروحية خارج المعادلة». أي أن «اللانهاية» ليست مجرد كائن رياضي لا يظهر إلاّ في الإطار الرياضي، بل له امتدادات معرفية كثيرة ظاهرة، وباطنة. وهذا هو عين ما أشار إليه عدد من الفلاسفة، والمتكلمين المسلمين قديمًا، مثل يعقوب بن اسحق الكندي (ولد نحو 185 هـ)، وفخر الدين الرازي (543ـ 606 هـ)، وغيرهما حول الذات الإلهية، ووجودها، وصفاتها. ومن قبلهم سقراط كان يقول عن الذات الإلهية، وفق ما يذكر أبو الفتح الشهرستاني في كتابه **الملل والنحل**: «إن علمه، وقدرته، ووجوده، وحكمته، بلا نهاية». ولكن الفرق في ذلك (بين الرياضيات وغيرها) هو أن الرياضيات، وفق ما يقول الفيلسوف ليون برنشفيك (1869ـ1944): «هي أعلى درجة وصل إليها الفكر الإنساني»، لذلك هي الحاضن الطبيعي لنمو مثل هذا النوع من المفاهيم، بغض النظر عن الاعتبارات الروحية.

من المفارقات في تعلم الرياضيات نجد أن آخر شيء يهتم به الطالب العربي في تعلمها هو «التعاريف». وحتى لو اهتم بعضهم بها نجد أنهم يحفظونها على نحو أعمى بعيدًا من فهم كنهها، أو تمثل معناها.

ومن أجل القيام بدراسة معمقة لمنجزات الرياضي جورج كانتور (G. Cantor) (1845ـ1918) حول حل واحدة من أقدم المعضلات الرياضية المتعلقة بالأعداد الموغلة (Transfinite Numbers)، لا بد من العودة إلى طفولته. فقد ولد في وسط أسري تميّز بتلاقح بعض الثقافات الدينية المختلفة. وهذا، كما يبدو، أفضى إلى أن يبدي اهتمامًا كبيرًا في بعض نواحي علم اللاهوت، مثل مفاهيم الديمومة (الاستمرار أو الاتصال) (Continuity) (يستخدم العهد القديم الكلمة العبرية «عولام» للدلالة على الدوام والاستمرار)، واللامتناهي (Infinity). بيد أنه لم يلق تشجيعًا من أهله لدراسة الفلسفة، بل حاول والده ثني عزيمته عن ذلك بحضه على دراسة الهندسة. وتفاديًا لهذا النزاع اختار الرياضيات حلًا وسطًا. بيد أن هذه الاهتمامات بقيت كامنة في تفكيره، وأضحت خميرة إنجازاته الرياضية اللاحقة عن «اللانهاية»، التي كانت من أهم إرهاصات ولادة نظرية المجموعات التي طبعت الرياضيات الحديثة بطابعها. فقد ترجم توقه المكبوت في دراسة علم اللاهوت إلى أبحاث رياضية. وقاده حلمه الطفولي إلى تحقيق الحلم الذي ما برح دائرة اهتمام الرياضيين، والفلاسفة ردحًا من الزمن[58].

(58) انظر: محمود باكير، «كانتور بين إنجازاته الفذة ومصيره المحزن،» مجلة **أفكار** (الجمعية السعودية للعلوم الرياضية)، العدد 6 (1996).

وعلى الرغم من أهمية عالم «اللانهائيات» في الرياضيات، والمساحة التي يشغلها في الفكر الرياضي، فإننا لا نجد اهتمامًا كافيًا بدراسة الدوافع النفسية الكامنة وراء هذا الاهتمام. ويشير بعضهم (وفق **الموسوعة الفلسفية العربية**)، مثلًا، إلى أنه في ميدان النظريات السياسية قد نجد أن أصحاب الميل إلى المفهوم النهائي يميلون إلى النظريات الاستبدادية، وأشباهها، وأصحاب الميل إلى المفهوم اللانهائي يفضلون النظريات ذات الطابع الديمقراطي. وهذا يدفعنا إلى القول: إن نظير الحرية في الحياة هو «اللانهاية» في الرياضيات.

ثالثًا: بعض المقترحات

ثمة عدة مقترحات تساعد الدارس على التمكن من مهارات البحث العلمي في الرياضيات، منها:

ـ الاهتمام جدًا بالتعاريف الرياضية، والوعي بدورها الوجودي، لأنها على قدر كبير من الأهمية، وتمثّل حجر الأساس في بنائها، وبخاصة إذا عرفنا أنها، وفق تعبير الرياضي الفرنسي هنري بوانكاريه (Henri Poincare) (1854ـ 1912) هي: «لغة مبنية جيدًا». وهذا الواقع يخالف ما يدرج عليه معظم دارسيها، وبخاصة المبتدئون منهم، حيث يركزون على الأمثلة والتطبيقات على حساب إهمال التعاريف. وتفكير هذا الدارس يلتصق بالتطبيق، ولا يستطيع التفكير إلا من خلاله. وهو في هذا الجانب يشبه – صوريًا ـ أصحاب «الثقافات الشفاهية». ومن المفارقات في تعلم الرياضيات نجد أن آخر شيء يهتم به الطالب العربي في تعلمها هو «التعاريف». وحتى لو اهتم بعضهم بها نجد أنهم يحفظونها على نحو أعمى بعيدًا من فهم كنهها، أو تمثل معناها.

أي دارس لطبيعة البحث العلمي في الرياضيات يجب أن يدرس الألغاز والأحجيات الشعبية ذات الطابع الرياضي، لما تنطوي عليه من مغزى علمي. فالألغاز مخزون معرفي كثيراً ما يزوّد الفكر الرياضي بكثير من التحديات العقلية.

ـ ومن تلك المهارات الصرامة في التفكير، وبخاصة إذا عرفنا أن ثمرة هذه الصرامة هي الإبداع. وأول من أشار إلى ذلك الرياضي الألماني الفذ كارل غاوس (Carl Friedrich Gauss) (1777ـ1855). يقول رولان أمنيس: «غاوس على أي حال جدير بكل تقدير، لأنه أعلن أن الصرامة هي أم الإبداع»[59].

ـ الوعي بطبيعة الرياضيات بحلتها الحديثة «الفرضية–الاستنتاجية» التي أتت تتويجًا لتعريف برتراند رسل على أنها: «دراسة القضايا p التي تقتضي القضايا q». وهذه الطبيعة مفارقة تمامًا

(59) رولان أومنيس، **فلسفة الكوانتم: فهم العلم المعاصر وتأويله**، ترجمة أحمد فؤاد باشا ويمنى طريف الخولي، عالم المعرفة؛ 250 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008)، ص 88.

لبنية العقل العربي و«الأنظمة المعرفية» التي تستوطن مساحة كبيرة منه، إذا سلمنا بما يقوله الجابري. لأن هذه «الأنظمة» هي مسارات تفكير العقل العربي، ولهذا يستصعب قبول هذه الطبيعة كون مساراته مسبقة الصنع.

ـ إن معظم المؤشرات الحديثة تشير إلى أن الفتوحات العلمية الكبيرة تأتي من الأشخاص متعددي الاهتمامات. لذلك يقول كارل بوبر: «إن الخطوات التقدمية العظمى ما زال يقطعها أولئك الذين يستمتعون بمجال رحيب من الاهتمامات»[60]. والسبب في ذلك هو أن هؤلاء لا يسجنون أنفسهم في اختصاصهم، كي يقبعوا جُلّ حياتهم وراء قضبان معارفه. يقول الرياضي والفيلسوف موريس كلاين (Morris Kline) (1908ـ 1992): «إن ثمن التخصص هو العقم. وربما تتطلب التخصص براعة فائقة، ولكن قلّما يكون ذا معنى». وهذه الثقافة لم تزل محدودة الانتشار في مجتمعاتنا العربية، حيث لم تزل الحدود بين الاختصاصات العلمية قائمة ولم تُرفع بينها. وهذه عقبة كأداء أمام تطور جامعاتنا.

ـ ومن بعض الدوافع العميقة والخفية، ولها علاقة بتطور الرياضيات – في بعض جوانبها – أنها لم تكن بعيدًا من الدوافع الفلسفية لبعض الرياضيين، وبخاصة عند أولئك الذين جمعوا بين الرياضيات والفلسفة، وهؤلاء ليسوا قلة. بل حتى إن بعضهم ذهب بعيدًا في مسعاه حينما غلّب الجانب الفلسفي على الجانب الرياضي عندما كان يشعر أن ثمة تعارضًا بين الجانبين.

كذلك فإن دوافع معظم من حارب جورج كانتور، وأفكاره الرياضية، من معاصريه كانت فلسفية. وغير ذلك كثير من الأمثلة. وهذا يشير إلى العلاقة الخاصة، التي لا تنفصم عراها، بين الرياضيات وفلسفتها، مع الفلسفة. في حين أن الاهتمامات الفلسفية لدارسي الرياضيات في البيئة العربية قليلة، إن لم نقل معدومة.

ـ وأي دارس لطبيعة البحث العلمي في الرياضيات يجب أن يدرس الألغاز والأحجيات الشعبية ذات الطابع الرياضي، لما تنطوي عليه من مغزى علمي. فالألغاز مخزون معرفي كثيرًا ما يزوّد الفكر الرياضي بكثير من التحديات العقلية، التي يكون حلها فتحًا علميًا. وبغض النظر عن الدوافع النفسية، والعقلية، والمعرفية، التي قامت، ولم تزل، بدور في تطور الألغاز، فإن الشيء الثابت هو أن معظم هذه الألغاز قد ارتبطت بالرياضيات وتطورها ارتباطًا وثيقًا. فضلًا عن أن الألغاز كثيرًا ما تكون سردًا أدبيًا لبعض الأفكار الرياضية، وتلونت وفق السياق الوارادة فيه. وكثيرًا ما تستبطن الألغاز فكرة رياضية عميقة تنتظر من يكتشفها ليعبّر عنها رياضيًا. في حين أن معظم الألغاز والأحاجي في التراث العربي ذات طابع لغوي، أو نحوي، أو فقهي، أو عن كشف المُعَمّى من الشعر، وما تبقى يعتمد على تفادي الخديعة. وقلّما نجد ألغازًا رياضية مثل المسألة الواردة في الأثر المتعلقة بتقسيم 17 جملًا بين ثلاثة رجال، يملك الأول نصفهم، والثاني ثلثهم، والثالث تسعهم، دون تقسيم أي من الجمال.

وختامًا نقول: «إذا أردت أن تنظر إلى حضارة أمة فانظر إلى واقع الرياضيات فيها»، بدلًا من القول المعروف: «إذا أردت أن تنظر إلى حضارة أمة فاستمع إلى موسيقاها» □

(60) بوبر، **أسطورة الإطار في دفاع عن العلم والعقلانية**، ص 99.

الجغرافيا السياسية وإشكالية الوجود «الإسرائيلي»

حاتم أبو سارة(*)

ماجستير دراسات عربية معاصرة ـ جامعة بيرزيت.

مقدمة

تمثل الجغرافيا السياسية أحد العوامل المؤثرة في وجود الدولة وقوتها وفاعليتها، فضلًا عن تأثيرها وتحكُّمها في الخطط والأساليب على الصعيد الداخلي والخارجي؛ فالموقع الجغرافي الاستراتيجي، وموارد الدولة الطبيعية، والبعد الديمغرافي المتمثل بنوعية السكان، وحجمهم، يؤثر في وجود الدولة، وقوتها، وبالتالي وجود فرص وتهديدات للدول في المحيط الإقليمي والدولي.

يمكن القول إن طبيعة الدولة بوصفها جسمًا طبيعيًا منسجمًا في محيطها الإقليمي بما تحمله من سمات الهوية المشتركة، تساهم في إفادة الدول من مكونات وعناصر الجغرافيا بفاعلية أكبر، وهذا ما تفتقده دولة «إسرائيل» وليدة الاستعمار الغربي، وما يجعل من الجغرافيا والديمغرافيا عوامل حاسمة في رسم سياساتها الوجودية والدفاع عن نفسها لأنها تشعر بـ«القلق الوجودي» باستمرار وتأمين وجودها. وهو ما جعل قيود الجغرافيا عامل تهديد للبقاء بدلًا من أن يكون عاملًا مساهمًا للدفاع عن الوجود لهذا الكيان وتأمين وجوده مستقبلًا.

تسعى هذه الدراسة لتحليل الوجود الإسرائيلي واستمراره من منظور الجغرافيا السياسية. وتحاول الإجابة عن **السؤال** المركزي التالي: إلى أي مدى يمكن عَدُّ الوجود الإسرائيلي مهددًا بالزوال من منظور الجغرافيا السياسية وبحكم ما تمليه قوانين تلك الجغرافيا السياسية ومدارسها ومنهجياتها ونظرياتها في التحليل؟

تنطلق الدراسة من **فرضية** مفادها أن معطيات الجغرافيا السياسية تظهر أزمةً بنيويةً وحقيقيةً لاستمرار وجود الكيان الإسرائيلي على أرض فلسطين وتأمين وجوده، وكل المحاولات الإسرائيلية لتعويض أو سد الثغر لتجاوز التحديات والقيود التي تفرضها الجغرافيا السياسية لتأمين استمرار وجودها وتوسعها مصيرُها الفشل والإخفاق، ما يعني أن «القلق الوجودي» على استمرار هذا الكيان هو أمر جدّي وحقيقي، وهو يسير تصاعدًا وصولًا إلى نهايته المحتومة بإزالته من هذه البقعة وسط المحيط الإسلامي ـ العربي المعادي.

(*) البريد الإلكتروني: hat.abusara@gmail.com.

تعتمد الدراسة على **المنهج** التحليلي والتاريخي لنشوء دولة «إسرائيل» ونموها وتطورها، لفهم إشكاليات وجودها من منظور جغرافي ـ سياسي. وتبيان مدى إخفاق التدابير والسياسات المتبعة من جانب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والمفكرين الاستراتيجيين معبرًّا عنهم بمؤتمرات هرتسليا حول صيانة الأمن القومي الإسرائيلي، وجهود بعض المفكرين من وسط السياسة مثل شمعون بيريس وبنيامين نتنياهو إضافة إلى جملة هذه المواقف في تعاطي تلك الحكومات والمفكرين الاستراتيجيين مع هذه الحقائق.

إن دراسة معطيات الجغرافيا السياسية لدولة «إسرائيل» وأثرها في وجودها أمر في غاية الأهمية، لأنه يعزز إمكانات التخلص من هذا الكيان الاستيطاني الاستعماري العنصري، وضرورة التفكير من خارج الصندوق لاستغلال الإمكانات التي تقدمها الجغرافيا السياسية، وخصوصًا في الوقت الذي تروّج فيه حلولًا سلمية وتطبيعية واقتصادية لحماية الوجود الإسرائيلي من الزوال.

أولًا: الإطار النظري

يقوم مفهوم أو علم الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكا) بدراسة ورسم تصورات سياسية مستقبلية في ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد من الاستراتيجيا العسكرية. لهذا يتردد دائمًا مصطلح القوة البرية والبحرية والجوية. وهي متلازمة مع الفكر السياسي في عصر القوميات من جهة، والاستراتيجيات العسكرية للسيطرة على العالم أو جزء منه من جهة أخرى، وتوالت النظريات المتعددة التي تندرج ضمن علم الجغرافيا السياسية مثل نظرية الكائن الحي لفردريك راتزل، ونظرية قلب العالم للمفكر ماكيندر، ونظرية القوة البحرية لألفريد ماهان.

1 ـ نماذج إيجابية وسلبية لدور الجغرافيا السياسية في اضمحلال وسقوط الدول

تاريخيًا وواقعيًا وعمليًا، مثّل الموقع الجغرافي لبعض الدول قيودًا وتهديدات، بينما مثّل للبعض الآخر فرصًا عززت الدور الإقليمي والعالمي لهذه الدول الأخرى في حالات مقابلة.

منح الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية، البعيدة نسبيًا من مسارح القتال الرئيسية في أوروبا، قدرة على التدخل في صراعات غرب ووسط أوروبا، وملجأ منها في الوقت نفسه. فالولايات المتحدة الأمريكية محصنة من الغزوات البحرية على أرضها أو من خوض أي حرب على أراضيها، كما أن مساحتها الشاسعة أوسع من أن تخضع لهيمنة قوات برية تأتي من أوروبا من جزيرة تبعد نحو خمسة آلاف ميلم[1]. بينما تعَدّ هولندا نموذجًا على الحالة السلبية للجغرافيا السياسية في حياة الدول، إذ إن موقعها بين دول عظمى طامحة إلى التوسع كفرنسا وبريطانيا جعلها تستنزف أموالها

(1) بول كيندي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة مالك البديري (عمّان: الأهلية للنشر، 1994)، ص 394.

وطاقاتها في توسيع جيشها وتجهيزه وبناء قوة بحرية، الأمر الذي جعلها تغرق بالديون، وفقدت بالتالي تجارتها، وتعرضت لانشقاقات داخلية وانسلخت مستعمراتها عنها[2].

2 ـ نماذج على تطبيقات الجغرافيا السياسية

يرى العالم فردريك راتزل «أن الدولة كائن حي تدفعه الضرورة إلى التوسع لضم الأراضي التي يحتاجها حتى لو اضطر إلى استخدام القوة، وهذا الرأي هو نظرة بيولوجية بحتة للدولة»[3]، وتولدت من هذه النظرية أبرز النظريات القائمة على هذه الفكرة ومنها:

نظرية المجال الحيوي: ظهرت هذه النظرية للمرة الأولى على أرض الواقع بسبب الحصار الذي قامت بريطانيا بفرضه على التجارة من وإلى دولة ألمانيا خلال أحداث الحرب العالمية الأولى. وقد أدى هذا الحصار إلى نقص حاد بالمواد الغذائية في ألمانيا وذلك في الوقت الذي كانت فيه الموارد الغذائية متوفرة بكثرة في المستعمرات الألمانية في أفريقيا، ولذلك ونتيجةً لمعاناة ألمانيا من ويلات الجوع أثناء الحرب العالمية الأولى طفت نظرية المجال الحيوي على السطح على اعتبار أن مأساة ألمانيا ومعاناتها من الجوع كان يمكن تفاديها بسهولة لو كانت ألمانيا قد قامت بالتوسع في أراضي روسيا من ناحية الشرق وذلك من أجل سد النقص في مواردها الغذائية، وذلك على اعتبار أن روسيا تملك الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة ولديها وفرة من الموارد الغذائية.

فكما طبقت ألمانيا نظرية المجال الحيوي في عهد هتلر، وبالتقليد والمحاكاة طبقت دولة «إسرائيل» نظرية المجال الحيوي في بداية نشأتها وتوسعها. ولكن كانت القيود الجغرافية مانعًا لها من الاستمرارية في تطبيقها وعاملًا مساهمًا في تهديد وجودها، وهذا ما سنتعرض للإشارة إليه في القسم التالي.

3 ـ التحليل الجغرافي

أ ـ نشوء دولة «إسرائيل» وعلاقة الدول الرأسمالية الأوروبية بتأسيسها: خلفية تاريخية

يعَدّ فشل نابليون في اقتحام عكا، وفشل غزوته لمصر، وعجزه عن اكتساب ولاء أي جماعة عربية مسلمة أو مسيحية، سببًا في طرح فكرة استعمار فلسطين باليهود عام 1799 وضرورة هجرتهم إلى فلسطين برعاية فرنسية. أدرك الغرب وقواه الاستعمارية التوسعية وجود قوة جذب كبيرة بين العرب تقودهم إلى الوحدة، فكان الحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة في فلسطين لتكون بمثابة «حاجز يمنع

(2) المصدر نفسه.

(3) محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا** (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص 46.

الخطر العربي ويحول دون نهضة العرب من جديد، وكانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين تستطيع أن تقوم بهذا الدور الاستعماري»[4].

تفتقر «دولةً إسرائيل» إلى المواقع الاستراتيجية والبعد أو العمق الاستراتيجي الذي يؤهلها ويمكنها من الدفاع عن نفسها، وهو ما مثّل عقدةً أمنيةً لها ولاستمرار وجودها مع تطور خصومها من جيوش عربية وحركات المقاومة في فلسطين ولبنان وسيناء.

شكل تيودور هرتزل برنامجًا استعماريًا لفلسطين في كتابه **دولة اليهود** الذي صدر عام 1896، ونجح في عقد أول مؤتمر للحركة الصهيونية في بازل عام 1897، وكان يؤكد حتمية الاعتماد على قوى الدول الغربية «الإمبريالية» ومخاطبة تلك الدول بأن من مصلحتها توظيف معاناة اليهود في خدمة مصالحها التوسعية وتطلعها إلى أسواق جديدة، مستخدمًا في حديثه عن المشرق العربي المزاعم الاستعمارية ذاتها بتصوير دولة اليهود على أنها «تمثل جزءًا من متراس أوروبا في آسيا، وبما يكون مخفرًا أماميًا للحضارة ضد البربرية»[5]. فصدر وعد بلفور في 1917/11/2 قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى. وبعد اتفاقية سايكس ـ بيكو عام 1916، أصدرت عصبة الأمم المتحدة صك انتداب بريطانيا لفلسطين مضمنة إياه نص وعد بلفور. وبعد الهجرات اليهودية المتتالية، وانسحاب بريطانيا وصدور قرار التقسيم، نشبت الحرب بين الحركة الصهيونية والعرب والفلسطينيين، وبتاريخ 1948/5/15 كانت بداية إعلان قيام دولة إسرائيل.

ب ـ قضايا الجغرافيا السياسية وأثرها في حالة «دولة» إسرائيل وقيود الدفاع عن الوجود

على الرغم من أن قرار التقسيم الرقم 181 الصادر في 1947/11/29 قضى بأن تكون مساحة دولة إسرائيل 55 بالمئة من أرض فلسطين التاريخية، بينما تكون النسبة المتبقية (45 بالمئة) هي مساحة دولة فلسطين، إلا أن مساحة دولة «إسرائيل» تجاوزت النسبة المحددة دوليًا حيث بلغت 22.1 ألف كم^2 وفق إحصائية البنك الدولي لعام 2016. وعلى الرغم من أن حدود الدولة منذ نشأتها غير ثابتة أو معروفة، إلا أن التوسع والتمدد الإسرائيلي المستمر اصطدم بقيود الجغرافيا السياسية. وبالتالي، بقي محدودًا في إطار الحدود التاريخية لفلسطين بعد أن تجاوزها كثيرًا في احتلاله لسيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية والقدس الشرقية في عام 1967، فقد تم إعادة سيناء إلى مصر ولم يتم ضم الضفة الغربية إلى أرض «إسرائيل» قانونيًا، فبقيت أراضي محتلة، بخلاف القدس الشرقية والجولان اللتين قررت «إسرائيل» ضمهما إليها بقرار من البرلمان الإسرائيلي (الكنيست).

---

(4) محمد حسنين هيكل، **حديث المبادرة** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1979).

(5) ثيودور هرتزل، **دولة اليهود: محاولة لإيجاد حل حديث للمسألة اليهودية** (بيروت: مركز الأبحاث العربية، 1997)، ص 49.

يتضح من طبيعة مساحة «دولة إسرائيل» التي قررها قرار 181 والأراضي التي تم ضمها إلى «إسرائيل» تاليًا وبصفة رسمية وجود إشكالية في العمق الجغرافي تعانيها «دولة إسرائيل» وتريد حلها بهذا التوسع. فمثلًا، يبلغ طول البلاد من شمالها إلى جنوبها 430 كم، بينما لا يزيد عرضها في الشمال على 51ـ70 كم، وفي الوسط 72ـ95 كم، أما في الجنوب فإن العرض يتسع ليصل إلى 117 كم، ويصل عند البحر الأحمر إلى مستوى الصفر. وهذا يعني أن «دولة إسرائيل» هي دولة صغيرة تفتقر إلى العمق الاستراتيجي في الحروب للدفاع عن نفسها، فلا يمكنها الانسحاب لتنفيذ معركة ثانية وهجوم مضاد، فهذا كله غير متاح نظرًا إلى قيود الجغرافيا.

إن «دولة إسرائيل» تتهددها مخاطر الجغرافيا السياسية حيث يُعَد الأمن الجغرافي لها والتوسع هو المحور الأساسي لاستراتيجياتها وسياساتها، والتخلص من عدد السكان «الفائض عن الحاجة» كما يسميه الإسرائيليون تحدٍ آخر لا يقل خطراً عن الخطر الخارجي.

لذلك، انطلقت العقيدة الأمنية الإسرائيلية من أن أي حرب تخوضها الدولة الإسرائيلية يجب أن تكون على أراضي خصمها. إضافة إلى ذلك، فالمدة الزمنية لقطع المسافة من الشمال إلى الجنوب بالطرق البرية تستغرق ست ساعات على الأكثر، وهذا يعني أن إمكان نقل المعارك والصمود لفترة معقولة في حرب حقيقية أمر ضعيف، فهذه المساحة لا تمثل سوى جزء بسيط أو «حي صغير» في دولة حقيقية مثل الولايات المتحدة أو تركيا مثلًا. وبالتالي، تفتقر «دولةً إسرائيل» إلى المواقع الاستراتيجية والبعد أو العمق الاستراتيجي الذي يؤهلها ويمكنها من الدفاع عن نفسها، وهو ما مثّل عقدةً أمنيةً لها ولاستمرار وجودها مع تطور خصومها من جيوش عربية وحركات المقاومة في فلسطين ولبنان وربما سيناء، حيث باتت حركات المقاومة تمتلك أسلحةً نوعيةً وخصوصًا الصواريخ التي يمكن أن تضرب أي موقع في إسرائيل. وهنا فإن الأمر لا يكون بحاجة إلى عشرات آلاف من الصواريخ، وإنما تكفي عدة مئات منها لضرب محطة الكهرباء ومحطة المياه ومطار بن غورين وميناء حيفا الصناعي ومفاعل ديمونا وميناء أشدود لإيقاع ضربات قاتلة بإسرائيل. والأمر كذلك منسحب على الجولان السوري، المحتل إذا إنه يكشف إسرائيل تمامًا فالمسافة التي تفصل بين حدود إسرائيل ودمشق لا تزيد على 40 كم.

أما الحدود الشمالية مع لبنان فتتميز بوجود منحدرات تنحدر باتجاه إسرائيل ما يجعل تلك المناطق صالحة لحرب العصابات، ولعل ما جرى عام 2006 في حرب عنيفة بين حزب الله و«إسرائيل» أكبر دليل على الطبيعة الجغرافية الوعرة والمرتفعات، الأمر الذي يجعل «إسرائيل» تحت مرمى النار. ويكفي لفت النظر إلى عدوان «إسرائيل» على لبنان في 2006 وما حصل لدباباتها

من مجزرة في وادي الحجير بتدمير 39 دبابة ميركافا درة التكنولوجيا الإسرائيلية[6]. إضافة إلى الحدود الجنوبية مع قطاع غزة، الذي يمتلك الصواريخ والقوة العسكرية والروح القتالية وحرب العصابات، وهذا يجعل الاحتلال الإسرائيلي لغزة مكلفًا جدًا وغير مُجدٍ عسكريًا، وهو الأمر الذي برز في العدوان الإسرائيلي المتكرر ضد القطاع أعوام 2008 و2012 و2014. وأما الحدود البرية مع الدول المجاورة، فإنها لا تؤدي سوى وظيفة دفاعية، بخلاف الحدود البحرية التي من الممكن أن يكون لها مهمات متعددةً.

ومن الناحية الجيوسياسية فإن عامل المساحة يمثل قوةً للدولة في حال اتساعه، وهذا غير متوافر في حالة دولة «إسرائيل». فإمكان رد أي هجوم عسكري سيؤول بالفشل نظرًا إلى ضيق المساحة الذي يسهل عمليات الهجوم من الخصم ويمنع الدولة من ترتيب أوراقها ميدانيًا من خلال المناورة بسبب ضيق المساحة الجغرافية. ويمكن التنويه في هذا السياق إلى ما تقوم به الحكومات الإسرائيلية من إحاطة نفسها بالجدران؛ مثل جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية والجدار الإسمنتي والأيمتروني على حدود لبنان، والجدار الإسمنتي والأرضي والمائي على حدود غزة خشية الأنفاق في غزة، وخشيةً اندفاع حركات المقاومة في لبنان إلى شمال «إسرائيل» واحتلال بعض المستوطنات أو جزء من الجولان، وهذا يعني أن «دولة إسرائيل» بحكم الساقطة أمنيًا وجغرافيًا وجيوسياسيًا.

يضاف إلى ذلك كله الضعف الجغرافي الداخلي بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967؛ فطولكرم مثلًا لا تبعد من نتانيا 14.5 كم، وهذا يجعل مهمة الدفاع تعاني إشكاليات حقيقيةً يتم معالجتها بالحواجز الأمنية المتعددة، وحيث إن الضفة الغربية هي الأقرب إلى قلب المراكز الحيوية في دولة «إسرائيل»، فإن هذا يجعل من انفلات الوضع ضد إسرائيل وجيشها ومستوطنيها أمرًا سهل الحدوث استمرارًا للانتفاضتين الأولى 1987 ـ 1994 والثانية 2000 ـ 2003 وقبلها معركة النفق 1996 وهبة الجولان ضد حمل بطاقات هوية إسرائيلية عام 2018 وهبات فلسطينيين في فلسطين المحتلة عام 1948 في عدة مناسبات مثل يوم الأرض في 1976/3/30.

ويمكن الاستنتاج أن «دولة إسرائيل» تتهددها مخاطر الجغرافيا السياسية حيث يُعَد الأمن الجغرافي لها والتوسع هو المحور الأساسي لاستراتيجياتها وسياساتها، والتخلص من عدد السكان «الفائض عن الحاجة» كما يسميه الإسرائيليون تحدٍ آخر لا يقل خطرًا عن الخطر الخارجي. لذلك تسعى «إسرائيل» لتأمين بقائها من خلال الدعم الخارجي الأوروبي والأمريكي ومحاولة التفوق بالسلاح النوعي ولا سيما سلاح الجو، وتقديم حلول لتجاوز قيود الجغرافيا السياسية وتحدياتها، والتصدي للخطر الديمغرافي الداخلي وما يطرحه من مخاطر وتحديات على هوية دولة إسرائيل وأمنها ووجودها.

ج ـ ديمغرافية إسرائيل مع دول الجوار أو دول الطوق

بلغ مجموع سكان دولة «إسرائيل» 8.55 مليون نسمة عام 2016، بينما بلغ مجموع سكان الدول المجاورة والملاصقة لها على النحو التالي:

---

(6) شبكة أخبار النبطية، «ملحمة وادي الحجير: مجزرة دبابات الميركافا الإسرائيلية،» (2006)، <https://bit.ly/3gffxKM>.

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)
الأردن	9.46
سورية	18.43
لبنان	6.01
مصر	95.69
عدد الفلسطينيين	
الضفة الغربية	2.97
قطاع غزة	1.91
داخل الخط الأخضر	1.53
في الدول العربية	5.59
في الدول الأجنبية	696 ألف مواطن

يلاحظ من البيانات التي تضمنها الجدول أعلاه، أن عدد الفلسطينيين الإجمالي يصل إلى نحو 12 مليون نسمة، بينما عدد السكان في الدول العربية المجاورة والملاصقة لدولة إسرائيل يصل إلى نحو 128 مليون نسمة. وهذا الاختلاف في التوازن الديمغرافي لمصلحة العرب والفلسطينيين يعبر عن وجود قوة بشرية هائلة تعدادها 128 مليونًا مقابل 8.55 مليون نسمة. أما الخلل الديمغرافي في داخل حدود فلسطين التاريخية لمصلحة اليهود على حساب الفلسطينيين فهو نتاج الاستيطان الاستعماري. فمنطقة المشرق العربي تاريخيًا كانت ذات وضعية انسجامية تاريخيًا وثقافيًا ودينيًا حتى قُسّمت بفعل الاستعمار ابتداءً بسايكس ـبيكو ومرورًا بوعد بلفور وتأسيس كيان شاذ وغريب عن المنطقة وتاريخها وحضارتها عام 1948.

وعلى الرغم من مرور سبعين عامًا على الوجود الإسرائيلي في ظل الاختلاف الديمغرافي بين العرب واليهود، إلا أن استمرار هذا الوجود الغريب للكيان الإسرائيلي له أسباب غير ذاتية تعود إلى قوته واستيعابه في المنطقة. بل على العكس تمامًا، إذ إن من أبرز العوامل لاستمرار هذا الكيان في أرض فلسطين يتمثل بتبعية الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول العربية المجاورة للقوى الدولية المتمثلة بأوروبا والولايات المتحدة التي تجعل من تلك القوة الديمغرافية محاصرةً بحدود سياسية ذات مشاكل اقتصادية واجتماعية. فالخطر الديمغرافي على دولة «إسرائيل» يتجلى في زوال السبب الرئيس، فأي ثورة جماهيرية تحصل في إحدى الدول المجاورة وينبثق منها نظام سياسي أكثر عدالة وتمثيلًا للناس، فإنه يمكن أن يقلب الأمور رأسًا على عقب.

إن دولة «إسرائيل» تعَدّ في نظر أعداد واسعة من الجماهير العربية في الدول المحيطة بهذا الكيان «دولةً غير شرعيةً» وغير مرغوب بوجودها، على المستويين الشعبي والحزبي، وذلك بسبب نشأتها السياسية أو العسكرية التي قامت على طرد سكان فلسطين الأصليين إلى المنافي والشتات، وحولتهم إلى لاجئين، وارتكبت بحقهم جرائم تطهير عرقي وجرائم تصنف بأنها ضد الإنسانية، ما يعني وجوب تقديم الصهاينة إلى محاكم دولية. ومن الناحية الثانية، فإن «إسرائيل» أيضًا دولة استيطانية احتلت أرضًا ليست لها، وهجرت من كان يسكنها ويعيش فيها، فنتج من ذلك تغيُّر ديمغرافي من خلال هجرة أهل فلسطين إلى البلدان العربية المجاورة.

د ـ الحروب الإسرائيلية ـ العربية

تتبنى دولة الكيان «الإسرائيلي» مقولة راتزل «إن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الحيز الذي تشغله. وكل دولة متينة التنظيم تحاول زيادة مساحة حيزها سواء لأن هذا الامتداد يؤمن لها موارد أكثر غزارةً أو لأنه يؤمن لها سلامة أكبر»[7]. وربما كان ذلك ليس خيارًا لدولة الكيان الإسرائيلي، حيث إن سبب وجودها هو إنهاء انسجام هذه المنطقة بزرع كيان غريب في وسطها ما يجعل الوسط الذي تعيش فيه وسطًا عدائيًا بالضرورة.

ما يميز التكوين السكاني لدولة إسرائيل أنها تكوين استيطاني مهاجر يعتمد في نموه على الهجرة من أصول جغرافية مختلفة، إذ نجد أن 35 بالمئة من السكان ولدوا في دولة إسرائيل و65 بالمئة ولدوا خارج الدولة.

كانت حرب عام 1948 هي حرب الوجود والتأسيس لها، مع البلدان العربية المجاورة لها. وتعدّ هي نقطة الابتداء للهيمنة على الأرض من خلال الدولة وليس من خلال عصابات الأرغون وشتيرن أو من خلال أفراد يقومون بشراء أراض هنا أو هناك. فتمت مصادرة واستيطان أرض فلسطين، وإعلان قيام دولة «إسرائيل» على هذه البقعة الجغرافية في أكبر عملية سرقة في التاريخ. ويعد تأسيس دولة «إسرائيل» سابقة تاريخية في العالم بأن تعلن دولة ولادتها في بقعة جغرافية نتيجة حرب عسكرية لم يكن لها وجود كياني سابق في بقعة جغرافية أخرى.

حاول الكيان الإسرائيلي بتحالف مع القوتين الدوليتين فرنسا وبريطانيا بالهجوم على مصر من سيناء بعد احتلال قطاع غزة التي كانت تتبع للإدارة المصرية عام 1656، إلا أن احتلال قطاع غزة لم يستمر. وبعد تسعة عشر عامًا، أي في عام 1967، تم احتلال باقي فلسطين التاريخية وأراضٍ من دول عربية أخرى، فتم احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وهضبة الجولان وسيناء. وبذلك امتد التوسع الاستيطاني لكيان دولة «إسرائيل» ليس لقوة الكيان فقط، وإنما لتخاذل الأنظمة العربية في الدفاع عن أرض فلسطين. وبذلك تم استحداث صورة جديدة على أن دولة «إسرائيل» لا تقهر، وأصبحت هذه الصورة النمطية هي السائدة عند اتخاذ القرارات اتجاه دولة «إسرائيل». حتى غيرت معركة الكرامة عام 1968 هذه الصورة النمطية بفعل حركات المقاومة الفلسطينية بالتعاون مع وحدات من الجيش الأردني. لكن لم يكن هذا التغير نوعيًا وحقيقيًا، لأن الانتصار فيها كان لظروف غير مخطط لها. فالجيش الأردني لم يكن ينوي التدخل في الحرب التي دارت بين الفدائيين وإسرائيل.

(7) محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات** (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988).

وبعد أحد عشر عامًا كان اجتياح لبنان عام 1978، وعلى الرغم من أن تبرير الاجتياح هو الرد على ما نفذه الفدائيون داخل الأراض المحتلة يوم 1978/3/11 (عملية كمال عدوان)، إلا أن هناك عدة أمور تثبت أن هذا العدوان على لبنان تم بعد تخطيط عميق وتفكير إسرائيلي دقيق لخوض هذه الحرب وتنفيذ هذا الاجتياح، لأن ذلك يتساوق مع رؤية إسرائيل لحدودها التوراتية والادعاء بأن جنوب لبنان من حدود أرض الميعاد، ورغبة إسرائيل في الحصول على مصادر المياه ووضع يدها على نهر الليطاني، وتحقيق الناحية الأمنية من خلال نهر الليطاني الذي يعَدّ مانعًا طبيعيًا يسهل عملية الدفاع[8].

وبعد أربع سنوات، أي عام 1982 تم غزو لبنان مرةً أخرى بحجة حماية المستوطنات الإسرائيلية في الجليل من خطر الصواريخ التي كان يطلقها الفدائيون، وهذا يعني أن تلك الحروب السابقة وحتى اللاحقة هي لتطبيق مقولة راتزل في ضرورة تأمين السلامة أي الأمن، وخصوصًا بسبب أن جغرافية إسرائيل أجبرت حكومات إسرائيل ومفكريها ومخططيها على القيام بذلك من أجل تأمين الخلل في جغرافيا الدولة الإسرائيلية.

ثانيًا: ملاحظة فارقة في الحروب

في الوقت الحاضر لم تعد الاعتبارات المادية في الاستراتيجية التقليدية مثل العوائق الطبيعية والاستحكامات الاصطناعية وحشد القوات ومواقع العمليات، ذات قيمة في مواجهة الصواريخ.

تشير المعطيات الرقمية إلى أن عدد سكان إسرائيل الذين هم بين سن 14 و55 يمثلون 53 بالمئة[9] أي أن العدد الذي يمكن أن يعتمد عليه في أي حرب هو نصف عدد السكان، هذا إذا ما طرح منه نسبة النساء وتصل إلى «النصف»[10]، أي أن القوة التي يمكن الاعتماد عليها في أي حرب هو 25 بالمئة من سكان دولة إسرائيل، أي 2 مليون نسمة، والمنتمون إلى الجيش هم أقل من مليون نسمة. وبالتالي فهو عدد متواضع جدًا لا يعَد رافدًا بشريًا يعتمد عليه لتشكيل جيش كبير لحماية البلاد والدولة، ناهيك بأنه ليس لديهم انتماء حقيقي للأرض بحكم أنهم من بلاد وأعراق وقوميات متعددة ومختلفة، فإن ما يميز التكوين السكاني لدولة إسرائيل أنها تكوين استيطاني مهاجر يعتمد في نموه على الهجرة من أصول جغرافية مختلفة، إذ نجد أن «35 بالمئة من السكان ولدوا في دولة إسرائيل و65 بالمئة ولدوا خارج الدولة»[11]، وهو بداهة ما ينبني عليه انعدام العقيدة القتالية في جيش يتكون منهم، لأنهم ليسوا من قومية متماسكة. ولعل بعضهم انصهر وذاب

(8) «العدوان الإسرائيلي على لبنان 1978،» **الموسوعة الفلسطينية**، .<https://bit.ly/3xlDhTh>

(9) وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

(10) المصدر نفسه.

(11) «ستون عامًا على قيام دولة إسرائيل: أعمال المؤتمر العلمي الرابع»، الجامعة الإسلامية، غزة ـ فلسطين، 2009.

في الكيانات السياسية التي عاشوا فيها على امتداد أكثر من 2000 سنة، ما يضعف الولاء والانتماء في حال نشوب حرب تؤدي إلى تناقص معدلات الهجرة وتزايد حركة الهجرة المعاكسة.

1ـ هزيمة حرب تموز/يوليو 2006

الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية قنبلة موقوتة، فبعد أسر حزب الله جنودًا إسرائيليين بتاريخ 12 تموز/يوليو 2006 وإصرار «إسرائيل» على عدم الإفراج عن الأسرى اللبنانيين ومن ضمنهم سمير القنطار، أدى ذلك إلى حرب تموز/يوليو 2006 التي استمرت لمدة 34 يومًا. بالنسبة إلى إسرائيل لم تحقق هذه الحرب أهدافها، فلم تستطع تدمير قوة حزب الله ولم تستطع تحرير الجنود الإسرائيليين، فضلًا عن سقوط البنية الدفاعية لإسرائيل؛ فلقد «خرجت إسرائيل من الحرب بعلامات استفهام كبيرة في ما يتعلق بالقوة العسكرية القادرة على حسم أي معركة، وأي حرب، وحل أي مشكلة أمنية تواجه الدولة العبرية.

راوحت التقويمات لأداء الجيش الإسرائيلي في الحرب بين سيئ في الغالب، ومتوسط بحسب المؤسسة العسكرية كما جاء على لسان رئيس هيئة أركانها دان حالوتس. وكان رد الفعل الأول إزاء فشل الجيش الإسرائيلي في حربه، الدعوة إلى التحقيق في أسباب الإخفاق، واستخلاص العبر، و«إجراء التغييرات اللازمة استعدادًا للحرب المقبلة»[12]. في المقابل عُدّت الحرب انتصارًا للمقاومة مع عدم مقارنتها بالآلة العسكرية الإسرائيلية إلا أن العقيدة القتالية التي تتسلح فيها المقاومة والرغبة في الدفاع عن الأرض تعَدّ عاملًا فعالًا للنصر، وسحق الطرف الآخر الذي يدخل الحرب من أجل الحياة في الوقت الذي تدخل فيه المقاومة من أجل الشهادة أو النصر.

2 ـ الحروب مع قطاع غزة

استمر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وشُنت في هذا السياق ثلاثة حروب على القطاع أعوام 2008 و2012 و2014. يمكن القول إن تلك الحروب أثبتت فشل المنظومة الأمنية الإسرائيلية في تحقيق أهدافها والدفاع عن نفسها، وهذا كله بسبب الصواريخ البعيدة المدى التي أفشلت مفهوم العمق الجغرافي الآمن. فالمدرسة الدفاعية التقليدية لا تقدم حلولًا للحقائق الجغرافية الحالية أو للتهديدات التكنولوجية. وقد برزت القضية الجغرافية مع تطور الصواريخ الباليستية، ففي الوقت الحاضر لم تعد الاعتبارات المادية في الاستراتيجية التقليدية، مثل العوائق الطبيعية والاستحكامات الاصطناعية وحشد القوات ومواقع العمليات، ذات قيمة في مواجهة الصواريخ.

كل ذلك أدى إلى التقليل من أهمية العمق الاستراتيجي بعدما حلت العوامل الباليستية محل العوامل الجغرافية[13]، وهذا يدل على سقوط نظرية الحدود الآمنة التي ما فتئت إسرائيل تتخذها ذريعة للتوسع واحتلال أراضي الغير لحماية أمنها الداخلي. على الرغم من وجود اختلاف كبير في

(12) «الحالة الإسرائيلية بعد حرب لبنان الثانية،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 68 (2006)، ص 43.

(13) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (بيروت: الجامعة اللبنانية ـ الأمريكية، 1994)، ص 34.

الآراء داخل إسرائيل حول تقييم تلك الحروب، ولكن تسليط الضوء على بعض الحقائق يؤدي إلى ترجيح رأي على رأي في ما يتعلق بالانتصار أو الهزيمة لدولة إسرائيل في حربها مع غزة.

ومن تقييمات حرب غزة عام 2008 «يقول إبراهام بورغ (رئيس الكنيست والوكالة اليهودية الأسبق) في تقييمه للحرب: «منذ حرب الأيام الستة (1967) لم نعد ننتصر. لم يعد ممكنًا الانتصار في الحروب. ليس فقط نحن لا نستطيع، الغرب كله لا يستطيع. إذا كان هدف الحرب إبادة العدو، فإن هذه حرب مآلها الفشل، لم يعد ممكنًا إبادة شعوب أو قمع طموحاتهم للاستقلال».

أثبتت الحروب مع حركات المقاومة أن الكائن الحي «دولة إسرائيل» لا يمكنه التوسع أكثر وأكثر، بل إن مصلحة بقائه هو عدم الدخول في حروب تثبت عجزه وفشله الأمني.

3 ـ لجان التحقيق الإسرائيلية شهادة على الإخفاقات الامنية

تفصح متابعة لجان التحقيق الرسمية عن التحديات التي تواجه دولة الكيان. فالداعي في العادة إلى إنشاء لجان التحقيق بوجه عام هو عدم رضا القائمين في الدولة عن نتائج الحرب أو المهمة التي تم التخطيط لها، لمعرفة وجه الخلل وتفاديه مستقبلًا وتحميل مسؤولية الفشل لأصحابه أو لشخصيات يتم التضحية بها وتقديمها قربانًا للرأي العام كمسؤولين عن الفشل والإخفاق في المهمات أو الحروب أو العمليات العسكرية المحدودة.

مرت طريقة تعامل لجان التحقيق الإسرائيلية مع القادة والسياسيين بعملية مثيرة، بدأت بتهرب أقرب إلى التطهير والتبرئة كما حصل في «لجنة اغرنات» التي حققت في حرب 1973 وبلغت ذروتها في تحميل مسؤولية شخصية لوزير الدفاع أرئيل شارون وإبعاده عن وزارة الدفاع كما حصل في «لجنة كاهان التي حققت في مجازر صبرا وشاتيلا»[14].

تُعَد لجنة فينوغراد من اللجان التي أسهمت في البحث عن نتائج حرب لبنان عام 2006، وكان تشكيلها ابتداء هو اعتراف صريح بالإخفاق في الحرب. وهذا ما عكسه تقرير اللجنة من ملاحظات وانتقادات وتحميل المسؤولية لأطراف محددة وفي الصف القيادي الأول. ما يحتاج إلى نوع من التحليل والشرح.

فالقول «بأن العملية العسكرية لم تستند إلى خطة معدة مسبقًا، ولم تشمل تحديدًا لأهداف قابلة للتحقيق والسبل الملائمة لتحقيقها، كما لم تتضمن آليات للسيطرة على حجم العملية مبنية على معرفة عميقة بالساحة المعنية والقوات العاملة فيها»[15]، مؤشر واضح على انعدام التخطيط قبل القيام بالعمل، وهذا مقتل الدول والكيانات في الحروب.

---

(14) «لجان التحقيق الرسمية في إسرائيل بين الماضي والحاضر،» المشهد السياسي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار 2003، <https://bit.ly/3ixNWpH>.

(15) «لجنة فينوغراد،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، السنة 18، العدد 70 (2007)، ص 13.

ثالثًا: مؤشرات زوال دولة «إسرائيل» والتخلي عن حلم إسرائيل الكبرى

عبر كثير من الساسة والمفكرين اليهود عن قناعتهم بأن هذا الكيان إلى زوال، حتى أصبحت ظاهرةً تتناقلها الصحف والمجلات. فالبرفسور آمنون روبنشطاين يرى أن إسرائيل تعاني تهديدًا خارجيًا يتمثل بفشلها في ردع العرب عن مواصلة تهديدها، كما أن الأنظمة العربية لن تبقى نائمةً وخاملة، وقد تستيقظ إسرائيل يومًا ما وقد أحيطت بأنظمة حكم ذات توجه إسلامي لا تقبل بوجود إسرائيل على الخارطة.

وبدوره يرى الجنرال شلومو غازيت، الرئيس الأسبق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أن رفض إسرائيل للتجاوب مع الرغبة العربية لحل الصراع يحمل في طياته دمار إسرائيل. أما ناحوم برنيع كبير المعلقين الإسرائيليين فيرى أن الناس فقدت الثقة بمستقبل إسرائيل وبقدرتها على البقاء[16].

ولعل أبرز تصريح يؤكد إمكان اضمحلال وزوال كيان إسرائيل هو قول بن غوريون نفسه «إذا انتصرت إسرائيل في خمسين حربًا فإنها لن تخضع العالم العربي، لكن يكفي العرب إن ينتصروا في حرب واحدة من أجل القضاء على إسرائيل»[17]. وهذا يؤكد الحاجة الإسرائيلية الدائمة إلى إنجاز حسم سريع وحاد وأليم قدر الإمكان من أجل إبعاد موعد النهوض العسكري والنفسي للخصم.

لقد أصدر باحثان بلجيكيان كتابًا بعنوان **إسرائيل مستقبل يلفُّه الشك** تم طرح مجموعة مقاييس ومؤشرات لتفحص إمكان بقاء إسرائيل ككيان سياسي، من ضمن تلك المعايير ما يلي[18]:

ـ العامل الجغرافي كعامل يؤثر في الوجود القومي الإسرائيلي، إذ إن ضيق المساحة سيجعل منشأتها ومواقعها الاستراتيجية عرضة للتدمير من جرَّاء هجوم شامل يعتمد على وسائل تكنولوجية متقدمة.

ـ العامل الديمغرافي حيث يميل لمصلحة فئات وطبقات مناهضة للصهيونية، ولمصلحة المستوطنين الذين يسيطرون أكثر فأكثر على مراكز التأثير في المؤسستين العسكرية والسياسية ما يعني انقسامات داخل إسرائيل.

إن صدور تعليقات وتصريحات وأبحاث من المفكرين الاستراتيجيين أو الرؤساء أو الباحثين على

---

(16) صالح النعيمي، «هكذا يتوقع المفكرون الصهاينة زوال إسرائيل،» موقع المجد، .<http://www.almajd.ps/?ac=showdetail&did=554>

(17) عدنان أبو عامر وعبد الرحمن إبراهيم، «هل تراجع مشروع «إسرائيل» الكبرى؟،» **مجلة البيان** (الرياض)، العدد 4 (كانون الأول/ديسمبر 2007)، ص 205ـ226.

(18) «وجود إسرائيل في الشرق الأوسط سيكون عرضة للزوال إن لم يتصرف القادة بحكمة،» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ـ مدار، المشهد السياسي الإسرائيلي، السنة 10، العدد 275 (2012).

إمكان زوال إسرائيل دليل على عدم الشعور بالأمن والأمان في البقعة الجغرافية التي تتواجد فيها إسرائيل.

1 ـ الهجرة اليهودية المعاكسة

تعَدّ هجرة اليهود إلى فلسطين ركنًا أساسيًا في بناء دولة إسرائيل وتقويتها. ويعدّ قانون العودة الذي شرّعه الكنيست (البرلمان) الصهيوني عام 1950، وينص على حق كل يهودي بالهجرة إلى أرض إسرائيل، أمرًا ضروريًا لأمن إسرائيل نظرًا إلى تزويدها بالطاقة البشرية والعسكرية، فضلًا عن أن استجلاب المهاجرين يعطي مبررًا لمصادرة الأراضي والتوسع. فتوطين أكبر عدد ممكن من المهاجرين واقتلاع أكبر عدد ممكن من العرب يتناسق مع المحافظة على يهودية الدولة وعلى مستقبل الوجود الإسرائيلي. في المقابل، تعَدّ الهجرة اليهودية المعاكسة مؤشرًا جوهريًا على مدى إدراك المهاجرين أن البقاء في دولة إسرائيل يمثل خطرًا على حياتهم بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة، وعدم قدرة الدولة على تحقيق الأمن المطلوب الذي يشعر فيه المواطن بالراحة والسلامة التامة. وهذا يعني أن الهجرة المعاكسة تمثل مؤشرًا على بداية الاضمحلال الوجودي لهذا الكيان الاستعماري الاستيطاني. «لذلك قلّما نجد دراسات إسرائيلية عالجت مسألة الهجرة اليهودية المعاكسة نظرًا إلى ما تعنيه من ضربة مهينة للفكر الصهيوني ولبيروقراطية الوزارات الإسرائيلية المنشغلة بتمويل الأبحاث الخاصة بالهجرة»[19].

إن عوامل الطرد السكاني في المجتمع الإسرائيلي بدأت تزداد قوةً، في مقابل ضعف عوامل الجذب اتجاه دولة إسرائيل. فغياب الأمن وحالة اللاسلم واللاحرب عززتا حالة القلق والرعب لدى المهاجرين اليهود، إلى درجة أن «قيادات إسرائيلية كثيرةً باتت تخافها أكثر من الاستشهاديين».

«في عام 2012 وصل إلى إسرائيل 16558 يهوديًا ونزح منهم في ذات السنة نفسها 23258 يهوديًا، أي أن ميزان الهجرة السلبي هو 6700»[20]. ويلاحظ أن هذا الفارق كان في الحقبة التي شنَّت فيها إسرائيل عدوانها العسكري لمدة ثمانية أيام على غزة، وكان رد فعل المقاومة بمئات الصواريخ التي وصلت إلى تل أبيب والقدس، مؤشرًا على أن الحروب وانعدام الأمن عامل فعّال في زيادة الهجرة المعاكسة، وهو ما يؤثر في ضعف الدولة ووهنها.

ما ينطبق على الهجرة المعاكسة ينطبق على انخفاض الهجرة إلى فلسطين أيضًا. فمنذ هزيمة الاحتلال في لبنان وانسحاب قواته منه في عام 2000 تراجعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

---

(19) جورج كرزم، «الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين،» المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، مدى الكرمل، حيفا، 2015.

(20) *Statistical Abstract of Israel*, no. 42-67, 1991-2013.

ففي الوقت الذي بلغ عدد المهاجرين 76766 مهاجر عام 1999 انخفض هذا العدد إلى 60201 ألف مهاجر عام 2000، ثم إلى 43473 ألف مهاجر عام 2001 وإلى 33570 ألف مهاجر عام 2000[21]. وبحسب إحصاءات المجلس الصهيوني في «إسرائيل» فإن عدد الوافدين إليها حتى نهاية عام 2004 وصل إلى 20 ألف نسمة ثلثهم فقط من اليهود. بينما وصل عدد المهاجرين من إسرائيل إلى 15 ألف نسمة معظمهم يهود والسبب هو الانتفاضة والأزمة الاقتصادية[22].

يعَدّ جدار الفصل العنصري مؤشراً واضحًا على الشعور بالعجز تجاه تحقيق الأمن داخل دولة «إسرائيل»، وهو ما يعني أن الدولة التي تشعر بالعجز عن حماية أراضيها والدفاع عن أمنها تكون في خطر حقيقي يهدد الوجود وليس بالحدود فقط.

إن عوامل الطرد السكاني في المجتمع الإسرائيلي بدأت تزداد قوةً، في مقابل ضعف عوامل الجذب تجاه دولة «إسرائيل». فغياب الأمن وحالة اللاسلم واللاحرب عززا حالة القلق والرعب لدى المهاجرين اليهود، إلى درجة أن «قيادات إسرائيليةً كثيرةً باتت تخافها أكثر من الاستشهاديين»[23]. ومع تزايد عدد المواليد الفلسطينيين الذين تصل نسبتهم إلى 3.5 بالمئة مقابل 1.9 بالمئة لدى اليهود وتزايد الهجرة المعاكسة، وانخفاض عدد المهاجرين إلى فلسطين فإن ذلك يستلزم الجواب عن سؤال جديد وهو من سيبقى في إسرائيل؟ لذلك كانت التدابير الإسرائيلية والأبحاث مستمرةً للحد من هذه الظاهرة التي تهدد الوجود الإسرائيلي. «فشمعون بيريز يعتقد أن السلام هو الضمانة لزيادة الهجرة اليهودية»[24] كحل استراتيجي.

2 ـ جدار الفصل العنصري

يعَدّ جدار الفصل العنصري مؤشرًا واضحًا على الشعور بالعجز تجاه تحقيق الأمن داخل دولة «إسرائيل»، وهو ما يعني أن الدولة التي تشعر بالعجز عن حماية أراضيها والدفاع عن أمنها تكون في خطر حقيقي يهدد الوجود وليس الحدود فقط. فضلًا على أن الجدار لا يمكنه منع الصواريخ التي تجاوزت كل حدود الجغرافيا، ولا يمكنه منع تنفيذ عمليات قتالية من أهالي الأراضي المحتلة عام 1948، ولعل ما جرى في شهر تموز/يوليو عام 2017 من قيام مجموعة من الشبان من أم الفحم بقتل شرطيين إسرائيليين في عملية إطلاق النيران داخل باحات الحرم في الأقصى، أو قيام بعض الأفراد غير المنتمين إلى تنظيمات سياسية معينة بالقيام بعمليات الطعن داخل القدس وقسم منهم

(21) *Statistical Abstract of Israel,* no. 64-2013.

(22) رائد نعيرات، «خطة الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية بين الاستجابة والمناورة،» **مجلة دراسات شرق أوسطية** (عمّان)، السنة 9، العددان 29ـ30 (2005)، ص 9.

(23) كرزم، «الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين».

(24) المصدر نفسه، ص 29.

من حملة الهوية الفلسطينية الذين عبروا إلى القدس إما من خلال الحواجز وإما من خلال التسلق عبر جدار الفصل العنصري. وهذا ما أثار عدة تساؤلات على مستوى قادة إسرائيل تتمحور حول كيف يمكن منع شخص يريد أن يموت[25]؟

يعبرّ الجدار عن سياسة عنصرية تتشابه مع نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، إذ عرف نظام الفصل العنصري أو ما يسمى الأبارتايد في جنوب أفريقيا حيث حكمت الأقلية البيضاء ذات الجذور الأوروبية البريطانية كل المجموعات العرقية التي كانت سائدة آنذاك. وشرّعت القوانين التي تمارس الفصل بين تلك الأقلية وأغلبية السكان ذات البشرة السوداء. يبدو الأمر متشابهًا مع ما تقوم به دولة إسرائيل من حيث الاستيطان، وقوانين التنقل والسكن، والتمييز في الحقوق والقوانين، على الرغم من وجود بعض الاختلافات. فالأقلية كانت موجودة في جنوب أوروبا ولكنها منعدمة في فلسطين فاليهود ليسوا أقلية. إلا أن القاسم المشترك هو المصير المتوقع لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي في البقعة الجغرافية التي تسيطر عليها.

فجدار الفصل العنصري وقانون القومية الجديد هما تمهيد للنهاية المحتومة. لذلك فإن تبني الولايات المتحدة الإصرار على حل الدولتين هو لإنقاذ إسرائيل من غبائها، حيث إن سياساتها الماضية وسياستها الحالية ستوصلها إلى إحدى حالتين، إما دولة ثنائية القومية تكون الأغلبية فيها لصالح الفلسطينيين وإما دولة فصل عنصري كجنوب أفريقيا تنتهي بثورة غاضبة نتاج سياسات التمييز. لذلك فإن خبير الجغرافيا في جامعة حيفا آرتون ما فر قدم دراسة بعنوان «ديمغرافية أرض إسرائيل» يستنتج أنه في عام 2020 سيعيش بين نهر الأردن والبحر 42 بالمئة من اليهود و58 بالمئة من العرب ويصل إلى الحل السحري أنه من دون الفصل ستزول إسرائيل عن الخريطة خلال سنوات غير طويلة[26].

3 ـ الانسحاب من لبنان عام 2000 ومن قطاع غزة عام 2005

يعَدّ الانسحاب من لبنان وغزة تراجعًا عمليًا عن تطبيق نظرية المجال الحيوي التي تمثلت بمقولة راتزل التي تم الإشارة إليها في بداية الدراسة، والتي مفادها «إن كل دولة هي بالضرورة في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الحيز الذي تشغله. وكل دولة متينة التنظيم تحاول زيادة مساحة حيزها سواء لأن هذا الامتداد يؤمن لها موارد أكثر غزارةً أو لأنه يؤمن لها سلامة أكبر»[27]، وهذا مؤشر حقيقي على بداية التراجع، بسبب عدم القدرة على تحقيق الأمن، الذي أسفر عن إخلاء مستوطنات في قطاع غزة، وتعويض المستوطنين مقابل الإخلاء، حيث حصل كل مستوطن على مبلغ يتراوح ما بين 14000 و40000 ألف دولار أمريكي[28]. وفشل نظرية الحزام الأمني التي تهدف إلى حماية سكان المستوطنات في الشمال من سلاح المقاومة. فمحاولة إسرائيل إيجاد عمق أمني للدفاع عن نفسها من

(25) نعيرات، المصدر نفسه، ص 9.

(26) هاني حبيب، «خطة الفصل جدار من الأوهام الشائكة،» مجلة **الرؤية**، عدد خاص 15 (2001)، ص 189.

(27) السماك، **الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات**.

(28) خضر المشايخ، «الاندحار الإسرائيلي من غزة: الوقائع والتداعيات،» **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة 10، العددان 32ـ33 (2005)، ص 4.

خلال احتلال هضبة الجولان والضفة الغربية وجنوب لبنان، عمّق من إشكالية المحافظة على الأمن وأصبحت تحت مرمى النار فنتج من تلك السياسة أضرار أكثر مما جلب منفعةً لدولة «إسرائيل».

يعَدّ الانسحاب من طرف واحد من دون اتفاق أو معاهدة تنازلًا وتراجعًا، وإن كان يبرَّر داخل الأوساط الإسرائيلية بإمكان العودة على اعتبار عدم وجود اتفاق ملزم مع الطرف الآخر.

ثالثًا: الجهود الإسرائيلية لتجاوز قيود الجغرافيا السياسية و«القلق الوجودي» والتعامل مع مؤشرات الاضمحلال

1 ـ شمعون بيريز والسلام الاقتصادي لجعل إسرائيل دولة مهضومة في المنطقة

يرى شمعون بيريز في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** أن الحرب والردع الأمني والتفوق العسكري ليست هي الوسائل الملائمة لتحقيق أمن إسرائيل مهما بلغ تفوقها العسكري، فعلى الرغم من امتلاكها للأسلحة التقليدية والنووية والدعم الغربي لها فإنها لم تستطع أن تحسم معاركها وتحقق النصر بقدر ما كسبت من جولات عسكريةً لم تصل فيها إلى نصر مريح يمكنها من العيش بسلام في محيطها الإقليمي.

فضلًا عن ذلك، طوّر خصوم إسرائيل إمكاناتهم، وخصوصًا الصاروخية منها، وهو ما أسقط كثيرًا من قيود الجغرافيا. وتوصل بيريز إلى تلك الحقائق، وبنى عليها نظريته الجديدة التي تعين إسرائيل وتحفظ وجودها وتؤمن استمرارها أكثر من التركيز على الأبعاد الجغرافية. وبالتالي فإن اللجوء إلى عملية السلام والوصول إلى التطبيع الشامل بين الأنظمة العربية والشعوب العربية مع إسرائيل وشعبها هو الحل الأمثل لحل المعضلة الأمنية فضلًا عن أن التغير السكاني الذي يميل إلى فقدان اليهود عنصر الأغلبية السكانية بين البحر والنهر يقتضي حلولًا سريعة لتجاوز هذه المعضلة من خلال عملية السلام، إذ يقول «إن الذين يتحدثون عن إلحاق الأراضي إنما يقصدون في الواقع ضم شعبها بكل ما يترتب على ذلك من عواقب ديمغرافية وسياسية بعيدة الأمد على كامل المستقبل القومي لإسرائيل وهويتها بوصفها الدولة الوحيدة للأمة اليهودية. وليس من باب المصادفة أن يهودا والسامرة وغزة لم تلحق بإسرائيل حتى عندما كانت حكومة الليكود هي الطرف المسيطر. أما مرتفعات الجولان ذات الكثافة السكانية الضئيلة فقد ضمت»[29].

ويؤكد بيريز في السياق نفسه أن حل المعضلة الأمنية يكون بارتفاع مستوى المعيشة، وهو ما يؤدي إلى تخفيف التوتر في المنطقة وسد الطريق أمام الحركات الإرهابية والأصولية. فالعمل على تحقيق التنمية الشاملة في المنطقة هو الرد على الإرهاب والأصولية. فالسلام بين إسرائيل وجيرانها سيخلق البيئة الموائمة لإعادة مؤسسات الشرق الأوسط. وقبول العرب بإسرائيل كاملة ذات حقوق ومسؤوليات متساوية سيغير وجه المنطقة ومناخها الأيديولوجي.

(29) «الشرق الأوسط الجديد،» **مجلة الدراسات الدبلوماسية** (الرياض)، العدد 13 (1998)، ص 336.

2 ـ بنيامين نتنياهو ونظرية الردع

أما نتنياهو فهو يخالف بيريز في نظرته، ففي كتابه الذي صدر باللغة الإنكليزية تحت عنوان **مكان بين الأمم** عام 1995، ثم ترجم إلى العربية تحت اسم **مكان تحت الشمس** وهو كتاب أشبه بورقة عمل وبرنامج يسير عليها نتنياهو في الحكم، تبنى نتنياهو سياسة الردع حيث حدد خمس مصالح قومية عليا لإسرائيل لا يجوز التراجع أو التنازل عن تحقيقها وهي على النحو التالي[30]:

ـ المحافظة على أمن إسرائيل الاستراتيجي.

ـ ضمان سيطرة إسرائيل على مصادر المياه الجوفية في الضفة والجولان.

ـ عدم عودة اللاجئين الفلسطينين المهجرين.

ـ ضمان وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية وعدم تقسيمها.

ـ ضمان استمرار التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي على جيرانها العرب.

ويرى نتنياهو أن السلام يجب أن يقوم على القوة، لأن العرب لا يفهمون إلا سياسة القوة، فهو يتبنى سلام الردع. فالدكتاتورية يجب أن تواجه بالقوة لا بالمهادنة، ويستشهد بالمثال الذي وضعه العالم الألماني كارل أوغست ميبوس لمعرفة العلاقة بين الفريسة والمفترس، حيث وضع في صندوق زجاجي ملئ بالماء سمكة مفترسة من نوع الكراكي التي تمثل العرب عند نتنياهو ثم وضع فاصل زجاج شفاف في منتصف الصندوق، وبعده وضع سمكة أليفة من نوع الشبوط وهي إسرائيل كما يرى نتنياهو، ومتى رأت سمكة الكراكي فريستها الشبوط حتى بدأت بالهجوم عليها، إلا أنها ظلت تصطدم مرارًا وتكرارًا بالحائط الزجاجي الشفاف حتى تكسر أنفها ومقدمة رأسها فأقلعت عن مهاجمة الشبوط بعد ذلك. حتى بعد أن تم إزالة الحائط الزجاجي ظل السلوك الوديع للكراكي تجاه الشبوط كما لو كان الحاجز موجودًا. هذا الجدار عند نتنياهو هو قوة الردع الإسرائيلي التقليدي والنووي الذي يمثل جدارًا واقيًا لإسرائيل ضد العدوانية العربية، وهذا الجدار الواقي عماده الحاجز الطبيعي الذي يفصل بين إسرائيل والجيوش العربية والمتمثل بجبال الضفة الغربية وهضبة الجولان وهو ما يرى نتنياهو استحالة التنازل عنهما ما دام رئيسًا للوزراء.

لقد سبق جابوتنسكي من خلال مقاله «الجدار الحديدي» نتنياهو على ضرورة «استخدام القوة والعنف لفرض الأمر الواقع على أصحاب الأرض لإرغامهم على الاستسلام للاستعمار وعلى استحالة وجود أي اتفاق طوعي مع العرب من أجل السماح بالهجرة التي ستؤدي إلى تغير ديمغرافي وسياسي في المنطقة، مستشهدًا بما يرويه التاريخ، فلم يحدث أن قبلت أي دولة بالاستعمار طوعًا، وكل الشعوب سواءٌ كانت متحضرة أم لا كانت تقاوم الاستعمار[31].

---

(30) «مكان تحت الشمس،» **مجلة وجهات نظر** (القاهرة) العدد 126 (تموز/يوليو 2009)، ص 8ـ11.

(31) خلود عموره، «قراءة في فكر الأب المؤسس لليمين الصهيوني (زئيف جابوتنسكي) تنظيرًا وممارسة،» جامعة القدس، 2015، <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1165997>.

3 ـ مؤتمرات الأمن القومي الإسرائيلي في هرتسليا: اهتمامات مستقبلية

بدأت فكرة هذه المؤتمرات في إسرائيل عام 2000، حيث يتم عقد مؤتمرات سنوية في هرتسليا لبحث السياسات الأمنية والدفاعية لدولة «إسرائيل» وتقدم فيها التقويمات للحالة الأمنية، وما يجب أن يكون عليه المستقبل وما يتطلب على القادة السياسيين القيام به لمواجهة التحديات الحالية. ولا بد من الإشارة إلى أن الداعي إلى عقد مثل هذه المؤتمرات وإنفاق الأموال عليها لمراكز الأبحاث هو بسبب الحاجة إلى متابعة التطورات المستقبلية التي تهدد وجود هذا الكيان الغريب في المنطقة. فأي تغيير إقليمي أو عالمي سينعكس مباشرة على وجود إسرائيل في المنطقة، لأنها كيان شاذ وغير مرغوب فيه، وبقاؤه مرتبط ببقاء أنظمة سياسية متحالفة معه كالنظام المصري والأردني، فضلًا عن الدعم الغربي وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن متابعة التطورات الميدانية أمر مهم لمعالجة ما يستجد من أحداث على أرض الواقع.

تعدّ نوعية حضور مثل هذه المؤتمرات «نخبة لا تتجاوز 300 من أبرز الشخصيات الإسرائيلية في المجالات العسكرية والأمنية ومن مجتمع الاستخبارات، مثل وزير الدفاع ورئيس الأركان، وقادة الأفرع العسكرية في الجيش، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، ورئيس جهاز الأمن العام «الشاباك»، ورئيس الموساد، كما يدعى عدد من الرؤساء السابقين لهذه الأجهزة ورؤساء الوزراء السابقين، وكبار الاقتصاديين والأكاديميين المختصين، حتى إنه يقال في إسرائيل، إن من لم يكن في هرتسليا فكأنه لا ينتمي إلى النخبة الإسرائيلية القيادية»[32].

في عام 2012 وتحت عنوان «في عين العاصفة: إسرائيل والشرق الأوسط»، أي بعد عام من اندلاع ثورات الربيع العربي، أشار وزير الدفاع الإسرائيلي حينها أيهود باراك إلى المخاطر المنعكسة على دولة الاحتلال بسبب تصدر الحركات الإسلامية للمشهد السياسي في البلدان العربية. وتأثير ذلك في الناحية الأمنية والاستخبارية وأن حدوث اختلال أمني من جانب مصر مثلًا سيضر بدولة إسرائيل ويهدد وجودها. هذا النموذج يدل دلالةً واضحة على إدراك صناع القرار أن الوجود الإسرائيلي في مهب الريح في حال تغير موازين القوى في الوطن العربي.

تبقى مراكز الأبحاث تقدم حلولًا مستمرةً لحل معضلة الوجود الإسرائيلي في المنطقة ما لم يتحقق الاستقرار السياسي والأمني فيها، وكلها حلول ترقيعية مؤقتة لا يمكن أن تستمر ما دامت النظرة العدائية باقية ومتمددة يومًا بعد يوم.

4 ـ يهودية الدولة: حل يولد مشاكل أكثر منه يقدم حلول

يعَدّ قانون القومية اليهودية الذي صودق على قراءته التمهيدية الأولى في العاشر من أيار/مايو 2017 تعبيرًا عنصريًا بامتياز خالف كل الأعراف الدولية القائمة في العصر الحديث على فكرة المواطنة للدولة الحديثة التي لا تفرق بين المواطنين على أساس الدين أو اللغة أو العرق أو اللون. وهو يعيد إلى الأذهان الفكر النازي وفوقية شعب على باقي الشعوب.

---

(32) خضر عباس، «قراءة في مؤتمرات هرتسيليا،» مدونة الدكتور خضر عباس، <https://bit.ly/3gflh7i>. (تم النفاذ إليها بتاريخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 2018).

هذا القانون هو دولة لليهود في كل العالم وليس فقط لليهود الذين يعيشون في إسرائيل. وما ينتج من هذا القانون هو إلغاء وهضم حقوق العرب الذين يعيشون داخل «إسرائيل»، ما يؤجج حالة التوتر والاضطراب في المنطقة الناتجة من تهميش العرب، فضلًا عن تأليب الرأي العام العالمي الداعم لحقوق الإنسان وحق تقرير المصير والعيش بسلام. وهذا ما لا يوفره القانون بل يعاكسه تمامًا. لذلك فإن يهودية الدولة كمعالجة لإشكالية بنية الدولة يتولد عنه إشكاليات كبرى داخليًا وخارجيًا وهذا ما يجعل النظرة إلى هذه الدولة محل نظر وخصوصًا في ظل تقنين العنصرية وضرب فكرة الديمقراطية والمواطنة للدولة الحديثة.

5 ـ قناة البحرين

تعَدّ قناة البحرين مشروعًا أردنيًا ـ فلسطينيًا ـ إسرائيليًا يتم بموجبه ربط البحر الأحمر بالبحر الميت. وبغض النظر عن الجدل الواسع حول المشروع وتفاصيله سواء من حيث إيجابياته وسلبياته على البيئة أو الأمن القومي، إلا أن أهم ما في الأمر هو أن المشروع يمثل حالةً مهمة وحساسةً للأمن القومي الإسرائيلي لأنه يطور ويعمر صحراء النقب. وهذا يقتضي استيعاب المزيد من المهاجرين اليهود في تلك المنطقة التي قد تستوعب الملايين من المهاجرين ما يقلب الموازين الديمغرافية مستقبلًا.

خاتمة

تمثل الجغرافيا دورًا مهمًا في بقاء الدول ونموها وتوسعها وفي تحديد مصيرها، وتؤثر في السياسات والتدابير المتخذة من جانب الدول لتطويع القيود الجغرافية بما يضمن البقاء والنمو. يمثل الموقع الجغرافي لدولة «إسرائيل» نموذجًا سلبيًا للقيود الجغرافية التي تؤثر في بقائها واستمراريتها.

فمن حيث المساحة هي دولة صغيرة تفتقر إلى العمق الاستراتيجي في المناورات الحربية البرية، ومن جهة الحدود هي محاطة بشعوب تراها عدوًا لها وتقاومها. فمن الشمال لبنان حيث قوة حزب الله، ومن الجنوب حيث قطاع غزة وحركة حماس، ومن الوسط حيث الضفة الغربية والعمليات الاستشهادية. ومن الناحية الديمغرافية تزداد الهجرة المعاكسة إلى خارج «إسرائيل» بسبب سوء الأوضاع الأمنية، وتقل الهجرة الوافدة، ويزداد عدد الفلسطينيين في الداخل والخارج.

اقتضت هذه القيود الجغرافية التي تحكم بفناء إسرائيل على المدى البعيد اتخاذ جملة من التدابير والسياسات لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وعقد المؤتمرات السنوية في هرتسليا لمناقشة قضايا الأمن القومي. تمثّل ذلك بالتدابير الأمنية المشددة على مداخل المدن والقرى، بناء جدار الفصل العنصري، سن قانون القومية ويهودية الدولة، تشجيع الهجرة الوافدة إلى دولة «إسرائيل»، تبنّي فكرة السلام الاقتصادي، تبنّي نظرية الردع الأمني.

هذه التدابير والسياسات لن تستطيع تجاوز قيود الجغرافيا وتطويعها، بل إنها تولِّد مشاكل أكثر

من كونها حلولًا. فبناء جدار الفصل العنصري يعني تخليًا عن حلم إسرائيل الكبرى، التدابير الأمنية المشددة تعزز من الخوف والرعب الذي لا يوفر حياةً آمنةً لمواطني دول «إسرائيل» فتبدو الحياة غير طبيعية ومستقرة كسائر دول العالم، قانون القومية الذي يهضم حقوق العرب في الداخل يزيد من حدة التوتر والاضطراب، فضلًا عن تأليب الرأي العام العالمي الداعم لحقوق الإنسان وحق تقرير المصير.

إن وجود دولة «إسرائيل» في بيئة ذات امتداد عربي ـ إسلامي بها يجعل من جغرافيتها عاملًا مكملًا ومساعدًا للعوامل الدينية والثقافية والسياسية على فناء دولة إسرائيل، وانهيار نظرية المجال الحيوي وسقوطها في فخ الجغرافيا وقيودها التي باتت تتعاظم يومًا بعد يوم □

الانتخابات البرلمانية في الكويت 2020: التحديات وإرادة التغيير

مفيد الزيدي(*)

أستاذ في الدراسات الخليجية ـ جامعة بغداد.

تعَدّ الكويت صاحبة التجربة البرلمانية الوحيدة في دول مجلس التعاون الخليجي في ضوء التطورات السياسية والحياة الديمقراطية منذ إعلان استقلالها في 19 حزيران/يونيو 1961، على الرغم ممّا عرفته من نجاحات أو اختفاقات في تجارب أكثر من برلمان، ومواجهة مع الحكومات الكويتية المتعاقبة، أدت إلى تدخل السلطة وحلّ المجلس في بعض الأحيان، أو استقالة الحكومة.

تكمن أهمية البحث في التعرف إلى التجربة البرلمانية في الكويت، من خلال دراسة واقع الانتخابات الاخيرة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2020 ونتائجها، التي عُدّت محطة مهمة وسط تحديات داخلية وخارجية واجهتها الكويت على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، فضلًا عن التحدي المفصلي للتجربة الديمقراطية بحد ذاتها في هذه الدولة الخليجية الصغيرة التي تقع على ضفاف الخليج.

أولًا: بدايات الحركة البرلمانية وتطورها

أدت أحداث الحركة الإصلاحية عام 1938 ونشوء تنظيمات ليبرالية الاتجاه في خمسينيات القرن العشرين في الكويت، إلى إدراك السلطة ضرورة تحقيق قدر من المشاركة الشعبية في الحكم، وأُجريت انتخابات مجالس المعارف والبلدية والأوقاف[1]، وبالتالي إنشاء أول مجلس تشريعي بدايةً لتأسيس التجربة الديمقراطية، واستمرارها مع حصول البلاد على الاستقلال في عهد الأمير الشيخ عبد الله السالم الصباح (1950ـ1965)، وكان عهدًا جديدًا يمهد لقيام نظام دستوري والمشاركة في

(*) البريد الإلكتروني: mufeed2003@hotmail.com.

(1) عبد الله فهد النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر** (لندن: دار طه للإعلان، 1978)، ص 211؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»، ط 5 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، ص 144؛ مفيد الزيدي، «التجربة الديمقراطية الكويتية: بين الاستمرار والتعثر،» **المستقبل العربي**، السنة 41، العدد 447 (أيار/مايو 2016).

الحكم وإدارة الدولة، فأصدر الشيخ مرسومًا أميريًا في 26 آب/أغسطس 1961 نصَّ على إنشاء هيئة تنظم إصدار الدستور، ووضع قانون انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي[2]، وتم رفع الدستور إلى أمير البلاد، الذي صدّق عليه في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1962، وافتتح مجلس الأمة في 29 كانون الثاني/يناير1963 ، وهو يعَدّ أول برلمان في تاريخ الكويت المعاصر[3].

إن التجربة البرلمانية في الكويت لها جذور ديمقراطية ارتبطت بالإرث التاريخي لها منذ عام 1921، ثم 1938 مروراً بمراحل تكوينها، وتبلورها في خضم التحديات الداخلية والأزمات الإقليمية والدولية التي شهدتها الكويت، والتي أعطت لها الكثير من التجارب والدروس.

ويرى جاسم القطامي أن المد الناصري ورفض المجتمع الدولي قبول الكويت وهي تُدار بما سمَّاه «نظام قبلي متخلف»، أدَّيا إلى أن يوافق نظام الحكم على وضع دستور وإقامة الحياة النيابية[4].

وجاءت محطة أخرى مهمة في التجربة البرلمانية الكويتية، عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية وما عُرف بالربيع العربي عام 2011، وما تركته من انتكاسة في أوضاع بعض البلدان العربية، ومنها الكويت في عامَي 2011 ـ2012 ، والذي وُصف من المراقبين بالربيع الكويتي، وما أعقبه من تدابير اتخذها الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (2006 ـ 2020) في إجراء الانتخابات وانعقاد مجلس الأمة أعوام 2012، 2013، 2014، التي أحدثت تغييرات في خريطة القوى والتنظيمات السياسية والفكرية في البلاد[5].

وفي الانتخابات التي أُجريت في عام 2016، أصدر الأمير الشيخ صباح المرسوم الرقم (276) لسنة 2016 بحلّ مجلس الأمة، الذي انتُخب عام 2013 في نظام الصوت الواحد الانتخابي بموجب مرسوم أصدره في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وتنظيم انتخابات مبكّرة في 26 من الشهر نفسه،

(2) Kamal Osman Salih, «Kuwait: Political Consequences of Modernization, 1750-1986,» *Middle Eastern Studies*, vol. 27, no. 1 (January 1991), pp. 51-57.

(3) مفيد الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938ـ1971**، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020)، ص 130ـ140؛ حسين علي الصياغة، «النظام البرلماني في الكويت: الواقع المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة 37، العدد 424 (حزيران/يونيو 2014)، ص 41؛ مفيد الزيدي، **التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي 1971ـ 2003** (بيروت: منتدى المعارف للنشر، 2012)، ص 85ـ120، وسايمون سي. سميث، **الكويت في عهد عبد الله السالم (1950ـ1965): بريطانيا وآل صباح والنفط**، ترجمة بدر ناصر الحتيتة المطيري (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2018)، ص 245ـ285.

(4) مداخلة جاسم القطامي ضمن المناقشات التي جرت على بحث: يحيى الجمل، «أنظمة الحكم في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط 2 (بيروت: المركز، 1987)، ص 398.

(5) مفيد الزيدي، **الخليج العربي: دراسات في التحولات الداخلية والعلاقات الخارجية** (بيروت: دار ابن النديم للنشر والتوزيع؛ بيروت: دار الروافد الثقافية ـ ناشرون، 2019)، ص 154ـ162.

أسفرت عن نشوء معارضة جديدة بلغ عدد ممثليها 24 نائبًا، وكان ثلث الفائزين في هذه الانتخابات هم من فئة الشباب. بينما كانت صفاء الهاشم هي المرأة الوحيدة التي فازت بمقعد في المجلس، وتراجع عدد النواب الشيعة إلى 6 مقابل 9 في مجلس 2013، وبلغت نسبة التغيير في مقاعد مجلس 2016 نحو 60 بالمئة مقارنةً بمجلس 2013، وقدّرت نسبة المشاركة في الانتخابات ما بين 65 و70 بالمئة وهي تعَدّ نسبة مرتفعة[6]. (انظر واقع مجلس الأمة في عهد الشيخ صباح في الجدول الرقم (1)).

الجدول الرقم (1)
مجلس الأمة في عهد صباح الأحمد الجابر الصباح (2006 – 2020)(*)

السنة	واقع المجلس
2006	تم حل المجلس
2008	تم حل المجلس
2009	تم حل المجلس
2011	تم حل المجلس
2012	تم حل المجلس
2013	تم حل المجلس
2016	استمر المجلس
2020	الدورة الجديدة

(*) الجدول من إعداد الباحث.

وهكذا فإن التجربة البرلمانية في الكويت لها جذور ديمقراطية ارتبطت بالإرث التاريخي لها منذ عام 1921، ثم عام 1938 مرورًا بمراحل تكوينها، وتبلورها في خضم التحديات الداخلية والأزمات الإقليمية والدولية التي شهدتها الكويت، والتي أعطت لها الكثير من التجارب والدروس لكي تصبح ربما أكثر نضجًا كما يرى البعض، في حين ربما تراجعت عن كينونة انطلاقها وأهدافها الحقيقية لإقامة مجتمع مدني ديمقراطي في نظر البعض الآخر.

(6) «انتخابات الكويت 2020... امتداد لتقدم المعارضة أم عودة للنواب الحكوميين؟،» الخليج الجديد، 6/11/2020، <https://bit.ly/2TpqqjY>. (الدخول على الموقع 1 كانون الأول/ديسمبر 2020).

للتفاصيل، انظر أيضًا: مفيد الزيدي، **الكويت 1896ـ2018: التطورات السياسية والتجربة الديمقراطية** (بيروت: منتدى المعارف للنشر، 2019)، ص 256ـ263.

ثانيًا: الانتخابات الكويتية 2020 والتحديات الداخلية والخارجية

تسعى الكويت، وهي واحدة من الدول المنتجة للنفط الثرية في العالم، إلى تجاوز مشكلاتها السياسية والاقتصادية في مواجهة جائحة كورونا، التي تحتاج بالتأكيد إلى تعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لحلها، فقد حصل انتقال سلمي للسلطة بعد وفاة الأمير الشيخ صباح في أيلول/سبتمبر 2020 في مستشفى مينيسوتا في الولايات المتحدة عن عمر 91 سنة، وتسلم شقيقه الشيخ نواف الحكم (عمره 83 سنة) في 14 أيلول/سبتمبر 2020. وينص دستور الكويت على أن حكم البلاد ينحصر في ذرية الشيخ مبارك صباح الصباح (1896 ـ1915) صباح الكبير حاكم الكويت السابع، فضلًا عن اختيار الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح بمنصب ولي العهد[7].

أجريت انتخابات مجلس الأمة (الثامن عشر) في 5 كانون الأول/ديسمبر 2020، في ضوء ظروف صحية صعبة نتيجة انتشار الوباء العالمي[8]. ويعَدّ المجتمع الكويتي متنوعًا إثنيًا، إذ يمثل السنّة الأغلبية فيه، مع وجود الشيعة وجماعات أخرى صغيرة. يبلغ عدد السكان 4,609,805 نسمة، منهم الكويتيون 1,450,000 نسمة بنسبة 32 بالمئة، وعدد غير الكويتيين 3,215,365 نسمة بنسبة 68 بالمئة[9].

يبلغ عدد المواطنين الكويتيين الذين كان يحق لهم التصويت في هذه الانتخابات 567 ألف ناخب، إذ يحق لكل كويتي يبلغ عمره 21 سنة التصويت في الانتخابات، ويستثنى المتجنسون الذين لم يمض على تجنيسهم عشرون عامًا، ويمثل المجلس السلطة التشريعية والدور الرقابي على الحكومة، وله الكلمة الأخيرة في القرارات المهمة، وتبقى بيد أمير البلاد صلاحية دستورية في حل المجلس، وإعفاء الحكومة في حالات الخلاف أو عدم التعاون بين الحكومة والمجلس[10]. وقد تنافس في هذه الانتخابات 324 مرشحًا، منهم 30 امرأة في 5 دوائر انتخابية للوصول إلى المجلس المكوّن من 50 مقعدًا، وكانت الحملات الانتخابية ضعيفة بسبب الجائحة والتدابير الصحية[11].

---

(7) سايمون هندرسون وإلينا ديلوجر، «وفاة أمير الكويت تترك البلاد عرضة للخصوم في الخليج،» معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» 29 أيلول/سبتمبر 2020، <https://bit.ly/3cAYyjV>. انظر أيضًا: Mat Nashed, «Kuwait Expect New Emir to Preserve Role as Regional Peacemaker,» 26 October 2020, <https://bit.ly/3xec4le>.

(8) أحمد بدر، «بلومبيرغ: انتخابات «أمة 2020» تأتي في لحظة حاسمة بالنسبة للاقتصاد،» **القبس** (الكويت)، 2020/12/5، <https://bit.ly/2ToO7Jk>.

(9) مطهر الصفاري، **الديمقراطية الكويتية... حدود المشاركة السياسية وإمكانية الاستفادة** (إسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020)، ص 29.

(10) «انتخابات مجلس الأمة الكويتي: التصويت في ظل كورونا،» بي بي سي عربي، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38117688>.

(11) «للمرة الأولى في عهد الشيخ نواف... الكويتيون ينتخبون غداً وسط مخاوف من كورونا،» **النهار** (بيروت)، 2020/12/4، <https://bit.ly/2TjYcr0>.

وقامت بعض القبائل بإجراء ما يطلق عليه «التشاوريات»، وهي انتخابات داخل القبيلة لفرز مرشحين بهدف خوض الانتخابات الرسمية، ورغم تجريمها من القانون الكويتي فإن القبائل تُجري انتخابات فرعية لاختيار مرشحيها منعًا لتشتيت أصواتها، وحفاظًا على مقاعد أبنائها في البرلمان، وهي تتم عبر لجان انتخابية مختصة تؤلفها القبائل بنفسها، وتضع صناديق انتخابية في مقار سرّية، ثم تفرز الأصوات وتعلن أسماء المرشحين الفائزين، وينسحب بالتالي الخاسرون من السباق الانتخابي. وبدأت بالفعل في أيلول/سبتمبر 2020 بعض القبائل بإجراء «التشاوريات» لاختيار مرشحيها مع عدم تشدد الحكومة لمنع مثل هذه الانتخابات[12].

من المشكلات الاجتماعية والأمنية في الكويت ما يعرف بـ«تجارة الإقامة»، أو «تجارة البشر»، وسوء جلب العمالة الأجنبية الوافدة وظروف عملهم وإقامتهم الصعبة، والأجور المتدنية لهم والقيود الصارمة على تنقلاتهم، مع تصاعد روح الكراهية للأجانب في المجتمع.

ويعتقد متابعو الشأن الكويتي أن هناك صراعًا مستمرًا على «هوية الدولة»، وفكرة إعادة النظر في «المنظومة السياسية»، و«الهوية الوطنية»، بغرض حل تلك المشكلات القائمة في المجتمع والدولة وتحقيق التغيير المطلوب، ولا سيما أن الكويت تواجه اليوم تحديات داخلية وخارجية من أبرزها ما يأتي:

1 ـ مشكلة «البدون»

هذه المشكلة سكانية واجتماعية تمثل ما يعرف «عديمي الجنسية»، أو «البدون» في الكويت. وقد طرحت ثلاث وجهات نظر لحل هذه المشكلة، **الأولى** أنهم مواطنون كويتيون لم يتقدموا بطلب الحصول على الجنسية، و**الثانية** وجهة نظر ترى أنهم يستحقون الجنسية بعد إقامة طويلة في البلاد، وقدّموا خدمات مهمة ولهم الحق في حمل الجنسية الكويتية، و**الثالثة** ترى أن ثلث «البدون» من يحق لهم حمل الجنسية، وما تبقى إما يستحقون الحصول على الإقامة، وإما منتحلو صفة ممّن يحملون جنسيات أخرى، ويعرّض إعطاؤهم الجنسية الهوية الوطنية لخلل، وهذه الرؤى الثلاث المطروحة شعبيًا وقانونيًا ورسميًا لم تتفق لحد الآن لكي تجد حلًا لمشكلة «البدون»[13].

2 ـ العمالة الوافدة

من المشكلات الاجتماعية والأمنية في الكويت ما يعرف بـ«تجارة الإقامة»، أو «تجارة البشر»، وسوء جلب العمالة الأجنبية الوافدة وظروف عملهم وإقامتهم الصعبة، والأجور المتدنية لهم والقيود

(12) «أقل من شهر على موعدها.. الاقتصاد يزاحم السياسة في انتخابات الكويت البرلمانية،» الجزيرة.نت، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <https://bit.ly/3wktP2n> (الدخول على الموقع 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

(13) بدر السيف، «كيف يمكن إنقاذ الكويت من أزماتها،» مركز مالكوم كير ـ كارنيغي للشرق الأوسط، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، <https://carnegie-mec.org/diwan/83337>.

الصارمة على تنقلاتهم، مع تصاعد روح الكراهية للأجانب في المجتمع، وتأكيد المراقبين أنها ربما تحولت إلى مسألة (أمن قومي) تهدد البنية السكانية للبلاد في المستقبل[14].

ويعَدّ تحدي الخلل السكاني وتعاظم الأجانب مسألة معقدة، ففي عام 2018 كانت الإحصاءات تشير إلى وجود نحو 950 ألفًا من الجالية الهندية يقيمون في الكويت، ويرتبط مع هذا التحدي الاتجار غير القانوني بالأيدي العاملة[15]، بحيث وصف عبد الله النفيسي هذه الأزمة على الصعيد الخليجي عمومًا، بأنها «قنبلة سكانية» تمثلها هذه الهجرة الوافدة على حساب السكان المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي.

3 ـ الأزمة الاقتصادية

أجريت هذه الانتخابات وسط مرحلة صعبة يعيشها الاقتصاد الكويتي الذي يعاني بقسوة أزمة جائحة كورونا، التي كان تأثيرها في شتى مجالات الحياة في ضوء الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني، وتراجع أسعاره بقوة في عام 2020، الأمر الذي سبّب ضغوطًا كبيرةً على ميزانية الدولة، مع استمرار توظيف السكان وتقديم الخدمات الاجتماعية وذهاب 71 بالمئة من الميزانية على الرواتب والدعم، وبلوغ عجز الميزانية 46 مليار دولار أمريكي، وازدياد مصروفات الدولة من 22.7 مليار دولار أمريكي عام 2005 ـ 2006 إلى 70.3 مليار دولار أمريكي عام 2020 ـ 2021، وأدى ذلك إلى سحب من الاحتياطي العام أو صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وربما طرح خيار الاستدانة من الخارج، وهي كانت معضلة اقتصادية حقيقية تواجه البلاد عشية الانتخابات[16].

تمثل قوى الإسلام السياسي أحد أبرز التحديات التي تواجهها الكويت، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت تهدف إلى الوصول إلى مجلس الأمة 2020 لتحقيق التغيير في النظام الانتخابي ورئاسة البرلمان.

وينتظر مجلس الأمة والحكومة الجديدة مواجهة الأزمة المالية، ويرى المراقبون أن القضية الأهم هي تنويع الاقتصاد بدلًا من الاعتماد على النفط؛ ولكن هذه المسألة ما زالت مؤجلة في الكويت حتى الآن[17]. ويقول علي العوضي (الأمين العام السابق للمنبر الديمقراطي)، إن الاقتصاد وأزماته سيصنعان الفارق في الانتخابات الراهنة، إذ يتطلع الناخبون إلى ضرورة وجود مخرج لما تعيشه البلاد حاليًا من تداعيات أزمة كورونا، التي أثّرت في كثير من القطاعات، وأبرزها قطاع المشاريع الصغيرة والسياحة والسفر وغيرهما من الأنشطة[18].

(14) المصدر نفسه.

(15) بدر السيف، «الفساد: غزو آخر للكويت،» مركز مالكوم كيرـ كارنيغي للشرق الأوسط، 13 آب/أغسطس 2020، <https://carnegie-mec.org/diwan/82480>.

(16) المصدر نفسه.

(17) بدر، «بلومبيرغ: انتخابات «أمة 2020» تأتي في لحظة حاسمة بالنسبة للاقتصاد».

(18) «أقل من شهر على موعدها.. الاقتصاد يزاحم السياسة في انتخابات الكويت البرلمانية».

4 ـ الفساد

قضية الفساد مهمة في الكويت اليوم ولا سيما في ظل حكومة الشيخ صباح الخالد الصباح في الأشهر الأخيرة، التي عملت على كشف قضايا فساد كبيرة، إذ مثّل هذا الفساد تهديدًا لكيان الدولة، وله عدة أوجه من تبييض الأموال إلى الاختلاس، أو انعدام الكفاءات في القطاع العام والحاجة إلى إصلاح إداري، وهيكلة الحكومة وضمان سيادة القانون على الجميع، وقد عطّل الفساد في واقع الحال التنمية في الكويت، وتم تأليف ثماني حكومات مع سبع برلمانات في آخر عشرين عامًا جراء ذلك الصراع، الذي كان في أحد أوجهه نابعًا من أزمات الفساد[19]. وبات بالتالي على الحكومة ومجلس الأمة الجديدين مواجهة الفساد، وضرورة اختيار كفاءات نزيهة، ووزراء أكفاء لقيادة عملية الإصلاح المنشود في القطاعين الحكومي والإداري.

5 ـ الإسلام السياسي

تمثل قوى الإسلام السياسي أحد أبرز التحديات التي تواجهها الكويت، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت تهدف إلى الوصول إلى مجلس الأمة 2020 لتحقيق التغيير في النظام الانتخابي ورئاسة البرلمان، وهم يسعون أيضًا إلى عقد تحالفات أوسع مع (السلفيين والقبائل والمستقلين) لتغيير بعض القوانين، مع دعم يعتقد أنه يحصلون عليه من بعض أفراد الأسرة الحاكمة، وأبرزها قانون الصوت الواحد الذي يمنع الناخب من التصويت لأكثر من مرشح، والذي حقّق استقرارًا تشريعيًا وحكوميًا منذ عام 2012، بفضل سعي الأمير الراحل الشيخ صباح إلى استخدام سلطته لإيقاف الصراع بين الحكومة ومجلس الأمة لإحداث الاستقرار، والتوجه نحو التنمية والإصلاح الاقتصادي والإداري[20].

6 ـ القبيلة

يعَدّ المجتمع الكويتي كما بقية المجتمعات الخليجية، قبليًا في جزء كبير من تركيبته، وأصبحت القبيلة فيه مكوّنًا اجتماعيًا له دور سياسي، فضلًا عن دوره الاجتماعي، وما زالت القبيلة تمثل الصوت الأكثر حسمًا في الانتخابات البرلمانية في الكويت، ولا سيما ما يعرف بالانتخابات الفرعية، وفي الأغلب يكفي أن يكون الشخص مرشح القبيلة ليضمن مقعدًا في مجلس الأمة. ولا بد أن ندرك حقيقة أن القبلية أو الطائفية أو العائلية لا يمكن أن تسهم في تحقيق الديمقراطية، أو بناء الدولة ومؤسساتها الحديثة، وحان الوقت للتغيير في التجربة الديمقراطية وتطويرها نحو الأفضل في الكويت ودول المنطقة[21].

---

(19) السيف، «الفساد: غزو آخر للكويت».

(20) خير الله خير الله، «أهمية الانتخابات الكويتية والإصلاحات المطلوبة،» **النهار**، 2020/12/2، <https://bit.ly/2U1iV3f>.

(21) انظر: غسان يوسف الشهابي، «المواطنة والقوى الوطنية في البحرين والكويت تحديات مشروع الدولة الحديثة،» في: آلاء الصديق [وآخرون]، **المواطنة في تيارات الخليج**، تحرير وتنسيق عمر هشام وخليل يعقوب بوهزاع، الخليج بين الثابت والمتحول؛ 7 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)، ص 185ـ186.

المسألة الأخرى، أن هنالك دورًا للقبيلة في الانتخابات البرلمانية حيث تتجمع القبائل الكبيرة، وتبرز كتلة انتخابية وأداة ضاغطة في المجلس أمام الحكومة، فتحول بذلك الولاء القبلي بديلًا من الولاء للدولة الحديثة، بعد أن تحالفت مع السلطة في بعض الأحيان، أو وقفت مع الحكومة ضد مجلس الأمة، وذلك باستخدام القبائل في محاولة من الحكومة لتطويق قوى المعارضة (الليبرالية والقومية واليسارية) من خلال تحكّمها بالأصوات الانتخابية وحجم وتأثير قوى المعارضة[22].

7 ـ قانون الصوت الواحد

أشار هذا القانون، نظام الصوت الواحد، جدلًا واسعًا في عام 2012، الذي عدّته المعارضة محاولة من السلطة لإضعاف قوتها في البرلمان. بينما يرى المؤيدون له أنه عادل وهو الأفضل كونه يسمح بالتمثيل للشرائح الاجتماعية وليس للسياسيين فحسب. والنظام الانتخابي بمرسوم القانون الرقم (20) لسنة 2014 ، أشار إلى أن الكويت 5 دوائر انتخابية يتم اختيار 01 نواب من كل دائرة منها، ويحق لكل ناخب التصويت لمرشح واحد في الدائرة المقيد بها، وصوت يمنحه لأكثر من مرشح يعَد باطلًا، ومجلس الأمة 50 عضوًا يتوزعون في5 دوائر انتخابية، وينتخبون في الاقتراع العام السرّي المباشر لدورة من أربع سنوات، والوزراء أعضاء غير منتخبين في المجلس بحكم وظائفهم على أن لا يزيد عددهم على ثلث أعضاء المجلس (أي 16 مع رئيس مجلس الوزراء)[23].

يبدو في انتخابات 2020 أن المجتمع الكويتي غير مقتنع بالعمل البرلماني للمرأة، على الرغم من مرور خمسة عشر سنة من الترشّح والانتخاب ووصول 6 نائبات إلى مجلس الأمة؛ لكن لم يحققن الكثير للمرأة أو سنّ قوانين لها.

ويرى المفكر الكويتي محمد الرميحي، أن النظام الانتخابي الحالي يشجع الطائفية والقبلية، فالعضو يذهب إلى مجلس الأمة مع أجندة خاصة به غير مشتركة مع الآخرين، فالأغلبية من المرشحين لا تعرف الفرق بين النيابة كوظيفة، أو كرسالة ديمقراطية، فيتقدم الخاص على العام مع عدم إصلاح النظام المعتمد على الفردية دون الجماعية[24].

8 ـ قضية المرأة

يبدو في انتخابات 2020 أن المجتمع الكويتي غير مقتنع بالعمل البرلماني للمرأة، على الرغم من مرور خمسة عشر سنة من الترشُّح والانتخاب ووصول 6 نائبات إلى مجلس الأمة؛ لكن لم يحققن الكثير للمرأة أو سنّ قوانين لها، والسبب أن المرأة غير مقتنعة بأنها تستطيع أن تنال حقوقها، لذلك

(22) النفيسي، **الكويت: الرأي الآخر**، ص 74.

(23) «انتخابات مجلس الأمة الكويتي: التصويت في ظل كورونا».

(24) محمد الرميحي، «الكويت تنتخب في زمن كورونا،» **الشرق الأوسط**، 2020/12/5.

يذهب تصويتهن في الأغلب لمصلحة الرجال. ثم إن المرأة لم يكن لها فرصة كاملة في مجلسَي 2011 ـ 2012 سوى نائبة واحدة، مقابل 4 نائبات في عام 2009، ولم يكن بمستوى قدراتها مع قلة وعي المجتمع، وكان لا بد من أن تدرك المرأة أن حقوقها تنال من خلال جهودها، وليس بالضرورة من الرجل، وهذا ما وصفته مها البغلي (عضو المجلس البلدي لمدينة الكويت)، مع تأكيد الدعوة لتطبيق نظام الكوتا للمرأة في الكويت، وإعطاء فرصة للمرأة في هذه الانتخابات 2020 لإثبات مكانتها في الترشح والانتخاب[25].

كانت المرأة تسعى لزيادة وجودها في مجلس الأمة 2020 بمشاركة جيدة، وهي لم تغب عنه منذ أول انتخابات لنظام الصوت الواحد في كانون الأول/ديسمبر 2012، وحضرت 3 نائبات في مجلس 2012 و2013، وانخفض في مجلس 2016 إلى واحدة هي صفاء الهاشم[26].

كانت الكويت قبيل إجراء الانتخابات البرلمانية 2020، تواجه عددًا من التحديات والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، التي تمثل تهديدًا جديًا لحالة الرفاه الاجتماعي والثروة الهائلة والاستقرار الأمني والتجربة الديمقراطية، والتي مثّلت عاملًا ضاغطًا على الناخب الكويتي من الرجال والنساء في التطلع إلى التغيير، والبحث عن الوجوه الجديدة الشابة والكفوءة، وتحقيق الإصلاح المنشود في مختلف مجالات الدولة والمجتمع من أجل مستقبل أفضل للجميع في خضم بيئة إقليمة مضطربة وغير مستقرة تحيط بالكويت.

أما التحديات الخارجية التي واجهتها الكويت عشية إجراء الانتخابات البرلمانية 2020 فأبرزها هي:

1 ـ الأزمة الخليجية

تعود الأزمة الخليجية في جذورها إلى فترات سابقة من تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، بسبب مشكلات حدودية وصراعات سياسية بين دول الخليج العربي، وتبلورت الأزمة بشدة لكي تتحول إلى (أزمة خليجية) بأبعاد إقليمية ودولية منذ عام 2014، بسبب الدور الجديد الذي تقوم به قطر، ودعمها للاحتجاجات الشعبية بعد عام 2011، ولقوى الإسلام السياسي وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، وعلى خلفية اختلاف في وجهات النظر إبان أحداث إقليمية أخرى أبرزها ثورة حزيران/يونيو 2013 في مصر، التي هدّدت مباشرة أو غير مباشرة بنية مجلس التعاون الخليجي حتى تحولت إلى أزمة وصلت إلى القطيعة السياسية والدبلوماسية والإعلامية، والحصار التجاري والاقتصادي والمالي ضد قطر بعد عام 2017[27]. وهنا ظهر الدور السياسي للأمير الراحل الشيخ صباح ليقود الوساطة الدبلوماسية للكويت بين أطراف

(25) «انتخابات مجلس الأمة الكويتي: التصويت في ظل كورونا».

(26) بدر، «بلومبيرغ: انتخابات «أمة 2020» تأتي في لحظة حاسمة بالنسبة للاقتصاد».

(27) آلاء محمد عبيد، «السياسة الخارجية الكويتية تجاه الأزمة القطرية،» بحث ترقية إلى درجة مستشار؛ بإشراف مفيد الزيدي (بغداد: معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، 2019). انظر أيضًا: صلاح حسن الموسوي، «الأزمة القطرية وتأثيرها على الأمن الخليجي،» بحث ترقية إلى درجة مستشار؛ بإشراف مفيد الزيدي (بغداد: معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، 2019).

الأزمة الخليجية، بدعم ومساندة من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بغية إيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة؛ ولكن أدى استمرارها وتصاعد حدتها إلى تخوف صانع القرار الكويتي من أنها قد تهدد أمن واستقرار الكويت **أولًا**، ثم دول مجلس التعاون الخليجي ومستقبلها **ثانيًا**، وفسح المجال لتدخل قوى إقليمية فيها[28].

من جهة أخرى، جاءت الاحتجاجات الشعبية في2011 في المنطقة العربية، لتكوِّن حالة من القلق في الكويت ولا سيما بعدما شهدت البلاد في عامَي 2011 و2012 مثل هذه الاحتجاجات القوية، هدّدت الوحدة الوطنية وهيبة الدولة وخرقت حرمة مجلس الأمة الكويتي حتى قيل بأن الكويت كانت على شفا حفرة التحول إلى وضع آخر أكثر سوءًا مثل ليبيا، أو سورية، أو اليمن، أو مصر.

2 ـ عدم الاستقرار في العراق

مثلت حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق تلك الدولة الكبيرة والمهمة في النظام الإقليمي العربي والمجاورة للكويت، ولا سيما التظاهرات التي شهدتها مدينة البصرة في عامَي 2018 و2019، وهي المدينة المتاخمة للكويت ولا تبعد سوى 45 كم عنها، مصدر قلق للكويتيين في ضوء ذاكرة الغزو العراقي عام 1990، التي ما زالت باقية في أذهان المجتمع الكويتي عمومًا، وهي من التحديات الجدية التي تواجه صانع القرار الكويتي، وكان الشيخ صباح يدركها جيدًا في محاولة تطبيع علاقات بلاده مع العراق بعد عام 2006.

وضعت عمليات التطبيع بين بعض الدول الخليجية، مثل الإمارات والبحرين، مع إسرائيل في عام 2020، وتبعها مع السودان والمغرب، موقفَ الكويت وسياستها تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي في حالة حرجة وموقف صعب.

3 ـ التوتر الأمريكي- الإيراني

يعَد التوتر في منطقة الخليج العربي بين الولايات المتحدة وبعض دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وإيران من جهة أخرى، والاتفاق النووي الإيراني عام 2015 مع الدول الغربية وانعكاسه على علاقة إيران بجيرانها في دول المجلس بعامةً، في ظل القرب الجغرافي عبر الخليج بين الكويت وإيران، تهديدًا جديًا لأمن واستقرار هذه «الدولة الصغيرة». فالولايات المتحدة هي الدولة العظمى والحليف الاستراتيجي للكويت بعد تحريرها من الغزو العراقي عام 1991، وتثبيت الوجود العسكري الأمريكي في الكويت، كمقر «قوة المهام المشتركة» و«عملية العزم الصلب» و«عملية الحل

(28) مراد الحايكي، «المستجدات السياسية في دولة الكويت،» في: آمنة المري [وآخرون] **التنمية في هوامش الخليج**، تنسيق وتحرير أحمد سعد العوفي [وآخرون]، الخليج بين الثابت والمتحول؛ 6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 45ـ55. انظر: Khalid Al-Jabar, «The Legacy of Kuwait's Shrewd Monarch and Gifted Diplomat,» Centrum strategické analýzy, 3 October 2020, 3/10/2020, <https://bit.ly/3pLf6Lj>.

المتأصل»، واستخدام القواعد الكويتية في عمليات جوية ضد تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق بعد عام 2014، وبالتالي يبقى هذا التعاون والتحالف الاستراتيجي قائمًا بين البلدين، وما يمثله من تحد داخلي وخارجي أمام صانع القرار الكويتي[29].

6 ـ التطبيع الإسرائيلي ـ الخليجي

وضعت عمليات التطبيع بين بعض الدول الخليجية، مثل الإمارات والبحرين، مع إسرائيل في عام 2020، ثم مع السودان والمغرب، موقفَ الكويت وسياستها تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي في حالة حرجة وموقف صعب، في ضوء تزايد ضغوط إدارة ترامب الأمريكية على الدول العربية لركوب قطار التطبيع مع إسرائيل[30].

وفي الحصيلة باتت الكويت تواجه تحديات وتهديدات خارجية صعبة ومتداخلة بين الإقليمي والدولي، تمس الأمن القومي الكويتي سواء في البيئة الإقليمية (العراق أو إيران)، أم البيئة الخليجية في بقاء مجلس التعاون الخليجي واستمراره بعد أربعة عقود من تأسيسه، أو في التنافس الدولي في منطقة الخليج العربي في ضوء هيمنة ونفوذ الولايات المتحدة على هذه المنطقة، وتقاطعها مع مصالح القوى الكبرى، أو في التوتر مع إيران المتصاعد في عهد ترامب في السنوات الأخيرة.

ثالثًا: البرامج الانتخابية للمرشحين

طرح المرشحون في هذه الانتخابات عدة قضايا، كإصلاح المنظومة الصحية والتعليمية، ومعالجة الخلل السكاني والوافدين، وحقوق المواطنة، والوضع الاقتصادي الحرج ومشكلة الإسكان، ووضع قوانين لإنعاش الاقتصاد وحماية الرواتب وشطب القروض، وأن يقوم المجلس بحظر خطط الاقتراض من الخارج. ونتيجةً لمنع التجمعات الكبيرة من السلطات الصحية لجأ المرشحون إلى وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية بما فيها قناة الكويت الرسمية، والصحف والمواقع الإلكترونية ومواقع توتير، وزيارة الديوانيات، والسماح في التلفزيون الرسمي لكل مرشح لمدة قصيرة أن يعرض برنامجه.

استمرت الديوانيات الملحقة بالمنازل في استقبال التجمعات غير الرسمية، وأسفرت القيود المفروضة على التجمعات الاجتماعية عن إعطاء المزيد من الأهمية للحملات الانتخابية (الافتراضية). ورغم أن الحملات كانت ضعيفة بسبب الجائحة؛ فقد طرحت قضايا دعمت برامج المعارضة في

(29) هندرسون وديلوجر، «وفاة أمير الكويت تترك البلاد عرضة للخصوم في الخليج»؛ انظر أيضًا: عائشة آل سعد، **محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 129ـ135.

(30) هندرسون وديلوجر، المصدر نفسه.

ملفات إصلاح الإدارة، ومحاربة الفساد، والعفو عن أعضاء البرلمان السابقين الذين يعيشون في المنفى، وإلغاء قانون انتخابات عام 2012، الذي يُنظر إليه على أنه يسيء إلى المعارضة[31].

أما المرشحات من النساء، فقد كانت أغلب برامجهن الانتخابية العمل على تمكين المرأة سياسيًا في المجتمع الكويتي، وانتخاب هيئة أكثر تمثيلًا لجمهور الناخبين من النسوة، وتبنى عدد منهن قضية المرأة واستقرار الأسرة وتوفير المسكن الآمن لها، وتصحيح القوانين والتشريعات لمصلحتها على الرغم من أن ذلك لم يتحقق بعدما فشلت جميع المرشحات من الفوز بمقعد في هذا المجلس. ولم تطرح من جانب المرشحين في هذه الانتخابات معالجة آلية الانتخاب، ورأى البعض أن النظام الانتخابي نفسه يشجع على تقوية القطاع الخاص على حساب العام؛ لذلك تتوجس النخبة الاجتماعية والمثقفة الخارجة عن نطاق القبلية والطائفية من استمرار عدم إصلاح النظام المعتمد على الفردية، وغير القابل لتقديم برامج جماعية لها فائدة للمجتمع عمومًا، وأن المرشحين لم يطرحوا في هذه الانتخابات مشروعات جوهرية تهم الوطن ككل، أو ينظروا في معظمهم إلى رؤى بعيدة من المطالب الراهنة لناخبيهم[32].

رابعًا: نتائج الانتخابات: التغيير بإرادة شعبية

في الخامس من كانون الأول/ديسمبر 2020، توجه الكويتيون إلى صناديق الاقتراع بأعداد كبيرة على الرغم من جائحة فيروس كورونا لإرسال رسالة تغيير إلى حكومتهم، وأعرب الناخبون عن إحباطهم من فضائح الفساد الحكومي، ومن الشعور باللامبالاة في مواجهة المشاكل المالية، ومحاولة إرجاع بعض الأعضاء السابقين المعروفين بوقوفهم في وجه السلطة إلى جانب بعض الوجوه الجديدة إلى البرلمان. وعلى الرغم من الجائحة فقد بلغت نسبة المشاركة فيها نحو 70 بالمئة. ولكن حصلت مفاجآت أفرزتها النتائج، وتغيير في تركيبة المجلس بنسبة نحو 62 بالمئة، فلم ينجح من نواب مجلس 2016 سوى 19 نائبًا، وكانت الدائرتان الأولى والثالثة بلغ التغيير فيها نحو 70 بالمئة.

أما الخلفية السياسية للمرشحين الفائزين والخاسرين ومنهم المعارضة في هذه الانتخابات، فكانت على النحو التالي:

1 ـ حقّقت المعارضة التي شاركت بقوة أسوة بالانتخابات الماضية التي أجريت عام 2016 نجاحًا ساحقًا بحصولها على 23 مقعدًا، بنسبة تقترب من 40 بالمئة من إجمالي المقاعد، وتضم المعارضة الكويتية القوى الإسلامية رغم أن الكويت لا تسمح بقيام الأحزاب السياسية؛ لكن هنالك حضورًا قويًا لجماعة الإخوان المسلمين والسلفيين على الساحة السياسية، وفي أروقة مجلس الأمة، والجماعات الليبرالية من المنبر الديمقراطي والقوميين العرب السابقين والشخصيات الوطنية الليبرالية، فضلًا عن المعارضين المستقلين؛ لكن يغيب عن هذه الانتخابات أقطاب المعارضة الرئيسية، ومن أهمهم

(31) كريستين سميث ديوان، «الكويتيون يصوتون للتغيير،» معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 8 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://agsiw.org/ar/kuwaitis_vote_for_change_arabic>.

(32) الرميحي، «الكويت تنتخب في زمن كورونا».

نواب سابقون مثل مسلم البراك وجمعان الحربش وعبد الحميد دشتي، لوجودهم في منفاهم الاختياري خارج البلاد بسبب إدانة البراك والحربش في قضية تعرف بـ«اقتحام مجلس الأمة»، وإدانة دشتي في قضية تتعلق بالإساءة إلى السعودية .

2 ـ حصلت القبائل على أكبر عدد من مقاعد المجلس الجديد، وهي 31 مقعدًا مقابل 26 مقعدًا لها في الانتخابات الماضية، إذ إن قبيلة العوازم كانت أكبر الفائزين (7 مقاعد)، والمطير (6 مقاعد)، والعجمان والرشايدة (4 مقاعد لكل منهما)، وشمّر وعنزّة والظفير (مقعد واحد لكل منها).

3 ـ خرجت المرأة من الانتخابات لتغيب عن المجلس للمرة الأولى منذ تطبيق نظام الصوت الواحد في كانون الأول/ديسمبر 2012، رغم خوض 16 مرشحةً المنافسة. وكانت أقربهن إلى الفوز عالية الخالد التي حصلت على مركز متقدم في الدائرة الثانية؛ ولكن لم تفز بمقعد نيابي، وخسرت النائبة الوحيدة صفاء الهاشم بعدما فازت في ثلاث دورات انتخابية سابقة[33].

4 ـ خسر التجمع الإسلامي السلفي وهو أحد أبرز القوى في التيارات الإسلامية في الكويت وللمرة الثانية في دخول مجلس الأمة بعد عام 2016، فخسر مرشحاه في الدائرتين الثانية والثالثة فهد المسعود وحمد العبيد في هذه الانتخابات.

5 ـ أما الحركة الدستورية الإسلامية وهي جناح جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، ذلك التيار الأوسع والأقوى في تاريخ التيارات الإسلامية، فقد نجح بالحصول على 3 مقاعد في الانتخابات الجديدة.

6 ـ حصل الشيعة على 6 مقاعد، وحافظوا على مقاعدهم بواقع 3 في الدائرة الأولى، و2 في الثانية، وواحد في الثالثة. ومثّل التغيير في تركيبة الدائرة الأولى نسبة ملحوظة بلغت 70 بالمئة، وهي أعلى نسبة تغيير على مستوى الدوائر الخمس متساوية مع الدائرة الثالثة، ووصف عبد الرزاق الشايجي تراجع حظوظ أبناء الشيعة بخسارة 3 نواب سابقين أبرزهم النائب المخضرم صالح عاشور، مقابل صعود اثنين من النواب الشيعة الجدد هما علي القطان وحسن جوهر، واحتفاظ عدنان عبد الصمد بمقعده.

7 ـ تراجع (التحالف الإسلامي الوطني) وهو أحد أعمدة التيار السياسي الشيعي في الكويت ليحصل على مقعد واحد في هذه الانتخابات.

الملاحظ في هذه الانتخابات خسارة النائب خلف دميثير لأول مرة منذ أربعين عامًا في دخول المجلس، وخسارة رياض العدساني الذي كان ثانيًا في ترتيب نتائج انتخابات 2016، وحصل رئيس

(33) «الكويت... القبائل والمعارضة أكبر الفائزين بالانتخابات وتوقعات بفصل تشريعي ساخن،» الجزيرة.نت، 6 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/3viEoS3>.

المجلس مرزوق الغانم على أعلى الأصوات في الدائرة الثانية كنسبة مقارنةً مع الدوائر الخمس الأخرى[34] (انظر الجدول الرقم (2)).

الجدول الرقم (2)
عدد مقاعد القوى السياسية والاجتماعية في انتخابات 2020(*)

تسلسل	القوى السياسية والاجتماعية	عدد المقاعد
1	القبائل	31
2	المعارضة	23
3	الشيعة	6
4	الحركة الدستورية الإسلامية	3
5	التحالف الإسلامي الوطني	1
6	التجمع الإسلامي السلفي	0
7	المرأة	0

(*) الجدول من إعداد الباحث.

وعلّق أحمد الجار الله (رئيس تحرير صحيفة **السياسة**) على نتائج الانتخابات، بأنها أفرزت متغيرات مهمة ربما تنعكس على شكل الحكومة القادمة، وأن التصويت أشار إلى «نمو وعي شعبي انتخابي»[35]. وكانت خسارة المرأة في الانتخابات تُعَد خيبة أمل كبيرة من المرشحات فهن يحملن شهادات جامعية وشهادات عليا وطرحن برامج اجتماعية وسياسية؛ ولكن يبدو أن ظاهرة عدم قبول المجتمع لانتخاب المرأة وتراجع القبول الشعبي لدخولها إليه طغت على المشهد. وترى بعض المرشحات أن الجو العام تسوده القبلية الأكثر تشددًا تجاه عمل المرأة السياسي والبرلماني، مع موقف مشابه للتيار الإسلامي المحافظ، بحيث غابت الليبرالية عن الإطار السياسي العام لصالح الإسلام السياسي، فضلًا عن انطباع لدى الرجال كما أغلبية النساء، بأن العمل البرلماني هو عمل الرجل وليس المرأة، وظهر ذلك لدى المرشحات في ضعف الدعم الإعلامي لهن في الانتخابات عمومًا مقارنةً بالمرشحين[36] (انظر الجدول الرقم (3)).

(34) «أمة 2020: الشعب فرض التغيير،» جريدة **الجريدة**، 6/12/2020، <https://bit.ly/2Tsyoc4>
انظر أيضًا: «انتخابات مجلس الأمة الكويتي تحدث تغييرًا في تركيبته.. خسارة صفاء الهاشم وفوز الغانم،» **عربي بوست**، 6 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/3pLWbQs> و«الشيعة» أكبر الخاسرين في «الأولى»،» **القبس**، 6/12/2020، <https://bit.ly/3gsiK8L>.

(35) «رئيس تحرير «السياسة» يعلق على نتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي،» RT، 6 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/3xbWoig>.

(36) ألمى حسون، «مجلس الأمة الكويتي: البرلمان الذي سيغيب عنه النساء لأربع سنوات على الأقل،» بي بي سي عربي، 12 كانون الأول/ديسمبر 2020.

الجدول الرقم (3)
تمثيل المرأة في مجلس الأمة (2009-2020)(*)

السنة	عدد المقاعد
2009	4
2012	3
2013	1
2016	1
2020	0

(*) الجدول من إعداد الباحث.

يُظهِر استقراء حالة الحراك السياسي والاجتماعي لما أفرزته الانتخابات، أن هناك تغييرًا مهمًا في تركيبة مجلس الأمة الجديد، وهذا يؤشر إلى حالة عدم رضى الناخبين على أداء المجلس السابق، ورغبتهم الحقيقية في تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والصحية. وإن ويُتوقع أن تشهد الساحة السياسية والاجتماعية إرهاصات أفرزتها نتائج الانتخابات من أبرزها استمرار النظرة الدونية للمرأة، وقصور في دعم جهود تمكين المرأة على مستوى التعليم، والعمل الإداري ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. والمسألة الأخرى، هي أنه لا يمكن لأي حكومة جديدة في البلاد تتألف بعد الانتخابات، أن تتجاوز (قضية الفساد) التي رآها أحد الباحثين بأنها «غزو ثانٍ للكويت»، ومن الصعب على الحكومة فرض تدابير من دون تسوية سياسية بشأن قضايا الفساد والحوكمة السياسية.

وكان من الصعب على السلطة بعد انتهاء الانتخابات وتأليف مجلس الأمة والحكومة الجديدة، تجاهل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تزداد سوءًا في ظل التحدي المزدوج للجائحة، وأزمة انخفاض أسعار النفط العالمية، والعجز في الميزانية والطلب للحصول على قروض خارجية لمواجهة الأزمة، وهذا سينعكس بالتأكيد خلال المرحلة القادمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وباتت الأزمة الاجتماعية وقضية الهويات الفرعية ومسألة البدون وبروز فئة الشباب لقيادة الحراك السياسي والاجتماعي، أحد إفرازات نتائج الانتخابات في ضوء الدعوة إلى التركيز على فكرة الأمة، مع تقليل الهويات المجتمعية في الساحة السياسية. وإلا ربما ستواجه حالة الاحتقان مع الأزمة الاقتصادية، وتداعيات الجائحة الصحية إلى تصاعد التوتر الداخلي كما حصل في ما سمّي «الربيع الكويتي» عامَي 2011 ـ 2012.

وأظهرت الانتخابات عودة قوية للقبيلة والقبلية في الواقع السياسي الكويتي، وهذا سيلقي بظلاله ليس على مجلس الأمة فحسب، بل على العملية السياسية، وفي طريقة تأليف الحكومة الجديدة التي ستراعي الخلفيات القبلية وحصة القبائل في هذه التشكيلة، فضلًا عن تنامي قوة القبيلة في تراتبية السلم الاجتماعي على حساب القوى المدنية والليبرالية الساعية لتجاوز أزمة القبيلة في المجتمعات الخليجية ومنها الكويت.

ويبدو بوضوح أن مجلس الأمة 2020 سيكون لصالح القوى «المحافظة» بسبب هزيمة المرشحين الليبراليين والمدنيين والمستقلين، وبقاء قوة تيار الإسلام السياسي فيه، وبالتالي سينعكس على القرارات التي ستصدر عن المجلس، أو مواجهة القرارات والقوانين التي تصدر عن الحكومة ولا تلقى قبولًا من هذه التيارات «المحافظة».

وهكذا أصدر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2020 الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح مرسومًا أميريًا بتأليف حكومة جديدة، وأعلن تعيين رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح بعدما كان قدّم استقالة حكومته كخطوة إجرائية بعد الانتخابات[37]، وتعَدّ هذه الحكومة السابعة عشرة في تاريخ الكويت السياسي المعاصر منذ عام 1962[38]. وقد سهّل الانتقال السلس للسلطة بعد وفاة الأمير الشيخ صباح إلى عودة (فرع السالم) إلى الحكومة بعدما جرى استبعادها بسبب خلافات داخلية، ولأول مرة منذ عام 1988 يتم تعيين وزيرين من فرع السالم بالحكومة في حقيبتيّ الدفاع والداخلية، ومن فرع الجابر تم تعيين وزير الخارجية. أما رئيس الوزراء من فرع الحمد، ووزير الصحة من فرع المالك، علمًا أن الأخير لا ينحدر من فرع المبارك الحاكم منذ عام 1896 في الكويت[39] (انظر الجدول الرقم (4)).

الجدول الرقم (4)
خريطة فرع المبارك الصباح الحاكمة
في الكويت منذ 1896 حتى 2020(*)

(فرع المبارك) مبارك صباح الصباح (1896 ـ 1915)		
(فرع الجابر) جابر المبارك الصباح (جابر الثاني) (1915ـ1917)	(فرع السالم) سالم المبارك الصباح (سالم الأول) (1917ـ1921)	(فرع الحمد) حمد المبارك الصباح (لم يحكم الكويت)

(*) الجدول من إعداد الباحث.

وفي انتخاب رئيس مجلس الأمة وبعد جلسة في أول انعقاد من الفصل التشريعي، تمكن مرزوق الغانم (الرئيس السابق) من الفوز برئاسة المجلس للمرة الثالثة، وحصل على 33 صوتًا، مقابل 28 صوتًا لمنافسه بدر الحميدي، ومن رجّح كفة مرزوق الغانم هم الوزراء المسموح لهم

(37) ««تغييرات واسعة»... أمير الكويت يصدر مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة،» الحرة، 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://arbne.ws/3zoqL7i>.

(38) المصدر نفسه.

(39) بدر السيف،» الكويت تفضيل المالوف،» مركز مالكوم كيرـ كارنيغي للشرق الأوسط، 22 كانون الأول/ديسمبر2020، <https://carnegie-mec.org/diwan/83513>.

بالتصويت، إذ صّوت 14 وزيرًا، فضلًا عن 19 نائبًا لصالحه في نهاية المطاف، علمًا أن القانون الكويتي يسمح للوزراء بالمشاركة في اختيار رئيس المجلس ونائبه[40].

وفي خلاصة المشهد، يرى محمد الرميحي أن هناك حاجة إلى هيكلة العملية الانتخابية وآلياتها، إذ تواجه الحكومة الجديدة ملفات إصلاح في الصحة والتعليم والإدارة العامة، والقضاء على الفساد، والتحول إلى الخدمات الرقمية، وتدخل أعضاء من السلطة التشريعية في السلطة التنفيذية بغرض المصالح والوساطة، وانتصار الإصلاح على المصالح الشخصية، وأن الكويتيين ربما لا ينسون قول الوزيرة السابقة جنان بوشهري التي غادرت عام 2019 الوزارة بأن: «المصالح الخاصة في قاعة عبد الله السالم (أي البرلمان) أقوى من الإصلاح»[41].

ويشير الباحث الكويتي بدر السيف، إلى الحاجة إلى مواجهة التحديات ومعالجتها في الكويت في المنظومة السياسية، والهوية المتصادمة لحماية الكويت في المستقبل من داخل بنية المجتمع أو الدولة[42].

خاتمة

إن من الظواهر البارزة في التجربة الديمقراطية في الكويت، أن البرلمان له قدرة ربما أكبر من التجارب العربية على تحدي الأسرة الحاكمة، وقد وصلت حالة التوتر القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في السنوات الأخيرة إلى مرحلة سحب الثقة من وزير أو رئيس الوزراء وهما من أفراد الأسرة الحاكمة، وفي بعض الأحيان يتدخل مجلس الأمة في اختيار أو تعديل الحكومة نفسها، وهي تعَدّ حالة متقدمة في العلاقة المعقدة بين السلطة والبرلمان في الكويت[43]، فضلًا عن أن الأسرة الحاكمة وطوال قرون من حكمها للكويت اتبعت سياسة الحلول الوسط، وعدم الوصول إلى خيارات المواجهة واللاعودة في الأزمات السياسية الداخلية، وهذا أعطى دعمًا معنويًا وسياسيًا لديمومة التجربة الديمقراطية والحياة البرلمانية، على الرغم من حالات التعثر هنا أو هناك التي حصلت تبعًا لظروف داخلية أو أزمات إقليمية[44].

والمسألة الأخرى، هي ظاهرة عدم الاستقرار كسمة مميزة في الحياة البرلمانية الكويتية، وعادة ما يحل البرلمان مبكرًا، ثم يدعى إلى انتخابات عاجلة، وقد حُل المجلس في العقد الأخير في الأعوام 2008، 2009، 2012، 2013، ويدعى بعد ذلك إلى انتخابات برلمانية جديدة من أمير البلاد في

---

(40) شريف عمر، «كيف فشل تحالف إسقاط الغانم بالبرلمان؟ احتفل وحيدًا بالفوز،» عربي 21، 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، <https://bit.ly/2SsXwQ1>.

(41) محمد الرميحي، «الحكومة التي صفّق لها البرلمان!،» **النهار**، 2020/12/15، <https://bit.ly/3cF3iEW>.

(42) السيف، «كيف يمكن إنقاذ الكويت من أزماتها».

(43) Michal Herb, «Parliaments in the Gulf Monarchies: A Long Way from Democracy,» *Sada* (Carnegie Endowment for International Peace), 20 August 2008, <https://carnegieendowment.org/sada/21111>.

(44) انظر: مي محروس، «حكام الكويت والمعارضة.. كيف يمكنهم الخروج من المعادلة الصفرية ونص لديمقراطية؟،» **شؤون خليجية** (15 أيار/مايو 2015)، <http://alkaleejaffairs.info/c-19237>.

كل مرة[45]. وانعكست حالة «الربيع العربي» على الكويت في تبدُّل خريطة القوى السياسية، مع تنامي مكانة القوى القبلية والمعارضة البرلمانية والقوى الإسلامية في مقابل تراجع الليبراليين واليساريين، وغياب المرأة عن المشهد الديمقراطي في أغلب الدورات البرلمانية التي انعقدت في البلاد بفعل إبعاد القوى المحافظة والقبلية والإسلامية لها من مجلس الأمة، والنظرة الضيقة السائدة في المجتمعات الخليجية عمومًا، ومنها المجتمع الكويتي، تجاه المرأة، وهي نظرة راسخة ومتوارثة تنعكس على دورها ومكانتها في التجربة الديمقراطية[46].

لقد واجهت الحكومة الكويتية بعد عام 2012 ضغوطًا من جماعات محلية ما زالت تشعر بأنها مهمشة سياسيًا واجتماعيًا، كالقبائل والشيعة و«البدون» والشباب والمرأة[47]. وهنا لا بد أن يدرك الليبراليون والإسلاميون والقبليون، أهمية الإفادة من الحرية في أجواء الدستور والمناخ الكويتي للانتقال إلى الديمقراطية، وتداول السلطة ومنع الاحتكار، والإيجابية في العمل السياسي المنظم، وبناء منظمات المجتمع المدني ومساهمتها السياسية والثقافية.

وبات الواقع السياسي الكويتي بحاجة حقيقية إلى الإصلاح الدستوري، وتغيير البنية السياسية بوضع برنامج عمل للإصلاح يتم فيه تعديل الدستور، والتوافق على صيغة مشتركة بين الحكومة وقوى المعارضة بمختلف اتجاهاتها لتجنب التهديدات أو الاهتزازات الداخلية أو الخارجية، والحفاظ على المكتسبات في جوانب الاستقرار السياسي، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار الأمني، وتجاوز ما حصل في بلدان عربية شبيهة بالحالة الكويتية، لا بد من أن يعطي صوت الحكمة للسلطة والمعارضة والنخب الاجتماعية والسياسية في البلاد للحوار بعيدًا من المواجهة أو المقاطعة، وحل الخلافات برؤية ديمقراطية وطنية.

وفي الختام، على الرغم من حالة التعثر في التجربة الديمقراطية في الكويت؛ فهي تبقى الأفضل بين التجارب السياسية والدستورية في دول مجلس التعاون الخليجي، تلك الدول الريعية التي يقدم فيها الريع النفطي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ويرسخ الاستقرار الداخلي أساسًا[48]. وإن الحاجة باتت ملحّة إلى مواجهة الأزمات في الواقع الكويتي، كالفساد والأزمة الاقتصادية، والخلل في التركيبة السكانية، والنزعة القبلية والطائفية والفئوية، بواسطة مشروع وطني إصلاحي حقيقي بتعاون الحكومة والبرلمان، ولا سيما أن نتائج الانتخابات البرلمانية إشارة بوضوح إلى الداخل والخارج، بالرغبة الشعبية القوية في تغيير الواقع السياسي والبرلماني، والاستياء من عمل مجلس الأمة السابق بهدف تغييره بنسبة كبيرة، على أمل من قبل المجتمع الكويتي في تحقيق ذلك الإصلاح الذي ترنو إليه عيون الشباب والمثقفين والنخب الاجتماعية بشغف كبير □

---

(45) الصفاري، **الديمقراطية الكويتية... حدود المشاركة السياسية وإمكانية الاستفادة**، ص 79.

(46) Knowledge Gate Opinions 2012, <http://www.aljazzeera.net>.

(47) انظر: شفيق ناظم الغبرا، «مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت،» ورقة قدّمت إلى: **مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).

(48) محمود الطاهر، «هل تكتمل الديمقراطية في الكويت،» 29 كانون الثاني/يناير 2015، <http://www.moheet.com>.

«الحراك الأمازيغي» في المغرب العربي: نبْشٌ في الهويّة في ظلمة الطائفيّة

مصباح الشيباني(*)

أستاذ وباحث في علم الاجتماع – تونس.

مقدمة

تعيش منطقنا العربية اليوم، سجالًا سياسيًا كبيرًا حول «مسألة الأقليات» تؤكّد وجود تحديات حقيقية أمامها في علاقة بمقوّمات هويّة شعوبها، سواء على حدودها الإقليميّة أو القوميّة. ولفهم مبرّرات إعادة طرح هذه القضيّة، ووضعها ضمن دوائر البحث من جانب بعض السيّاسيين والمفكّرين، يحتّم علينا معرفة السّياقات الإقليمية والدولية الجديدة التي من خلالها تكتسب دلالاتها الفعلية، لأنّ معاودة النّبش في مثل هذه القضايا المعقّدة اليوم، تحت عناوين متعدّدة ـ ثقافية وحقوقية وإنسانية ـ شديدة الارتباط بالرّاهن العربي «الانتكاسوي» الذي يتميّز بكثرة الأزمات والاضطرابات السّياسية والتوتّرات الاجتماعية الدّاخلية. فقد زادت مستويات تدويل قضايانا وشؤوننا العربيّة وتعقّدت، وبخاصة بعد الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة منذ عام 2011، التي لم تعرف مثيلًا لها منذ معركة الاستقلال في النّصف الثاني من القرن العشرين.

وضمن هذا الإطار العربي العام، يمكن فهم مسوّغات إعادة طرح «المسألة الأمازيغية» في منطقة المغرب العربي بوصفها لم تأتِ من فراغ، بل تتنزّل ضمن سياقات محلية ودولية متغيّرة، لأنّه مهما كانت وضعية «الأمازيغ» (البربر) متدنيّة اجتماعيًا وماديًا (مثلها مثل بقية المجموعات الأخرى)، فإنّ محدّدات المواطَنة والمشاركة الجماعية أو الاندماج في مؤسّسات الدولة وفي إدارة الشأن العام في المجتمع لم تكن غائبة تمامًا. كما أن التاريخ الديمغرافي لسكان المنطقة كان شديد التنوّع، ولم يعد يتكوّن من قبائل أو مجموعات عرقية ومذهبية متفرّقة من دون حكومات وطنيّة مشتركة، أو ليس لها علاقة بتكوين الدّولة الحديثة حتى تحافظ على هويّتها المميّزة لتكوّن بها «شعبًا أوليًا» متفرّدًا عن غيره من التكوينات الاجتماعية الأخرى في المجتمع.

(*) البريد الإلكتروني: chibani.mosbah@gmail.com.

على الرّغم من ذلك، ما زالت القضيّة الأمازيغية حيّة تعاود الظّهور من حين لآخر، وما زالت مدار جدل ونزاع فكري وسياسي، وموضوع اختلاف سواء في مستوى تمثّلاتها الاجتماعية أو في مستوى طرائق معالجاتها الرّسميّة.

أولًا: في مفهوم الأقليّة

كون جميع المصطلحات والمفاهيم التي نتداولها فيما بيننا هي عبارة عن بؤر للتفكير والتحليل والتّنظير[1]، فينبغي علينا أن ندقّق النّظر في معانيها قبل توظيفها أو تبنّيها في بحوثنا ودراساتنا العلمية، لكي نعرف إن كانت دلالات هذه المصطلحات ومعانيها تتناسب مع دقّة الوقائع والظواهر التي تصفها وتطلق عليها أم لا. تصدق هذه القاعدة المنهجية بالنّسبة إلى عدد من المفاهيم أو المصطلحات التي يستخدمها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والتي غالبًا ما يتم نقلها من قبل الجميع من دون تدقيق، لأنّها «ليست جميعها مفاهيم علمية ومحايدة أو ليست كلها «عبارات تقنية» صرفة، بل لها في أغلب الأحيان دلالات أيديولوجية»[2] مثلما هو الأمر بالنّسبة إلى مصطلح «الأقلية» الذي لا يوجد حوله اتّفاق نظرًا إلى الاختلافات بين مقارباته ـ الأنثروبولوجية والسّوسيولوجية والقانونية ـ وتوظيفاته البحثية من ناحية، وبين استخداماته السّياسية والأيديولوجية في سياق نظام العلاقات الدوليّة وتغيّرها من ناحية ثانية.

فكيف نصف مجموعة بشرية بالأقلية؟

يعَدّ مفهوم «الأقلية» من المفاهيم والمصطلحات السّياسية الحديثة نسبيًا، فقد أصبح هذا المفهوم متداولًا في السّياق الدولي وأخذ معناه السّياسي والقانوني مثلما هو متداول اليوم بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدّة.

ورد في تعريف «الأقلية» في **الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية** أنّها «كّل جماعة من الأفراد الذين يتميّزون عن بقية أفراد المجتمع عرقيًا أو قوميًا أو دينيًا أو لغويًا، وهم يعانون من نقص نسبي في القوة؛ ومن ثمة يخضعون إلى بعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التّمييزية»[3]. وقدّمت الموسوعة البريطانية الجديدة التعريف التّالي: «الأقلية هي مجموعة متميزة ثقافيًا أو إثنيًا أو عرقيًا تعيش ضمن مجموعة أكبر. وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة يحمل داخله شبكة من الآثار السياسية والاجتماعية»[4].

ويعرّف لويس ويرث (Lewis Wirth) «الأقلية» على أنّها «جماعة من النّاس تنفصل عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما، نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية تعيش في مجتمعها في ظل معاملة

(1) محمد مفتاح [وآخرون]، **المفاهيم: تكونها وسيرورتها**، سلسلة ندوات ومناظرات؛ 87 (الدار البيضاء: مطبعة النّجاح الجديدة، 2000)، ص 11.

(2) مارك أوجيه وجان بول كلاين، **الأنثروبولوجيا**، ترجمة جورج كتورة (بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2008)، ص 9.

(3) سليم حدّاد، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** (بيروت: المؤسّسة الجامعية للدراسات والنشر، 1986)، ص 50ـ51.

(4) *The Encyclopaedia Britannia*, 15th ed. (1994), vol. 8, p. 169.

مختلفة غير متساوية مع بقية أفراد المجتمع. ومن ثم، ترى هذه الجماعة نفسها عرضة للتّفرقة» (La discrimination)[5]. أما عالم الاجتماع والأنثروبولوجي البريطاني أرجون أبادوراي (Arjun Appadurai) في كتابه **الخشية من الأعداد الصغيرة: دراسة في جغرافية الغضب** فقد عرّف «الأقليات» بأنّها «مقولة اجتماعية وديمغرافية حديثة العهد، وهي تفعّل اليوم مخاوف حول الحقوق وحول المواطنة والانتماء ومبدأ الانتماء الأصلي وحول الاستحقاقات التي تمنحها الدولة»[6].

أما الكاتب المصري محمد عمارة فقد ذكر بأنّ «مصطلح الأقلية في استخداماتنا الثقافية والاجتماعية الحديثة والمعاصرة، مصطلح وافد من المفاهيم الغربية التي وفدت إلى واقعنا الثقافي والاجتماعي منذ الاحتكاك بين حضارتنا الإسلامية والحضارة الغربية في العصر الحديث. لذلك، فهو مصطلح مُحمّل بالمعاني والضلال (العنصرية والإثنية والعرقية) التي ارتبط بها في الثقافة الغربية»[7]. فالأقليّة الإثنية بهذا المفهوم الغربي، بحسب الكاتب نفسه، ليست مجرّد أقلية عدديّة، ولا هي بالأقلية السّياسية، وإنّما هي أقليّة لها «هوية ثقافية مختلفة عن الهوية الثقافية لأغلبية المجتمع الذي تعيش فيه، وهويتها الثقافية هذه عادة ما تتطور في اتجاه متميّز أو مختلف عن الهويّة الغالبة على أغلبية المجتمع الذي تعيش فيه. ولهذا السّبب، رفض أقباط مصر ـ وهم أقلية عدديّة ـ إطلاق مصطلح «الأقليّة» بهذا المفهوم الغربي عليهم»[8].

إنّ مصطلح «الأقليّة»، في معناه الاصطلاحي، مفهوم سياسي ومعاصر من المفاهيم «المهاجرة» والوافدة إلينا من الغرب، حيث لم نعرفه في تاريخنا العربي إلا بمعناه اللغوي، وفي مستوى دلالته الكميّة والعدديّة، أي الأقلية العدديّة في مقابل الأكثريّة العدديّة.

إنّ مصطلح «الأقليّة»، في معناه الاصطلاحي، مفهوم سياسي ومعاصر من المفاهيم «المهاجرة» والوافدة إلينا من الغرب، حيث لم نعرفه في تاريخنا العربي إلا بمعناه اللغوي، وفي مستوى دلالته الكميّة والعدديّة، أي الأقلية العدديّة في مقابل الأكثريّة العدديّة، كما أنّ «الطّائفة» هي مكوّن من مكوّنات كلّ المجتمعات الإنسانية بما فيها الأمّة العربية. ولهذا، ينبغي علينا التّمييز بين الأقليات الإثنية والدّينية بوصفها جماعات وطوائف مكوّنة للمجتمع، وبين «الطائفية»[9] كنزعة تفكيكيّة لوحدة الشّعوب والدّول.

---

(5) سمير بحر، **المدخل لدراسة الأقليّات** (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 1982)، ص 10.

(6) سالم لبيض، **الأقليّات البربرية في تونس** (تونس: المركز العربي للدّراسات السياسية والاجتماعية، 2011)، ص 11.

(7) محمد عمارة، **الإسلام والأقّليات: الماضي والحاضر والمستقبل** (القاهرة: مكتبة الشّروق الدولية، 2003)، ص 7.

(8) المصدر نفسه، ص 7.

(9) نعني بـ«الطائفية» كلّ نزعة في التعصّب والانغلاق لمجموعة ضد المجموعات والطوائف الأخرى في المجتمع، لأنّ طبيعة تشكّلها يقوم على منطق التّمايز الاجتماعي أو السّياسي أو الدّيني الذي يتعارض مع وحدة المجتمع، ويتعارض أيضًا مع سُنن التطوّر الإنساني ومقتضياته.

فمن النّادر جدًّا اليوم أن نجد مجموعة بشريّة أو دولة أو أمّة أحادية العِرق أو الدّين أو اللغة أو الثّقافة، فأغلب أمم العالم تتكوّن من طوائف وإثنيات ومجموعات بشرية متعدّدة اللهجات[10] والأديان والمذاهب اندمجت كلّها وانصهرت في مجتمعات واحدة ولم تعد ذات شخصية إثنيّة أو دينيّة منغلقة على نفسها، بل أصبحت تكوّن جميعها أممًا وشعوبًا ذات كيانات هويّاتية وثقافية متعدّد ولكنّها موحّدة سياسيًا. ولئن بقيت هذه المسألة مسكوتًا عنها في الدّول الغربية لأنّها تهدّد وحدتها وتجانسها الهوياتي، فإنّها كثيرًا ما تكون موضوع إثارة واستثمار سياسي والعمل على تحويلها إلى «هويّات مفترسة»[11] عندما تكون جغرافيتها أحد بلدان العالم الثّالث، ولا سيما في البلدان العربية والإسلامية. لذلك، انتقد الكاتب الأمريكي ستيوارت كوفمان (Stuart Kauffman) التحليلات الغربية التي قدّمت الحروب البلقانية بصفتها «حروبا عرقية»[12]، مؤكّدًا أنّ الأسباب المتعددة والمعقّدة التي أدّت إلى المواجهات الدّامية بين الأطراف المتصارعة حيث لا يقوم ما يسميه «الوعي العرقي» أو الدّيني إلا دورًا ثانويًا، ولا يحرّك الأحداث، بل تحرّكها مصالح مختلفة وخاصة. وكانت هذه النّزاعات، بالنّسبة إلينا، سببًا مباشرًا في هزائمنا عبر التّاريخ القديم والحديث، لكن بعضنا ما زال لم يستوعب هذا الدّرس التاريخي، ولم يستوعب أنّ تأسيس المواطنة في مجتمعاتنا، تقتضي تنشئة الأفراد والمجموعات على احترام قواعد العيش المشترك، والتعبير عن هذه الكينونة اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا.

منذ الفتح الإسلامي تحقّقت ثلاث نتائج مهمّة في توحيد هويّة سكّان منطقة شمال أفريقيا وهي: انتشار اللّغة العربية، والاقتداء بالعادات والقيم العربية ـ الإسلامية واندماج العرب (الشّرقيين) مع السكّان المحليين (المغاربة) بصورة نهائية.

ثانيًا: الحراك الأمازيغي في شمال أفريقيا وإشكالية الهويّة

نعتقد أنّ المنهج التّاريخي هو الأنسب والأكثر وجاهة لتحليل ظاهرة الأقليّات؛ فسوف يمكّننا هذا المنهج من دراسة هذه الظاهرة في منطقتنا العربيّة والإسلامية في ضوء تكوّنها في علاقتها بأزمة الدّولة القُطريّة (دولة سايكس ـ بيكو)، وبدور المشروع الاستعماري الغربي في إنتاجها

(10) يذكر المؤرّخ عثمان سعدي في كتابه أنّ العالم المتخصّص في البربرية رونيه باسيه يقدّر عدد اللهجات في شمال أفريقيا ـ قبل الفتح الإسلامي وانتشار اللغة العربية، بخمسة آلاف لهجة، وينكر وجود لغة بربرية أو أمازيغية، وإنما الذي يوجد ـ في نظره ـ «هو مجرد واقع لهجوي خاص بكل قرية يصعب التفاهم بين مستخدميها، انظر: عثمان سعدي، البربر – الأمازيغ: عرب عاربة وعروبة الشمال الأفريقي عبر التاريخ (الجزائر: دار الملتقى للنشر والتوزيع، 1998)، ص 9.

(11) لبيض، **الأقليّات البربرية في تونس**، ص 12.

(12) Stuart J. Kaufman, ed., *Modern Hatreds: The Symbolic Politics of Ethnic War*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, CA: Cornell University Press, 2001).

واستخدامها كورقة ضغط وابتزاز للأنظمة العربيّة كلّما اقتضت الحاجة إلى ذلك. كما نؤكّد أنّ المنهج التاريخي في هذه الدّراسة سوف يمكّننا من الإمساك بمحدّدات هذه الظّاهرة ويجنّبنا الوقوع في المقاربة السّطحية والمعالجة التجزيئيّة لها، لأنّه إذا لم نتمكّن من الوعي بتاريخ تكوّنها وأسباب تجدّدها سوف نظلّ نعيش «متاهة الحاضر»[13] ونعيد إنتاجها في المستقبل.

كان الفتح الإسلامي لمنطقة شمال أفريقيا مرحلة تاريخية فاصلة ونوعية في تحقيق اندماج مختلف مكوّناتها الاجتماعية والدينية، وفي تحقيق وحدتها واستقرارها على الأرض، إذ إنّه مع الإسلام «امتزج الدين بالوطنية امتزاجًا كاملًا، بحيث لا يمكن الفصل بينهما؛ فقد ساهم الإسلام في توحّد سكان بلاد المغرب (شمال أفريقيا) وفي اندماجهم، لأنّه كان انتماءً متعاليًا على جميع الخصوصيات المحلية، بينما ثبّت في نفوسهم انتماء أكبر إلى الأمة الواسعة»[14]، وأعطى في المنطقة المغاربية كلّها «شرعية للفكرة الوطنية، وقوّاها بثقله الرّوحي والرّمزي والتاريخي، كما سمح باستيعاب الرّسالة الواردة من المشرق، من دون إلغاء التّراثين: الأوروبي والأفريقي»[15]. ومنذ الفتح الإسلامي تحقّقت ثلاث نتائج مهمّة في توحيد هويّة سكّان منطقة شمال أفريقيا وهي: انتشار اللّغة العربية، والاقتداء بالعادات والقيم العربية الإسلامية واندماج العرب (الشّرقيين) مع السكّان المحليين (المغاربة) بصورة نهائية، حتى إنّه لم تعد مسألة عروبة سكان المنطقة وإسلامهم محل شكّ أو نزاع، بل أصبحت هذه الثّنائية ـ العروبة والإسلام ـ تشكّل المحدّدات الأساسيّة لهويّة شعوب المغرب العربي وأعمدة انتماءاتها الثقافية والحضارية.

يذكر المستشرق الفرنسي غابريل كامب (Gabriel Camps)[16] في أحد مؤلّفاته أنّ اللغة البربرية التي كان لها من قبل ذلك الانتشار الواسع قد صارت بمضي القرون إلى تراجع أمام اللغة العربية. لكن هذا التّعريب اللغوي، الذي ساعد عليه دخول الإسلام إلى شمال أفريقيا والصّحراء، قد صاحبه ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي تعريب اجتماعي وثقافي أدّى إلى تذويب حقيقي لأغلبيّة سكان الدّول المغاربية. ولقد كان تذويبًا هائلًا إلى درجة أنّ سكان بعض هذه البلدان (تونس وليبيا) أصبح السّواد الأعظم منهم يقولون ويعتقدون أنّهم عرب؛ فهم لذلك يُعدّون من العرب. فلم تعد توجد إثنيات اجتماعية خالصة وذات أصول تاريخية متفرّدة بين العرب والأمازيغ في المغرب العربي، بل انصهرت مع بعضها بفعل عوامل تاريخيّة وثقافية وسياسيّة مختلفة أهمّها تمّت عبر الهجرة والفتوحات، فانتهت إلى تكوين مجتمعات ذات هوية وطنية وقومية مشتركة وجامعة منذ قرون.

---

(13) Michel Mafesollie, *Le Temps des tribus*, 2ème éd. (Paris: La Table ronde, 2000).

(14) Charles-André Julien, *L'Afrique du Nord en marche: Algérie, Tunisie, Maroc, 1880-1952* (Tunis: Ed. CEDES, 2001), p. 598.

(15) إلياس بلكا ومحمد حراز، **إشكالية الهوية والتعدّد اللغوي في المغرب العربي: المغرب نموذجًا** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 80.

(16) غابريل كامب، **البربر: الذاكرة والهوية**، ترجمة جاد الله عزوز الطلحي (طرابلس، ليبيا: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2005)، ج 1، ص 40.

يبدو أنّ ما جعل اللقاء بين العرب والأمازيغ لقاء متأزّمًا وعنيفًا في بعض أطواره التاريخيّة، بحسب أغلب الباحثين، يعود إلى سلوك الفاتحين المسلمين العرب من بني أميّة في شمال أفريقيا. وقد ذكرت المصادر التاريخية «أنّ أهم ما تمّ من فتوحات في شمال أفريقيا كان في عهد الدّولة الأموية المعروفة بتعصبها العرقي وقلة اهتمامها بتطبيق المبادئ الإسلامية سواء في الحرب أو في السلم»[17]. وبمجرد انتهاء فترة الفتوحات وسقوط سلطة بني أمية في جزء كبير من شمال أفريقيا الأمازيغية بسبب ثورات الخوارج، تأسّست الممالك المغربية الإسلامية منذ القرن الثاني للهجرة (القرن الثامن الميلادي). وبذلك أصبح الدّين الإسلامي هو الأساس الأيديولوجي المعتمد في تكوين دول وإمارات وطنية، وغدا المنبّه الرئيسي لوعي وطني سياسي مع شعور بالانتماء إلى الأمّة الإسلامية بأكملها[18].

إنّ علاقة الفاتحين العرب المسلمين بسكان المغرب (البربر) تميّزت منذ قرون بالانسجام والتّلاؤم والانصهار عبر العقيدة الدينية وإطارها اللغوي والثقافي العربي الشامل. وقد كتب عدد من المؤرّخين والمستشرقين وعلماء الأنثروبولوجيا[19] حول مظاهر هذا الانصهار والاندماج بين العرب والبربر. فقد أشار المؤرّخ العُماني سعيد بن عبد اللّه الدّارودي[20] إلى أنّ «الحركة الأمازيغية» واهِمة جدًّا إذا ما ظنّت أنّ العداء السّافر للمشرق العربي واللّغة العربية والحضارة العربية ـ الإسلامية سيؤدي بالمغرب إلى القطيعة مع موروثه الذي جاء به الإسلام. وباستطاعة أصحاب النّزعة البربرية أن يعادوا العروبة بكل الوسائل، وأن يقطعوا كل ما يمُتّ للعربية وأهلها بصلة في كتاباتهم ومحاضراتهم وندواتهم واجتماعاتهم، ولكن لن يستطيعوا أن يقتلعوا من تراب المغرب العربي ما تعرّقت فيه جذور الأخوّة الواحدة ما بين العرب الفاتحين والعرب الأمازيغ.

إذًا، توافرت ثلاثة أسباب، على الأقل، ساهمت في تعرّب سكان شمال أفريقيا واندماجهم في المنطقة العربية وهي: الدّين واللّغة والتّزاوج. لقد كان الدين أسبق إلى التحكم في مصر البربر، فاعتنقوا الإسلام عن شوق وقناعة، وأحبّوه من أعماق قلوبهم وأخلصوا تعاليمه أشدّ الاخلاص، ثم أحبّوا معه، ومن أجله كل من صحبه من مقوّمات، حتى كان البربري يرى «أن الأشْهار إلى العربي والتقرّب منه إنّما هو شرف كبير له»[21]. لذلك، «ما تعب العرب الأوّلون في نشر العربية بينهم، بل كان البربر هم السّاعين إلى حفظها والمُسارعين إلى تعمِيمها، حتى أصبحت بعد قليل أو كثير هي وحْدها اللّغة الرّسمية، وأنّها لغة الدّولة والشّعب»[22].

---

(17) صدقي علي أزايكو، «الإسلام والأمازيغ، أو البدايات الأولى لدخول بلاد الأمازيغ في المجال الإسلامي،» في: **الهوية: من أجل ثقافة مغربية ديمقراطية** (الرباط: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2002)، ص 12.

(18) المصدر نفسه، ص 15.

(19) انظر مثلًا: روم لاندرو، **تاريخ المغرب في القرن العشرين**، ترجمة نقولا زيادة (بيروت: دار الثقافة، 1963).

(20) سعيد بن عبد الله الدّارودي، **حول عروبة البربر: مدخل إلى عروبة الأمازيغيّين من خلال اللسان** (ظفار، عُمان: منشورات فكر، 2012)، ص 32.

(21) الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثّائرة**، ط 4 (عين مليلة، الجزائر: دار الهدى للطّباعة والنشر والتّوزيع، 2007)، ص 70.

(22) المصدر نفسه، ص 71.

لا يمكن أن تتأسّس هويّة أيّ أمّة أو أيّ شعب في عالمنا المعاصر على الفوارق اللّغوية وحدها، وبخاصّة حين لا تكون هذه اللّغة الوحيدة ولم تعد هي النّاقل الرّئيسي لثقافة المجتمع والمعبّرة عن لسانه، أي لا يمكن أن تكون اللّغة مؤشّرًا وحيدًا للانتماء المواطني الجامع بعد ظهور الدّولة الحديثة القائمة على التعدّدية اللّسانيّة. لقد كانت اللغة مجرّد طريقة، وليست الطريقة الوحيدة للتّمييز بين المجتمعات الثقافية؛ فيمكن لأيّ مجتمع أن يمثل شعبًا واحدًا، على الرّغم من الاختلافات الجغرافية والإثنية والدّينية بين مكّوناته ما دامت متساوية أمام القانون وتقيم في أرض واحدة وتعتمد أساليب وعادات وقيم ثقافية مشتركة في تفاعلاتها اليوميّة.

كما أنّ محدّدات هويّة الشّعوب والأمم هي نتاج تفاعلات حضارية خلال مساراتها التاريخيّة، وليست مسألة اختيارية يمكن أن يتبرّأ منها فرد أو مجموعة أو حتى نظام سياسي أو قوى اجتماعية، أو أن تلغيها مؤسّسات استعمارية؛ فهي عبارة عن «تَشكّل اجتماعي وليس للأفراد الحق باختيارها، وإنّما فقط يضيفون إليها معاني من التعدّدية والتنوّع»[23]. أمّا عودة الخطاب الطّائفي باسم الدّفاع عن الهويّة الأمازيغية من جانب عدد من النّاشطين السّياسيين والإعلاميين في أقطار المغرب العربي، فإنّه يتنزّل في إطار خدمة الاستعمار الذي تجدّدت أطماعه وتكثّفت مداخله في الهيمنة على المنطقة العربيّة، وبخاصّة بعد الحراك الشعبي الذي شهدته منذ عام 2011.

1ـ سّياقات الحراك الأمازيغي الرّاهن وأهدافه

يؤكّد الباحث وعالم الاجتماع السّوري علي أسعد وطفة[24] أنّ النّزعة الطائفية عرفت تاريخًا من التّذبذب بين الحضور والغياب على مقياس الحوادث السياسية والاجتماعية هبوطًا أو صعودًا في المنطقة العربيّة. ويرصد المفكرون أن حضور هذه النّزعة يكون عاصفًا ومدمّرًا في أثناء الانتكاسات السّياسية والأزمات الاجتماعية التي تشهدها بعض الدول والبلدان، وإنّ الطائفية نتاج لجملة من أوضاع وعوامل اجتماعية وثقافية متنوعة وعميقة الجذور في تاريخ أمّتنا العربية.

2 ـ السّياقات التاريخية لظاهرة «الطائفية الأمازيغية»

لا يمكن فهم ظاهرة «الطائفية»[25] وأسباب الاستنجاد بها أو الدّعوة إليها من جانب البعض في منطقتنا العربيّة اليوم، مثلما أشرنا في المقدّمة، من دون البحث في سياقاتها (Les Contextes) العربيّة والإقليمية والدولية الجديدة التي كانت أحد أسباب معاودة إنتاجها. فمنذ أحداث 11 أيلول/

---

(23) أحمد حسين حسنين، «لغة التعليم وتأثيرها في الهوية العربية: دراسة ميدانية على عينة من الطلاب المصريين في ظل أنظمة تعليمية متباينة،» في: **من اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، 2011)، ص 297.

(24) علي أسعد وطفة، «بنية الوعي الطائفي: إشكالية الدور الملتبس للمثقف؟،» موقع مؤمنون بلا حدود للدرّاسات والنشر، 27 أيار/مايو 2019، <https://bit.ly/3oIyffe> (تاريخ الاقتباس 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019).

(25) ورد معنى الطّائفة في معجم المعاني الجامع، الطائفة (اسم) وهي الجماعة والفرقة. أما اصطلاحًا، الطائفة من الشّيء الجزء منه، والطائفة الجماعة من الناس. فالطائفة بهذا المعنى هي كل جماعة من الناس يجتمعون حول مذهب أو رأي واحد يتميزون به عن غيرهم من الفرق والطوائف في المجتمع. أما الطائفية فهي نزعة أو تمثّل اجتماعي (Représentation Sociale) في علاقة انتماء الفرد إلى مجموعة من النّاس تجمعهم رابطة عقدية أو سياسية أو مناطقية أو قرابية أو غيرها.

سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، وضَمَن السّياق العالمي الجديد ذو القطبية الواحدة، تغيرت آليات ومداخل وذخائر «الكولونيالية الجديدة» في منطقتنا العربية والإسلامية. ومن أهم آلياتها «النّاعمة» العمل على إعادة تكوين القيم و«نماذج التوجيه» والتحكم في مصير المنطقة العربية عبر مداخل جديدة للهيمنة والسّطو على مقدّرات الأمّة مثل: «محاربة الارهاب» والدّفاع عن حقوق «الأقليات» ونشر «الديمقراطية» وغيرها من الموضوعات، من أجل إعادة ترتيب وضع المنطقة العربيّة وفق مخطّطات مشروع «الشرق الأوسط الجديد» وأهدافه الجيوسياسية.

من هنا نفهم لماذا كثر الاهتمام بمسألة «الأقليات» من جانب مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية الأوروبية والأمريكيّة في وطننا العربي، التي تموّلها المؤسّسات المالية والاقتصاديّة الغربيّة مثل: هيئة المعونة الأمريكية و«مؤسّسة فورد» و«راند» وغيرها. ويجنّد فيها الخبراء والعلماء والمختصّون في مختلف العلوم الإنسانية، مثل علم النّفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم الاستشراق وغيرها. فهذه المراكز والهياكل والمؤسّسات البحثية والوسائل الإعلامية تهتمّ بدراسة تاريخ المنطقة العربية وبمسألة الأقليات، في ضوء المقاربة الأنثروبولوجية الانقسامية وبراديغم «فقه التّفتيت»[26].

لقد عملت الدّول الاستعمارية الأوروبيّة، منذ القرن التّاسع عشر، على إثارة النّزاعات الإثنية والمذهبيّة في مختلف المناطق التي احتلّوها في العالم. وكانت من ضمن عناصر استراتيجيتهم التي اعتمدوها هو التّحالف مع بعض المجموعات (القبلية والدّينية والإثنية) وإعطاؤها بعض الامتيازات على حساب المجموعات الأخرى في إطار ما عُرف في الأدب السوسيو ـ أنثروبولوجي بسياسة «فرّق تسد». لهذا، ارتبطت، تاريخيًا، ظاهرة الطائفية بفترات التدخّل الأجنبي في منطقتنا، وقيام المستعمرين بإغراء واستدراج بعض الجماعات للتّعاون معهم ضدّ المجموعات الأخرى[27].

وفي تاريخنا المعاصر، طرحت «المسألة الأمازيغية» في المغرب العربي مع بداية القرن العشرين، تزامنًا مع هيمنة الاستعمار الفرنسي على المنطقة، وعبر عدد الوسائل من أهمّها: «البعثات العلمية» و«معهد الدّراسات البربرية» (L'Académie berbère) الذي تأسسّ في باريس (1966)، وقبله إصدار **مجلة الأرشيف البربري** (1915 ـ 1918) وكذلك مجلة **هسبريس** التي صدرت بداية من عام 1921، وعادت إلى الصّدور في نسخة إلكترونية بالمغرب، التي كان

---

(26) تيد روبرت جار، **أقّليات في خطر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)، ص 8.

(27) يذكر المفكّر المصري محمّد عمارة في كتابه **الإسلام والأقليات: الماضي والحاضر والمستقبل** (ص 25) أنّه عندما جاء نابليون بونابرت (1769 ـ1821) على رأس الحملة الفرنسية لغزو مصر (1798) أوقع في مصيدة هذه السياسة «نفر من أقباط مصر بقيادة «المعلم يعقوب حنّا» (1801ـ1745)، وكوّنوا فيلقًا قبطيًّا تزيّا بزي الجيش الفرنسي، وحاربوا المصريين ووظفهم لحساب الفرنسيين». وممّا دوّنته بعض الوثائق التاريخية أن نابليون بونابرت لمّا حاصر مدينة «عكّا» في فلسطين عام 1799، أصدر نداءه إلى الأقلّيات اليهودية في العالم، كي تتحالف معه لتحقيق هذا الغرض الاستعماري، مقابل أن يساعدها على احتلال فلسطين. كما ذكر الكاتبان حيدر إبراهيم علي وميلاد حنّا في كتابهما حول: **أزمة الأقليات في الوطن العربي** أنّ بريطانيا تُعدّ بالذّات مثالًا آخر لهذه الممارسات سواء في الهند والسّودان وفلسطين، أو في أستراليا التي استوطن فيها مواطنوها، وفي غيرها من المناطق التي احتلّتها في أفريقيا وآسيا (ص 16).

يُعدّها في السّابق ضبّاط فرنسيون ومستشرقون[28]. إذًا، توقفنا «المسألة الأمازيغية» على الظروف والملابسات وعلاقتها ببعض الأحداث التاريخيّة والأيديولوجية التي ظهرت فيها. كما تمكّننا من معرفة دوافع الاشتغال عليها من قبل البعض، سواء في أصولها المعرفية والنظرية المجرّدة، أو في مستوى توظيفاتها السّياسية واستخداماتها الميدانيّة.

منذ بداية عام 2011، دخلت أمّتنا العربية في طور أزمة سياسية ووجوديّة ما زالت مفتوحة على مآلات متعددة، وقد تكون مخاضًا لإعادة تقسيمها من جديد إذا ما نجح أعداؤنا في بناء مشاريعهم النيو كولونيالية.

إنّ المسألة الأمازيغيّة بحسب عدد من الباحثين، واستنادًا إلى عدد من الدّراسات والوثائق التاريخيّة، كانت من أهم الآليات الاستعمارية الفرنسيّة في محاولة لتقسيم مجتمعات المغرب العربي على أسس طائفيّة. ففي المغرب الأقصى، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بإصدار ما يعرف بـ **الظهير البربري**[29] الذي تزامن مع نشر المستشرق روبرت مونتاني كتابه **البربر والمخزن** *(Les Berbères et le Makhzen)*. وقد كان **الظهير البربري** محاولة لـ«مأْسَسة» نظامين قانونيين مختلفين في المغرب؛ **الأوّل** يستند إلى القوانين «العرفية» المحلية ومخصّص للأشخاص الذين اعتبروا من الأمازيغ، و**الثّاني** يستند إلى الشّريعة الإسلامية ومخصّص للعرب. فقد فرضت فرنسا هذا التّشريع على المجتمع المغربي من أجل إحداث بؤر توتّر ونزاعات بين مكوّناته الإثنية والدّينية، ولكي تفكّك به مفاصل وحدة هذا المجتمع المغربي، حتّى يظلّ البحث عن عناصر التّمايز بين مكوّناته الاجتماعيّة والدّينيّة سببًا في ديمومة صرعاتها الداخلية، ولكي لا تستطيع الخروج من دائرة النّبش في مآسي ماضيها وأسبابها الحقيقيّة.

في زمن انحلال النّسيج المجتمعي العام مثلما تعيشه منطقتنا العربيّة اليوم لا يمكن أن تعالج قضيّة الأقليات في «ظلمة الطائفية»، لأنّها سوف تحوّلها إلى شكل من أشكال «البلبلة السّياسية» ما دامت «ليست ابنة زمانها»[30]. وعادة ما تكون النّتيجة لهذه الحركات النّضالية وذات «السّمات

(28) محمد مصباح، «الأمازيغيّة في المغرب: جدل الدّاخل والخارج،» سلسلة دراسة حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، تشرين الأول/أكتوبر 2011، <https://bit.ly/37OvGkS>

(29) صدر هذا النص التشريعي في 16 أيار/مايو 1930 في الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر، ولكن بحسب عدد من الوثائق التاريخية، فقد تصدّت له القبائل المغربية في كل جهات البلاد، ولم يكن إلا دافعًا لها في التمسك بهويتها الحضارية وقيمها الدينية الإسلامية، ومناهضة لمخطط فرنسا الاستعماري الذي تريد تطبيقه تحت ستار حماية التقاليد والأعراف الأمازيغية. لمزيد التعمق في هذا النص انظر: زكي مبارك والخلوفي محمد الصغير، **الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبيدي** (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1993).

(30) رينيه غينون، **أزمة العالم الحديث**، ترجمة عدنان نجيب الدين (النجف: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2016)، ص 29.

البدائية» ضمن مراحل التّطور البشري[31]، متعارضة مع مطالبها النّبيلة وحُجَجِها «الإنسانوية» (Humanisme)، ولا تجني من مجهودها إلا مزيدًا من الانحدار والتفكّك الاجتماعي والانهيار وقتل القيم الإنسانية والحضارية التي تزعم أنّها تناضل من أجلها. ومن ثمّ تفقد هذه الحركات وجاهتها مهما رُصدت لها من إمكانات مادية وبشرية والتّعبئة الإعلامية لضمان شرعيّتها. وأكبر خطر قد تمثّله في هذه الحالة، أنّها تمدّ أذرعتها مثل: الأخطبوط، وتُستبطن تمثّلاتها عند الأفراد والمجموعات عبر الممارسة اليومية، أي تنتقل قيمها وتحقّق أهدافها وتتركّز مخاييلها الفرديّة والجماعية عبر اختراقها مختلف الهياكل والمنظمات والأحزاب والمؤسّسات في المجتمع.

لا يمكن لأحد أن ينكر أنّه منذ بداية عام 2011، دخلت أمّتنا العربية في طور أزمة سياسية ووجوديّة ما زالت مفتوحة على مآلات متعددة، وقد تكون مخاضًا لإعادة تقسيمها من جديد إذا ما نجح أعداؤنا في بناء مشاريعهم النيو كولونيالية. فالخطاب السياسي العربي الرّسمي المأزوم حمل أبعادًا تفكيكيّة جديدة زادت من قوة تأثيراتها السلبيّة في مختلف فئات المجتمع وبخاصة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي التي تحوّلت عند البعض إلى أداة لتزييف الوعي وإفساد عقول الشباب في ظل انفلاتها من أي رقابة أخلاقية أو روح وطنية، ولكونها تتحرّك في عالم افتراضي بلا حدود أو قيود. ويبدو من تاريخ الأمازيغ، أن تعرّض البلاد المغاربيّة للسّيطرة الأجنبية وغياب النّخبة أدى، في نظر البعض، إلى ضعف الوعي بأهمية الوحدة الإثنية واللّغوية[32]. وقد زادت هذه الظّاهرة حدّة وقوّة نتيجة المأزق الذي تعيشه مختلف الأيديولوجيات السّياسية العربية (إسلامية وعروبية وعلمانية...) وفشلها في تحقيق وعودها التنمويّة التي ناضلت من أجلها الحركات الوطنيّة العربيّة، فعادت بعض أقطارنا العربيّة إلى مرحلة «ما قبل» الدّولة الوطنيّة.

إنّ الحالة الاستعمارية في المغرب العربي تميّزت عن نظيراتها في المشرق العربي باستهدافها تحديدًا مكوّنات هويّتها من دين ولغة ومنظومة قيمية وثقافية، وحكمت وما زالت تحكم الأنساق الاجتماعية والثقافية مثل: سياسة التّجنيس في تونس عام 1923، والظّهير البربري في المغرب عام 1993.

لقد كان الاستعمار الغربي وما يزال، يمثّل الدّاعم الرّئيسي لهذا الحراك، ويعمل على أن تظلّ مجتمعاتنا العربيّة كلّها تعيش في دوّامة الفتنة والفوضى الاجتماعية (Le Chaos Social) تحت عناوين ومسميّات متعدّدة، لعلّ أهمّها وأخطرها هي محاولة العبث بما يوحّدنا ويحفظ تماسكنا، وتفكيك ما راكمته أمّتنا في تاريخها القديم والحديث من عناصر ثقافية وقوّة حضارية عميقة. وما

(31) نعني بعبارة البدائية أنّ مرحلة تنظيم الدّول الطّائفية والقبلية قد تخطّاها الزّمن وهمّشها قيام أشكال «عليا» لتنظيم المجتمع، وخصوصًا بعد ظهور تنظيم الدّول.

(32) محمد العربي عقون، **الأمازيغ عبر التاريخ: نظرة موجزة في الأصول والهوية** (الرباط: التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص 18.

زالت هذه المقاربة الكولونيالية القائمة على نشر ثقافة الكراهية بين الأشقاء وأبناء الوطن الواحد، وشحن الخطاب السّياسي بثقافة «التّمايز الطائفي» تمثل آلية لتدويل قضايانا الدّاخلية، سواء عبر الحملات الإعلامية لبث روح الفتنة وبراديغم «الانقسامية»، أو عبر الدّعم المادّي والمعنوي السّخي لبعض رموز هذه الحركات (الحركات الطّائفية) ليحدثوا بها ثقوبًا يتسلّلوا من خلالها إلى العمق المجتمعي ويضمنوا من خلالها استئسادهم وهيمنتهم النّاعمة على بلادنا.

3 ـ أهداف الحراك الأمازيغي في منطقة المغرب العربي

ذكر الباحث الجزائري عثمان سعدي في إحدى مقالاته[33] أنّه: «قبل دخول المستعمر الفرنسي إلى منطقة المغرب العربي ابتداء من الجزائر سنة 1830، لم يكن هناك أمازيغي واحد قال بأنّه أمازيغي وليس عربيًا، أو طالب باعتماد اللّغة الأمازيغية بدل اللغة العربية. فحتّى قبل الإسلام كانت توجد بالمغرب العربي لغة فصحى عروبية مكتوبة هي الكنعانية ـ الفينيقية، محاطة بلهجات شفوية أمازيغية عروبية قحطانية، ولمدة سبعة عشر قرون.

انطلاقًا من هذا النص وغيره من الوثائق التاريخيّة الأخرى التي أشرنا إليها، يمكننا تتبّع ظهور الدّلالات الأولى للقضيّة «الأمازيغيّة» التي تشوّهت، وتلوّنت أشكالها داخل المنظومات والمدوّنات الفكرية والسياسية والخطابات الإعلامية، وإلى تعرية رهانات المشتغلين عليها ومعرفة أهدافهم الظّاهرة والخفيّة.

لقد نشأت «الحركة الأمازيغية» الأولى في الجزائر عام 1949 وتم استئصالها، لكن بعد استقلال الجزائر تمّ بعثها من جديد بالقوّة تحت اسم «الأكاديمية البربرية» في باريس عام 1967 في جامعة باريس 8 فانسين، وقامت بإعداد العشرات من حاملي الماجستير والدكتوراه في اللغة الأمازيغية (البربرية) وربطتهم بأجهزة الاستخبارات الفرنسية[34]، «وبدأت تعمل على خلق «ضرّة» للعربية من اللغة البربرية حتى يدخلا في صراع بينهما، وتظل الهيمنة الفعلية للغة الفرنسية في دول المغرب العربي. وما زالت تشتغل تحت أقنعة متعدّدة، وبوسائل متنوّعة تهدف جميعها إلى تحقيق أهداف الاستعمار الفرنسي في القضاء على الأساس الأوّل الجامع للهويّة الوطنية المتمثل باللغة العربيّة، وأحد أهم عناصر البناء الثقافي وأحد مكوّنات الشخصية الوطنية للمجتمعات المغاربية، ولانتمائها العربي والإسلامي.

---

(33) عثمان سعدي، «عروبية اللغة الأمازيغية وأيديولوجية النزعة البربرية الاستعمارية،» **رأي اليوم**، 2014/10/27، <https://bit.ly/344KACm>

(34) كتب محيي الدّين عيمور (وزير إعلام جزائري سابق) في أحد مقالاته الإلكترونية تحت عنوان «الجزائر حكاية الأمازيغية» يقول: «لقد كان الأصل العرقي الأمازيغي دائمًا محل جدال فكري وسياسي وطني نتيجة التدخل الاستعماري؛ حتى إنه في الستّينيات من القرن الماضي نزعت كلمة «صباح الخير» لتحلّ محلها كلمة «زول»، على الرّغم من أنّ هذه الكلمة لا وجود لها في قاموس سائر اللّهجات الأمازيغية في المغرب. فقد استعملت هذه الكلمة في سنة 1967 في كتاب الجنرال الفرنسي أندري، وهو أحد المؤسّسين للأكاديمية البربرية في باريس، التي تم تأسيسها من قبل قدماء الجيش الفرنسي ومن المنسلخين من هويتهم العربية والإسلامية المغاربية. ولقد كانت تلك الأكاديمية عملًا سياسيًا استعماريًا تلفح بوشاح ثقافي وتاريخي، شجعته الاحتكارات الفرنسية ردًا على تأميم الجزائر للمناجم في عام 1966، وتزايد التّشجيع نتيجة للدّعم الكبير الذي قدّمته الجزائر لمصر وسورية في حرب 1967.

إنّ الحالة الاستعمارية في المغرب العربي تميّزت عن نظيراتها في المشرق العربي باستهدافها تحديدًا مكوّنات هويّتها من دين ولغة ومنظومة قيمية وثقافية، وهي حكمت وما زالت تحكم الأنساق الاجتماعية والثقافية مثل: سياسة التّجنيس في تونس عام 1923، والظّهير البربري في المغرب عام 1993، بهدف تفكيك الوحدة الوطنية لهذه الدول وفرض الثقافة الفرنكفونية، والضّغط على حكومات الدّول المغاربية حتى تتخلى عن سياساتها التّعريبية لاسترجاع سيادتها اللّغوية، والعمل على إبقاء اللّغة الفرنسية رئيسيّة في المجالات الإدارية والإعلامية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، ولكي «تتقاسم مع هذه الدّول مجالات النّفوذ والسّيادة اللغوية، وتظلّ شعوبها تعيش في صراع إثنيٍّ يفقدها مشاعر الوحدة الوطنية، وتظلّ جماعات متناحرة فيما بينها، ولا بديل لهذا التّناحر سوى الانقسام، إن آجلا أو عاجلًا!»[35].

لا تنحصر أهداف الفرنكفونية في فرض اللّغة الفرنسية، أو ضمن استراتيجية الحفاظ على الحالة النّزاعيّة بين التقسيمات الاجتماعية في شمال أفريقيا فقط، بل هي تعدّ أحد أعمدة المشروع الجيوسياسي الاستراتيجي الذي عمل من أجله المستشرقون والباحثون الفرنسيون. فقد عبّر بعضهم عن هذه السياسة بالقول: «إنّ الدفاع عن اللغة الفرنسية مسألة تتعلق بالدّفاع القومي»[36]. وكذلك يمكن أن نذكر ما صرّح به الرئيس الفرنسي السّابق «فرنسوا ميتران» في أحد خطاباته بقوله: «إذا لم نتوصّل إلى الاقتناع بأنّ الانتماء إلى العالم الفرنكوفوني ـ سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا ـ يمثّل إضافة، فإنّنا سنكون قد فشلنا»[37]. ومن مفارقات هذه السّياسة وأباطيلها أنّه يسمّي ذوي الأصول الأفريقية المتجنّس بالجنسية الفرنسية ليومه أو لساعته فرنسيًا، ويلحقه بفريقه الرّياضي أو طاقمه الدّبلوماسي. وفي مقابل ذلك، مثلما يقول البعض، ينكر على «البربري» – مثلًا ـ أن يكون عربيّا، بعد ما مرّت عليه في الاستعراب ثلاثة عشر قرنًا وزيادة، وبعد أن درج أكثر من ثلاثين جيلًا من أجداده على الاستعراب، لا يعرفون إلا العربية لغة يتكلمون بها، ويتأدبون ويتعبدون»[38]. لقد كانت الحرب على اللّغة العربية «هدفًا استعماريًا ثابتًا، قديمًا ـ جديدًا، يستهدف بلبلة العقل العربي، وتشكيكه في نفسه وتحطيم الرّابطة الأولى والأخيرة في حياة العرب، وهي اللغة العربية[39].

فهذه الاستراتيجية الاستعماريّة الغربيّة القديمة ـ الجديدة تقوم على منطق أو براديغم «الاستحواذ بالعملاء»[40]. ويتمّ التّخطيط لها في هدوء وإخراجها في لبوس ناعم لتظلّ الأمّة العربيّة على هامش الفعل التاريخي والإنجاز الحضاري، مستغلّة في ذلك «الثقوب السّوداء» (Black Holes) التي أحدثتها في جدار وحدتها اتفاقية «سايكس ـ بيكو» منذ عام 1916. لذلك، يعيد الاستعمار

(35) أحمد بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية: الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل**، ط 2 (الجزائر: دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1997)، ص 43.

(36) ورد في: إدريس بن الحسن العلمي، **في التعريب** (الدار البيضاء: مطبعة دار النجاح، 2001)، ص 22.

(37) المصدر نفسه، ص 37.

(38) بن نعمان، المصدر نفسه، ص 38.

(39) محمود محمد شاكر، **رسالة في الطريق إلى ثقافتنا**، كتاب الهلال؛ العدد 489 (القاهرة: دار الهلال، 1991)، ص 43.

(40) بن نعمان، المصدر نفسه، ص 47.

الاستنجاد بـ «مسألة الأقليات» وتدويلها حتى تجد طريقها بمهارة إلى بعض العقول السّاذجة، وتتحوّل عند أصحابها إلى أمّهات القضايا، وذات راهنيّة تقتضي حلولًا استعجاليّة.

فانطلاقًا من عام 1930 في المغرب الأقصى، مرورًا بأحداث الجزائر (1971) عندما أمّم الرئيس السّابق هواري بومدين البترول، دعمت فرنسا الأقلية البربرية كوسيلة للضّغط على الجزائر، وعاودت الاشتغال على هذه المسألة في ما بات يعرف بـ«الربيع البربري» في عام 1980، ثم مع دستور 1989 حيث استغلت التعدّدية السّياسية التي ضمنها هذا الدّستور لإعادة إحياء هذه الفتنة بين المطالبين بـ «التّعريب» والمطالبين بـ «اللغة الأمازيغية»، وكان المنتصر من هذه «الفتنة العمياء»، هو فرنسا؛ حيث حافظت لغتها إلى اليوم على حضورها في التّداول اللّساني العامّي والإداري الرّسمي في دول المغرب العربي الأربع، باستثناء ليبيا.

إذا ما بقينا نتوارث هذه الثّقافة الاسترجاعية والدّوْرَانية في الحقل السّياسي والثقافي وفي مخيالنا الاجتماعي جيلاً بعد جيل، مثلما حدّثنا عنها العلاّمة عبد الرحمن ابن خلدون، فسنظلّ نعيش الأعراض الانتكاسويّة نفسها ونعاود إنتاجها، ولن يظفر مجتمعنا العربي إلا بسيادة هجينة في دولة بلا روح.

إنّ الهدف الاستراتيجي لهذه السّياسة الاستعمارية ـ على اختلاف فتراتها التاريخيّة وتعدّد أسبابها وتنوّع مواقعها ـ هو تدمير الوحدة الوطنية لهذه الأقطار وعزلها عن محيطها العربي والإسلامي. لذلك، ما زال اللوبي الفرنسي الفرنكوفوني يشتغل، إلى اليوم، في المغرب العربي عبر وكلائه المحلّيين، ويدعم «الحركة الأمازيغية» من أجل الحفاظ على إحدى أهمّ ذخائره النّاعمة في الهيمنة على المنطقة. لذلك، اشتغلت «الحركة الأمازيغية» منذ تأسيسها بصفة رسمية سنة 1967 في فرنسا، على مسألة الهويّة اللغويّة لكن في ظلمة الطائفيّة؛ حيث بدأت تعزف على وتر «أسطوريّة الأصول»[41] الاجتماعية للأمازيغ والعمل على الارتقاء بها إلى مستوى «القدْسنة» (La Sacralisation). وباتت هذه القضيّة، في نظر البعض، تشكّل إحدى خصائص المناسك الطقوسية الدنيويّة التي يحجّون إليها كلّما عاشت منطقتنا أزمة أو تعرّضت لصدمة تاريخيّة ورجّة سياسيّة من أجل معاودة زرع «عشب الفتنة» والتشظّي الاجتماعي بين مكوّناتها الاجتماعية والدّينية.

ذكر عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي موريس غودلييه (Maurice Godelier)[42] أنّه في مواجهة الواقعة القبلية، يجد الأنثروبولوجيون وسواهم من الاختصاصيين في العلوم الاجتماعية أنفسهم مجدّدًا منقسمين عندما يتعين عليهم تأويل هذه الظّاهرة السّوسيولوجية وأهميتها التاريخية. أما في مسألة ظهور أو تكوين الدولة بحسب الكاتب فإنّه عندما نعتمد رؤية شاملة لتطور المجتمعات

(41) داريوش شايغان، **النفس المبتورة: هاجس الغرب في مجتمعاتنا** (بيروت: دار الساقي، 1991)، ص 11.

(42) موريس قودلييه، **القبائل في التاريخ وفي مواجهة الدّول**، ترجمة خليل أحمد خليل وغازي برو (بيروت: دار الفارابي، 2015)، ص 16.

البشرية عبر تواريخها، «نلاحظ وجود خطّين أفضيا إلى نمطين مختلفين من العلاقات بين القبائل والدّول، لكنهما، يفترضان مسبقًا وجود مجموعات قبلية وعرقية في طريق التحوّل»[43]. **أحدهما** أدى إلى تكوين دول تحملها القبائل التي واصلت وجودها بعد مولد الدّول هذه، وهذا هو خط التطور الأقدم الذي يستمر حتى أيامنا. أما النمط **الثاني**، فقد أدى إلى قيام دول اسْتلحَقتْ منهجًا القبائل التي كانت قد حملتها فحوّلتها وقوّضتها أو همّشتها[44]. وقد اعتقد الكثير من علماء الأنثروبولوجيا الآخرين مثل لويس مورغان[45] بأنّ وجود الدّول كان يمكنه وحده أن «يستعمل كركيزة للحضارات الظاهرة في التاريخ، لأنّه كان يبدو له مستحيلًا تأسيس مجتمع سياسي أو دولة على «عاميّات» (Des gentes)[46]. لهذا، استلزمت الحضارة، حتى تتفتح، حل المجموعات القرابية القديمة، أي القبائل، وتحويلها إلى مجموعات إقليمية. ولا يزال طرح هذه المسألة الصّعبة لتقاسم السّيادة على الإقليم بين الدولة والقبائل، أو للمجموعات العرقية التي تتكوّن منها. لهذا، ينبغي علينا استدراك أسباب بقاء هذه التّكافلات الطائفية التي ترتدي، حتى اللّحظة، أهمية كبرى في حياة بعض أعضاء هذه المجموعات.

من سمات بنية «العقل السّياسي العربي» عقيدة الأحلاف ومنطق شخصانية مؤسّسات الدّولة والمجتمع. ونتيجة لذلك، ما زال أبناء الوطن الواحد يتنازعون حول أحداث وقعت منذ عشرات السّنين، بل منذ قرون. وإذا ما بقينا نتوارث هذه الثّقافة الاسترجاعية والدّوَرانية في الحقل السّياسي والثقافي وفي مخيالنا الاجتماعي جيلًا بعد جيل، مثلما حدّثنا عنها العلاّمة عبد الرحمن ابن خلدون، فسنظلّ نعيش الأعراض الانتكاسويّة نفسها ونعاود إنتاجها، ولن يظفر مجتمعنا العربي إلا بسيادة هجينة في دولة بلا روح.

نعتقد أنّ قراءة تاريخيّة للمسألة الأمازيغية في المغرب العربي ومعرفة ملابساتها وتعقّداتها الرّاهنة، كما طرق معالجتها، تحتاج إلى الاستبصار والعقلانية والترشّد. فهناك بعض المقاربات لهذه القضيّة تعدّ في نظرنا غير سليمة ونتائجها خطيرة على المستوى البعيد، كما أنّها ذات نزعة «أيديولوجية مسبقة»[47]، حيث لا يدعو أصحابها إلى «جعل اللغة الأمازيغية لغة موازية للّغة العربية فقط، وإنّما يؤكّدون سواء عبر المؤلّفات الورقيّة أو المواقع الإلكترونيّة أنّهم أصحاب الأرض الأصليون، وأنّ ساكني هذه المنطقة من «العرب»، هم «غزاة» ينبغي طردهم من هذه الأرض!

---

(43) موريس قودلييه، «الدّولة: سيرورة تشكلها، تنوع أشكالها وأسسها،» **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، السنة 31، العدد 4 (2018)، ص 657ـ671.

(44) موريس قودلييه، **القبائل في التاريخ وفي مواجهة الدول**، ترجمة خليل أحمد خليل وغازي برو (بيروت: دار الفارابي، 2015)، ص 48.

(45) Lewis H. Morgan, *Ancient Society* (New York, Henry Holp, 1877), p. 123.

(46) قودلييه، **القبائل في التاريخ وفي مواجهة الدول**، ص 34.

(47) عز الدين المناصرة، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكالية التعددية اللغوية** (بيروت: دار الشروق، [د. ت.])، ص 8.

ثالثًا: الحركة الأمازيغية وفقه الطّائفية من خلال بعض المدوّنات الإلكترونية

إنّ عودة المناقشات والجدالات والتّأسيسات لـ«المسألة الأمازيغية»، بعد انقضاء أكثر من أربعة عشر قرنًا من التّعايش السّلمي والاندماج المجتمعي بين مختلف المجموعات الاثنيّة والدّينية واللّغويّة السّاكنة في منطقة المغرب العربي، ليس إلا أحد مداخل تدويل قضايانا الدّاخلية وشرعنة عودة الاستعمار النّاعم إلى بلادنا، الذي طالما يتمّ الاستنجاد به في زمن التوتّرات والمحن الوطنيّة. ومهما كانت وجاهة هذه القضيّة، أخلاقيًا أو حقوقيًا وإنسانيًا، فإنّها لا تعدّ في نظرنا القضيّة المستعجلة التي يتوقّف عليها مصير هذه المنطقة وتقدّمها في المستقبل، وبخاصّة أنَ مشكلة الأقليات الاثنية والدّينية منتشرة في جميع أنحاء العالم وليست خاصية عربية. ففي أوروبا والولايات المتّحدة الأمريكية نجد أقليات عرقية وعقائدية ومذهبية متعدّدة، ولكن لا يتمّ التّعامل معها بمنطق «الانتهازية» ومحاولة إثارة «الفتنة» والعداء بينها، وإنّما تعالج دائمًا في إطار الحوار من دون استهداف للهويّة المشتركة الجامعة بينها، وكذلك عبر آليات وهياكل ومؤسّسات قانونية ودستورية تجرَم فيه كلّ من يدعو إلى العنصرية أو إلى تفكيك هوية الأمّة الجامعة[48].

في هذا الوقت، ربّما تتأكّد الحاجة أكثر إلى الدّراسات الموضوعيّة حول المسألة الأمازيغيّة، حيث تعيش الأمة العربية والعالم الإسلامي حالة من الدّينامية المجتمعيّة المتميّزة، ازداد فيها الاهتمام بالتّراث الثقافي والفكري والميل إلى إعادة كتابة تاريخنا الغابر الذي ما زلنا نجهل كثيرًا من أحداثه وتفاصيلها. ولعلّ أوّل خطوة في هذا الاتجاه هي إعادة النّظر في بعض دراسات المستشرقين، ولا سيما التي ظهرت في القرن الماضي وعليها بصماته الاستعماريّة الواضحة. ومن أهمّها الدّراسات التي تدعو إلى كراهية الشّعوب المغلوبة للفاتحين العرب والمسلمين في المغرب العربي، والتي فجّرت أزمات ما زالت ماثلة في مخاييلنا السياسية والاجتماعيّة، وكانت سببًا في تحريك ظاهرة الأقليات في بلادنا، والعمل على «حقنها بدماء جديدة حتى لا يفترسها القنوط واليأس، وتبقى القضيّة السّياسية دائمة التوهج في النّفوس»[49].

لقد تكثّفت المواقع والمدوّنات «الأمازيغية» وبخاصّة بعدما أصدر «التجمّع العالمي الأمازيغي» عقب مؤتمره السّابع بمدينة إيفران (المغرب) (27ـ29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017) بيانًا دعا فيه إلى إقرار الحكم الذاتي للأقاليم الأمازيغية شمال أفريقيا. ويمكن لأيّ متابع مهتم بالمسألة

---

(48) لماذا لم يعد الإنكليز، على سبيل المثال، يضعون فروقًا اجتماعية ذات أهمية بين الأنكلو ـ ساكسون والنورمانديين؟ ولماذا لم تعد هناك أيّ مظاهر للانشطار الاجتماعي أو تفرقة بين البروتستانت والكاثوليك في المجتمعات الغربية؟ لماذا لم تعترف تركيا بالأقلية الكردية (أتراك الجبل) وحظّرت عليهم الحديث والكتابة والنشر باللغة الكردية؟ لماذا فقدت هذه الظاهرة قوتها وديناميتها في جميع هذه الدول والأمم إلا في أمتنا العربية؟

(49) إبراهيم بيضون، **الدّولة الأمويّة والمعارضة: مدخل إلى كتاب السيّطرة العربية للمستشرق الهولندي فان فلوتن**، ط 2 (بيروت: المؤسّسة الجامعية للدّراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 20.

الأمازيغية، سواء عبر ما يتمّ تداوله ونشره في المواقع الإلكترونية والمدونات الخاصّة أو عبر شبكة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك/ تويتر) ومختلف الكتابات والبرامج الإعلامية والمؤتمرات و«المهرجانات»، أن يقف على حقيقة أهداف هذه الأنشطة (الثقافية والسياسية والاجتماعية والسّياحية) التي تعمل ضمن مشروع استعماري فتنوي ناعم يستهدف وحدة مجتمعاتنا المغاربية وتفكيك عناصر انسجاميّتها الثّقافيّة:

1 ـ كتب أحد أعضاء هذه الحركة اسمه كما ورد «Aissa ben tili» (أصيل منطقة جربة/ تونس) في صفحته على الفيسبوك بتاريخ (2018/12/10) ما يلي: «تونس فيها أكثر من 60 بالمئة ذوي أصول أمازيغية، وفيها يجي 12 بالمئة ذوي أصول عربية. و«أنا اللي يغششني كي يجي تونسي ويقول إحنا عرب واحنا دولة عربية!» (الحركة القبيسية: تنظيم ماسوني مرجعيته الدينية اليهودية).

2 ـ موقع «شمال أفريقيا أمازيغ» (2018/9/5): «إذا كان صحيحًا ما نشرته صفحة اللجنة التافهة لمساندة الجارية نعيمة (نعيمة صالحي اللجنة الوطنية لمساندة الأساتذة ولاية المسيلة/ الجزائر). يقول صاحب التّدوينة: «فنحن أيضًا لن ندرّس لغتهم في مدارسنا وسنطرد مدرّسيهم. يريدون إعلان الحرب على اللغة الأمازيغية نحن أيضًا كأمازيغ أحرار سنقمع لغتهم أصلًا لا تنفع إلا لقراءة القرآن والصّلوات، لن نعترف بمن لا يعترف بنا، بهذه الطريقة نرى أن **الانفصال** عن المتعصّبين هو الحل الأخير».

3 ـ المدّون «القيطرة» (2013) عن موقع «شمال أفريقيا الأمازيغية» يقول: «هناك تقارير تحذّر من ثورة أمازيغية قادمة بدول شمال أفريقيا إذا لم تحقّق الحكومات مطالب الأمازيغ المشروعة. إنّ **الأمة الأمازيغية** في شمال أفريقيا تعاني من كافة أشكال الاضطهاد الاقتصادي والثقافي والسّياسي والمعنوي والنفسي بسبب الأنظمة العربية في شمال أفريقيا، على الرّغم من أنّ السكّان الأصليين لتلك الدّول هم الأمازيغ ممّن يزيد تعدادهم اليوم عن **50 مليون نسمة**» (منظمة العدل للتنمية وحقوق الإنسان). ثم يقول «إنّ **إسرائيل** أوّل دولة ديمقراطية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط والعرب في الصفوف الأخيرة».

4 ـ المدوّنة الإلكترونية الأمازيغية: ورد فيها أيضًا ما يلي: «صدر يوم 13 آذار/مارس 2019 التقرير السّنوي الأمريكي الجديد الذي تعدّه وزارة الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في العالم. ومقارنة بالتقارير السّابقة، يضيف كاتب النص، «نلاحظ لأول مرة تولي الإدارة الأمريكية للمسألة الأمازيغية الأولوية والأهمية الكبرى في جميع الفصول، حيث يورد أن «وجود تراجعات وتضييقات على العديد من المسائل المرتبطة بالأمازيغية، خصوصًا في مسائل التنمية وتدريس اللغة الأمازيغية..». ثم يضيف قائلًا: «وفقًا لبعض المحلّلين، فإنّ هذا قد يكون ترقية داخلية من قبل الإدارة الأمريكية. فقبل أربعين عامًا من بروز المسألة الأمازيغية، كانت لمسألة الصحراء الغربيّة اهتمامًا نسبيًا من جانب الغربيين، لكن بعد بروز المسألة الأمازيغية والتعريف بها دوليًا بفعل نضال **الشّعب الأمازيغي** الأصلي بشمال أفريقيا، تغيّرت المعادلة وأصبحت التقارير الدوليّة المهتمة بحقوق الإنسان تولي المسألة الأمازيغية الأولوية والاهتمام مقارنة بغيرها من القضايا ذات

الطابع الحقوقي بالمغرب وشمال أفريقيا. ثم يختم النص، بالقول: «من النّاحية الاستراتيجية لدى الإدارة الأمريكية، فإنّ المسألة الأمازيغية أصبحت أكثر أهمية بكثير، لكون دعمها مساهمة قوية في كبح **الفكر الظّلامي المشرقي**».

في الموقع نفسه، نجد مدونة أخرى وردت تحت عنوان «العربية والأمازيغية في مخيال المغاربيين بعد عقود من سياسة التّعريب الأيديولوجي وغسل الدّماغ»، يقول فيها صاحبها: «لا يجادل أحد في كون الأمازيغية وإلى حدود العشرينيات من القرن الماضي كانت لغة معظم المغاربة (لغتهم الأم) وثقافتهم المنتشرة في كل مناحي الحياة وواقع سوسيو- لساني للسّواد الأعظم للمغاربة». وقد» استمر هذا الوضع إلى ما قبل الاستقلال وبداية تأسيس الدولة الحديثة، حيث عملت الدولة منذ انتهاء الحماية الفرنسية وحصول المغرب على استقلاله الشكلي، على نهج سياسة التّعريب الشامل تحت شعار العروبة والإسلام، إذ فرضت اللغة العربية والثقافة العربية على جميع المستويات من إعلام وتعليم وقضاء وكل مؤسّسات الدولة (هذا إذا سلّمنا بأنها دولة)، حيث سخّرت هذه الدولة كل سلطتها، وكل إمكاناتها من أجل تعريب المغرب وإقبار الهوية الحقيقية للمغاربة هوية الأرض «الأمازيغية» (مقتطف من، سمير أبو علي: ماسينيسا، بتصرف).

5 ـ موقع الحوار نت: 2011/11/1: صدر بيان حول مؤتمر جربة (تونس) تحت عنوان «تونس: آفاق مقلقة» بتاريخ 2011/10/27 الموافق لـ2961/10/15 (التقويم الأمازيغي)»[50]. وأهمّ ما ورد في هذا التقرير نورد الفقرات التالية: «لقد جعل السيد الغنوشي زعيم الحركة الإسلامية من مسألة الهوية أولوية له فأعلن «نحن عرب ولغتنا هي اللغة العربية». فهل كان يتكلم باسمه الشخصي أم باسم التونسيين كافة؟».

ويضيف التقرير: «وعلى أيّة حال، فإنّه يكون من المفيد تذكيره بأنّ تونس هي تاريخيًا أرض أمازيغية بطريق الأولوية (تمامًا على غرار أفريقيا الشمالية)، وأنّها عرفت غزوات كثيرة من شعوب وحضارات من أوروبا ثم من الشرق. وقد عملت غالبية تلك الشعوب على أن تفرض نفسها بالقوة وأن تحاول محو اللغة والثقافة الأمازيغيتين المحليتين. غير أنّه بالرّغم من مضيّ قرون من الإبادة الثقافية لا يزال يوجد إلى اليوم عدّة ملايين[51] من التونسيين من أصول أمازيغية، من بينهم قرابة مليون شخص يتكلّمون اللغة الأمازيغية»[52].

ما يجمع هذه المدوّنات أنّ سمتها العامّة ذات مسحة خطابيّة استعطافيّة وتهييجيّة وتتخفّى أحيانًا وراء لبوس سياسي وحقوقي «إنساني». ومن السّمات الأخرى أنّها تضمّنت بعض المغالطات التاريخية، وورد فيها عدد من الأخطاء، وبخاصّة في ما يتعلق بعدد المتحدّثين باللّغة الأمازيغية في تونس مثلًا. وقد سخّرت كل ما لديها من وسائل مادية وطاقات بشرية (حركات سياسية وجمعيات

(50) نشير إلى أنّ هذا التقرير قد صدر باللغة الفرنسية.

(51) حسب ما ورد على لسان إحدى الناشطات في الحركة الثقافية الأمازيغية في تونس السيدة مها الجويني فإن عدد الأمازيغ في تونس لا يتجاوز 500 ألف نسمة، أي بنسبة تقدر بنحو 5 بالمئة من مجموع السكان في تونس، ولا يتحدث بهذه اللغة سوى 2 بالمئة من هذه النسبة (موقع أصوات مغاربية).

(52) <http://ww.turess.com> (1 November 2011).

ثقافية ووسائل إعلامية) لأجل إثبات أحقيتها في التفرّد والانفصال، والعمل على تفكيك الانسجام الهويّاتي الجامع لشعوب المنطقة عبر ما يسمى «الكونغرس العالمي الأمازيغي»[53]. وأهم ما يمكن أن نلاحظه أنّ جميع المواقع والأنشطة تدعو على نحوٍ غير مباشر إلى قدْسنة الهوية «الأمازيغية» بين منتسبيها، وإعادة تأسيس الوعي «الأمازيغي» وبناء تمثّلاتها الاجتماعية الجديدة لـ«دالّة مجهولة»[54] لدى أغلب أبناء المنطقة، سواء كانوا من عامّة الشّعب أو من نخبه.

فقد كشف الباحث وعالم الاجتماع السّوري علي أسعد وطفة[55] كيف أنّ كثيرًا من «المثقّفين» العرب يسقطون في إطار المنظور الطائفي أو المذهبي الضّيق متأثيرين بالجو العام بدلًا من أن يخرجوا منه ويفتحوا للمواطنين خطًا جديدًا، والسّبب بحسب رأيه واضح؛ فهو عائد إما إلى دغدغة المشاعر وإرضاء هذا الرّأي العام أو ذاك، وإما إلى ضعف التكوين المنهجي لدى هؤلاء الباحثين المتسرّعين، وإمّا إلى عدم إطلاعهم على ثقافة أخرى تتجاوز حدود ثقافتهم الطائفيّة.

ففي إطار خلق مشروعية اجتماعية ذات مداخل طائفية[56]، ومن أجل إعادة مأْسَسة الهويّات الإثنية أو المذهبية والرّفع من رصيدها الرّمزي وفرض حضورها في المخيال الاجتماعي والسّياسي المغاربي، يعمل «الحراك الأمازيغي» الرّاهن على نشر «الفتنة النّاعمة» عبر جميع الفضاءات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي الحرّة، وكذلك عبر شبكة من الجمعيات لتعبئة الفئات الاجتماعية وبخاصة فئة الشباب، والعمل على استغلالهم بما توفره لهم من إغراءات مادية وإحاطات نفسية ومعنويّة ضمن أنشطتها المدنيّة. فمن خلال متابعتنا وتوثيقنا لأنشطة هذه الحركات والجمعيات، خلال السّنوات الثّماني الماضية، وجدنا أنّ «الحراك الأمازيغي» يعتمد على مختلف آليات الجذب والإغراء والتسويق لمشاريعها، مستغلًا في ذلك السّياقات المحليّة والإقليميّة الجديدة التي تتميّز بحالة من الانحلال السيّاسي غير المسبوقة، و«الأنوميا» المجتمعية، وتطوّر وسائل الإعلام والتكنولوجيات الإلكترونية التي جعلت مجتمعاتنا مخترقة من جميع الجهات، فجعلها البعض مصبّا لجميع فضلات «الكولونيالية الجديدة».

لهذا، ينبغي علينا أن ننتبه إلى أنّ هذا الخطاب الإعلامي بمختلف وسائله ومظاهره وتلوّناته، وضمن توصيفاته ونعوته غير الدّقيقة وعباراته الغامضة والمشوّهة للأسباب العميقة لهذا الحراك تحوّل إلى أداة «لإخفاء حقائق الوقائع وإعطائها أكثر من معنى وتأويل»[57]، فزاد في منسوب

---

(53) يضم هذا المكوّن أكثر من 200 جمعية أمازيغية تنشط في مختلف المجالات، ولكن لهم مكتبان، إذ تم انتخاب «الوناس بلقاسم» رئيسًا له في مؤتمره الذي عقد في مكناس بالمغرب في تشرين الأول/أكتوبر 2008، بينما يرأسه أيضًا رشيد رضا إثر انتخابه في مدينة تيزي وزو بالجزائر.

(54) جان بيار فرنان، **الأسطورة والفكر عند اليونان: دراسة في علم النفس التاريخي**، ترجمة جورج كتورة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012)، ص 62.

(55) وطفة، «بنية الوعي الطائفي: إشكالية الدور الملتبس للمثقف؟،» موقع مؤمنون بلا حدود (مصدر سابق).

(56) يعرّف حامد أبو زيد «الطائفية» بوصفها: «فعل تفتيتي، لا يتوقّف على ممارسة فعاليته عند نقطة محدّدة، قد تبدأ من نقطة ما، لكنها تنفجر ما لم تتم محاصرتها بأسرع وسيلة». انظر: حامد أبو زيد، **دوائر الخوف: قراءة في خطاب المرأة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 55.

(57) طيب تيزيني، **من ثلاثية الفساد إلى قضايا المجتمع المدني**، ط 2 (دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر، 2002)، ص 19.

سيولة ثقافة الكراهيّة بين مكوّنات المجتمع. كما أنّ بعض المدوّنين ـ عن وعي منهم أو من دون وعي ـ في متابعتنا لكرونولوجيا هذا الحراك، يظهر أنّهم يتعاملون مع هذه القضيّة وفق منطق الحماسة العاطفية والبراغماتية السّياسية، وفي إطار التآمر على وحدة مجتمعانا وتهديدًا لسيادة دولنا واستقلاليتها. وقد كانت الهويّة العربية الإسلاميّة، مثلما كانت في السّابق، هي المستهدفة من خلال هذه العملية. فنجد بعض منتسبي هذا الحراك يقول إن جذور اللغة الأمازيغية مرتبطة باللغة اللاتينية، ويدعو صراحة إلى فرض اللغة الأمازيغية بحروف لاتينية بتشجيع فرنسي واضح ومفهوم[58]. بينما في فرنسا يوجد ملايين الألزاسيين واللورانيين، لكنّه لم يحدث أبدًا أنّ طالب ألزاسي أو بروتاني بفرض لغته على الطفل الباريسي أو الليوني أو الماريسي... ولا نشاهد نشرة أخبار بالبروتانية أو بالألزاسية أو بالباسكية في قنوات التلفزة الفرنسية (TF1) أو (TF2) أو غيرهما[59].

خاتمة

كما أنّ حالة الاضطهاد والتّمييز التي تعانيها مختلف شعوب المنطقة المغاربيّة في ظلّ الأنظمة السّياسية الاستبدادية، لم تكن خاصّة بالمكوّن الإثني الأمازيغي وحده، بل هي حالة عامة ومشكلة مستوطنة في جميع ربوع الأمّة، وتمسّ كل المكوّنات العرقية والمذهبيّة والسياسيّة في المنطقة. وهذه الحالة الاستبدادية كانت، وما زالت، في رأينا تمثّل أحد عوائق التحرّر السّياسي والرّخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. ولكن من مقتضيات الموضوعيّة، وفي إطار الالتزام بالمنهج العلمي، يجب أن نعالج كل القضايا والمشاكل وفق رؤية شمولية، ومنها «القضية الأمازيغية»، إذ ينبغي أن تتمّ معالجة هذه القضيّة ضمن إطار الحفاظ على الوحدة الوطنية، والدّفاع عن انصهار مختلف مكوّنات مجتمعاتنا، بعيدًا من التّوظيفات السياسويّة، أو محاولات «التّمثيل» وامتصاص غضب الجماهير والدّفع بها إلى التعصّب لمصلحة المكوّن الأمازيغي أو التعصّب ضدّه.

ونعتقد أنّ «الحراك الأمازيغي» الذي تشهده بلدان المغرب العربي، هو أحد التّعبيرات الشعبيّة عن أزمة بنيويّة شاملة وتاريخيّة عميقة جدًا، من الصّعب الإلمام في دراسة مقتضبة بمختلف أبعادها ـ المعلنة والخفية ـ وفي مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والسّياسية. لكن أن يتحوّل هذا الحراك إلى تعبيرة طائفية وفتنويّة ذات أهداف مُثقلة بمحاميل سياسية وأيديولوجية واجتماعية منفعلة، فإنّه يفقده جوهره الأساسي، وهو ما يتعارض مع مصلحة «الأمازيغ» أولًا وقبل أي شيء، لأنّ ما يجمعهم مع أبناء أمّتهم أكثر ممّا يفرّقهم □

(58) المناصرة، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكالية التعددية اللغوية**، ص 9.

(59) عثمان سعدي، **البربر – الأمازيغ: عرب عاربة وعروبة الشمال الأفريقي عبر التاريخ** (دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، نسخة إلكترونية، 1995)، ص 7.

رؤية الصين لدورها العالمي

علي الجرباوي(*)

أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة بيرزيت – فلسطين.

لا شك في أن الصين دولة صاعدة، وقوتها تتنامى بتسارع واضطراد على الصعيد الدولي، جاعلة منها منذ بدايات القرن ركنًا أساسيًا من أركان النظام الدولي؛ واحدةً من قواه الكبرى، وربما القوة العظمى القادمة في مستقبل الأيام[1]. وبناء على استراتيجيتها المعلنة، هي تُصرّح أنها تستهدف أن تكون مع منتصف القرن على رأس هرم هذا النظام. مع هذا الوضوح، تبقى الصين لغزًا محيّرًا للكثير من المتابعين. أسئلة متعددة تحوم حول مستقبلها. هل تتمكن من تحقيق غايتها المعلنة، أم يتم إحباط مسعاها من جانب المنافسين؟ كيف ستتصرف في إدارتها للصراع المحموم على المكانة العالمية؟ وما هدفها من الوصول إلى القمة؟

على الأقل، توجد وجهتا نظر بشأن «اللغز» الصيني، وهما غربيتا المنشأ. هناك من يعتقد أن الصين مراوغة، تُضمِر غير ما تُعلِن. فهي تريد الهيمنة على العالم، والتفرد على قمة النظام الدولي. وفي سبيل ذلك تقوم باتباع خطوات محسوبة، يجب عدم التغاضي عنها، بل مواجهتها واحتواؤها قبل أن يفوت الأوان. وهناك من يقول إنها تريد فقط تعظيم استفادتها الاقتصادية، وزيادة حصتها في النظام الدولي بتغيير علاقات القوة المتحكمة به، وليس الانقلاب عليه بالكامل. لذلك لا ضرورة لمواجهتها، بل من الأفضل التعاون معها[2].

تحاول هذه المقالة تقديم إجابة عن الأسئلة الدائرة في الأوساط خارج الصين. وقد وجدت من الأنسب أن تأتي هذه الإجابة عن رؤية الصين وغايتها من مصدرها الأساس؛ من الصين ذاتها. لذلك تعرض هذه المقالة وجهة النظر الصينية عن دور الصين عالميًا، وليس كما يفهم ويفسر الآخرون ذلك. وهي بذلك دراسة استقصائية، وليست نقدية، هدفها التعريف بالكيفية التي تفكر فيها الصين

(*) البريد الإلكتروني: ajarbawi@birzeit.edu.

(1) Attila Marjan, «The New World Order and China’s Role in it,» Modern Diplomacy, 31 August 2015, <https://bit.ly/3iBcuOt>.

(2) Chen Jian, «From Mao to Deng: China’s Changing Relations with the United States,» Wilson Center, 13 November 2019, <https://bit.ly/3cDwtrZ>.

في شأن دورها ومكانتها في النظام الدولي. قد نقبل أو لا نقبل الرواية الصينية، ولكن لكي نقرر بذلك يجب أولًا الاطلاع عليها. فالصين بلد ذو شأن متعاظم، ويجدر عدم إهمال روايتها لرؤيتها.

أولًا: الصين والعالم: المراحل الثلاث

مرت الصين الحديثة في ثلاث مراحل أحدثت كل واحدةٍ منها نقلة نوعية في كيفية رؤية الصين لنفسها داخليًا، ولدورها وطبيعة علاقاتها خارجيًا. فخلال فترة قصيرة نسبيًا (70 عامًا) تحولّت الصين بفعل نقلات هذه المراحل من دولة فقيرة ومعزولة داخل النظام الدولي، إلى دولة كبرى ولاعب أساسي فيه، وإلى الدرجة التي يمكن أن تؤول إليها قيادته[3].

1 ـ مرحلة التثبيت والمواجهة[4]

وهي مرحلة ماو تسي تونغ التي بدأت بإقامة جمهورية الصين الشعبية عام 1949، وانتهت بوفاته عام 1976. طغت الأيديولوجيا على هذه المرحلة، وكان الحكم شديد المركزية[5]. وخلالها أصبحت وسائل الإنتاج مملوكة للدولة، وأضحى الاقتصاد يُسيّر بتخطيط مركزي تمّت ترجمته بمتوالية من الخطط الخمسية. ومن وحي تنظيراته الأيديولوجية، التي شقّت للصين نموذجًا خاصًا من الماركسية، أصبح يُعرف بالماوية، قضى ماو فترة حكمه وهو ينتقل بالبلاد من تجربة إلى أخرى، لم يكن الكثير منها ناجحًا.

كان ماو يتوجس مما تقوم به أمريكا من إجراءات تضييقية لإجهاض الثورة الصينية، وأراد لبلاده أن تقود حراكًا عالميًا ضد طغيانها الإمبريالي. لذلك اتجهت السياسة الصينية حينذاك نحو تمتين العلاقات مع دول الجنوب الحديثة الاستقلال. وأصبحت الصين إحدى أهم دعائم تكتل دول عدم الانحياز. ومن أجل إرساء الأسس لعلاقة سليمة بين الدول، قام شو إن لاي، رئيس الوزراء الصيني حينها، بالتعاون مع رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، بإطلاق المبادئ الخمسة للتعايش السلمي بين الدول في عام 1954، وهي: الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي[6].

---

(3) Peng Bo, «China, Global Governance, and Hegemony: New-Gramscian Perspective in the World Order,» *Journal of China and International Relations*, vol.6, no.1 (2018), pp. 58-69, <http://somaesthetics.aau.dk/index.php/jcir/article/download/2363/1878/>.

(4) للإطلاع على حيثيات هذه المرحلة والتي تليها، انظر: Maurice Meisner, *Mao's China and After: A History of the People's Republic*, 3rd ed. (New York: The Free Press, 1999.

(5) Jinghao Zhou, «China's Core Interests and Dilemma in Foreign Policy Practice,» *Pacific Focus*, vol. 45, no. 1 (April 2019), p. 39, <http://onlinelibrary.wily.com/doi/pdf/10.1111/pafo.12131>.

(6) عن موقع وزارة الخارجية الصينية، 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <http://www.fmprc.gov.cn>.

2 ـ مرحلة الإصلاح والانفتاح

ارتبطت هذه المرحلة جوهريًا بالفكر التعديلي لدينغ شياو بينغ، وابتدأت منذ عام 1978، واستمرت حتى عام 2013، خلال فترتي الرئيسين جيانغ زيمين (1993ـ2003) وهو جينتاو (2003ـ2013) أيضًا.

في الوقت الذي كانت الصين تخوض غمار عملية تحولاتها الإصلاحية، شهد العالم أمرين كان لهما أبلغ الأثر في النظام الدولي: بزوغ العولمة التي أطاحت الكثير من الحواجز بين الدول، وأدت إلى انسياب أرحبَ للبضائع والأفكار والأفراد والأموال؛ وتفكُّك الكتلة الشرقية، والانهيار السريع غير المتوقع للاتحاد السوفياتي.

قاد دينغ بين عامي 1978 و 1997 «انعطافة كبرى» عدلّت من توجه البلاد، وفقًا لرؤية مغايرة لرؤية ماو[7]. ومن المثير أن تغيير المسار لم يُصاحب بإدانة للمرحلة السابقة أو بتشويه سمعة مُنظّرها، بل عُدَّ مجرد تطوير لتلك المرحلة التي تُركت لتنحسر، ولكن دون تنكّر أو بابتهاج[8]. تمحورت رؤية دينغ حول عدم إمكان استمرار وضع البلاد على حاله، وأن هناك حاجة إلى تنشيط وضعها الاقتصادي، ما يعني ضرورة إجراء تحوّل بنيوي في هيكلية النظام الاقتصادي القائم، لتحسين الإنتاج ورفع مستوى حياة الناس. ولكنه أراد، في الوقت نفسه، الحفاظ على استمرارية النظام السياسي القائم على محورية القيادة المركزية للحزب الشيوعي. لذلك كان مهتما بألّا يؤدي التحويل المزمع إلى صراع وانهيار في البلاد.

تطلب تحفيز الصينيين على الإنتاج نقل الشأن الاقتصادي من حكر ملكية الدولة ليصبح ملكية مختلطة بين الدولة والأفراد. كان الغرض تحرير كوابح الاقتصاد الجامد والمنكمش من طريق ضخ نفحة من الليبرالية ـ الرأسمالية المنتجة للربح الفردي عليه، ولكن ضمن ضوابط تخطيط استراتيجي مركزي تحافظ على استمرار سيطرة الحزب على الدولة[9].

كانت هذه هي رؤية دينغ التي يمكن إطلاق تعبير البراغمادولوجية عليها (الجمع بين البراغماتية والأيديولوجيا): المزاوجة بين مجالين لم يكن تلاقيهما ممكنًا وفق الماركسية اللينينية،

(7) A. Doak Barnett, «Ten Years After Mao,» *Foreign Affairs*, vol. 65, no. 1 (Fall 1986), <https://fam.ag/3weTLMG>.

(8) Iza Ding and Jeffrey Javad, «Why Maoism Still Resonates in China Today,» *The Washington Post*, 29/5/2019, <https://wapo.st/3weU6iq>, and Jun Mai, «Can China Ever Move from Mao Zedong?,» *This Week in Asia,* 10 September 2016, <https://bit.ly/3cB8QAz>.

(9) ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، «واقع ومكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص،» (رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، 2018)، ص 31ـ34.

أو الماوية: نظام سياسي اشتراكي يرعى اقتصاد السوق. هذه هي «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية»، مسار جديد يجمع ما بين اتجاهين كان يُعتقد بأنهما متناقضان[10].

في الوقت الذي كانت الصين تخوض غمار عملية تحولاتها الإصلاحية، شهد العالم أمرين كان لهما أبلغ الأثر في النظام الدولي: بزوغ العولمة التي أطاحت الكثير من الحواجز بين الدول، وأدت إلى انسياب أرحبَ للبضائع والأفكار والأفراد والأموال؛ وتفكُّك الكتلة الشرقية، والانهيار السريع غير المتوقع للاتحاد السوفياتي، فترك النظام الدولي يقف على أحادية قطبية دولية ورثت، من دون الحصول على فترة تحضير واستعداد، قيادة العالم وإدارته. وجدت الصين في العولمة ظاهرة إيجابية سمح الانخراط بها للبلاد أن تنفتح على العالم، تأخذ منه نواتج الآخرين، فتستوعبها وتوظفها وتحوّلها إلى سلع تعيدها إليه، فينمو اقتصادها بسرعة واضطراد[11]. أما سقوط الاتحاد السوفياتي المباغت فقد نبّه القيادة الصينية إلى أنّ عدم أخذ الحيطة في مسيرة الإصلاح والانفتاح، وارتكاب الأخطاء في احتساب حسابات القوة على الصعيد الدولي يمكن أن يؤدي إلى انهيار[12]. وكان الدرس المستقى من الصعود الأمريكي المفاجئ إلى سدّة حكم العالم أن الإفراط في التوسع المفرط في استخدام القوة، يؤدي إلى وَهَن الدولة العظمى ويضعف قدرتها على الاستمرار. كانت هذه دروسًا للصين التي استوعبت أن المهم ليس امتلاك القوة، وإنما كيفية استخدامها بحكمة لتحقيق أهداف الدولة[13].

كان دينغ حريصًا على اتّباع سياسة الحذر وهو يقود تحديث الصين، إذ لم يُرد إثارة مخاوف الآخرين من الصعود الصيني. فقد اعتقد أن تقدم الصين لا يتحقق بمواجهة النظام الدولي السائد، والقوة العظمى المسيطرة عليه، وإنما بالانخراط فيه، وتحقيق الاستفادة القصوى مما يمنحه من إمكانات وفرص. لذلك كان شعار «تحقيق السلام والتنمية» هو عنوان استراتيجيته التي تلخصها مقولته المأثورة: «علينا أن نراقب برويّة، وأن نحصّن موقعنا، ونتعامل مع الأحداث بهدوء، وأن نخفي طاقتنا، ونُتقن فن التواضع، ونكون جيدين في المحافظة على البقاء بعيدًا من الأضواء، وألا ندّعي القيادة مطلقًا»[14].

3 ـ مرحلة الرسوخ والانطلاق

وهي المرحلة الموسومة بفكر تشي جين بينغ الذي انتُخب رئيسًا للبلاد عام 2013 وأضحى الرئيس الأقوى للصين منذ ماو تسي تونغ[15]. ومن المخطط لها أن تستمر حتى منتصف القرن

(10) Deng Xiaoping, «Socialism with Chinese Characteristics,» Works and Days, <https://bit.ly/3vcUP2t>.

(11) Yafei He, «China's New Role in Global Governance: Shaping the Emerging World Order,» *China Quarterly of International Strategic Studies*, vol. 3, no. 3 (2017), pp. 346-347, <https://bit.ly/3zn5sCX >

(12) Xiang Xu and Alice Siqi Han, «Will China Collapse: A Review, Assessment and Outlook,» Hoover Institution, Economics Working Paper; no. 18104 (February 2018), pp. 5-10, <https://bit.ly/3wvvmm0>.

(13) جلال خشيب، **الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد** (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2019)، ص 12.

(14) Henry Kissinger, *On China* (New York: The Penguin Press, 2011), p. 438.

(15) Elizabeth Economy, «China's New-Maoist Moment: How Xi Jinping Is Using China's Past to Accomplish What His Predecessors Could Not,» *Foreign Affairs* (1 October 2019), <https://fam.ag/3geSrno>, and Roderick MacFarquhar, «Searching for Mao in Xi Jinping's China,» *Boston Review*, 8 September 2017, <https://bit.ly/3wioecV>.

الحالي، الموعد لبلوغ الصين مكانتها كقوة مركزية عالمية كبرى[16]. أعلنت الصين أنها تريد خلال هذه المرحلة إنجاز «الحلم الصيني» المتمثل بتحقيق «النهضة العظيمة للأمة الصينية». فقد وصلت البلاد، وفقًا للرئيس الجديد، إلى وضع لم يعد ضروريًا معه استمرار التستر «وخفض الجناح» لمداراة «الصعود الصيني»، أو التقليل من الدور الريادي الذي تريده الصين لنفسها على الصعيد الدولي[17]. فالبلاد ماضية في مسيرة «تحقيق حلم الصين المتمثل بالنهضة العظيمة للأمة الصينية بكل قوة وشجاعة، وعصر اقتراب بلادنا من صدارة المسرح الدولي يومًا بعد يوم، وتقديم إسهامات أكبر للبشرية»[18].

تبدو الصين في هذه المرحلة أكثر وثوقًا بقدراتها، وبطموحاتها أيضًا. وهي تبدي استعدادًا أكبر للدفاع عن نظام حكمها ونموذجها التنموي، وعن المكانة المتقدمة التي تريدها لنفسها دوليًا. ومن أجل تحقيق ذلك، تدفع القيادة الصينية باتجاه انخراط أكبر للبلاد بالشؤون الدولية.

هذا الوضوح الجديد في السياسة الصينية لا يترجم نفسه بعدائية. فالصين تنأى بنفسها عن المواجهة، وتدفع في اتجاه المشاركة. أما مصالحها وأهدافها الحيوية فتتمثل بالمحافظة على طبيعة النظام الحاكم، وتأمين وحدة الأراضي الصينية وفق مبدأ «صين واحدة»، وتعظيم النمو الاقتصادي، وتوسيع القوة العسكرية والقدرة البحرية، وتطوير علاقة مستقرة بالجيران (14 دولة)، وتعميق التعاون مع الدول النامية، والاستمرار في تأدية دور إصلاحي نشط للنظام الدولي الحالي المُقاد من قبل أمريكا[19].

ينقسم المخطط لهذه الحقبة إلى ثلاث مراحل. يُخطَط للمرحلة **الأولى** أن تنتهي عام 2020 بالانتصار على الفقر في البلاد «وإنجاز بناء المجتمع رغيد الحياة». أما المرحلة **الثانية** فتنتهي عام 2035 باستكمال بنيان «التحديثات الاشتراكية» التي تتضمن إتمام بناء النظم في مختلف المجالات، وتحقيق طفرة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية، لتصبح البلاد في مقدمة الدول المبتكِرة في العالم. ومع انتهاء المرحلة **الثالثة**، عام 2050، ستصبح الصين «دولة اشتراكية حديثة قوية ومزدهرة وديمقراطية ومتحضرة ومتناغمة وجميلة»، وكذلك قوية ورائدة في تأثيرها في الساحة

(16) Robert D. Blackwill and Kurt M. Campbell, «Xi Jinping on the Global Stage,» Council on Foreign Relations, Council Special Report, no. 74 (February 2016), <https://on.cfr.org/3xkBxt9>.

(17) Timo Kivimaki, «Soft Power and Global Governance with Chinese Characteristics,» *The Chinese Journal of International Politics*, vol.7, no. 4 (2014), pp. 430-432.

(18) «النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني،» صحيفة **الشعب** اليومية أونلاين، 2017/11/14، ص 6، <https://goo.gl/BtUEBu>.

(19) Zhou, «China's Core Interests and Dilemma in Foreign Policy Practice,» pp. 33-34.

الدولية. حينئذٍ «ستقف الأمة الصينية»، كما أعلن الرئيس تشي أمام المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني، «شامخة وسط أمم العالم بمعنوياتها العالية»[20].

لإنجاح مسعى بلوغ قمة الهرمية الدولية، تم تحديد مسار العمل داخليًا ليكون متوازيًا على صُعد ما سُمي «الشوامل» الأربعة: **أولًا**، استكمال إنجاز مجتمع رغيد الحياة بصورة شاملة، بحيث يستمر نمو العجلة الاقتصادية وفق آلية السوق الفعّالة، والقيام بردم الفجوات بين مناطق البلاد المختلفة لتحقيق «التنمية المتناسقة». **ثانيًا**، تعميق الإصلاح في مختلف جوانب الحياة لإكمال بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وتحديث منظومة الحكم وتحسين أداء مؤسساتها. **ثالثًا**، تعزيز قوننة حكم الدولة وإخضاع الحكومة والمجتمع لحكم القانون الموحّد، وإصلاح وتقوية الجهاز القضائي. **رابعًا**، إدارة الحزب بانضباط صارم كي يستمر في قيادة الدولة وعملية تنميتها باقتدار ونجاعة، ما يتطلب محاربة الفساد، وترسيخ روح وعقيدة الاشتراكية الحزبية بين أعضائه[21].

تبدو الصين في هذه المرحلة أكثر وثوقًا بقدراتها، وبطموحاتها أيضًا. وهي تبدي استعدادًا أكبر للدفاع عن نظام حكمها ونموذجها التنموي، وعن المكانة المتقدمة التي تريدها لنفسها دوليًا. ومن أجل تحقيق ذلك، تدفع القيادة الصينية باتجاه انخراط أكبر للبلاد بالشؤون الدولية، وتوسيع شبكة علاقاتها الخارجية، وتشبيك مصالحها إيجابيًا مع مصالح الآخرين[22].

ثانيًا: منطلقات رؤية الصين الاستراتيجية

تنبع رؤية الصين الاستراتيجية من الصورة التي كوّنتها في ثقافتها عن نفسها، ومن تقييمها لما تمتلكه من مقدرات وإمكانات، ومن نظرتها إلى العالم والنظام الدولي السائد حاليًا فيه.

1 ـ صورة الصين لذاتها

نهلت الثقافة الصينية عبر تاريخ حضارة مديد من عدّة منابع، أهمها الفكر الكونفوشي، والطاوي، والماركسي ذو النفحه الماوية. من ضمن ما استندت إليه من الكونفوشية أن البناء الهرمي التراتبي للعلاقات الإنسانية يُمثّل الحالة الطبيعية المقبولة، وأن المنَعة أمام التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي لبلدٍ تكمن في ضرورة المحافظة على وحدته وتوازنه الداخلي من جهة، وسلميته وتناغمه ذاتيًا وخارجيًا، من جهة أخرى. أما بشأن تنظيم العلاقة مع الغير، فقد أخذت هذه الثقافة من الطاوية لها مرتكزًا في مبدأ اعتماد النفَس الطويل، الهادئ، وغير المواجِه، والذي يركزّ على

(20) «النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني،» مصدر سابق، ص 6 و13.

(21) تمت معالجة رؤية الصين الاستراتيجية لهذه المراحل الثلاث في دراستي المعنّونة: علي الجرباوي، «الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن،» **سياسات عربية**، العدد 31 (آذار/مارس 2018)، ص 14ـ 16.

(22) «النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني،» مصدر سابق، ص 27.

أهمية تحقيق الهدف بصبر وتؤدة، ولكن بصلابة وثبات. وعززت الماركسية في هذه الثقافة مبادئ مقبولية مركزية الحكم وتراتبية السلطة، والطاعة، وأهمية التعاون وتحمّل الصعاب.

ترسخ الثقافة الصينية القناعة بأن الصين تمثّل «المملكة الوسطى»، أي «حضارة كل ما تحت السماء»، التي أنتجت «العالم المتحضّر» المتفوق على غيره، ولكن من دون نزعة عدوانية أو توسعية، فهي لا تؤمن بالحرب ولا تروّج لها، ولا تسعى للمخاطرة بلا سبب، بل تُفضّل «كسب المعركة من دون قتال». أما منظومة الحكم فتقوم على مبدأ «التفويض السماوي» الذي يقوم على أساس الاشتراطية التبادلية بأن يقبل المحكوم بالحكم المستمر للحاكم وفق تراتبية هرمية مطاعة، طالما قام الحاكم بتصريف شؤون الحكم بما يؤمّن للمحكوم العدل والأمان. وتنشر الثقافة الصينية أن هذا النوع من الحكم هو الضامن لمَنَعة الصين، والكفيل بتجنيبها خطر التجزئة من جرّاء التدخلات الخارجية، كما حصل لها خلال ما يُعرف بـ «قرن الإذلال» (1839ـ1949).

رسّخت هذه الثقافة لدى الصينيين ضرورة الحفاظ على خصوصية كينونتهم. كما وشحنتهم أيضًا باعتقاد أن عليهم واجب تحسين وضع العالم، بقيادة مشروع سلمي تشاركي تتلاقى فيه الثقافات، وتتلاقح ضمنه الحضارات، ليحقق الرخاء والأمان للجميع[23].

2 ـ ضخامة المقدرات والإمكانات

قبل أقل من نصف قرن كانت الصين بلدًا فقيرًا ومعزولًا، يصارع داخل نظام دولي غير مواتٍ كي يثبّت نظام حكمه ومكانته بين الأمم. ولكنها أصبحت الآن في مصافّ أكثر الدول تقدمًا في مجالات متعددة. منح هذا الصعود ثقة متزايدة للصينيين، ودفعهم إلى تأدية دور أكثر فاعلية في الشؤون الدولية.

الصين بلاد ضخمة المقدّرات والإمكانات. فهي أكبر دول العالم من حيث السكان، إذ تضم نحو 1.4 مليار نسمة، ما جعل الصين تمتلك أكبر قوة عاملة في العالم حاليًا. كما أنها رابع دول العالم من حيث المساحة، بنحو 9.6 ملايين كم^2 من الأراضي الغنية والمتنوعة بالمصادر الطبيعية. وهي تتمتع بموقع استراتيجي على خطوط التجارة العالمية الحالية، وبخاصة البحرية، وتتوسط دولًا متعددة يمكنها أن تؤدي دورًا محوريًا معها.

في غضون أربعة عقود أصبحت الصين عملاقًا اقتصاديًا. فمنذ عام 1979 حافظ هذا الاقتصاد على معدل نمو سنوي بنسبة 9,5 بالمئة[24]. وهي الآن ثاني أكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفقًا للناتج المحلي الإجمالي، وأكبر قوة تجارية في العالم، وأكبر مُصدّر للسلع، وثاني أكبر مستورد، والأولى في الاحتفاظ بأكبر موجودات في القطاع المصرفي، وفي الاستحواذ على احتياطي العملات الأجنبية، وأكبر مستورد للنفط، وثاني أكبر مستهلك له. ومع أن معدل دخل

(23) الاقتباسات ومرجعية القسم حول الثقافة الصينية من: عماد منصور، «السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية،» **سياسات عربية**، العدد 21 (تموز/يوليو 2016)، ص 29ـ33.

(24) Congressional Research Service, «China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States,» (June 2019), <http://fas.org/sgp/crs/row/RL33534.pdf>.

الفرد السنوي الذي تخطى حاجز 10,000 دولار لا يزال ضئيلًا بالمقارنة بالدول المتقدمة، إلا أنه قفز عدة مرات منذ عام 1980 حين لم يكن يتجاوز 1000 دولار سنويًا[25].

أدى هذا النمو الاقتصادي إلى تصاعد مستويات التعليم في البلاد، وازدياد نسبة التمدن باضطراد، وإخراج مئات الملايين من الفقر، وإلى نمو متسارع لطبقة وسطى جديدة وحيوية، وهذا جعل الصين تصبح أسرع سوق استهلاكية نامية في العالم.

على الرغم من كل ما حققته الصين من نجاحات اقتصادية، إلا أن موقفها من التركيبة السياسية للنظام الدولي، بقي سلبيًا؛ فهي ترى أن هذا النظام يرتكز على أساس هيمنة القوة، والصراع هو محركه، وعقلية الحرب الباردة تستحكم فيه، حتى بعد أن أصبح أحادي القطبية.

لحماية المصالح التجارية والإمدادات الحيوية، وبخاصة النفط، تنامت حاجة الصين إلى تدعيم القوة العسكرية للبلاد لتناسب صعود مكانتها الدولية. والصين أصلًا دولة قوية عسكريًا، فهي قوة نووية وتستحوذ على أكبر جيش تعدادًا في العالم. وقد بدأت مؤخرًا بتطوير قدراتها العسكرية، وفقًا لخطة تنقسم إلى مرحلتين: **الأولى** تستمر حتى عام 2035، ويتم خلالها تحديث كامل للقوات المسلحة، والتركيز بخاصة على تقوية القوتين البحرية والجوية. أما المرحلة **الثانية** فتبدأ عام 2035 وتنتهي بأن يصبح الجيش الصيني عام 2050 على رأس هرم التصنيف العالمي. من أجل ذلك ظلّت ميزانية الإنفاق على الدفاع تتضاعف منذ بدايات هذا القرن حتى أصبحت الآن ثاني أكبر ميزانية (235 مليار دولار بالعام) بعد الولايات المتحدة التي تنفق سنويًا ما يزيد على ذلك بثلاثة أضعاف[26].

3 ـ النظرة الصينية للنظام الدولي

عانت الصين تعرض أجزاء منها خلال القرنين الماضيين للسيطرة الأجنبية. وتم حينها انتهاك الحقوق الصينية، وفرض شروط قاسية ومذّلة على الصينيين، ما زالت وطأتها السلبية تقضّ مضاجع ذاكرتهم الجمعية[27]. وبعد تحوُّل النظام الدولي إلى ثنائي القطبية، تحيّز المعسكر الغربي ضدها، وأقصاها من دورها كدولة كبرى في منظومة حاكمية هذا النظام.

---

(25) تم استقاء المعلومات من مصادر متعددة. انظر على سبيل المثال: Kimberly Amadeo, «China's Economy and its Effect on the U.S. Economy,» The Balance (13 April 2020), <https://www.thebalance.com/china-economy-facts-effect-on-us-economy-3306345>.

(26) راجع الاستراتيجية الصينية لتحديث الجيش في **الورقة البيضاء حول دفاع الصين**. يمكن ايجاد النص في الرابط التالي والضغط على تاريخ 24 تموز/يوليو 2019، <http://www.andrewerickson.com>.

(27) عامر محسن، «الصين: الشفاء من الماضي،» **الأخبار**، 24/5/2018، <https://bit.ly/3wldb2m>.

شهدت علاقة الصين بالنظام الدولي بعض التحول ابتداءً من مطلع سبعينيات القرن الماضي بسبب ثلاثة عوامل: **الأول**، التحول في الموقف الأمريكي تجاهها ابتداءً من عام 1972، وصولًا إلى الاعتراف بها عام 1979. و**الثاني**، التحول في التوجه الصيني من دوغمائية أيديولوجية ماو إلى براغمادولوجية دينغ. أما **الثالث**، فكان الدخول منذ الثمانينيات في عالم العولمة الذي مكّن الصين من التغلغل بين ثنايا انفتاح العالم إلى السوق العالمية.

ولكن على الرغم من كل ما حققته الصين من نجاحات اقتصادية، إلا أن موقفها من التركيبة السياسية للنظام الدولي بقي سلبيًا؛ فهي ترى أن هذا النظام يرتكز على أساس هيمنة القوة، والصراع هو محركه، وعقلية الحرب الباردة تستحكم فيه، حتى بعد أن أصبح أحادي القطبية[28]. وترى الصين أنه مع تفرد الولايات المتحدة وتسلطها في إدارة الشؤون الدولية، أصبح العالم أقل توازنًا وأكثر اضطرابًا، ويفتقر إلى بوصلة موجِّهة وناظِمة تحقق له الاستقرار.

4 ـ الرؤية الاستراتيجية في التطبيق

يُشكّل ضمان استمرار النمو الاقتصادي في البلاد، وبوتيرة مرتفعة، الهدف/الهاجس الأساس للقيادة الصينية. فرغم جميع الانجازات، إلا أن البلاد لا تزال تعاني الكثير من الاختلالات والفجوات. ومع أن الكثير قد تحقق، إلا أن الكثير لا يزال بانتظار أن يتحقق.

تعمل الصين على طرح خطاب جديد يصيغ رؤيتها حول ما يجب أن يكون عليه النظام الدولي، والكيفية التي يجب أن تُعالَج بها القضايا الدولية. يمتاز هذا الخطاب بالإيجابية، ويُنقَل إلى الآخرين بنبرة هادئة وناعمة ليعرض لمنظومة دولية مختلفة، أفقية التشكيل، تتساوى فيها الدول، صغيرها وكبيرها.

لا تريد الصين تعكير الأجواء الدولية التي سمحت لها بتحقيق الصعود، ولكنها لا تريد أيضاً أن يتم تعكير هذه الأجواء عليها. فهي تريد لخطوط التجارة الحرّة أن تستمر مفتوحة، لأن الاقتصاد الصيني يعتمد عليها للاستمرار في النمو. لذلك يلاحَظ أن الصين ليست صدامية في سياستها الخارجية، بل تنأى عما قد يسبب لها المصاعب، وتحاول عدم استثارة الولايات المتحدة. ولا تورّط الصين نفسها في التسبب بمواجهة، ولكنها لا تنأى بنفسها عن الردّ بالمثل عندما تُفرض عليها المواجهة؛ هي تشدّد على أنها منافِسة وليست مهاجِمة. هذه هي حالها مع ما فرضته عليها إدارة ترامب من حرب تجارية لم تكن تريدها على الإطلاق. المفارقة العجيبة التي يمكن تسجيلها هنا أن الدولة الاشتراكية الأكبر في العالم أصبحت الداعم الرئيس للتجارة الحرة أمام حمائية الدولة الرأسمالية الأكبر في العالم، والتي من المفترض أن تكون هي ذلك الداعم.

(28) «النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني،» مصدر سابق، ص 26.

لا تخفي الصين عدم رضاها عن بنية وقيم النظام الدولي الحالي الذي يركّز الحاكمية الدولية عند دولة عظمى واحدة. لذلك هي تُعلن بأنها تسعى لتغيير بنيته السياسية إلى التعددية القطبية، مع الاستمرار بتعزيز أسسه الاقتصادية القائمة على انفتاح الأسواق وحرية التجارة الدولية. باختصار، الصين لا تريد الانقلاب على النظام الدولي الحالي، ولكنها تدعو إلى تغيير تحويلي يُعدّل علاقات القوة داخله[29].

من أجل تحقيق هذا الهدف، تُمحوِر الصين سياستها الخارجية حول المرتكزات التالية:

أ ـ إعادة تشكيل الخطاب المتعلق بالنظام الدولي

تعمل الصين على طرح خطاب جديد يصيغ رؤيتها حول ما يجب أن يكون عليه النظام الدولي، والكيفية التي يجب أن تُعالَج بها القضايا الدولية. يمتاز هذا الخطاب بالإيجابية، ويُنقَل إلى الآخرين بنبرة هادئة وناعمة ليعرض لمنظومة دولية مختلفة، أفقية التشكيل، تتساوى فيها الدول، صغيرها وكبيرها، بغضّ النظر عمّا تملكه من قوّة. العلاقات الدولية وفق هذه المنظومة تصبح مبنيّة على التعاون والتناغم بين الجميع في معادلة تحقيق «الفوز المشترك». لذلك يُشدد الخطاب الصيني، الذي يبدو طوباويًا، على تعميق فكرة العيش المشترك القائم على التناغم والانسجام بين دول العالم، لتحقيق المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك للجميع[30]. وتُشدد الصين على أهمية تحقيق التنمية المستدامة للشعوب، وإشاعة أجواء السلم والاستقرار في العالم، بالتفاهم والاعتدال واتّباع منهج فضّ النزاعات سلميًا[31].

ب ـ طرح نموذج مختلف للدولة العظمى

تطرح الصين باستمرار تصورها حول ماهية النموذج الجيد للدولة العظمى، مستلهمة سرديتها الذاتية كمثال يعاكس النموذج الأمريكي. فهي ترغب بتوليد الانطباع بأنها دولة أهلٌ للثقة، تتحلى بالمسؤولية، وذات صدقية، وتنهل من تكوينها الثقافي التحلي بالصبر ورباطة الجأش وضبط النفس وبُعد النظر. لذلك هي في علاقاتها مع الآخرين ليست لحوحة ولا متسرعة، بل حذرة ومتأنية كونها «... ترى مبادئ الربح والخسارة من منظار طويل المدى جدًا»[32].

وفقًا لرواسخ فكرها الكونفوشي تفضّل الصين العمل مع الآخرين بالتوافقات لا بالإملاءات. لذلك تعتمد في علاقتها بالغير على بناء المنظومات المشتركة من الروابط القيمية والثقافية، وتؤكد أن دوافعها ليست عدائية، بل سلمية. وهي دائمًا تشدد على أنها لن توظّف قوتها العسكرية لتهديد الغير كونها ليست ذات نزعة توسعية، ولا تؤمن بالتحالفات العسكرية، ولا ترغب بالاستحواذ على

---

(29) Michael J. Mazarr, Timothy R. Heath, and Astrid Stuth Cevallos, «China and the International Order,» Rand Corporation (2018), p. 58, <https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2423.html>.

(30) انظر على سبيل المثال: «النص الكامل لخطاب الرئيس الصيني شي جين بينغ في قمة المديرين التنفيذيين للأبيك،» Arabic. News.CN، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <http://arabic.news.cn/2018-11/18/c_137614358.htm>.

(31) لاحظ اللغة الإيجابية التي تستخدمها الصين في طرح دورها على الصعيد الدولي في: «النص الكامل لتقرير شي جين بينغ في المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني،» مصدر سابق، ص 27.

(32) منصور، «السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية،» ص 35.

أراضي الغير بالقوة. بل تريد القيادة بالحكمة والقدوة الحسنة، وأن تكون باعتدالها مثالًا يُحتذى من جانب الآخرين. هي تقول بأنها لا تريد أن تصبح «شرطي العالم»، بل تسعى لتكون «الأخ الأكبر» للآخرين ترعى معهم مصالحهم، وتحقق لهم الفائدة التي ستعود عليها بالنفع أيضًا، ما يحقق استفادة الجميع[33].

تعلن الصين أنها لا تريد إرغام الآخرين على استنساخ نموذجها، إذ تؤمن بأن ما هو جيد بالنسبة إليها ربما لا يكون كذلك لغيرها. فلكل مجتمع خصوصيته، ولا يجوز الإملاء على الآخرين كيفية تنظيم حياتهم. لذلك تُعلن أن نموذجها مطروح أمام الآخرين، ويعطيهم بديلًا من النموذج الغربي، ولهم حرية القرار والاختيار، بما في ذلك استنباط المنهج الخاص المناسب لهم[34].

ج ـ الاهتمام بتطوير العلاقات الثنائية مع دول العالم

تسعى الصين لتطوير علاقاتها الثنائية مع أكبر عدد ممكن من الدول، بغضّ النظر عن حجم أو وضع كل دولة، أو معتقدها الأيديولوجي، أو نوع نظامها السياسي، أو طبيعة علاقاتها مع بعضها بعضًا. فالجميع عندها أصدقاء. ولا يوجد وسيلة لتعزيز مكانتها الدولية أفضل من تربيط مصالح أكبر عدد من الدول معها، كونه يقوّي أسس الاعتمادية الاقتصادية معها. وهي في علاقاتها مع الغير تأتي برزمة مغرية. فهي لا تتستر على أنها تريد تحقيق الاستفادة لنفسها، ولكنها تشدد على أن استفادتها تبادلية، وليست أنانية استغلالية تهتم بمصالحها الذاتية فقط. وتؤكد أنها لا تتدخل في شؤون غيرها من الدول، فهي تحترم سيادتها، وتقيم العلاقات معها وفق مبادئ التعايش السلمي، ولا تُحمّل تعاونها أو مساعدتها لغيرها من الدول رزمة اشتراطات[35].

تنهمك الصين في أرجاء العالم بالقيام بأعمال وفق أجندة عريضة ومزدحمة بالمشاريع المختلفة. فهي في قطاع تطوير البنى التحتية في دول متعددة تقوم بمشروعات إنشائية كبرى، كبناء شبكات الطرق والسكك الحديد، وإنشاء الموانئ وتطويرها وإدارتها وبناء مصافي النفط وخطوطه، ومحطات الكهرباء والمياه. كما تعمل في مشاريع مختلفة في مجالات الاتصالات، والطاقة، والزراعة، والتعدين، والتصنيع، ونقل التكنولوجيا، وصولًا إلى بيع الأسلحة. باختصار هي تعمل في مختلف المجالات والقطاعات، وتهتم بالدخول في شراكات. لذلك أصبحت أكبر شريك تجاري للدول الأفريقية ودول آسيوية متعددة، وثاني أكبر شريك لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وشريك تجاري أساسي لكثير من دول الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي[36].

---

(33) Wang Jisi, «The Trends of Contemporary World Politics and China's Global Role,» *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, vol. 2, no. 5 (2010), pp. 6649-6652, <https://bit.ly/2RM6QOw>.

(34) Yafei He, «China's New Role in Global Governance: Shaping the Emerging World Order,» p. 353.

(35) Kivimaki, «Soft Power and Global Governance with Chinese Characteristics,» pp. 427-433.

(36) انظر كأمثلة: Christopher Woody, «4 Ways China is Gaining Ground in Latin America,» *Business Insider* (18 December 2019), <https://bit.ly/3zoPMPy>.

انظر أيضًا: لحسن الحسناوي، «استراتيجية الوجود الصيني في أفريقيا: الديناميات... والانعكاسات،» **المستقبل العربي**، السنة 40، العدد 466 (كانون الأول/ديسمبر 2017)، ص 101ـ 124، وعاصم البرقان، «سياسة الصين اتجاه دول جنوب آسيا،» **الحوار المتمدن**، العدد 6313 (7 آب/أغسطس 2019)، <https://bit.ly/3pMEmka>.

د ـ خلق وتعزيز الروابط الإقليمية والدولية

تُفضّل الصين تمتين علاقاتها مع الدول ضمن أطرٍ جماعية، يختص كل منها بإقليم محدد. كذلك تعمل على إيجاد تجمعات موازية لتلك التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي. وتحاول أن يكون لها فيها دور قيادي مركزي تتكئ عليه في مدّ نفوذها عالميًا.

اكتشفت الصين أهمية الاعتماد على القوة الناعمة لزيادة جاذبيتها وتعزيز مكانتها دولياً. فهي تحاول إقناع الآخرين أن مشروعها الدولي التشاركي ناجم عن قناعة راسخة لديها، وليس مجرد صيغة ترويجية لمشروع يستهدف الهيمنة على العالم.

تقوم الصين بإنشاء ورعاية عدّة منتديات، وتشارك في مؤسسات دولية متعددة. فهي الشريك الرئيسي في منتديات التعاون الصيني ـ الأفريقي، والصيني ـ العربي، ودول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (الأبيك)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (سيلاك)، ومنظمة شنغهاي للتعاون، إضافة إلى مجموعة بريكس. كل هذه المنتديات والمؤسسات تُستخدم منابر للتواصل مع الآخرين ونشر الرؤية الصينية. ويساعد على تحقيق ذلك الأذرع التي أنشأتها الصين لتقوم من خلالها بتنفيذ خططها التنموية مع الآخرين، مثل بنك الصين التنموي والبنك الآسيوي للتنمية، من جهة، وعضويتها في أُطر دولية مثل منظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين، من جهة أخرى[37].

هـ ـ تنامي الانخراط في القضايا الدولية متعددة الأطراف

بدأت الصين، من منطلق تزايد وعيها بأهمية الانخراط على نحوٍ أعمق في تحمل المسؤوليات العامة في العالم، بزيادة اهتمامها في أداء دور أكبر في هذه القضايا. فقد وجدت أن من المفيد لها، إن هي أرادت تعزيز مكانتها الدولية، أن تقتحم هذا المجال، حتى وإن كان بمساهمات مالية لا تزال متواضعة.

ساهمت الصين في التوصل إلى اتفاق باريس للمناخ، وأعلنت بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية استمرار التزامها به[38]. كما تحاول إبراز دور جديد لها في مجال تحسين البيئة وتعزيز مبادرة التنمية الخضراء. وزادت جهودها في مواجهة قضايا دولية متعددة مثل محاربة الفقر وانتشار الأوبئة والكوارث الطبيعية والتصحر، ومحاربة الإرهاب. وأصبحت تقود الجهود الدولية

(37) G. John Ikenberry and Darren J. Lim, «China's Emerging Institutional Statecraft,» Brookings (April 2017), <https://brook.gs/3pKEeSm>.

(38) Isabel Hilton, «China Emerges as Global Climate Leader in wake of Trump's Triumph,» *The Guardian*, 22/11/2016, <https://bit.ly/35bCXKN>.

في مجال حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة. وتُعدّ الصين الأكبر مساهمةً في هذا المجال بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، بميزانية فاقت المليار دولار حتى الآن[39].

و ـ تعزيز الاعتبار للأمم المتحدة

للصين موقف تقليدي ثابت في دعم الأمم المتحدة، على أساس أنها المؤسسة الأعلى في الحاكمية الدولية[40]. وقد أكد عضو مجلس الدولة وزير الخارجية الصيني وانغ يي أن بلاده «... تدافع بحزم عن دور الأمم المتحدة الرئيسي في الشؤون الدولية وصيانة المصالح المشتركة للمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان النامية»[41].

لهذا الموقف الصيني ثلاثة دوافع: **الأول**، تعزيز دور الأمم المتحدة يصب في المسعى الصيني الذي يستهدف تغيير قواعد الحوكمة الدولية من نظام أحادي القطبية إلى متعدد الأقطاب. فالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن تمتلك حق النقض، ما يعني عدم إمكان تفرّد دولة واحدة واستئثارها بالقرار الدولي. أما الدافع **الثاني** فهو استخدام المؤسسة الدولية كدرع واقية للصين تصدّ عنها تدخلات الغير في شؤونها الداخلية. فازدواجية المعايير في السياسة الخارجية للدول الغربية، يضمحل تأثيرها عندما تُقنَن داخل إطار الشرعية الدولية، وضمن أحكام القانون الدولي. والدافع **الثالث** هو استخدام المنبر الذي توفره الأمم المتحدة، وبخاصة جمعيتها العمومية التي تضم جميع الدول، لحشد التأييد للمواقف والسياسات الصينية.

ثالثًا: القوة في «القوة الناعمة»

اكتشفت الصين أهمية الاعتماد على القوة الناعمة لزيادة جاذبيتها وتعزيز مكانتها دوليًا. فهي تحاول إقناع الآخرين أن مشروعها الدولي التشاركي ناجم عن قناعة راسخة لديها، وليس مجرد صيغة ترويجية لمشروع يستهدف الهيمنة على العالم. ففي نظرها، هي ذات قوة أخلاقية بأبعاد إنسانية متوازنة ومختلفة عن تلك التي تستند إليها القوة العظمى الحالية، ولها نموذجها الخاص، وتحمل مشروعًا طليعيًا وتغييريًا لحال العالم، وتريد من الآخرين تقبّله، والالتحاق بركبها لتحقيقه[42].

ارتأت الصين، لإيضاح نياتها الايجابية، ضرورة توسيع نافذة معرفة الآخرين بها. لذلك دأبت خلال العقدين الأخيرين على توسيع دوائر انفتاحها الثقافي، فافتتحت في دول متعددة شبكة

(39) Mazarr, Heath, and Cevallos, «China and the International Order,» pp. 27-35 and 58-66.

(40) «IS China Contributing to the United Nations' Mission,» China Power, 6 August 2019, <https://chinapower.csis.org/china-un-mission/>.

(41) **البوابة**، 24 أيلول/سبتمبر 2019، <http://albawabhnews.com/3739605>.

(42) WU You, «The Rise of China with Cultural Soft Power in the Age of Globalization,» *Journal of Literature and Art Studies,* vol. 8, no. 5 (May 2018), pp. 763-770; Hongying Wang and Yeh-Chung Lu, «The Conception of Soft Power and its Policy Implications: A Comparative Study of China and Taiwan,» *Journal of Contemporary China*, vol. 17, no. 56 (August 2008), pp. 427-431.

واسعة من معاهد كونفوشيوس التي تُعنى بالتعريف بالثقافة وتعليم اللغة الصينية[43]. كما زادت من اهتمامها في استضافة أحداث رياضية وتجارية عالمية، كالألعاب الأولمبية و«الإكسبو»، ودعمها لبرامج التبادلات الأكاديمية والثقافية، وبدأت بتوسيع برامج منح الدراسة في الجامعات الصينية، حيث يدرس الآن آلاف الطلبة من أنحاء مختلفة من العالم. ولإيصال رسالتها للعالم بصورة أنجع، قامت بتطوير وسائل إعلامها، وخصوصًا المرئية، لتتواصل مع العالم بلغات متعددة[44].

لكن الأهم في رؤية الصين لقوتها الناعمة يتمركز في استخدام قصة نجاحها كعامل ترغيب، وتطوير علاقاتها في المجال التنموي مع الدول الأخرى المتلقية لدعمها بأشكال مختلفة، وتطويع قوة الصين الاقتصادية لإيجاد وتمتين علاقتها مع الدول الأخرى. مئات مليارات الدولارات ما بين استثمارات ومنح وقروض ميسّرة تقدمها الصين إلى دول متعددة، تدخل معها في شراكات، وتلبي لها حاجات، مع الإعلان عن عدم ربط ذلك بالتدخّل في شؤونها أو فرض اشتراطات عليها. هذا عامل ترغيب كبير لكثير من الدول لتوطد علاقاتها بالصين، وتوسع التبادل التجاري معها.

تحتاج الصين إلى ضمان وحدتها الداخلية لتحافظ على تجميع الطاقة الصينية وتوجيهها لتحقيق الأهداف المرسومة من القيادة الصينية. هذا يعني أنها بحاجة إلى استمرار قناعة الصينيين بجودة نظامها السياسي القائم على «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية».

تم تجميع كل العوامل السابقة في مبادرة صينية واحدة أُعدت لتربيط أطراف العالم في شبكة من العلاقات المتداخلة، بحيث تكون بكين المركز لالتقاء كل الخيوط بعضها ببعض. هذه هي مبادرة الحزام والطريق التي أطلقها الرئيس تشي عام 2013. تتضمن هذه المبادرة، وهي أكبر مشروع بنية تحتية وتعاون اقتصادي مقترح في العالم، إقامة ستة ممار برّية تخترق آسيا وصولًا إلى أوروبا، ومسارين بحريَّين يصل **أحدهما** الصين بأفريقيا ومنها إلى أوروبا وبقية العالم، بينما يُعزّز **الآخر** تجارتها عبر المحيط الهادي. رصدت الصين نحو 125 مليار دولار لإطلاقها، ومن المتوقع أن تتصاعد لتصل نحو 300 مليار دولار بحلول عام 2030. وهذه المبادرة تشاركية بمعنى أن الدول التي تمر بها الممار البرية ستقوم بتحمّل تكلفة تحديث بنيتها التحتية، ويمكنها الاستفادة من قروض يمدّها بها «صندوق طريق الحرير» الذي أنشأته الصين لهذه الغاية.

تستهدف الصين من هذه المبادرة تجميع علاقاتها الثنائية ضمن إطار جامع واحد، يسهّل لها عملية التبادل التجاري خارجيًا، وتستفيد منها داخليًا في تنمية أواسط وغرب بلادها التي تعاني

(43) Diego Torres, «China's Soft Power Offensive,» *Politico*, 12/26/2017, <https://politi.co/3geusVA>.

(44) Eleanor Albert, «China's Big Bet on Soft Power,» Council on Foreign Relations, 9 February 2018, <https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-big-bet-soft-power>.

فجوة تنموية إذا ما قورنت بشرق البلاد المتقدم عليها. في المقابل، تطرح الصين أن هذه المبادرة مصممة لتحقق فوائد جمّة للدول المشاركة فيها، كونها تربطها بخطوط تجارية ستصبح هي العصب المحرك للاقتصاد العالمي[45].

1 ـ التحديات المؤثرة

رغم كل النجاحات التي حققتها الصين حتى الآن، إلا أن استمرار رحلة صعودها لن تكون سهلة أو مضمونة النجاح. فهي تواجه ثلاثة تحديات أساسية، أحدها داخليّ المنشأ، يعززه تحديان خارجيان.

أ ـ استمرار الاستقرار الداخلي

تحتاج الصين إلى ضمان وحدتها الداخلية لتحافظ على تجميع الطاقة الصينية وتوجيهها لتحقيق الأهداف المرسومة من القيادة الصينية. هذا يعني أنها بحاجة إلى استمرار قناعة الصينيين بجودة نظامها السياسي القائم على «الاشتراكية ذات الخصائص الصينية»، والتي تركز الحكم بيد الحزب الشيوعي المسؤول عن تحديد مسيرة البلاد، من جهة، واستعدادهم للاستمرار في بذل الجهود الموجهة لتحقيق الأهداف التي يحددها لهم الحزب الحاكم، من جهة ثانية.

نجحت القيادة الصينية حتى الآن في تأمين ذلك، وخصوصًا أن الصينيين منهمكون بتحسين ظروف حياتهم، ما يحيل حاليًا رؤيتهم لمستقبل نظامهم السياسي إلى أولوية ثانوية. ولكن ذلك قد يتغير في حال تباطؤ النمو الاقتصادي. وقد بدأ هذا التباطؤ في السنوات الأخيرة، ما قد يعني أن الخطط الطموحة لاستمرار تنمية البلاد بوتيرة متسارعة قد تتراجع. من الممكن أن يؤدي ذلك إلى خلق تململ من بقاء النظام السياسي في البلاد على وضعه الحالي، وتفجير مطالبات بتغيير الأسس القائم عليها.

ليس هذا فحسب، فقد يؤدي النقيض إلى النتيجة نفسها. فاستمرار النمو الاقتصادي بوتيرة عالية يعني استمرار تحسّن الوضع الاقتصادي للأفراد، وذلك سيؤدي إلى استمرار توسع قاعدة الطبقة الوسطى التي من المتوقع أن تتنامى توقعاتها، وألّا تبقى محصورة فقط في خانة تحسين وضعها الاقتصادي، وإنما تتوسع لتشمل المجال السياسي. فالخبرة من تجارب دول أخرى تشير إلى أنه كلما توسعت الطبقة الوسطى، زادت المطالبات بالمشاركة السياسية، وارتفعت وتيرة الضغوط باتجاه دمقرطة الحياة السياسية[46].

تدرك القيادة الصينية هذه الاحتمالات، ولكنها تبدو مطمئنة حاليًا إلى رسوخ الاستقرار الداخلي في البلاد. وهي تنطلق في اطمئنانها من أن النظام الصيني يجب أن يُقاس بمقاييسه، وليس

(45) Alex He, «The Belt and Rood Initiative: Motivation, financing, Expansion and Challenges of Xi's Ever-expanding Strategy,» Center for International Governance Innovation, CIGI Papers, no. 225 (September 2019), <http://cigionline.org/sites/default/files/documents/no.225.pdf>.

(46) Arther Waldron, «Reflecions on china's Need for a «Chinese World Order»,» *Orbis*, vol. 63, no. 1 (2019), pp. 3-10, <https://bit.ly/3vhXQyr>.

بمقاييس مستوردة لا تنطبق عليه[47]. فالمنبع الثقافي لهذا النظام مختلف بالكامل عن المرتكزات الثقافية للنظم السياسية الغربية، ما يُصعّب على الآخرين فهم النموذج الصيني واستكناه قوة الصين ومناعتها الداخلية. ولكن يجب الأخذ في الحسبان أثر التحدِّيين من الخارج اللذين تواجههما البلاد في إمكان إذكاء عدم الاستقرار الداخلي في المستقبل.

ب ـ تعثر الانفتاح العالمي

اعتمد الصعود الصيني على انفتاح العالم على بعضه في عصر العولمة التي أدت إلى تصاعد اعتمادية اقتصادات الدول بعضها على بعض. تحتاج الصين إلى استمرار العالم مفتوحًا، فهي تعتمد على استيراد النفط من الخارج، وبحاجة متزايدة إلى المعادن المختلفة التي تستوردها أيضًا، وإلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها. ومن دون ذلك لن يتمكن اقتصادها من المحافظة على معدلات نمو مرتفعة وضرورية لاستمرار وتيرة تنمية داخلية مرتفعة.

اجتاحت العالم مؤخرًا موجة من الصعود اليميني المتطرف، وفي أرجاء متعددة منه تتزايد قوة المشاعر القومية الانغلاقية، والمطالبات بتصليب الحدود، واتخاذ الإجراءات الحمائية من فرض نسب عالية من الجمارك والمكوس. هذه الموجة تضرّ بالصين وسعيها لإبقاء أبواب العالم ومساراته التجارية مفتوحة للتداول الحر. وقد تؤدي على الأقل إلى إبطاء القدرة الصينية على اختراق الأسواق العالمية، وبالتالي إضعاف قوتها الاقتصادية وكبح جماح صعودها على الساحة الدولية[48].

ج ـ حملة الاستهداف الأمريكية – الغربية

هذا هو التحدي الأهم الذي يواجه الصين حاليًا لأنه لا يُمثّل احتمالًا فقط، بل هو واقع مُوجّه ضدها ويستهدف إيقاف تقدمها وصعودها. يأتي الاستهداف الغربي على مستويين. **أولهما**، المستوى القيمي ـ الأخلاقي، الذي تسعى فيه قوى غربية لتقويض دعائم المشروع الصيني في العالم، وذلك من خلال التشكيك بالنيات الصينية، وبخاصة سلمية وتشاركية توجهاتها نحو الدول الأخرى. يشدد المناوئون على أن الصين تخفي نيات عدائية وتسعى للهيمنة على النظام الدولي، حتى وإن أدى ذلك إلى مواجهة عسكرية. والدليل على ذلك أنها تقوم ببناء قوتها العسكرية بصورة متسارعة، وتخصص ميزانيات كبيرة لتحقيق تفوقها الإقليمي الذي ستنطلق منه للسيطرة على العالم.

تحذّر هذه القوى بقية العالم من الانخداع بالرواية الصينية المزيفة، وتؤكد لغيرها من الدول أن الصين لن تكون لها «أخًا كبيرًا» يقدم إليها المساعدة من دون شروط، وإنما قوة استغلالية كبرى ستمتص مصادرها الحيوية، وتُغرقها بالديون من طريق القروض واجبة السداد، وتُلحقها باقتصادها المتعاظم لتصبح توابع هامشية تُغذّي الاقتصاد الصيني بمصادرها الطبيعية، وقواها العاملة الرخيصة، وأسواقها الاستهلاكية المفتوحة. كما تحذر الشعوب المختلفة أن النموذج الصيني في الحكم نموذج استبدادي مناهض للديمقراطية، قامع لحريات الأفراد والأقليات، يقوم على تركيز

(47) Kivimaki, «Soft Power and Global Governance with Chinese Characteristics,» p. 421.

(48) Andrew Chatzky and James McBride, «China's Massive Belt and Road Initiative,» Council on Foreign Relations, 28 January 2020, <https://www.cfr.org/backgrounder/chinas-massive-belt-and-road-initiative>.

السلطة عند حزب واحد، وأن رغبتهم في تحقيق الانتقال الديمقراطي في دولهم سيتم مقاومتها من النظم الدكتاتورية والسلطوية الحاكمة في بلادهم من خلال استلهام النموذج الصيني، والاتكاء على المساعدة الصينية[49].

أما المستوى **الثاني** فهو المستوى العملي ـ الإجرائي، الذي تقوم من خلاله دول غربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، باتخاذ خطوات تشويشية تُعيق انسيابية التجارة الصينية، لتضرب من خلالها نمو الاقتصاد الصيني، وتعطل مساعي التنمية في الصين[50]. وما الحرب التجارية التي افتعلتها إدارة ترامب مع الصين، وتغذية التظاهرات في هونغ كونغ، ورفع وتيرة الاتهامات بخرق الصين حقوق الإنسان مع الأقليات، وتصعيد وتيرة الانتقادات لما تقوم به من إنشاءات في بحر الصين الجنوبي، إلا دلائل على ذلك.

تواجه الصين هذه التحديات بطريقة هادئة وواثقة. ففي احتفالية مرور سبعين عامًا على قيام دولة الصين الشعبية، التي شهدت عرضًا عسكريًا بأحدث الأسلحة الصينية، أرسل الرئيس الصيني رسالة قويّة وواضحة مفادها أن «ما من قوّة يمكنها أن تهزّ دعائم أمتنا العظيمة. ما من قوة يمكنها أن تمنع الشعب الصيني والأمة الصينية من المضي قُدمًا»[51].

2 ـ ما بعد جائحة «كورونا»

لم يكن في تصوّر الرئيس الصيني عندما ألقى تلك الرسالة الواثقة أن قوة هائلة وغير مرئية، هي فيروس «كورونا»، ستجتاح بلاده، ومن ثم بقية العالم الذي لم يواجه وباءً بهذه القوة منذ قرن من الزمن. فجأةً تغيّرت الأوضاع والعلاقات داخل الدول، وفي ما بينها. قد يكون الأمر طارئًا وسيزول بعد انتهاء المحنة، وقد يكون له تداعيات بعيدة الأثر، يبلغ مداها لا حدوث تغيّرات على صعيد المجتمع والدولة فقط، بل إعادة توزيع علاقات القوة بين الدول أيضًا، وإحداث تغيير على بنية النظام الدولي. وهناك من المختصين في مجال العلاقات الدولية من يعتقد بأن العالم سيشهد بعد انتهاء المحنة انحسار العولمة وتفكك البنى الدولية وتقوقع «الدولة القومية» على ذاتها وتنامي قوتها. في المقابل، هناك من يستشرف استمرار بنية النظام الدولي، ولكن مع حدوث انتقال في القوة من الغرب إلى الشرق؛ من أمريكا إلى الصين[52].

قد يكون فيروس «كورونا» فتح أمام الصين فرصة سانحة، ولكنه وضعها أمام تحدٍ كبير كذلك. فقد أثارت قدرتها على محاصرة الوباء، مقابل تلكؤ وعدم كفاءة مواجهته أمريكيًا، الإعجاب حول

---

(49) William Callahan, «Identity and Security in China: The Negative Soft Power of the Chinese Dream,» *Politics*, vol. 35, nos. 3-4 (2015), pp. 217-224.

(50) Dan Steinbok, «U. S.-China Trade War and Its Global Impact,» *China Quarterly of International Strategic Studies*, vol. 4, no. 4 (2018), pp. 518-520.

(51) فرانس 24، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، <http://france24.com>.

(52) John Allen [et al.], «How the World Will Look after the Coronavirus Pandemic,» *Foreign Policy*, 20 March 2020, <https://bit.ly/3gfacDd>.

العالم. والتقطت الصين الفرصة لتوسيع نطاق قوتها الناعمة، بإظهار التزامها الفعلي برؤيتها الترابطية والتشاركية للعالم، وذلك بإسراعها لتقديم المساعدات الطبية لدول متعددة، ما ترك لها أثرًا ايجابيًا[53].

ولكن، في المقابل، قد يؤدي استمرار هذه الجائحة وطول معاناة العالم منها إلى انتكاسة للمسعى الصيني لتوطيد مكانة البلاد وتقويض إمكان استمرارية صعودها دوليًا. فمن ناحية، توجّه أصابع غربية اللوم للصين، وبخاصة من جانب الإدارة الأمريكية، وتحمّلها مسؤولية انتشار الوباء عالميًا، إذ تتهمها بالتلكؤ في الإعلان عنه عندما بدأ بالانتشار في مدينة ووهان، ما أفقد الدول الأخرى وقتًا ثمينًا للاستعداد لمواجهته. وهذا أمر قد يضرب صدقية الصين في البعد الأخلاقي الذي ما فتئت تحاول ترويجه[54].

من ناحية أخرى، سيكون لهذه الجائحة تداعيات مستقبلية قد تُغيّر من أسس الاقتصاد العالمي المعولم، الذي تعتمد عليه الصين لتنمية البلاد ودفع صعودها عالميًا. فقد انكفأت الدول على نفسها، ووجدت نفسها مجبرة على الاعتماد على ذاتها، ما قد يؤدي مستقبلًا إلى تقليص الاعتمادية الاقتصادية بعضها على بعض، وتقصير سلاسل التوريد، كون الإنتاج محليًا أضمن من الاعتماد على الغير. قد يؤدي هذا التوجه، إن تحقق، وخصوصًا في ظل انكماش اقتصادي عالمي قادم، إلى فقدان الصين نسبة وازنة من اقتصادها المعتمد على التصنيع للغير، ما سيسبب لها ولمخططاتها انتكاسة مؤثرة.

كما يجدر الانتباه إلى الأثر السلبي الذي من الممكن أن تتركه المحنة العالمية الحالية على تقدم مسار مبادرة الحزام والطريق. فالانكماش الاقتصادي العالمي قد يدفع الدول المشاركة إلى التباطؤ في مشاركاتها، ما قد يؤجل تنفيذ عدد من المشاريع، أو يلغيها كليًا[55].

بالرغم من ذلك، ربما لا يكون وضع الصين حاليًا أسوأ من وضع الولايات المتحدة وحليفاتها الغربية. وبما أن الصين ليست على عجلة من أمرها لأن تُحوّل نفسها إلى قوة عظمى، وإنما تُعلن أن أمامها ثلاثة عقود قادمة كي تصل إلى هناك، فإن المستقبل يبقى مفتوحًا أمام تحقق هذا الاحتمال.

خاتمة

استقصت هذه المقالة رؤية الصين لدورها العالمي. وللتمكن من فهم هذه الرؤية تم الانطلاق من المراحل التي مرّت بها الصين منذ أواسط القرن الماضي، لما لها من أهمية في صقل هذه الرؤية.

---

(53) Peter Rough, «How China is Exploiting the Coronavirus to Weaken Democracies,» *Foreign Policy*, 25 March 2020, <https://bit.ly/2SmY1LC>.

(54) Michael Green and Evan S. Medeiros, «The Pandemic Won't Make China the World's Leader,» *Foreign Affairs,* 15 April 2020, <https://fam.ag/3xhFxuF>.

(55) Paul Haenle, «What the Coronavirus Means for China's Foreign Policy,» Carnegie Endowment for International Peace, 11 March 11, 2020, <https://bit.ly/3xfa0JM>.

وبعد التعريج المقتضب على مقدّرات الصين التي تؤهلها لأداء دور مركزي في النظام الدولي، تم التطرق إلى الأهداف المركزية للرؤية الاستراتيجية الصينية، وللكيفية التي تحاول الصين من خلالها تحقيقها عمليًا، وما تواجهه من تحديات ومعيقات في هذا الشأن.

كما أشارت المقالة إلى الآثار المستقبلية المحتملة لجائحة كورونا، التي لم تكن متوقعة، ليس على الصين ومخططاتها فحسب، وإنما على النظام الدولي برمته. قد يكون وضع الصين قد تأثر سلبيًا بسبب المحنة العالمية، ما سيُعطب إمكان تحقيقها لرؤيتها. ولكن بما أنها ليست أصلًا على عجلة من أمرها لأن تُحوّل نفسها إلى قوة عظمى، وإنما تُعلن أن أمامها ثلاثة عقود قادمة كي تصل إلى هناك، فإن المستقبل يبقى مفتوحاً أمامها لتحقيق هذه الاحتمال □

الاقتصاد السياسي للسياسة الصينية في الشرق الأوسط: بين خلق الثروة وتعظيم القوة

رابح زغوني(*)

أستاذ محاضر أ، قسم العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة – الجزائر.

مقدمة

في نظرية الاقتصاد السياسي الدولي يجادل روبرت غيلبين بأن الثروة المترتبة عن قوة الاقتصاد لا بد أن تحمل تأثيرًا في مشروع القوة السياسية، حين يقول بأن «الدولة الأكثر ثروة وأكثر قوة.. سوف تحدد حزمة من أهداف الأمن والرفاهية أكبر من تلك الأقل ثروة وقوة»، مقترحًا نظرية دولية للاقتصاد السياسي يلخصها فريد زكريا في مقولة «القدرات تحدد النيات». وفحوى النظرية، أن القوة الصاعدة اقتصاديًا لن تكتفي بالبحث عن أسباب خلق الثروة الاقتصادية من خلال تحصيل الموارد الأولية في الخارج، وضمان النفاذ إلى الأسواق العالمية، بل ستفكر بالبحث عن شروط تعظيم القوة السياسية كشرط ضروري للحفاظ على أسباب الثروة الاقتصادية، من خلال السعي لتأمين خطوط النقل الاقتصادية، ونشر القيم الوطنية، والدفاع عن الحلفاء والأصدقاء، وكل ذلك لأجل حماية الداخل بعيدًا جدًا في الخارج. فهل تنطبق هذه الأطروحة على السياسة الصينية في الشرق الأوسط؟

قبل تسعينيات القرن الماضي، لم يكن للصين حضور اقتصادي ولا نفوذ سياسي كبير في الشرق الأوسط، فعزلتها النسبية عن السياسة العالمية جعل من المنطقة فضاءً تقليديًا للنفوذ الغربي. لذا بدا الشرق الأوسط ذا قيمة استراتيجية هامشية في سياسة الصين الخارجية. لكن نهاية الحرب الباردة غيرت من رؤية السياسة الخارجية الصينية للمنطقة، لتتجه من سياسة أيديولوجية ـ النظر إلى الشرق الأوسط كميدان لمواجهة الإمبريالية ـ نحو سياسة اقتصادية متعلقة بأهداف «خلق الثروة». وفي هذا الشأن، لا تنظر الصين إلى منطقة الشرق الأوسط من حيث قيمتها كمصدر للطاقة فقط، ولكنها تضعها أيضًا في سياق إمكاناتها الكبيرة كسوق ضخمة لتعزيز فرص الاستثمار وضمان أسواق واسعة للتجارة الصينية. وفعليًا، تمت ترجمة هذه الرؤية من خلال اقتراح بكين

(*) البريد الإلكتروني: rabahzeghouni@yahoo.com.

مبادرة «الحزم والطريق» عام 2013 من أجل تعزيز التعاون وتحقيق النمو الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط لإحياء خط الحرير القديم مع المنطقة. إن فهم هذه المبادرة الصينية في سياق أهداف «خلق الثروة» وحدها سيكون بالتأكيد فهمًا قاصرًا. فمع تعاظم الدور الاقتصادي للصين في الشرق الأوسط لا بد للسياسة الصينية أن تحمل بعض التغيير بشأن دورها السياسي؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بـ«تعظيم القوة». فاليوم لدى الصين حوافز دافعة باتجاه التفكير في الاضطلاع بدور ما في منطقة حاسمة على المسرح العالمي: مقاومة الاحتواء الأمريكي من الغرب، بيع الأسلحة، محاربة الإرهاب والتطرف، ومواجهة النزعة الانفصالية، لذا يُنظر إلى الصين على أنها القادم الجديد إلى الشرق الأوسط.

يتنافس ضمن الاقتصاد السياسي الدولي، منظوران رئيسان، هما المركنتيلية والليبرالية، وما يرشحهما ليكونا كذلك هو طبيعة الرؤية الخاصة التي يملكانها في فهم طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وفلسفتهما الخاصة في تفضيلات القوة والثروة، بحيث إن كليهما يقدم إجابات مختلفة عن عدد من الأسئلة الجوهرية.

تبحث هذه الدراسة في الاقتصاد السياسي للسياسة الصينية في الشرق الأوسط، وفي ضوء مبادرة الحزم والطريق، تناقش تفضيلات السياسة الصينية في الشرق الأوسط بين الأهداف الاقتصادية «خلق الثروة» والأهداف السياسية «تعظيم القوة». وفي ذلك تنطلق الدراسة من افتراض أن فلسفة «الصعود السلمي» الصينية بمنحها الأفضلية للاقتصاد على حساب السياسة، تجعل الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط تركز أكثر على أسباب خلق الثروة، ولن تنتقل سريعًا ـ على الأقل على المستويين القريب والمتوسط ـ إلى البحث عن شروط تعظيم القوة.

أولًا: في مفهوم الاقتصاد السياسي الدولي وتفضيلات القوة والثروة

الاقتصاد السياسي الدولي هو ذلك الحقل المعرفي الذي يحاول فهم القضايا والمسائل في السياسة العالمية باعتماد منظورات وأدوات تحليلية من كلا حقلَي السياسة الدولية والاقتصاد الدولي. يستمد هذا الحقل جدارته التحليلية من الانهيار المتواصل الحاصل للحدود بين التخصصات الاجتماعية، وبخاصة بين الاقتصاد والسياسة، بحيث صار فهم وتحليل الشؤون العالمية المعاصرة يقتضي تجاوز الحدود التقليدية الجامدة بين التخصصات الاجتماعية.

تقليديًا، غالبًا ما فكر الباحثون وصناع القرار الاقتصادي أيضًا حول الاقتصاد الدولي من دون مراعاة السياسة الدولية، والأمر ذاته انطبق على باحثي السياسة وصانعي قراراتها؛ فالفئة الأولى اهتمت بتفاعلات السوق بمنأى عن قوة الدولة القومية ومصلحتها، بينما غالبًا ما تجاهل علماء

السياسة النظر إلى ما وراء الدولة القومية، وكلاهما كان يتجاهل في ذلك التفاعل الموجود بين الدولة والسوق التي تميز الاقتصاد السياسي. وتقريبًا ـ مع بعض الاستثناءات القليلة ـ كان هذا منهج الباحثين في الحقلين إلى غاية سبعينيات القرن الماضي، حيث بينت مجموعة من الأحداث الدولية إلى أي مدى كان الخط الفاصل بين الحقلين وهميًا، وفي مقدمة تلك الأحداث أزمة أسعار الصرف العالمية سنة 1971 وأزمة النفط 1973. ويمكن تعريف الاقتصاد السياسي الدولي بأنه «دراسة مجموعة القضايا والمشاكل العالمية التي تحمل علاقة متداخلة بين الاقتصاد والسياسة، بحيث لا يمكن فهمها أو تحليلها فقط ضمن ميدان العلاقات الدولية أو الاقتصاد الدولي، فهي تقع بالضرورة ضمن الميدان المشترك المتسع الذي هو الاقتصاد السياسي الدولي»[2].

يتنافس ضمن الاقتصاد السياسي الدولي، منظوران رئيسان، هما المركنتيلية والليبرالية، وما يرشحهما ليكونا كذلك هو طبيعة الرؤية الخاصة التي تملكها كل منهما في فهم طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة وفلسفة كل منهما الخاصة في تفضيلات القوة والثروة، بحيث إن كلًا منهما تقدم إجابات مختلفة عن عدد من الأسئلة الجوهرية.

1 ـ المركنتيلية

إن تأثير الصين المتزايد في مجالات ومستويات متعددة من الاقتصاد والسياسة العالميين أصبح مسألة تستأثر باهتمام متزايد لدى صناع القرار في عواصم العالم وبجاذبية خاصة عند محللي الشأن الدولي.

المركنتيلية هي النسخة الواقعية للاقتصاد السياسي الدولي، وهي تبني افتراضاتها على أولوية السياسة على حساب الاقتصاد وفق مقولة «إخضاع خلق الثروة لتعظيم القوة». فحسب المركنتيليين، هناك علاقة متبادلة بين الثروة (الاقتصاد) والقوة (السياسة)، فكلاهما أهداف لسياسة الدولة وليس أحدهما بديلًا للآخر؛ فكما هي الثروة شرط ضروري لقوة الدولة، فكذلك هي القوة وسيلة لا غنى عنها لخلق الثروة. لكن بينما من الممكن على المدى البعيد السعي لتحقيق الهدفين معًا كجزء من الاستراتجية المركنتيلية، فإنه على المدى القريب قد يكون من الضروري التضحية بالثروة لمصلحة القوة إذا حدث تعارض بينهما، فنتيجة لفوضوية النسق الدولي والتهديد الدائم للأمن فإن بقاء وأمن الدولة هو أول هدف[3].

(2) Michael Veseth, «What is International Political Economy?,» <http://eolss.net/Sample-Chapters/C14/E1-35-02.pdf> [Accessed 10 July 2018].

(3) Robert Falkner, «International Political Economy,» (Undergraduate course, University of London, International Programmes in Economics, Management, Finance and the Social Sciences, IR3026, 2011), p. 19.

2 ـ الليبرالية

كمنظور ضمن الاقتصاد السياسي الدولي، تبني الليبرالية افتراضاتها على استقلالية السوق عن الدولة؛ أي الفصل بين عالمَي الاقتصاد والسياسة وفق مقولة «أولوية خلق الثروة على تعظيم القوة». فالليبراليون يشككون في قوة الدولة معتقدين أن لها أثرًا سلبيًا في حرية الأفراد وطريقة عمل الأسواق بما يهدد رفاهية الجميع ويهدد تطبيق آلية اليد الخفية. لذا تراهم يسعون للحد من تدخل السياسة في الاقتصاد بحجة أن الحكومة التي تتدخل أقل تحكم أفضل. أما في المصالح القومية، فترفض الليبرالية النظر إلى العلاقات الدولية كلعبة صفرية أين تكون مكاسب طرف هي بالضرورة خسارة للطرف الآخر. وبدلًا من ذلك يمكن جميع الدول أن تستفيد من سوق حرة عالمية موسعة. أما الأمن فسوف يتحقق تلقائيًا إذا تركت السوق تعمل بحرية «نظرية السلام من خلال التجارة»[4].

ثانيًا: الصعود الصيني ومبادرة الحزام والطريق: الاقتصاد (الثروة) أولًا

إن تأثير الصين المتزايد في مجالات ومستويات متعددة من الاقتصاد والسياسة العالميين أصبح مسألة تستأثر باهتمام متزايد لدى صناع القرار في عواصم العالم وبجاذبية خاصة عند محللي الشأن الدولي. فحجم النمو الاقتصادي، والازدهار الاجتماعي وتعاظم النفوذ السياسي للصين على الصعيد العالمي يسترعي الاهتمام حقًا. ولعل حجم نمو الاقتصاد الصيني هو أكثر ما يثير الانتباه، فالصين تحافظ منذ سنوات على معدلات للنمو الاقتصادي هي الأعلى عالميًا بمعدل يقارب 10 بالمئة سنويًا. لتتحول الصين – اقتصاديًا ـ في ظرف وجيز إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة، وتقدم نفسها – سياسيًا ـ كقوة إقليمية في شرق آسيا وإحدى القوى المرشحة لمكانة القطب الدولي.

تاريخيًا، غالبًا ما كان ينعكس صعود مماثل لأي قوة جديدة في صورة تغيِّر عنيف في بنية السياسة العالمية، ذلك أن تلك القوة غالبًا ما تختار البديل العسكري عبر التوسع والعدوان. لكن يبدو أن الصين قد اختارت خيارًا جديدًا في التعامل مع هذا الوضع هو الطريق الاقتصادي، محكومًا أساسًا بالاستثمار والتجارة وتحصيل الموارد بالطرق السلمية عبر الانخراط في العولمة الاقتصادية بدلًا من مواجهتها. فقد تبنَّت القيادة الصينية خلال السنوات العشرين الماضية ـ منذ عام 2002 ـ مبدأ «مرحلة الفرصة الاستراتيجية»، الذي يعني أن علاقات الصين الخارجية مع محيطها ومع القوى الكبرى ـ خلال هذه الفترة ـ يجب أن تظل مستقرة لتجاوز أي صدام محتمل مع قوى مثل الولايات المتحدة؛ من أجل الانشغال أكثر ببناء مجتمع واقتصاد مزدهرين محليًا.

لذلك تبدو الصين متحفظة عن استخدام مفهوم «الصعود» (Rise) أو «الصحوة» (Revival)؛ لأنها تدرك أن الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة لا تزال هائلة بمقاييس الثروة، والقوة العسكرية،

(4) Ibid., pp. 26-28.

والتعليم، ونمط العيش، والتكنولوجيا[5]. لهذا فهي تفضل إعطاء الأولوية للخيارات والأهداف الاقتصادية. وتأكيدًا لهذا التوجه، رفعت السياسة الخارجية الصينية شعار «الصعود السلمي»، الذي استخدمه لأول مرة النائب الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني زهينغ بيج يانغ (Zheng Bijian) في أحد المنتديات الآسيوية سنة 2003، وتم ترديده من جانب الوزير الأول الصيني وين جياباو (Wen Jiabao) في زيارته للولايات المتحدة، وأصبح بعد ذلك المبادرة الحقيقية للجيل الرابع من القيادة الصينية وعلى رأسهم الرئيس هو جينتاو (Hu Jintao) [6].

تبنت القيادة الصينية خلال السنوات العشرين الماضية ـ منذ عام 2002 ـ مبدأ «مرحلة الفرصة الاستراتيجية»، والذي يعني أن علاقات الصين الخارجية مع محيطها ومع القوى الكبرى ـ خلال هذه الفترة ـ يجب أن تظل مستقرة لتجاوز أي صدام محتمل مع قوى مثل الولايات المتحدة.

لقد أعادت القيادة الصينية ترتيب أولوياتها الاستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة، لتعطي الأولوية لأهداف الاقتصاد على حساب السياسة؛ حين جعلت من المصلحة الاقتصادية في الحفاظ على نسبة نمو عالية ومستقرة هدفًا أوليًا تليه المصلحة السياسية في الدفاع عن السيادة الوطنية وتحصيل مكانة القوة الكبرى[7]. لقد تراجع الهدف السياسي إلى مرتبة ثانية في أولويات السياسة الخارجية الصينية، من دون أن يلغى تأثيره تمامًا في الفكر الاستراتيجي الصيني؛ لأن تيارًا ضمن الجناح العسكري والعناصر المحافظة في الحزب والإدارة لا يزال يرى في هدف الاضطلاع بدور «القوة العظمى» هدفًا جوهريًا بالنسبة إلى الصين، وهو تيار مرتبط بالإحساس القومي، والثقافة القومية المتمركزة على الذات والشعور العميق بظلم الغرب. لكن الأفضلية ضمن القيادة الصينية اليوم تبدو لمصلحة تيار الإصلاح الاقتصادي منذ عهد دنج شياوبنغ (Ding Xiaoping) سنة 1978، هذا التيار يرى في التنمية الاقتصادية هدفًا أول لخلق مجتمع مستقر ومزدهر. أما الصراع على المكانة فهو خيار غير عقلاني لسنوات متعددة قادمة[8].

لذا، ترى القيادة الصينية الحالية أن الحفاظ على الشروط الخارجية التي تعطي الأفضلية لتعزيز النمو الاقتصادي هي الطريق المناسب لاستراتيجية أمن الصين، ولأجل ذلك ترى أن الاقتصاد

(5) Wang Jisi, «China's Changing Role in Asia,» paper published by the Atlantic Council of the United States, Asia Programs, 2004), p. 3.

(6) توفيق حكيمي، «الحوار النيوواقعي-النيوليبرالي حول مضامين الصعود الصيني،» (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية غير منشورة، جامعة باتنة، 2008)، ص 60.

(7) Michael D. Swaine, «China, Domestic Change and Foreign Policy,» (Paper published by RAND for the Office of the Secretary of Defence, 1995), p.81

(8) Ibid, pp. 83-84.

هو مجال المنافسة الدولية الحقيقية في المستقبل. ولعل مبادرة الحزام والطريق التي طرحت عام 2013 هي أكثر ما يعكس هذا التوجه بوضوح.

في أيلول/ سبتمبر 2013 قدم الرئيس الصيني شي جينبينغ (Xi Jinping) من كازاخستان مشروع طريق الحرير الصيني الجديد في مبادرة تحت مسمى «الحزام الاقتصادي»، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2014 أعلن شي جينبينغ من إندونيسيا عن مشروع بناء طريق حرير بحري للقرن الحادي والعشرين ليكون الخط البحري لمشروع طريق الحرير، الذي يربط عبر الموانئ الصين بجنوب شرق آسيا، والمحيط الهندي، ومنطقة الخليج العربية والبحر المتوسط. ومنذ ذلك الحين، أصبح يشار إلى مبادرتَي «الحزام الاقتصادي» و«طريق الحرير البحري» بمشروع «حزام واحد، طريق واحد»، وفي الخطاب الصيني الرسمي بـ «الحزام والطريق»[9].

لقد استوحت مبادرة الحزام والطريق من مشروع قديم عمره يزيد على ألفي سنة هو طريق الحرير القديم، الذي كان يمتد من الصين عبر آسيا الوسطى إلى شواطئ المتوسط فأوروبا التي كانت تستقبل البضائع الآسيوية الفاخرة. لذا لا تنظر الصين إلى المشروع اقتصاديًا فقط، بل كموروث ثقافي وتاريخي تتقاسمه الدول المعنية؛ لهذا تريد له أن يكون عالميًا وفي مصلحة الجماعة الدولية بما يعكسه من قيم إنسانية مشتركة. واليوم يبلغ عدد المشاركين فيه قرابة سبعين دولة، وليست كلها دولاً آسيوية أو دولاً من العالم الثالث؛ بل شاركت فيها حتى دول غربية كألمانيا وبريطانيا.

يأتي هذا المشروع على رأس أولويات الصين من أجل التنمية العالمية في المستقبل، ومن خلال تطوير شبكة طرق المواصلات البرية والبحرية على طول مسار طريق الحرير الجديد. يهدف المشروع إلى زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي على خلفية تراجع العولمة، وهو يقوم على جعل التعاون في مجال الطاقة وإنشاء البنى التحتية الأساس لعولمة أكثر شمولًا وتوازنًا[10]، تقوم على التدفق المنظم والحر للعوامل الاقتصادية، وتوظيف الموارد بكفاءة عالية. فالمشروع يعكس مسعى صينيًا للبحث عن نموذج جديد للتعاون الدولي والحوكمة العالمية. ومن وجهة نظر صينية سيبعث المشروع طاقة إيجابية جديدة للتعاون والسلام والتنمية في العالم، أو ـ بتعبير الرئيس الصيني ـ سيعمل على خلق شعور بالقدر المشترك ما بين الدول المعنية[11].

ثالثًا: استراتيجية «خلق الثروة» الصينية في الشرق الأوسط

خلال حقبة الحرب الباردة لم تحظَ الصين بحضور اقتصادي ولا نفوذ سياسي في الشرق الأوسط، وكل ما كان يشغل الصين في المنطقة هو تقليص نفوذ القوى الكبرى هناك، التي كانت

(9) Theresa Fallon, «The New Silk Road: Xi Jinping's Grand Strategy for Eurasia,» *American Foreign Policy Interests*, vol. 37 (2015), pp. 140-147.

(10) وانغ جيان، «العلاقات الصينية الشرق أوسطية من منظور الحزام والطريق،» الجزيرة نت، 11 أيار/مايو 2016، <https://bit.ly/3xozKDJ>، (تم التصفح بتاريخ 1 آب/أغسطس 2018).

(11) Fallon, Ibid., p. 141.

ترى بكين في سياساتها تهديدًا غير مباشر لأمنها القومي ووحدتها الترابية. هذا التوجه الصيني كان أساسًا بسبب فقدان بكين للوسائل السياسية والاقتصادية لتحقيق مصالحها من الثروة والقوة هناك؛ إن هذا هو ما جعل من قدرة الصين على منافسة القوى الكبرى في الشرق الأوسط اقتصاديًا وسياسيًا أمرًا متعذرًا. لهذا جاءت سياسة الصين الخارجية تجاه المنطقة محكومة أساسًا بالأيديولوجيا. فتم النظر إلى الشرق الأوسط كميدان لمواجهة الإمبريالية وتشجيع الحركات الثورية اليسارية. في تلك الفترة حكمت السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط ثلاثة محددات رئيسية هي: إدراك الصين لدورها كدولة معادية للإمبريالية؛ تأثير البيئة الصينية الداخلية؛ والخبرات الثقافية المتراكمة للصين في المنطقة من خلال «طريق الحرير القديم»[12].

تدريجًا، وبعدما انخرطت الصين في سياسة «الانفتاح والإصلاح» منذ سنة 1978، تخلصت من السعي لتحقيق الأهداف الأيديولوجية لحساب أهداف المصلحة الوطنية في الاستقرار السياسي والتحديث الاقتصادي. وكان لا بد أن يؤثر ذلك في نظرة الصين إلى الشرق الأوسط؛ فتراجعت النظرة الأيديولوجية الضيقة أمام المصلحة القومية في إقامة علاقات اقتصادية جيدة مع دول المنطقة[13]. لقد كان لهذا التحول تأثيره في رؤية السياسة الخارجية للشرق الأوسط، لتتجه من رؤية أيديولوجية نحو رؤية اقتصادية لتحقيق أهداف الثروة الاقتصادية عبر محاور ثلاثة: ضمان تدفق النفط، وتعزيز فرص الاستثمارو وضمان أسواق واسعة للتجارة الصينية[14].

حتى وإن كان النفط على رأس أولويات مصالح الصين الاقتصادية، فهي لم تكن لتنظر إلى الشرق الأوسط فقط من حيث قيمته كمصدر للطاقة، ولكن أيضًا في سياق إمكاناته الكبيرة كسوق ضخمة للتجارة والاستثمار. لذلك سعت بكين لتعزيز التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة خارج قطاع الطاقة. وبالفعل، أصبح الشرق الأوسط منذ مطلع التسعينيات مستهلكًا مهمًا للصناعة الصينية من مواد مصنعة، تكنولوجية واستهلاكية. بل إن ما تصدره الصين لدول المنطقة أكبر من ذلك، فهو يشمل سوقَي العمل والإنتاج؛ عبر تصدير اليد العاملة وكذا الاستثمارات المباشرة. ولدرجة كثافته وتنوعه، وصف الأكاديمي الصيني زهيوين زهي (Zhiaun Zhi) الحضور الاقتصادي الصيني في المنطقة بـ«حمى الصين»[15] في الشرق الأوسط، وهو وصف تؤيده مؤشرات الواقع بقوة. ففي سنة 2009 تجاوزت الصين الولايات المتحدة كأكبر مستوردي النفط من الشرق الأوسط، راسمة بذلك صورة واضحة عن قوة الحضور الصيني في المنطقة. ولكن النفط وحده لا يوضح كل الصورة؛ لأن الصين قبل ذلك، في سنة 2008، تجاوزت الولايات المتحدة كأكبر مصدّر للعالم العربي بما

(12) Thomas W. Robinson and David Shambaugh, eds., *Chinese Foreign Policy: Theory and Practice* (Oxford: Clarendon Press, 1994), pp. 322-324.

(13) Steve A. Yetiv and Chunlong Lu, «China, Global Energy, and the Middle East,» *Middle East Journal*, vol. 61, no. 2 (Spring 2007), p. 201.

(14) Parris H. Chang, «China's Policy Toward Iran and the Middle East,» *The Journal of East Asian Affairs,* vol. 25, no. 1 (Spring-Summer 2011), p. 1.

(15) Zhiqun Zhi, «China's New Diplomacy in the Middle East and Its Implication for the United State,» *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*, vol. 3, no. 4 (2009), p. 52.

مقداره 48 مليار دولار مقارنة ب 6 مليارات دولار فقط سنة 2006[16]. أما في مجال الاستثمارات، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط تضاعفًا ملحوظًا للاستثمارات الصينية (من 1 مليار دولار سنة 2005 إلى 11 مليار دولار سنة 2009) وبخاصة في مجالات مشاريع الطاقة والبنى التحتية[17].

1 ـ ثلاثية خلق الثروة الصينية في الشرق الأوسط: الطاقة والتجارة والاستثمار

يعَدّ البحث عن الطاقة ركنًا رئيسًا في روابط الصين الاقتصادية في الشرق الأوسط، فحاجة الصين الماسّة إلى الطاقة جعلت من بكين لاعبًا نشطًا في سباق التنافس على نفط الشرق الأوسط. فمنذ سنة 1993، وبعدما أصبحت الصين مستوردًا للنفط لعجز إنتاجها المحلي عن تغطية استهلاكها المحلي، أصبح موضوع أمن الطاقة حيويًا بالنسبة إلى الصين ويحتل اهتمامًا مركزيًا في سياستها الخارجية. فلقد أشارت ـلأول مرة ـ الخطة الخماسية العاشرة (2001ـ2005) صراحة وعلنًا لأمن الطاقة، معرّفة إياه بضمان تأمين إمدادات النفط من الخارج كمسألة حيوية لاستمرار النمو الاقتصادي وتحديث الصين[18]. وبفضل ثرواتها الهائلة من الطاقة، صارت بلدان الشرق الأوسط ـ وبخاصة دول الخليج العربي منها، وفي مقدمتها السعودية وعمان ـ من أهم مزودي الصين بالنفط. ومنذ سنة 2002 أصبح الشرق الأوسط المنطقة التي تحتل الريادة في تزويد الصين بموارد الطاقة (التوقعات أن يصل إلى 75 بالمئة بحلول سنة 2030)[19]. لهذا ركزت الصين سياساتها على دول المنطقة كجزء من استراتيجيتها العالمية لأمن الطاقة، فارتبطت سياسة الصين بالشرق الأوسط ارتباطًا وثيقًا بأهداف شركات الطاقة الصينية الثلاث الكبرى المملوكة للدولة CNOOC, SINOPEC, CNPC لغرض ضمان الوصول إلى نفط المنطقة.

منذ سنة 1993، وبعدما أصبحت الصين مستوردًا للنفط لعجز إنتاجها المحلي عن تغطية استهلاكها المحلي، أصبح موضوع أمن الطاقة حيويًا بالنسبة إلى الصين ويحتل اهتمامًا مركزيًا في سياستها الخارجية.

(16) Derek Parker, «New Silk Road: Ben Simpfendorfer Speaks to Derek Parker about the Rekindling of a Long-term Relationship between China and the Arab World,» (February 2010), <http://www.cpaaustralia.com.au/newsletters/54_55_dossier_newsilkroad.pdf>, [Accessed 10 July 2018].

(17) كريم المفتي، «مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 47ـ48 (صيف ـخريف 2015)، ص 31.

(18) Yetiv and Lu, «China, Global Energy, and the Middle East,» p. 199.

(19) Sujian Guo and Shiping Hua, eds., *New Dimensions of Chinese Foreign Policy* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2007), p. 166.

في مجال الاستثمارات تشهد منطقة الشرق الأوسط تضاعفًا ملحوظًا للاستثمارات الصينية وبخاصة في مجالات مشاريع الطاقة والبنى التحتية. وفي ذلك تمثل التجربة السودانية تجربة متقدمة في الاستفادة من الاستثمارات الصينية. أما في مجال التجارة، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة من 25.5 مليار دولار سنة 2004 إلى 100 مليار دولار سنة 2009 وصولًا إلى 238.9 مليار دولار عام 2013، وتسعى الصين إلى مضاعفة علاقاتها التجارية مع البلدان العربية وبخاصة منذ تأسيس منتدى التعاون الصيني ـ العربي في 2004[20]. كما تنوي الصين إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، التي انطلقت أولى جولات المفاوضات في شأنها عام 2005، وهدفت إلى تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين الطرفين.

مع تعاظم النفوذ الاقتصادي للصين في الشرق الأوسط، كان لا بد للسياسة الخارجية الصينية من أن تحمل بعض التغيير في شأن دورها في المنطقة لتتناسب مع زيادة تأثيرها الاقتصادي، تطابقًا مع نظرية الاقتصاد السياسي الدولي القائلة بأن «القدرات تحدد النيات.

2 ـ الشرق الأوسط في مشروع الحزام والطريق

بحسب الرؤية الصينية لمشروع الحزام والطريق، التي أصدرتها الحكومة الصينية في 28 آذار/مارس 2015، سيربط هذا الحزام الصين بالخليج العربي والبحر المتوسط عبر آسيا الوسطى وغرب آسيا. وقد صمم طريق الحرير البحري لينطلق من الساحل الصيني وصولًا إلى أوروبا، عبر بحر جنوب الصين والمحيط الهندي، وهذا ما يعني أن الشرق الأوسط لن يكون فقط جزءًا مهما من المشروع، بل هو أيضًا محور الطريقين وله دور محوري في صلب المشروع[21].

إذا كان لمشروع الحزام والطريق اقتصاديًا ثلاثة أهداف رئيسية تتعلق بخلق الثروة الصينية هي: الطاقة والأسواق والاستثمار، فلا بد أن يحتل الشرق الأوسط مكانة مهمة في المشروع الصيني، وبخاصة وقد أصبحت دول المنطقة (إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي) أهم مصدّري النفط إلى الصين؛ حيث شكلت تلك الصادرات 60 بالمئة من واردات الصين النفطية. وفي مجال التجارة، تجاوزت الصين الولايات المتحدة كأكبر مصدر للمنطقة. أما في مجال الاستثمارات فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط عمومًا تضاعفًا ملحوظًا للاستثمارات الصينية، وبخاصة في مجالات مشاريع الطاقة والبنى التحتية.

حتى وإن كان الخطاب الرسمي الصيني يروج فكرة الصداقة القديمة والشراكة الطبيعية مع دول الشرق الأوسط، التي تخدم المصالح المشتركة والمصير الواحد بين الطرفين، إلا أن معطيات

(20) المفتي، «مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية» ص 30ـ31.

(21) جيان، «العلاقات الصينية الشرق أوسطية من منظور الحزام والطريق».

الواقع تشير إلى تبادل غير متكافئ في المصالح المتبادلة، بما يجعل من الشرق الأوسط مجرد مصدر لحاجات الصين من الطاقة، وممرًا جغرافيًا لمرور الصادرات، وسوقًا لاستيعاب فائض الإنتاج والاستثمارات الصينية. لا تتحمل الصين مسؤولية هذا الوضع، ما دامت البلدان العربية عاجزة عن القيام بخطوات متقدمة في مجال التنويع الاقتصادي، وهذا ما لا يمنع الصين من التفكير بمنطق المصلحة الوطنية في تحقيق أهدافها الاقتصادية في خلق الثروة من علاقاتها بالمنطقة، لذا فهي تقترح خطة مصلحية تبدأ بإقامة تعاون على نمط «1 + 2 + 3»، الذي يعني أن يكون التعاون في مجال الطاقة بمنزلة الأساس، وأن يكون تطوير البنية التحتية، والتجارة والاستثمار بمنزلة الجناحين، وأن تكون المجالات الثلاثة المتمثلة بالتكنولوجيا الجديدة عالية الدقة للطاقة النووية، والأقمار الاصطناعية، والطاقة الجديدة، مساحات لتحقيق إنجازات جديدة[22].

رابعًا: الحوافز الصينية في «تعظيم القوة» في الشرق الأوسط

على عكس حضورها الاقتصادي الوازن، سياسيًا، لطالما كانت السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط سياسة الدولة الراضية بالوضع القائم، الذي يميزه النفوذ الأمريكي المتعاظم، بدلًا من السعي لتغييره، متبعة في ذلك الحكمة الصينية القائلة بـ «**الجلوس في قمة الجبل ومشاهدة النمور تتقاتل في الأسفل**»، التي مثلت جزءًا كبيرًا من عقيدة السياسة الخارجية الصينية في هذه المنطقة من العالم. هو ذا أسلوب «الضغط الأخلاقي»[23] الصيني في التعامل مع الدور الأمريكي في الشرق الأوسط بدلًا من خيار الممانعة أو المواجهة المباشرة.

غير أنه مع تعاظم النفوذ الاقتصادي للصين في الشرق الأوسط، كان لا بد للسياسة الخارجية الصينية من أن تحمل بعض التغيير في شأن دورها في المنطقة لتتناسب مع زيادة تأثيرها الاقتصادي، تطابقًا مع نظرية الاقتصاد السياسي الدولي القائلة بأن «القدرات تحدد النيات». ففي مناقشته لتأثير زيادة الثروة في القوة، يقول أحد أهم من كتب في الاقتصاد السياسي الدولي روبرت غيلبين بأن «الدولة الأكثر ثروة وأكثر قوة.. سوف تحدد حزمة من أهداف الأمن والرفاهية أكبر من تلك الأقل ثروة وقوة». فالقوة الصاعدة اقتصاديًا لن تكتفي بالبحث عن أهداف خلق الثروة في تحصيل الموارد الأولية في الخارج، ضمان النفاذ للأسواق العالمية، تأمين خطوط النقل الاقتصادية، بل ستتوسع أهداف سياستها الخارجية نحو تعظيم القوة: نشر القيم الوطنية، وإقامة تحالفات، والدفاع عن الحلفاء والأصدقاء؛ وكل ذلك لأجل حماية الداخل بعيدًا جدًا من الخارج[24]. وفي حالة الصين، فإن قوة علاقاتها الاقتصادية وسرعة نموها في الشرق الأوسط من المحتمل أن تستمر

(22) المصدر نفسه.

(23) Robinson and Shambaugh, eds., *Chinese Foreign Policy: Theory and Practice*, p. 322.

(24) Aaron L. Friedberg, «The Future of U. S.-China Relations: Is Conflict Inevitable?,» I*nternational Security,* vol. 30, no. 2 (Autumn 2005), pp. 14-20.

بالتطور لتشمل لاحقًا المصالح السياسية في تعظيم القوة؛ فنسبة نمو اقتصادي متسارعة سوف تدعم بالضرورة جهود زيادة المصالح الاستراتيجية.

1 ـ حوافز الصين في تعظيم القوة في الشرق الأوسط

على وجه المقارنة بالولايات المتحدة، يبدو الشرق الأوسط أكثر أهمية للصين لتأمين حاجتها من الطاقة؛ لأن ثلاثة من أربعة أكبر مزودي الولايات المتحدة بالنفط يقعون خارج الشرق الأوسط (كندا، المكسيك، فنزويلا) بنحو 48 بالمئة[25]، لذلك أصبحت مسألة أمن الطاقة الصينية وثيقة الصلة بالشرق الأوسط، كون اعتماد الصين على نفط الخليج العربي في تزايد مستمر، ومن المرجح أن يتطور ذلك أكثر جاعلًا من بحث الصين عن نفوذ سياسي أكبر هناك متوقعًا أكثر من ذي قبل. إن هذا ما من شأنه أن يضع الصين والولايات المتحدة في تصادم مصالح حول منطقة تعدها الولايات المتحدة استراتيجية لمصالحها ونفوذها العالمي؛ لأن الصين تدرك أن الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط موجه ضد مصالحها، وأنه يجسد بعضًا من المساعي الأمريكية لاحتواء الصين من الغرب، لهذا فهي تفضل دورًا أمريكيًا محدودًا في المنطقة، فرغم المصلحة المترتبة عن التعاون مع الولايات المتحدة، فلا بأس من مواجهتها أحيانًا لتأمين مصدر أمن الطاقة للصين هناك[26].

يقدم مشروع الحزام والطريق [...] فرصًا عظيمة إلى الصين في تحقيق الأمن والاستقلال كأول أهداف «القوة السياسية»، ليليه لاحقًا البحث عن مناطق للنفوذ، فالمشروع يقدم إغراءات اقتصادية للتعامل مع أغلب المشاكل الأمنية التي لدى الصين مع جيرانها.

يُنظر إلى الصين على أنها القادم الجديد إلى الشرق الأوسط، وبخاصة أنها أصبحت اليوم قادرة على إبداء موقف المعارض، وبخاصة عبر التحالف مع قوة عالمية كروسيا. وعليه، فإنه من المحتمل للصين أن تطمح إلى دور أكبر في الشرق الأوسط، بما سيشكل قطيعة مع دورها السابق البعيد والسلبي. إن لدى الصين اليوم فضلًا عن حافز الارتقاء إلى دور القوة الكبرى، جملة من الحوافز لأجل الارتقاء بمكاسبها السياسية في الشرق الأوسط: الأهمية البالغة لضمان تدفق النفط على نحوٍ آمن ومستمر؛ محاربة الإرهاب؛ النزعة الانفصالية والتطرف؛ بيع الأسلحة.

(25) Zhi, «China's New Diplomacy in the Middle East and Its Implication for the United State,» p. 49.

(26) Yetiv and Lu, «China, Global Energy, and the Middle East,» p. 216.

2 ـ أهمية الجيوبوليتيك في مشروع الحزام والطريق

رغم أن تصريح وزير خارجية الصين وانغ لي (Wang Li) بأن الحزام والطريق ليس وسيلة للجيوبوليتيك، فمن غير المستبعد أن يتحول التعاون الاقتصادي لاحقًا إلى نفوذ سياسي، ليعكس رغبة الصين في تأكيد شرعيتها التاريخية في المنطقة. وهناك عدة مؤشرات على أن صناع القرار في الصين يفكرون بمنطق جيوبوليتيكي، فوزير الخارجية نفسه تحدث عن إحياء فكرة أوراسيا التي سبق أن قدمها ماكيندر عن المنطقة كقلب للعالم. وقد احتفى الأكاديميون الصينيون بالمبادرة على أنها مصممة لرسم طريق الصين لتكون قوة كبرى[27]. فقد سبق أن اقترح الخبير وانغ ييسي (Wang Yisi) خطة استراتيجية عنوانها «السير غربًا»، هدفها تهيئة قدرات الصين للتدخل السياسي في المناطق الغربية (ومنها الشرق الأوسط) لكسب نفوذ يسمح بفرض مصالحها المحورية هناك، وفرز توازن قوى جديد مع الولايات المتحدة[28]. في حين شدد لي يونغهو (Li Yonghuio)، على تبني الصين مقاربة مزدوجة؛ تأسيس علاقات جيدة مع القوى الكبرى القائمة، وفي الوقت نفسه تحسين علاقاتها مع الدول المجاورة والدول النامية في إطار ما سمَّاه «حزام محيط استراتيجي»؛ لأن قوة كبرى صاعدة بحاجة إلى دعم الدول المجاورة، وهذا ما يجب أن تسعى إليه الصين، عبر دعمها اللامشروط لجيرانها بغض النظر عن الأيديولوجيا والأحلاف على عكس نموذج المشروطية الغربي[29].

يقدم مشروع الحزام والطريق إذًا فرصًا عظيمة إلى الصين في تحقيق الأمن والاستقلال كأول أهداف «القوة السياسية»، ليليه لاحقًا البحث عن مناطق للنفوذ، فالمشروع يقدم إغراءات اقتصادية للتعامل مع أغلب المشاكل الأمنية التي لدى الصين مع جيرانها، وهو بمنزلة ورقة اقتصادية مهمة في مجال المنافسة الاستراتيجية حول النفوذ مع الولايات المتحدة واليابان[30]، كما من شأنه المساعدة على مواجهة التطرف والنزعة الانفصالية في غرب الصين وآسيا الوسطى.

وفي الشرق الأوسط، تبدو السياسة الخارجية الصينية كما وصفها الدبلوماسي الصيني وو جيامين (Wu Jiammin) في طور التحول من «دبلوماسية رد الفعل» إلى «دبلوماسية المبادرة بالفعل»[31]. وعليه، فالمنطقة التي طالما تم النظر إليها كمنطقة بعيدة من أن تحظى بدور صيني خاص، تبدو منطقة محورية في الجيوبوليتيك الصيني الباحث عن شروط القوة السياسية. وما يؤكد الطموح الصيني بالبحث عن التأثير في الشرق الأوسط، هو تلك المبادرات السياسية التي أصبحت تبين مدى الانشغال السياسي ـ الأمني الصيني بالمنطقة:

---

(27) Fallon, «The New Silk Road: Xi Jinping's Grand Strategy for Eurasia,» p. 141

(28) المفتي، «مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية،» ص 33.

(29) European Council on Foreign Relations, «Explaining China's Foreign Policy Reset», 14 April 2015, <http://www.ecfr.eu/publications/summary/explaining_chinas_foreign_policy_reset3001>, [Accessed 10 Jul 2018].

(30) Fallon, «The New Silk Road: Xi Jinping's Grand Strategy for Eurasia,» p. 141.

(31) Guo and Hua, eds., *New Dimensions of Chinese Foreign Policy*, p. 166.

ـ في 2002 أعلنت وزارة الخارجية الصينية عن تعيين مبعوثها الخاص للشرق الأوسط، وكانت تلك أول مرة تعين فيها الصين مبعوثًا خارجيًا خاصًا في العالم.

ـ في 2004 قدمت البعثة الصينية في الأمم المتحدة مقترحًا بخصوص تعزيز قوة الحكومة العراقية وتحديد تاريخ للانسحاب الأمريكي من العراق.

ـ في 2006 عقدت الصين مؤتمرًا دوليًا حول تعزيز سبل السلام في الشرق الأوسط، استضافت فيه الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ـ كما أبدت بكين نشاطًا داخل الأمم المتحدة في ما يتصل بقضايا الشرق الأوسط حول الحرب على العراق في 2003 وبعثة حفظ السلام الأممية في لبنان 2005.

ـ أصبحت الصين أكبر دولة مساهمة في عمليات حفظ السلام بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وفي ذلك نذكر وجود قوات صينية في «اليونيفيل» في لبنان و«اليونتسو» في الجولان.

ـ تصعّد الصين موقفها المؤيد لمبدأ «عدم التدخل» و«استخدام القوة» لحل النزاعات في الشرق الأوسط وتطالب باستبداله بسياسة «الصبر الاستراتيجي»، ولهذا أبدت الصين تحفظها تجاه التدخل الأمريكي في عدد من البلدان العربية (العراق وليبيا وسورية).

خامسًا: السياسة الصينية في الشرق الأوسط: هل الانتقال من خلق الثروة إلى تعظيم القوة حتمي؟

عماذا تبحث الصين في الشرق الأوسط؟ هل تبحث عن زيادة ثروتها أم عن تعظيم قوتها؟ أم تبحث عن كليهما؟ وهل يؤدي البحث عن الأولى حتميًا إلى الثانية؟ وهل يمكن أن تضحي بالأولى من أجل تحقيق الثانية؟ وتتحمل نتائج ذلك على المستوى الاستراتيجي بمواجهة محتملة مع الولايات المتحدة؟

يبدو أن القيادة الصينية مقتنعة بأن فرص الصين اليوم في الإفادة من البيئة الدولية أكبر كثيرًا من القيود التي تفرضها، لهذا فهي يجب أن تتجاوز الطرق التقليدية في سعي القوى الكبرى الصاعدة لتغيير الوضع القائم عبر البحث عن شروط تعظيم القوة السياسية. وبدلًا من ذلك على الصين الاستمرار في تطوير نفسها محليًا، وخلق بيئة من السلم، والاستقرار، والتعاون والتنمية خارجيًا[32]، لخلق بيئة خارجية مناسبة لتحقيق شروط النمو الاقتصادي. إن الانفتاح المتواصل للصين على الأسواق العالمية وتوسع حجم استثماراتها الخارجية يؤكد أن بكين تفضل ـ ولو مؤقتًا ـ خيار «خلق الثروة» على حساب «تعظيم القوة»، وتدرك الصين أنه كلما زاد حجم التجارة والاستثمار الخارجيين، فإن ذلك سيضمن لها ما يكفي من فرص لتجنب الصراع والحفاظ على الأمن. وهذا

(32) Zheng Bijian, «China's «Peaceful Rise» to Great-Power Status,» *Foreign Affairs*, vol. 84, no. 5 (2005), p. 22.

الخيار سوف يدفع باتجاه التعاون التلقائي مع الولايات المتحدة، جاعلًا مصلحة مشتركة بين قوتي المحيط الهادي في تجنب الصراع[33].

تظهر هذه المعادلة في الشرق الأوسط بوضوح، فالصين حتى وإن كانت لا تريد شرق أوسط تحت الهيمنة الأمريكية الكاملة بحيث لا يكون للصين أي وزن سياسي هناك، إلا أنها لا تزال تفضل شرق أوسط مستقر لضمان مصدر آمن ودائم للنفط. لذا فهي لا تبدي استعدادًا لتقويض المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، أو تحدي وضعها المهيمن هناك؛ لأن في شرق أوسط مستقر ضمانً لمصالحهما معًا[34].

لدى الصين الكثير من الأسباب التي تجعلها تفكر في عدم تحدي الموقع المهيمن للولايات المتحدة في الوطن العربي، وانتهاج أسهل طريق لتحقيق مصالحها هناك عبر «الركوب بالمجان»؛ أي بالاعتماد على حماية الولايات المتحدة لتأمين مصالحها.

رغم أن الصين كقوة صاعدة، ترغب في الاضطلاع بدور جيوسياسي أكبر في الشرق الأوسط، إلا أن نفوذها السياسي وقوة تأثيرها الدبلوماسي تظل ضئيلة[35]، بل أقل كثيرًا مما تمنحه إياها قوتها الاقتصادية في المنطقة. ورغم قوة الغطاء السياسي التي تمنحها إياها عضويتها الدائمة في مجلس الأمن واكتسابها حق النقض، فبكين لا تستعمل حق النقض لغرض التوسط أو حل النزاعات في المنطقة، سواء بخصوص العراق أو بخصوص ليبيا أو الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وحتى مساعي الصين في حل قضايا المنطقة سلميًا من خلال مبعوثيها، لا تتجاوز التشاور، والاطلاع على الأوضاع وإبداء وجهات النظر، دون المبادرة بخطوات أعمق.

إن الرغبة الصينية الجامحة في تحقيق أهداف خلق الثروة الاقتصادية من علاقتها بالشرق الأوسط، هو ما يدفعها ـ ولو مؤقتًا ـ إلى التفريط النسبي في أهداف القوة السياسية، لذا فإن شرق أوسط مستقرًا لضمان مصدر آمن ودائم للنفط يأتي على رأس أولويات السياسة الصينية في المنطقة التي تتسم غالبًا بعدم الاستقرار. وقد ظهرت هذه السياسة الصينية واضحة عقب ما أُطلق عليه موجة «الربيع العربي». فقد ركزت الصين على تهدئة هذه المنطقة عبر دعمها السياسي للأنظمة الحاكمة واستعدادها لتقديم كل مساعدة اقتصادية وعسكرية ممكنة لتلك الأنظمة لتحقيق ذلك. فبكين لم تظهر اهتمامًا بطبيعة النظام الحاكم من الناحية الأيديولوجية، الطائفية أو السياسية، وأكثر ما كان يهمها هو ضمان أكبر قدر من الاستقرار الأمني، بحيث تستطيع الطرق والموانئ وأنظمة الاتصالات والمدن التجارية الحرة أن تزاول نشاطها بأمان، وهو ما بدا جليًا في المسألة

(33) Ibid, p. 13.

(34) Ibid., pp. 50-51.

(35) Yitzhak Shichor, «Competence and Incompetence: The Political Economy of China's Relations with the Middle East,» *Asian Perspective*, vol. 30, no. 4 (2006), p. 60.

السورية؛ فرغم أن خطاب بكين كان يصر على أن مصير بشار الأسد يحدّده الشعب السوري فإنها زادت الدعم العسكري لنظامه، وقدّمت الحماية له في مجلس الأمن بالتعاون مع روسيا، بحيث صار الموضوع السوري هو أكثر موضوع استخدمت فيه الصين حق الفيتو في تاريخها (ست مرات)[36].

إن لدى الصين الكثير من الأسباب التي تجعلها تفكر في عدم تحدي الموقع المهيمن للولايات المتحدة في الوطن العربي، وانتهاج أسهل طريق لتحقيق مصالحها هناك عبر «الركوب بالمجان»[37]؛ أي بالاعتماد على حماية الولايات المتحدة لتأمين مصالحها، على تحمل التكاليف الاقتصادية، السياسية والأمنية المصاحبة لتحدي الولايات المتحدة. فلأجل مزاياها الاقتصادية لا تزال الصين بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة لعل أهمها:

ـ لا تزال الولايات المتحدة تتحكم في خطوط نقل الطاقة من الخليج إلى مضيق «ملقة»، حيث 80 بالمئة من إمدادات الطاقة.

ـ بخلاف الولايات المتحدة، الصين لا تملك نقاط تموضع استراتيجية في الشرق الأوسط وقواعد عسكرية توفر لها الحد الأدنى من فرص التدخل عند تضرر مصالحها.

ـ تفتقر الصين إلى قدرات جوية وبحرية مناسبة لخدمة مصالحها، وهي بعيدة من امتلاك الإمدادات اللوجستية لتغطية 7000 ميل من خطوط النقل البحري بين شنغهاي ومضيق هرمز.

ـ مساومة المواقف الأمريكية (امتنعت بكين عن استخدام حق النقض في حرب الخليج 1991 وفي مقابل ذلك استفادت من استئناف علاقاتها مع واشنطن المتوقفة آنذاك منذ أحداث ساحة تيان مِن).

خاتمة

تؤمن القيادة الصينية الحالية بأن قوة الصين ونموها الاقتصادي يعتمد أكثر على عالم مستقر؛ لأن الاستقرار سيسمح النمو فيه بتعزيز مكانة الصين. وتمثل رؤية «الصعود السلمي» المبدأ الناظم لاستراتيجية صينية براغماتية في السعي لتحقيق المصالح القومية مع تجنُّب الصدام مع محيطها ومع القوة الكبرى في العالم، فعلاقات الصين الخارجية يجب أن تضل مستقرة لتجاوز أي صدام خارجي محتمل يحول من دون الانشغال بأولوية بناء مجتمع واقتصاد مزدهرين محليًا.

وبمراجعة الدراسة لمضامين السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط ـ من خلال مبادرة الحزام والطريق أساسًا ـ تبدو فرضية النظرية الواقعية القائلة بأن القدرات تحدد النيات ـ التي تدعمها النظرية المركنتيلية للاقتصاد السياسي الدولي ـ بحاجة إلى التعديل في الحالة الصينية. فلأنها ليست مرتبطة بالبحث عن السيطرة والنفوذ كأولوية، تتجه السياسة الخارجية الصينية لتكون اقتصادية، غير أيديولوجية وبراغماتية. ووفقًا لتوجُّه كهذا، لا بد من أن يكون هدف خلق الثروة بالنسبة إلى الصين أولى من هدف تعظيم القوة. فحتى وإن كان الاعتماد متبادلًا ما بين الهدفين

(36) محمد مكرم بلعاوي، «مبادرة الحزام والطريق الصينية وحتمية الجغرافيا العربية،» الجزيرة نت، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2017، <https://bit.ly/2MKAU9L> (تم التصفح بتاريخ 30 آب/أغسطس 2018).

(37) Yetiv and Lu, «China, Global Energy, and the Middle East,» p. 200.

بحيث يخدم أحدهما الآخر، يظل هدف خلق الثروة أولوية صينية وإن اقتضى الأمر التضحية بشروط تعظيم القوة مؤقتًا.

منذ أن أصبحت الصين مستوردًا للطاقة لتلبية حاجات نموها الاقتصادي المتزايد، أصبح الشرق الأوسط منطقة استراتيجية لمصالحها الاقتصادية بما تختزنه من أكبر احتياطي عالمي للنفط. لكن بكين لا تنظر إلى الشرق الأوسط من حيث قيمته كمصدر للطاقة فقط، ولكن في سياق إمكاناته الكبيرة أيضًا كسوق ضخمة للصادرات الصينية واستثمار رأس المال الصيني. لذلك تمثل الطاقة، التجارة والاستثمار ثلاثية أهداف خلق الثروة الاقتصادية للصين في علاقتها بالمنطقة. وتمثل مبادرة الحزام والطريق المدخل المناسب لتحقيق هذا الهدف؛ فهي تقترح نموذج تعاون اقتصادي وفق خطة ثلاثية، وهذا يعني أن يكون التعاون في مجال الطاقة بمنزلة الأساس، وأن يكون تطوير البنية التحتية، والتجارة والاستثمار بمنزلة الجناحين.

لا يمكن إلغاء الجيوبوليتيك تمامًا عن رؤية الصين للشرق الأوسط، ومبادرة الحزام والطريق بغض النظر عن صيغتها الاقتصادية المعلنة، تقدم فرصًا جيوستراتيجية عظيمة إلى الصين في تحقيق أمنها ومواجهة المساعي الأمريكية لاحتواء الصين غربًا. فبناء حزام محيط استراتيجي عبر التحالفات والسعي للنفوذ تبقى أيضًا مسألة ضرورية لقوة كبرى صاعدة. نظريًا، كان من شأن النفوذ الاقتصادي الصيني المتزايد في الشرق الأوسط أن يترجم إلى نفوذ سياسي أكبر، يعزز من شروط تعظيم القوة الصينية، لكن الواقع أن نفوذ الصين السياسي وقوة تأثيرها الدبلوماسي في المنطقة تضل ضئيلة، بل أقل كثيرًا مما تمنحه إياها قوتها الاقتصادية.

إن الرغبة الصينية الجامحة في تحقيق أهداف خلق الثروة الاقتصادية من علاقتها بالشرق الأوسط، هو ما يدفعها ـ ولو مؤقتًا ـ إلى التفريط النسبي في أهداف القوة السياسية، لذا فإن شرق أوسط مستقرًا لضمان مصدر آمن ودائم للنفط يأتي على رأس أولويات السياسة الصينية في المنطقة التي تتسم غالبًا بعدم الاستقرار. ومن أجل ذلك، فإن الصين، ورغم أنها تبحث عن النفوذ الاقتصادي في الشرق الأوسط، فهي لا تصر على النفوذ السياسي عبر تحدي الوضع الاستراتيجي المهيمن للولايات المتحدة هناك، بل تفضل استراتيجية «الركوب بالمجان» ما دامت تخلق الوضع المستقر المطلوب للنمو الاقتصادي الصيني □

موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة الحزام والطريق الصينية: الفرص والتحديات

محمد المصطفى بن الحاج(*)

أستاذ زائر في كلية الحقوق، أكادير – المغرب.

مقدمة

قبل قرنين من الزمان حذر نابليون بونابارت قائلًا: «دعوا الصين نائمة، فعندما تستيقظ، سوف تهز العالم»[1]. مقولة ربما تنطبق على واقعنا اليوم، فقد واكب الصعود الصيني، الكثير من الجدل بسبب ما صاحَبه من تداعيات استراتيجية، وبالنظر إلى تأثيراته في مصالح القوى المهيمنة داخل النظام العالمي الحالي. ولعل أهم النظريات التي حاولت التنبؤ بمآلات هذا الانبثاق هي نظرية التهديد الصيني (China Threat Theory)[2] التي تقوم على فرضية مركزية مؤداها أن هذا الصعود سينجم عنه انهيار النظام العالمي القائم، سواء من الناحية الأيديولوجية أو الاقتصادية أو العسكرية. وهو ما أحدث نوعًا من القلق الاستراتيجي لدى هذه القوى، حيث نجد ذلك أكثر حضورًا لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وبصورة أقل لدى الاتحاد الأوروبي. هذا الأخير الذي نسج علاقاته الدبلوماسية منذ سنة 1975 مع الصين، مرورًا بتوقيع أول اتفاق في مجال التعاون التجاري والاقتصادي سنة 1985[3] لينخرط الطرفان بعد ذلك في إطار شراكة استراتيجية شاملة وقعت سنة 2003، على الرغم من اختلاف وجهات نظرهما حيال عدد من القضايا والملفات، على رأسها الفجوات المفاهيمية في مجال حقوق الإنسان والسيادة والحظر الأوروبي على بيع الأسلحة للصين[4].

(*) البريد الالكتروني: benelhajmustapha@gmail.com.

(1) غراهام أليسون، **حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديدز؟**، ترجمة إسماعيل بهاء الدين (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018)، ص 7.

(2) Emma V. Broomfield, «Perceptions of Danger: The China Threat Theory,» *Journal of Contemporary China*, vol. 12, no. 35 (2003), pp. 265-284.

(3) Gu Ming-Fei, Chercheur Associé à l'université Sun Yat-Sen à Canton (Guangdong, Chine), programme Asie, Institut de relations internationales et stratégique, novembre 2018, p. 4.

(4) Jan van der Harst and Tjalling Halbertsma, *China, East Asia and the European Union: Strong Economics, Weak Politics?*, International Comparative Social Studies; vol. 35 (Leiden; Boston, MA: Brill, 2017), p. 156.

إلا أن ذلك لم يمنع الاتحاد الأوروبي من أن يصبح بعد عملية التوسيع التي عرفها في اتجاه دول أوروبا الشرقية سنة 2004، الشريك التجاري الأكبر بالنسبة إلى الصين وبخاصة في مجال التصدير، في حين مثلت الأخيرة بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الثاني والمصدر الرئيسي للواردات، وهو ما ساهم في نمو مضطرد في حجم المبادلات التجارية بين الشريكين، بالرغم مما ظل يسجله الميزان التجاري من عجز ملحوظ لمصلحة الجانب الصيني.

وفي مجال التعاون الاقتصادي، تتعاون جمهورية الصين الشعبية والاتحاد الأوروبي في عدد من هيئات الحوكمة الاقتصادية العالمية، كاتفاق «بازل» ومجموعة العشرين G20، ويبقى الطموح المتزايد للسيطرة على نصيب أكبر من التجارة العالمية وغزو المزيد من الأسواق، وخصوصًا بعد إطلاق الصين لمبادرة الحزام والطريق، عاملًا مؤثرًا في هذه العلاقة، جعلها تعرف نوعًا من المد والجزر. وهو ما أعطاها أهمية متزايدة لدى الباحثين والمتتبعين، وبخاصة بسبب تأثيراتها الاقتصادية والسياسية، سواء بالسلب أو الإيجاب، في الطرفين أو في آليات اشتغال النظام الدولي، القائم بالأساس على الاعتماد والترابط المتبادل بين دول العالم، وحرية التجارة وتنقل رؤوس الأموال والأشخاص. علمًا أن الغرب، على وجه الخصوص، يرى أن الصين لا تستطيع الصعود بصورة سلمية، فالقوى الغربية وإن اتفقت على وجود تهديد صيني، سواء في جانبه الأيديولوجي أو الاقتصادي أو العسكري، فإن تعاطيها معه يظل مختلفًا تبعًا لمصالحها واستراتيجيتها ومدى تضررها من هذا الصعود.

تسعى هذه الدراسة، إلى تسليط الضوء على كيفية تعاطي الاتحاد الأوروبي مع مبادرة الحزام والطريق الصينية، وبخاصة أن عددًا مهمًا من دول أوروبا الشرقية انخرط في المبادرة، بل إن دولًا كبرى مثل إيطاليا لم تبدِ أي رد فعل سلبي تجاهها، ولأجل ذلك سنحاول الانطلاق عن السؤال التالي: ما رؤية ساسة بروكسيل لحجم الطموح الصيني المتزايد والمتمثل بمبادرة الحزام والطريق؟ وللإجابة عن ذلك، ستقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتناول **أولها** مبادرة الحزام والطريق، ثم يسلط **ثانيها** الضوء على المواقف الأوروبية من المبادرة الصينية، بينما يعرض المحور الأخير للإمكانات والفرص المتاحة أمام الأوروبيين والصينيين لمواجهة الحمائية الأمريكية.

أولًا: مبادرة الحزام والطريق: السياق والأهداف

تميزت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، بصعود الصين كقوة مؤثرة في النسق الدولي، تتوافر لديها إمكانات هائلة، ولا سيَّما من الناحية الاقتصادية. فقد طورت الصين سجلها الاقتصادي منذ حقبة السبعينيات، من خلال الانفتاح على العالم الخارجي، واستقطاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الصناعية من الشركات الأجنبية، وهو ما مثّل لها حافزًا لتحقيق تنمية اقتصادية على المستوى العالمي[5].

(5) حميد شهاب أحمد وزيدون سلمان محمد، «تطور القوة والقدرات الصينية بعد الحرب الباردة،» **مجلة العلوم السياسية** (جامعة بغداد)، العدد 56 (2018)، ص 1ـ48.

يعَدّ الصعود الصيني واحدًا من أهم التطورات التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية، متجاوزة بذلك الصعود المذهل الذي حققته كل من ألمانيا واليابان، حيث ارتفع إجمالي صادرات الصين من 8 مليارات دولار أمريكي سنة 1978، أي 1 بالمئة من مجموع الصادرات العالمية، مع اعتماد سياسة الانفتاح، ليصل إلى 408 مليارات دولار أمريكي، أي بنسبة 7.7 بالمئة من مجموع الصادرات العالمية، سنة 2000، لينتقل الرقم إلى 2 تريليون دولار أمريكي، بنسبة 14.1 بالمئة، سنة 2015[6]؛ الأمر الذي مكنها من الانتقال في ظرف وجيز وبصورة لافتة للانتباه من «شيوعية الموت» إلى «اقتصاد السوق الاشتراكية»[7]، وهو ما أثار مخاوف القوى العالمية الأخرى سواء تلك المتربعة على عرش الاقتصاد العالمي أو تلك التي تطمح إلى الرقي لمراتب متقدمة في مجال الريادة الاقتصادية والمالية. بحيث أصبح الإقلاع الصيني يمثل تحديًا للمصالح المشتركة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[8].

عملت الصين، من خلال استراتيجيتها في التعامل مع الخارج منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، على الربط بين التنمية الداخلية والانفتاح الخارجي والانخراط في الاقتصاد العالمي، حيث انتقلت بفضل العولمة، إلى دولة أساسية في عملية التكامل الصناعي العالمي.

ويمكننا وصف الصعود الصيني المعاصر على أنه عودة أمة إلى مكانتها التاريخية كقوة عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية رائدة. غير أن هذه العودة ظلت مقرونة بضعف مكانة الصين على مستوى أجهزة الحوكمة العالمية، مثل الهيئات والمنظمات الدولية المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية التي تم إنشاؤها ما بين 1944 و1980 وتمت السيطرة عليها من طرف القوى الغربية، فخلال هذه الفترة ظلت الصين معزولة عن المجتمع الدولي، حيث أدّت دورًا ضئيلًا أو شبه منعدم في وضع قواعد وأجندة العديد من مؤسسات الحوكمة العالمية. وبالموازاة مع ذلك ظل العالم الغربي ينظر إلى الصين كتهديد للأمن العالمي وكفاعل عدواني داخل القارة الآسيوية، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى صوغ نظرية التهديد الصيني، التي تؤمن بأن الصين كقوة صاعدة ستدخل لا محالة في صراع مع الولايات المتحدة بوصفها القوة المهيمنة الحالية، وهو ما سيدفعها إلى حشد حلفائها من القوى الغربية الأخرى لمحاولة منع نهوض الصين[9].

(6) Ligang Song [et al.], *China's New Sources of Economic Growth* (Canberra, Australia: ANU Press, 2017), p. 365.

(7) حكمات عبد الرحمن، «الصعود السلمي للصين،» **سياسات عربية**، العدد 14 (أيار/مايو 2015)، ص 61.

(8) Erik Brattberg and Etienne Soula, «Europe's Emerging Approach to China's Belt and Road Initiative,» Carnegie Endowment for International Peace, <https://bit.ly/2PINo0O> (accessed on 10 Decemeber 2019).

(9) Van der Harst and Halbertsma, *China, East Asia and the European Union: Strong Economics, Weak Politics?*, p. 161.

لقد كان الصعود السلمي للصين ردًا مباشرًا على نظرية التهديد الصيني، التي انبثقت من الفهم الواقعي لنظرية توازن القوى، حيث حاولت تقديم نظرة مغايرة لدورها المستقبلي في العلاقات الدولية[10]. فقد كان انفتاحها على التجارة الدولية جزءًا لا يتجزأ من تحول اقتصاد البلاد على امتداد أربعة عقود. فخلال هاته الفترة القصيرة نسبيًا، غيرت الصين طريقة تعاملها مع العالم بصورة عميقة، وقد ساهم تطور سوقها المحلية في تأدية دور مهم في عملية الإصلاح والانفتاح، وذلك عبر الاندماج في الأسواق العالمية من طريق التجارة وتدفق رؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا وتنقل الأشخاص ونشر المعرفة[11]، وهو ما أدى إلى رفع نسبة ناتجها الداخلي الخام إلى ما يقارب 10 بالمئة سنويًا، وهي أسرع نسبة نمو اقتصادي في التاريخ، كما نجحت في انتشال أزيد من 800 مليون صيني من براثن الفقر والعوز. هذا المعطى دفع بالصين إلى أن تصبح أحد اقوى الأصوات العالمية المدافعة عن العولمة في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية ومنتدى دافوس، بعدما كانت تعارض بشدة القوانين الدولية، وتتجاهل قانون البحار سعيًا منها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وبخاصة في منطقة بحر جنوب الصين والمحيط الهادئ.

عملت الصين، من خلال استراتيجيتها في التعامل مع الخارج منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، على الربط بين التنمية الداخلية والانفتاح الخارجي والانخراط في الاقتصاد العالمي[12]، حيث انتقلت بفضل العولمة، إلى دولة أساسية في عملية التكامل الصناعي العالمي، وقد توجت هذه النقلة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث كان الاتحاد الأوروبي مرحبًا بالدخول السريع والسلس للصين داخل هياكل المنظمة، دعمًا منه لاستراتيجية مرنة للتعاون بدلًا من المواجهة، على العكس من الموقف الأمريكي المعارض[13]. وبعد مرور 30 سنة من نهج البلاد لسياسة الانفتاح، أصبحت بذلك أكبر مصدر في العالم وثاني دولة على مستوى الناتج الداخلي الإجمالي[14]، كما ارتفعت احتياطياتها من العملة الصعبة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى 3053 مليار دولار[15]. وواصلت بذلك تأثيرها في العالم، بوصفها سوقًا ضخمة، يحقق ميزانها التجاري فائضًا مهمًا، وهو ما جعل بعض المراقبين يقرّون ببوادر تحول العولمة إلى مرحلة من مراحل «العولمة الصينية».

---

(10) Ibid., p. 162.

(11) Ross Garnaut, Ligang Song and Cai Fang, *China's 40 Years of Reform and Development, 1978–2018* (Canberra, Australia: ANU Press, 2018), p. 545.

(12) توفيق عبد الصادق، «مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا،» **سياسات عربية**، العدد 5 (تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، ص 107.

(13) Michaela Eglin, «China's Entry into the WTO with a Little Help from the EU,» *International Affairs* (Royal Institute of International Affairs 1944-), vol. 73, no. 3 (July 1997), pp. 489-508.

(14) عبد الرحمن، «الصعود السلمي للصين،» ص 64.

(15) Pascal Boniface, *La Géopolitique: 50 fiches pour comprendre l'actualité*, 6ème éd. (Paris: Edition Eyrolles, 2019), p. 153.

زاد من حجم هذه التخوفات الغربية بحثُ بكين الحثيث عن تعزيز مكانتها الاقتصادية والعسكرية بإطلاقها مبادرة «الحزام والطريق» سنة 2013، المتكونة من «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«الطريق البحري لطريق الحرير في القرن الحادي والعشرين»، التي تعد سياسة استراتيجية كبرى تسهر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الحاكم على تنزيلها وترويجها عالميًا، من خلال استعارة الرمزية التاريخية لطريق الحرير القديم، من أجل تكريس التنمية السلمية والمنفعة المشتركة المبنية على الشراكة والتعاون الاقتصادي مع الدول الواقعة ضمن نطاق هذه المبادرة[16]. ويمكن القول إنها هندسة عالمية صممها ساسة بكين لتأطير ومسايرة هذا الدور الجديد الذي أرادته الصين لنفسها من خلال بلورة مشروع ضخم يقوم على تمويل وبناء شبكة من البنى التحتية (طرق – سكك حديد ـ خطوط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي والنفط – الألياف البصرية والمنافذ البحرية والمطارات). هذا الطموح سيتعزز سنة 2014 بحصول الصين على مكانة الريادة ضمن أكبر اقتصادات العالم، متقدمة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت متربعة على عرش الاقتصاد العالمي لعقود طويلة[17].

إن مسعى الصين لإقامة بنى تحتية تعزز من أمنها وضمان وصولها إلى المواد الأولية، يعد عنصراً حاسمًا إلى جانب رغبتها في زيادة التواصل الثقافي والاجتماعي مع الدول الشريكة في المبادرة.

تركز المبادرة الصينية على اتخاذ التعاون الاقتصادي والتواصل الإنساني والثقافي كمرتكز أساس لها[18]، من خلال نظرة استراتيجية تحكمها متغيرات البنية الدولية من جهة، والأولويات الملحة في السياسية الخارجية الصينية من جهة أخرى، كضمان إمدادات الطاقة والوصول إلى أسواق جديدة والاستمرار في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية[19]، إذ تقدم بكين نموذجًا للشراكة وفق شعار «المشاركة في الحصول على المكاسب» (رابح- رابح (Win-win))، وهو نموذج مغاير بصورة مباشرة للنموذج الغربي[20] إلى حد ما. يرتكز هذا المشروع على بناء وتعزيز الروابط مع أكثر من 100 دولة، عبر تعزيز الاستثمار في البنى التحتية وتسهيل التنقل وفتح الممار الاقتصادية، وربط

(16) تشين يوي تساي وتشو قو بينغ ولوه وي دونغ، **مائة سؤال حول الحزام والطريق: مبادرة الصين للعالم في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة نهى خالد وزينب جمال (القاهرة: بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية، 2017)، ص 19.

(17) تقرير صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتًا،» 1 كانون الثاني/ يناير 2014، <https://bit.ly/34MmEDb> (شوهد بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2019).

(18) محمود إدريس الصيني، «أعمال مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطريق،» جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ورابطة جمعيات الصداقة العربية الصينية، الخرطوم 21ـ22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ص 5.

(19) للمزيد يمكن الاطلاع على الكتاب الجماعي: **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم** (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2019)، ص 17.

(20) عبد الصادق، «مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا،» ص 107.

الصين بتلك البلدان ماديًا وماليًا ورقميًا واجتماعيًا. جدير بالذكر أن هذه المبادرة ليست مقيدة بالجغرافيا حيث لا تزال مستمرة في التوسع في مختلف قارات العالم. وبذلك إن مسعى الصين لإقامة بنى تحتية تعزز من أمنها وضمان وصولها إلى المواد الأولية، يعد عنصرًا حاسمًا إلى جانب رغبتها في زيادة التواصل الثقافي والاجتماعي مع الدول الشريكة في المبادرة[21].

تعي الصين جيدًا في إطار بلورتها لنموذجها التنموي الجديد، أهمية الترابط والتعارف المتبادل بينها وبقية دول العالم، الذي يجب أن يتم وفق مقاربة سلمية وودية مرتكزة على التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والعلمي والمجسدة في الوقت نفسه لمبدأ «رابح-رابح».

إن هذه القناعة هي ما دفع بكين إلى تقديم رؤيتها لمبادرة الحزام والطريق بصورة جذابة ومغرية، على الأقل بالنسبة إلى البلدان النامية، من خلال تأكيدها أن المغزى من البناء المشترك للحزام والطريق هو الالتزام بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، والامتثال للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي المتمثلة بـ: احترام السيادة الوطنية؛ عدم الاعتداء المتبادل؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ التعايش السلمي؛ المساواة في المنفعة المتبادلة[22]. إلا أن جاذبية الخطاب ومثالية الأهداف المروج لها بخصوص مبادرة الحزام والطريق، لم تجد حماسة كافية تجاهها ولا انسجامًا في مواقف دول الاتحاد الأوروبي بشأنها، وبخاصة أن عالم اليوم أصبح محكومًا بالمعطى الاقتصادي القائم على فتح الأسواق وتحقيق المكاسب، بعد أن كان للأيديولوجيات دور حاسم في رسم التوازنات والتحالفات الدولية[23].

ثانيًا: تباين المواقف الأوروبية ضمن إطار الوحدة

مثلت أوروبا ضمن خطة الحزام والطريق الصينية هدفًا استراتيجيًا، وبخاصة أن الصين تروم الوصول إلى القارة الأوروبية برًا من طريق شرقها، وجنوبًا عبر البحر الأبيض المتوسط[24]، الأمر الذي سيدفع الأوروبيين إلى التشكيك في النيات الحقيقية لبكين، حيث اتسمت ردود فعل هيئات الاتحاد الأوروبي بنوع من التعقيد حيال المبادرة الصينية، إذ لم تستطع هاته الهياكل فرز موقف موحد ووحيد تجاه مبادرة الحزام والطريق على مستوى الاتحاد الأوروبي، فقد جاءت مواقف كل دولة من الدول الأعضاء وفقًا للظروف الخاصة بها[25]، وظلت تلك المواقف خاضعة إلى حد كبير لمصلحة كل دولة على حدة، وكذلك لسياسة الصين في علاقتها مع دول الاتحاد القائمة على مبدأ

---

(21) Terry Mobley, «The Belt and Road Initiative: Insights from China's Backyard,» *Strategic Studies Quarterly*, vol. 13, no. 3 (Fall 2019), pp. 52-72.

(22) إسلام عيادي، في: **مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، ص 116.

(23) وفاء كاظم عباس الشمري، «الحزام والطريق: تحليل في الجيوبولوتيكس،» **مجلة الجامعة العراقية**، السنة 2، العدد 44 (2019)، ص 303-313.

(24) فتح الله ولعلو، **نحن والصين: الجواب على التجاوز الثاني** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2017)، ص 89.

(25) ليو تزو كوي، **أوروبا ومبادرة الحزام والطريق الصينية: الاستجابة والمخاطر**، ترجمة مريم محسن (القاهرة: بيت الحكمة للصناعات الثقافية، 2017)، ص 17.

«فرّق تسد»[26] وبناءً على ذلك يمكننا التمييز بين موقفين رئيسيين داخل المجموعة المكونة للاتحاد؛ فمن جهة هناك دول أوروبا الشرقية والوسطى التي عبّرت عن ترحيبها بالمبادرة والمشاريع المكونة لها كاليونان وبولونيا وجمهوريتي التشيك وسلوفاكيا[27]. ومن جهة أخرى نجد دول أوروبا الغربية التي أبدت تحفظها وتوجسها إزاء المبادرة ومشاريعها، مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا.

ويمكننا إعادة ردود الفعل هاته إلى الوضع المعقد الذي يتخبط فيه الاتحاد الأوروبي، ففي الجانب الاجتماعي، يعاني الاتحاد آثار شيخوخة تركيبته الديمغرافية، فضلًا عن المشاكل التي يواجهها بخصوص تعاطيه مع تدفقات الهجرة وجذب القوة العاملة المؤهلة[28]. أما في الجانب السياسي، فإننا نجد مشاكل مرتبطة بتنامي المد الشعبوي المناهض للاتحاد الأوروبي كفكرة وكمؤسسات، وكذلك للتهديدات الإرهابية وأزمة اللاجئين وانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد (Brexit) وهو ما دفع الاتحاد إلى الانكفاء على نفسه[29]، وبالتالي أصبح عاجزًا عن محاكاة السياسات الصينية، مكتفيًا بإنتاج ردود الفعل بدل وضع استراتيجيات لمواجهة تبعات صعودها اللافت.

يمكن تفسير القلق والتخوف الأوروبي من الحجم المتزايد للاستثمارات الصينية تحت غطاء مبادرة الحزام والطريق، في كون تلك الاستثمارات أضحت تستهدف قطاعات حيوية وحساسة ستؤدي دوراً واضحًا على المدى الطويل في زيادة التأثير الصيني في الاتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ذلك، هناك عامل آخر يتجلى في المكانة التي تبوأتها الصين بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي أصبحت في إثرها أحد أبرز الدائنين لدول العالم الغربي، فهي مدّت يد العون إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي التي أضعفتها أزمة الديون السيادية[30]. فهذا التغلغل المالي والاستثماري الصيني جعل المخاوف الأوروبية تنعكس من خلال ردود الفعل الرسمية لأجهزة الاتحاد الأوروبي، التي حاولت التعاطي مع المبادرة الصينية خلال السنة الموالية لإطلاقها، فكانت البداية مع الخطة الاستثمارية للاتحاد الأوروبي التي طرحتها المفوضية الأوروبية سنة 2014، بهدف ضخ دماء جديدة في الاقتصاد

(26) Anastas Vangeli, «16+1 and the Re-emergence of the China Threat Theory in Europe,» (China – CEE Institute, Working Paper, 22 June 2018), p. 5.

(27) Gu Ming-Fei, Chercheur Associé à l'université Sun Yat-Sen à Canton (Guangdong, Chine), programme Asie, Institut de relations internationales et stratégique, novembre 2018, p. 6.

(28) Claude Martin, «La Place de l'Union européenne dans le monde,» *La Revue des Sciences de Gestion*, Direction et Gestion, no. 283 «environnement des affaires» (janvier-février 2017), pp. 13-20.

(29) ليو تزو كوي، **أوروبا ومبادرة الحزام والطريق الصينية: الاستجابة والمخاطر**، ص 18.

(30) Katja Banik, *Les Relations Chine-Europe à la croisée des chemins* (Paris: L'Harmattan 2016), p. 25.

الأوروبي من أجل زيادة قدرته التنافسية ودعم نموه على المدى الطويل، وقد خُصص لهذه الخطة مبلغ إجمالي بلغ قدره 315 مليار أورو[31]، وهي الخطة التي يمكن وصفها بمنزلة جواب أوروبي على المبادرة الصينية.

جانب آخر يُبرز عدم الانسجام والتفاهم بين الطرفين، ذلك المتعلق بالقوة المعيارية للاتحاد الأوروبي، فهذا الأخير استطاع تقديم نفسه على الساحة العالمية كقوة معيارية تفرض معاييرها وشروطها على شركائها، وهو ما لم يستسغه ساسة بكين بالكامل[32]. فخلال سنة 2017 سيلجأ الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة نوع من التضييق على الاستثمارات الصينية[33] الهادفة إلى استكمال مبادرة الحزام، من خلال تمسكه بالقواعد والمعايير الأوروبية في تنزيل تلك المشاريع على أرض الواقع، ولعل أبرز مثال على ذلك هو خط سكك الحديد الرابط بين المجر وصربيا الذي يعد معلمًا بارزًا في مبادرة الحزام والطريق[34]. فالاتحاد الأوروبي أبدى تمسكه بمعاييره وقوانينه في ما يتعلق بإنجاز المشاريع الصينية داخل الفضاء الأوروبي الموحد، الأمر الذي مثل عائقًا أمام تقدم تنزيل المبادرة الصينية في جانبها الأوروبي، وبالتالي كبح وتقليص الترابط بين الصين والاتحاد الأوروبي.

مع ارتفاع حدة الانتقادات الغربية لمبادرة الحزام والطريق، أكدت الصين سنة 2018 أن هذه المبادرة جاءت كالتزام منها بمسؤولياتها الدولية، وكرد فعل على الحمائية التجارية والأحادية والانعزالية التي أضرت بالاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

يمكن تفسير القلق والتخوف الأوروبي من الحجم المتزايد للاستثمارات الصينية تحت غطاء مبادرة الحزام والطريق، في كون تلك الاستثمارات أضحت تستهدف قطاعات حيوية وحساسة ستؤدي دورًا واضحًا على المدى الطويل في زيادة التأثير الصيني في الاتحاد الأوروبي. هنا نشير على سبيل المثال إلى انكباب الصينيين على ضخ استثمارات مهمة بالموانئ الهولندية والإسبانية والفرنسية والبلجيكية، وبخاصة موانئ اليونان والبرتغال[35]. ولعل خير مثال على ذلك هو سيطرة شركة الشحن واللوجستيك الصينية كوسوكو

(31) للمزيد حول الخطة الاستثمارية الأوروبية يمكن زيارة الرابط الإلكتروني: <https://bit.ly/2TjIOZo> (شوهد بتاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2020).

(32) Vangeli, «16+1 and the Re-emergence of the China Threat Theory in Europe,» p. 4.

(33) تغطي الاستثمارات الصينية جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مع تركيزها أكثر فأكثر على الاقتصادات الكبرى بغرب أوروبا مثل فرنسا المانيا وبريطانيا (قبل البريكسيت)، كما استقبلت اقتصادات صغرى مثل هولندا والسويد استثمارات مباشرة صينية مهمة، كما عُدّت دول أوروبا الشرقية في الآونة كوجهة مفضلة للشركات الصينية... انظر: Jan Knoerich and Tina Miedtank, «Chinese Foreign Direct Investment in the EU,» The Idiosyncratic Nature of Chinese Foreign Direct Investment in Europe, *CESifo Forum*, vol. 19, no. 4 (December 2018), p. 3.

(34) ليو تزو كوي، **أوروبا ومبادرة الحزام والطريق الصينية: الاستجابة والمخاطر**، ص 19.

(35) Bart Broer, «The EU's Connectivity Strategy: An Answer to China's Belt and Road Initiative?,» Euractiv, 19 September 2018, <https://bit.ly/3gNrvKP> (accessed on 6 January 2020).

(COSCO) على معظم أسهم ميناء بيريه (Pirée) اليوناني الذي يعد أكبر ميناء للحاويات في شرق الأبيض المتوسط[36]، وهو ما باتت تخشاه دول الاتحاد الأوروبي، إذ تزايدت الدعوات من أجل تعديل القوانين المؤطرة للاستثمارات الأجنبية، بغية وقف زحفها على القطاعات الحيوية والاستراتيجية، التي تمثل عمقًا للأمن القومي والمصالح الوطنية للاتحاد الأوروبـي[37]. فقد أصبح هذا المطلب مطروحًا بحدة بعد ظهور فرضيات حول إمكان حدوث اختراق أمني معلوماتي بسبب استحواذ شركات الاتصالات الصينية العملاقة على القطاع ببعض دول الاتحاد الأوروبي، كما هي حال الشركة العملاقة الصينية هواوي (Huawei) التي فازت بصفقة إنجاز شبكة الجيل الخامس للاتصالات في ألمانيا[38]، إذ لم تستطع بروكسل صوغ جواب موحد لمطالب الولايات المتحدة بحظر التعامل مع شبكة هواوي الصينية من الفوز بصفقات الجيل الخامس (5G)، رغم التوصيات الصادرة عن المفوضية الأوروبية بخصوص المخاطر المحدقة بالأمن السيبراني[39] والتحذيرات الأمريكية للاتحاد عمومًا وألمانيا على وجه الخصوص من التبعات الأمنية لهذه الصفقة على استمرار التعاون الاستخباراتي الألماني- الأمريكي القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومع ارتفاع حدة الانتقادات الغربية لمبادرة الحزام والطريق، أكدت الصين سنة 2018 أن هذه المبادرة جاءت كالتزام منها بمسؤولياتها الدولية، وكرد فعل على الحمائية التجارية والأحادية والانعزالية التي أضرت بالاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطـراف[40]. فإلى أي حد سيساهم ذلك في إحداث تقارب استراتيجي مع الاتحاد الأوروبي لمواجهة سياسة الحمائية الأمريكية التي باتت تهدد مصالح واستراتيجيات الطرفين.

ثانيًا: التقارب الصيني- الأوروبي لمواجهة الحمائية الأمريكية

باستحضارنا لنظرية الألعاب، وبالتحديد الشق المتعلق بالتعاون التنافسي (Jeux-coopératif) في استراتيجية التجارة البينية القائمة على مبدأ إزالة الحواجز الجمركية أمام المبادلات التجارية، التي تهدف من خلالها أطراف الاتفاقيات التجارية إلى تحقيق أكبر منفعة ممكنة؛ أي التخلي التدريجي عن مبدأ الحمائية التجارية، الذي يمثل أحد معيقات الاندماج الاقتصادي، فإن الواقع يثبت أن هذه الأطراف تبحث غالبًا عن تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية، وهو ما يدفعها في نهاية

(36) Pierre Dhomps and Henri Tsiang, *Le Big Bang des Nouvelles Routes de la Soie* (Paris: Éditions L'Harmattan 2014), p. 151.

(37) Liu Zuokui, «Europe's Protectionist Position on the Belt and Road Initiative and Its Influence,» *China Academic Journal* (September-October 2018), p. 148, <https://bit.ly/3goEVOo>.

(38) أحمد القنوني، «رغم التحذيرات الأمريكية «هـواوي» تفوز بعقد لتطوير شبكة اتصالات الجيل الخامس في ألمانيا،» شبكة أورونيوز، 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، <https://bit.ly/2PBukSj>.

(39) Julianne Smith and Torrey Taussig, «The Old World and the Middle Kingdom, Europe Wakes Up to Chinas Rise,» Foreign Affairs, 1 September 2019, p. 118.

(40) Mobley, «The Belt and Road Initiative: Insights from China's Backyard».

المطاف إلى تبني إجراءات حمائية[41]، وبالتالي إلى مزيد من التوتر وإعاقة الترابط الاقتصادي بين التكتلات الاقتصادية الكبرى. فقد باتت مجموعة من الاتفاقيات الدولية والإقليمية مهددة بالزوال أو فقدان قيمتها القانونية؛ على سبيل المثال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تعرف انقسامًا حادًا بين أعضائها حول الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل، كما توقفت الشراكة عبر المحيط الأطلسي وانسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الشراكة عبر المحيط الهادئ تأكيدًا منها للتوجُّه «الانكفائي» تحت شعار «أمريكا أولًا»[42].

إن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإجراءات الحمائية دفع الصين والاتحاد الأوروبي إلى المزيد من التقارب والتنسيق والتمسك بقواعد منظمة التجارة العالمية، إذ لا زالت التجارة تهيمن على العلاقات بين هاتين القوتين، بالرغم من وجود بعض القضايا الأخرى التي تطفو إلى السطح من حين إلى آخر.

فبُعيد تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مقاليد السلطة، سيبرز بصورة جلية التوجه الحمائي للولايات المتحدة الأمريكية، في إثر إصداره مرسومين رئاسيين بتاريخ 8 آذار/مارس 2018 يقضيان برفع رسوم الاستيراد عن منتجات الصلب والألومنيوم الواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث مثلت الصين ـ إلى جانب الاتحاد الأوروبي ـ أحد أبرز المستهدفين بهذا الإجراء نظرًا إلى المكاسب المهمة التي يحققانها من التجارة الدولية، كما تعَد الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الحزام والطريق الصيني تهديدًا حقيقيًا لمنظورها للعولمة الاقتصادية وما يضمن لها من ريادة على المستوى العالمي، وبخاصة أن العجز التجاري بين البلدين بلغ 375 مليار دولار سنة 2016[43].

في المقابل نجد أن الصين ظلت متمسكة بالطابع المتعدد الأقطاب لبنية النظام الدولي التي كرستها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث مثلت هذه الأخيرة فرصة لتنامي دورها داخل الساحة الدولية، وبوجه خاص مع صعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي تبنى سياسة حمائية من أجل معالجة العجز الذي تعانيه المالية الأمريكية، الأمر الذي جعل الصين تتحول إلى المدافع الرئيسي عن العولمة[44]، وبصورة أقل الاتحاد الأوروبي في ظل بيئة دولية تعيش نوعًا من عدم اليقين، حيال الصراعات الدولية المتزايدة، وكذا تصاعد تبني الإجراءات الحمائية وعدم القدرة على التنبؤ الجيوسياسي. هذا الوضع سيدفع الاتحاد الأوروبي والصين إلى إظهار تشبثهما ورغبتهما

(41) محمد بن عزوز، «الإقليمية الجديدة: الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الإقليمي،» **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، العدد 11 (2009)، ص 12.

(42) محمد فايز فرحات، «الانسحاب الأمريكي من الشراكة عبر المحيط العادي.. أفول العولمة الغربية،» مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، <https://bit.ly/35jRtQB>.

(43) Henri Bourguinat, *Le Protectionnisme avant et après Trump* (Paris: Dalloz, 2019), p. 145.

(44) علي صلاح وشادي عبد الوهاب منصور، «تقرير المستقبل، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟،» **اتجاهات الأحداث**، العدد 26 (2018)، ص 11.

المشتركة في الحفاظ على النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على مجموعة من القواعد الهادف إلى مكافحة الحمائية والمشجع للتجارة الحرة بوصفها المفتاح الرئيس لتهيئة الظروف لتحقيق النمو وازدهار الاقتصاد العالمي[45]. بل ذهبا إلى الدعوة إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية وجعلها أداة لضمان شروط المنافسة المتكافئة، وذلك خلال القمة الأوروبية ـ الصينية التي احتضنتها العاصمة الصينية بكين يوم 16 تموز/يوليو 2018، كما شددت ذات القمة على ضرورة تكريس الالتقائية بين المبادرة الصينية «الحزام والطريق» واستراتيجية الاتحاد الأوروبية الرامية إلى تحسين الترابط والاتصال بين آسيا وأوروبا[46]. يبدو أن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإجراءات الحمائية دفع الصين والاتحاد الأوروبي إلى المزيد من التقارب والتنسيق والتمسك بقواعد منظمة التجارة العالمية، إذ ما زالت التجارة تهيمن على العلاقات بين هاتين القوتين، بالرغم من وجود بعض القضايا الأخرى التي تطفو إلى السطح من حين إلى آخر، كالقضايا المرتبطة بالاستثمار والسياسة وحقوق الإنسان. كما يمكننا النظر إلى التجارة بين الطرفين بوصفها قصة نجاح لافتة للنظر، وكأثر بارز للعولمة استطاع أن يولد تدفقًا هائلًا في منتجات الاستهلاك، والإنتاج واندماج وتكامل واسعين للشركات العابرة للقارات[47].

غير أن التجارة في ظل النظام العالمي المتعدد الأطراف، أصبحت مهددة بفعل الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الأمريكية، وهو ما يمثل تقويضًا وتهديدًا حقيقيًا للعولمة، وللاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص الذي أصبح اقتصاده هشًا تحت وقع هذه الإجراءات، وهذا سيحتم على ساسة بروكسيل البحث عن توسيع تجارتهم مع دول أخرى على رأسها الصين، وفي المقابل تمثل السياسة الحمائية الأمريكية نفسها محاولة لإعاقة طموحات الصين في تنزيل رؤيتها ومشروعها المسمى «مبادرة الحزام والطريق»، التي يبدو أنها ماضية قدمًا نحو تحقيق المزيد من النجاح والانتشار، بالنظر إلى عدد الدول التي انخرطت فيها.

هذا الوضع، بلا شك، سيدفع في اتجاه إيجاد صيغ جديدة للتوافق تضمن للصين والأوروبيين تحقيق أهدافهم وضمان استمرار النظام الاقتصادي العالمي القائم على فتح الأسواق وحرية الاستثمار ورفع الحواجز الجمركية. ولتحقيق ذلك فمن المُلحّ إجراء إصلاحات جوهرية على نظام وقواعد التجارة العالمية، تكفل المساواة والتكافؤ بين مختلف دول العالم بما يحقق نموًا متوازنًا وعادلًا، بدلًا الدخول في حرب تجارية عالمية يكون الخاسر الأكبر فيها هو النمو الاقتصادي العالمي. وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه نتائج تقرير خبراء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) حول نتائج الحرب التجارية، القائمة بين الولايات المتحدة من جهة والاتحاد الأوروبي

---

(45) Anna Saarela, «Étude: Les Relations entre l'Union européenne et la Chine: une nouvelle ère de coopération stratégique plus étendue?,» Direction générale des politiques externes département thématique (juillet 2018), p. 5.

(46) «القمة الأوروبية الصينية 2018،» الموقع الإلكتروني لمجلس الاتحاد الأوروبي،» <http://shorturl.at/dQRW7> (شوهد بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

(47) John Farnell and Paul Irwin Crooks, *The Politics of EU-China Economic Relations: An Uneasy Partnership* (London: Palgrave Macmilan 2016), p. 67.

والصين من جهة أخرى، حيث قالت باميلا كوك هاميلتون (Pamela Coke-Hamilton) إن «حربًا تجارية خاسرة لا تضر فقط بالمتنافسين الرئيسيين، بل تهدد أيضًا استقرار الاقتصاد العالمي والنمو في المستقبل»[48].

هذه التحذيرات، أخذها في الحسبان البيان المشترك للقمة الصينية ـ الأوروبية المنعقدة في بكين بتاريخ 2018/07، الذي أعلن الجانبان من خلاله عن الالتزام ببناء اقتصاد عالمي مفتوح وتحسين تحرير وتيسير الاستثمار والتجارة ومكافحة الحمائية والنزعة الانفرادية ودفع العولمة الأكثر انفتاحًا وتوازنًا وتسامحًا ومشاركة. و لمواجهة السياسة الحمائية التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، أطلق الطرفان إشارات سياسية قوية: من ناحية، حيث أكدا من جديد دعم تعددية الأطراف والنظام الدولي الذي يرتكز على قواعد الأمم المتحدة وإجراء الحوارات والتعاون حول السياسات الدبلوماسية والأمنية ودفع حل قضية شبه الجزيرة الكورية والمسألة النووية الإيرانية وعملية السلام في الشرق الأوسط؛ ومن ناحية أخرى، أيّدا بثبات النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي جوهره منظمة التجارة العالمية والقائم على الشفافية وعدم التمييز والانفتاح والشمول. وقد تعهدا بالالتزام بالقواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية والتعاون على إصلاحها، مؤكدين دور الحوارات الاقتصادية والتجارية الرفيعة المستوى في توجيه وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والاتحاد الأوروبي[49].

إن هذا النهج يبرز بوضوح رغبة الصين والاتحاد الأوروبي، في تجاوز تبعات السياسة الحمائية الأمريكية، التي باتت ترخي بظلالها على اقتصاد الطرفين. غير أن مساعي واشنطن لخلخلة هذا التحالف الجنيني بين الصين ودول الاتحاد الأوروبي، قد بدأت بوادره تلوح في الأفق، بعدما تمكنت إدارة دونالد ترامب نهاية سنة 2019 من التوصل إلى اتفاقية تجارية جزئية، تلغي بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 250 مليون دولار من الرسوم الجمركية التي لجأت إلى فرضها على السلع الصينية مقابل التزام بكين بشراء ما قيمته 50 مليون دولار من المنتجات الفلاحية[50].

خلاصة

يبدو أن الصعود الصيني، أصبح مثار قلق استراتيجي متزايد لدى الاتحاد الأوروبي، وبوجه خاص لدى دول غرب القارة. وقد تصاعد هذا القلق بوضوح، بعد إطلاق بكين مبادرة الحزام

(48) «اقتصاديو الأمم المتحدة: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين هي حرب «خاسرة» لكلا البلدين والعالم بأسره،» الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة، <http://shorturl.at/ceMW4>. (شوهد بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(49) تشن شياو جينغ، «تعاون الصين والاتحاد الاوروبي من أجل استقرار النظام العالمي،» مجلة **الصين اليوم** (28 كانون الأول/ديسمبر 2018)، <https://bit.ly/2Te9JWv> (شوهد بتاريخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(50) «Accord commercial entre la Chine et les Etats-Unis,» *Le Monde*, 11/10/2019, <https://bit.ly/2vwVS-RP> (Consulté le 1 janvier 2020).

والطريق، التي مثلت بدورها عاملًا مؤثرًا في عدم انسجام رؤى ومواقف الدول الأوروبية المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي حيث استطاعت الصين إحداث شرخ بين معارض ومؤيد لمبادرتها، وقد زاد حدة هذا الوضع مجموعة من الأزمات التي باتت تثقل كاهل هذا التكتل الأوروبي، كالإرهاب والهجرة والبريكسيت والأصوات المناوئة للاتحاد داخل أوساط اليمين الشعبوي المتطرف. غير أن الطموح الصيني، بات يقض مضجع بروكسيل وبوجه خاص مع اقترابه من قطاعات حيوية تمس الأمن الاستراتيجي لدول الاتحاد الأوروبي، وهو أصبح يستعدي إنتاج رد فعل موحد وقوي تجاه الصين، وفي الوقت نفسه تبقى تبعات السياسة الحمائية الأمريكية ضد الأوروبيين والصينين معًا في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أحد أهم التحديات التي أضحت تفرض على الطرفين إعادة النظر في استراتيجياتهما، وذلك من خلال بذل المزيد من التعاون والترابط للحفاظ على مصالحهما، التي يضمنها بلا شك النظام العالمي القائم على العولمة وفتح الأسواق □

الكفاح القانوني الفلسطيني: تصريح بلفور وتبعاته مثالًا

وليد سالم(*)

معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث،
ومدير تحرير مجلة «المقدسية» الصادرة عن الجامعة.

مدخل

تكونت في العقد الأخير رؤية أوسع لاتجاهات كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق التحرر الوطني، وتشمل هذه الرؤية مروحة واسعة من اتجاهات العمل السياسية الدبلوماسية، والكفاحية الميدانية، والاقتصادية، والقانونية، والإعلامية والمعرفية التي يشارك بها قطاعات الشعب الفلسطيني كافة في جميع أماكن وجوده في مختلف أرجاء العالم، وبمشاركة ودعم من جانب مناصري الشعب الفلسطيني وحركات التضامن معه في العالم[1].

على الجبهة القانونية اتخذ الكفاح الفلسطيني شكل العمل لإصدار قرارات متتالية من الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية لم تجد حظها في التنفيذ على الأرض بسبب الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل. في المقابل هنالك جبهة قانونية واسعة مفتوحة أمام الشعب الفلسطيني تتمثل بتقديم قضايا عينية أمام القضاء الدولي وقضاء دول تسمح قوانينها بذلك، وهي جبهة لا تزال تمثل أرضًا بكرًا لم تفلح بعد إلّا ببعض القضايا مثل قضية جدار الفصل العنصري الذي صدر رأي استشاري بشأنه من محكمة العدل الدولية في لاهاي عام 2003، ولم يجد هذا القرار طريقه إلى التنفيذ أيضًا، بينما هنالك سوابق دولية لقضايا رفعت أمام القضاء البريطاني وحققت النجاح، وذلك من جانب شعب جزيرة تشاجوس القريبة من جزر الموريشيوس ومجموعة الماو ماو في كينيا، وقضية السيدة القبرصية لويزيدو ضد الحكومة التركية لاستعادة أملاكها التي أصبحت في شمال قبرص بعد الاحتلال التركي لها والتعويض عنها، وغيرها التي يمكن الاستناد إليها في تنظيم كفاح قانوني فلسطيني مؤثر وفعال. ولعل إحدى القضايا التي لم تفلح بعد تتعلق بجريمة تصريح بلفور

(*) البريد الإلكتروني: walidsociety@gmail.com.

(1) انظر مثلًا: وقائع مؤتمر الاستراتيجية القومية لمواجهة صفقة القرن بتنظيم من جامعة القدس والتجمع الوطني للمستقلين،» في: مجلة **المقدسية** (مركز دراسات القدس في جامعة القدس)، السنة 2، العدد 7 (صيف 2020)، ص 205ـ 287.

لعام 1917، وكل ما تلاه من جرائم بريطانية وصهيو- أمريكية بحق الشعب الفلسطيني ما زالت مستمرة حتى اليوم. ولربما يجدر التساؤل لماذا لم تجد هذه القضايا طريقها إلى التقديم وتحقيق النجاح فيها عبر التوجه لأنظمة القضاء في الدول المعنية؟

يهدف هذا العرض لبحث قضية تصريح بلفور كحالة دراسية يمكن أن تساهم في تعزيز الكفاح القانوني الفلسطيني تجاه كل قضايا الشعب الفلسطيني، كما يهدف إلى اقتراح سياسات ذات طابع سياسي وقانوني للتعامل مع الجرائم التي ارتكبتها بريطانيا بحق الشعب الفلسطيني من جراء إصدارها تصريح بلفور عام 1917، وهو ما تسبب في نكبة مستمرة للشعب الفلسطيني حتى اليوم، حيث تم تأكيد تصريح بلفور في ما سمّي قانون القومية الإسرائيلي الذي صدر عام 2018، وفي صفقة القرن الأمريكية التي أعلن شقها الاقتصادي في حزيران/يونيو عام 2019، وشقها السياسي في كانون الثاني/يناير عام 2020.

هذه الوثائق كلها تعطي حقًا جماعيًا حصريًا لليهود بممارسة حقوق قومية في فلسطين، بينما لا تتعدى حقوق غير اليهود بحسب هذه الوثائق الحقوق الفردية والدينية. ينحصر البحث في هذا الهدف، ولا يتعداه إلى تقديم الجرائم التي ترتبت عن تصريح بلفور، فقد كتبت دراسات كثيرة عن ذلك وعن تبعات التصريح المذكور، كما تكررت الكتابة عنه بغزارة في عام 2017، في الذكرى المئوية لصدور تصريح بلفور، ومن هذه الدراسات ثلاثة متسلسلة للباحث القانوني الفلسطيني كمال قبعة نشرها في إعداد مجلة **شؤون فلسطينية**، وهي تعالج الجوانب التاريخية والآثار القانونية والسياسية والاقتصادية التي ترتبت على تصريح بلفور ضد الشعب الفلسطيني، كما تطرح بعض السوابق الدولية التي يمكن الاستناد إليها لمقاضاة بريطانيا في شأن تصريح بلفور، وورقة كتبها جوني عاصي في العام نفسه توضح أيضًا بعض الجوانب القانونية لمقاضاة بريطانيا وسوابق دولية أخرى يمكن الاستناد إليها، ومقالة عيسى قراقع عن الأسرى في عهد الانتداب البريطاني، ومؤتمر عقده مركز الزيتونة في بيروت وكان من المشاركين فيه أنيس فوزي القاسم، ومؤتمر عقدته مؤسسة الدراسات الفلسطينية وحرره ماهر الشريف ليصدر عام 2019، وهنالك دراسات سابقة مثل دراسة لوليد سالم أعدت عام 2006 عن قضية تعويض اللاجئين الفلسطينيين في إطار تحقيق حق العودة، ودراسة غيش عميت عن نهب الممتلكات الثقافية الفلسطينية عام ٢٠١٥، كما تم إطلاق «مشروع بلفور» من جانب القنصل البريطاني السابق في القدس فينسنت فين، وقبل كل هذه نشط الباحث السوري جورج جبور في العمل السياسي والدعاوي من أجل تجريم تصريح بلفور منذ عقود.

هنالك أيضًا دراسات حول جرائم الانتداب البريطاني بحق الإعلام والمكتبات ودور النشر والباحثين والكتاب وما ترتب عنه من حرق ونهب لعشرات الألوف من الكتب الفلسطينية عام 1948. يهدف هذا العرض، بشكله المقدم اليوم، إلى تقديم إطار مقترح للمحامين ولجان التضامن والضغط يساعد على البدء بتقديم قضايا بما ترتب عن تصريح بلفور من خروق بريطانية وصهيونية وأمريكية للقانون الدولي في وقت صدوره وحتى اليوم، وكذلك بما ترتب عن التصريح من جرائم ضد الشعب الفلسطيني في المجالات كافة من هذه الأطراف الثلاثة. من جهة أخرى يجب النظر إلى هذا العرض على أنه لا يمثل سوى مقدمة لعمل قانوني طويل

المدى، وذلك لسببين: **الأول**، أن هذا العرض لا يغني من ضرورة قيام فريق بحثي بجمع الحيثيات والتفاصيل من الأدبيات المنشورة وكذلك من الأرشيفات العثمانية والبريطانية والصهيونية والعربية، وكذلك من الميدان عن كل الجرائم السياسية، والاقتصادية، والمعرفية، وإلإعلامية، والقانونية والميدانية التي ارتكبها الانتداب البريطاني والعصابات الصهيونية التي ترعرعت تحت ظلاله بحق كل قرية ومدينة وحي فلسطيني، وارتكبتها لاحقًا دولة إسرائيل التي جاءت نتاجًا لتصريح بلفور، وكذلك ما ارتكبته الولايات المتحدة الأمريكية الراعية الثانية لإسرائيل والصهيونية بعد بريطانيا. **السبب الثاني**، أنه لن يكون هنالك بد من قيام فريق قانوني بجمع شهادات من الأفراد بأكبر قدر ممكن وعلى مدى سنوات طويلة تستمر خلالها عملية رفع القضايا . ربما يقتضي هذان الأمران وجود مؤسسة يشارك بها قانونيون ومؤرخون وأساتذة في السياسة والعلاقات الدولية والاقتصاد والثقافة والإعلام تقوم على رعاية هذا الجهد وتنظيمه واستدامته لمحاكمة الاستيطان الاستعماري في فلسطين والدولتان الكبريان الأم له وهما أمريكا وبريطانيا.

أولًا: الخروقات القانونية لتصريح بلفور

لا يزال هنالك مغزى مهم اليوم لمقاضاة بريطانيا أمام المحاكم الفلسطينية والدولية في شأن تصريح بلفور، ومحاكمة الصهيونية وأمريكا على جرائمهم أيضًا بحق الشعب الفلسطيني، حيث يَعِد هذا التصريح القاضية بحقوق قومية حصرية لما سمي «الشعب اليهودي» بينما تقتصر حقوق «الطوائف غير اليهودية»، كما سميت، على الحقوق المدنية والدينية تمثل أساس المشكلة، حيث إنها ما زالت سارية حتى اليوم كما أسلفنا وتكررت في قانون القومية الإسرائيلي لعام 2018، وفي صفقة القرن الأمريكية (خطة السلام من أجل الازدهار) عام 2020. فبمحاكمة تصريح بلفور ودحض فحواه إذًا تتم أيضًا محاكمة صفقة القرن وكل الصفقات التي لا تعترف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني في أرض وطنه. لقد خرقت الحكومة البريطانية بإصدارها تصريح بلفور الاتفاقيات والمواثيق التالية:

1 ـ وثيقة مراسلات حسين ـ مكماهون لعام 1915 التي اعتبرت البلاد العربية أهلًا للاستقلال. ولا سيما رسالة مكماهون للشريف حسين في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1915 حول حدود الدولة العربية، حيث استثنت هذه الرسالة من تلك الحدود «أجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة» كما جاء في الرسالة[2]. وبما أن فلسطين تقع جنوب الولايات المذكورة وليس إلى غربها كما ادعت بريطانيا، وبالتالي تكون فلسطين غير مستثناة من وعد مكماهون للشريف حسين.

---

(2) عن وثائق جامعة الدول العربية الرئيسية في قضية فلسطين، انظر: كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922 ـ 1929**، ط 2 (طرابلس، ليبيا: المنشأة العربية للنشر والتوزيع والإعلان، 1982)، ص 14 ـ 16.

2 ـ تقرير بعثة كينغ كرين الأمريكية لسورية لعام 1919 التي رفضت تصريح بلفور وطالبت باستقلال فلسطين كجزء من استقلال كل سورية، واتهمت الصهيونية بالسعي للسيطرة على كامل فلسطين وترحيل أهلها الأصليين[3].

3 ـ المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة الذي أقر في مؤتمر فرساي عام 1919، التي نصت على الحق في الاستقلال لكل الولايات العربية التي كانت خاضعة سابقًا للحكم العثماني، على أن يتم إرشاد هذه الولايات وحكوماتها من جانب دولة منتدبة تختارها كل ولاية منها وفق مشيئتها. وتقوم الدولة المنتدبة بتقديم الإرشاد والمساعدة للولاية المحددة إلى أن يحل الوقت الذي تصبح فيه تلك الولاية قادرة على حكم نفسها بنفسها. وقد أشار عوني عبد الهادي في شهادته أمام لجنة بيل عام 1937 إلى خرق بريطانيا لكل الجوانب الأربعة لهذا النص، فهي قد فرضت انتدابها على فلسطين من دون موافقة مسبقة من أهاليها عبر آلية الاستفتاء، كما أن بريطانيا لم تقدم النصح والإرشاد للشعب الفلسطيني ليصبح قادرًا على حكم نفسه بنفسه، بل تولت رعاية إقامة «وطن قومي لليهود» على حساب الشعب الفلسطيني، كما أنها منعت السماح بتشكيل حكومة وطنية فلسطينية تقوم بإرشادها وقامت بدلًا من ذلك بمهمة الحكم مباشرة في فلسطين من خلال إدارة انتدابية بريطانية وبالتعاون مع الوكالة اليهودية في ما يخص تطور المجتمع اليهودي في فلسطين وتسهيل الهجرة اليهودية. وأخيرًا لم تراعِ بريطانيا أماني الشعب الفلسطيني، ولم تأخذ رأيه بشأن مستقبل بلاده[4].

4 ـ المادة 20 من ميثاق عصبة الأمم التي نصت على واجب الدول الأعضاء في العصبة إلغاء كل الاتفاقيات والتفاهمات السابقة والتي تتناقض مع مواد ميثاق عصبة الأمم.

5 ـ قيام بريطانيا بتضمين تصريح بلفور في وثائق دولية بطريقة خادعة، وذلك في تناقض مع المادتين 20 و22 من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك مثل اتفاقية سان ريمو سنة 1920، وما تلى ذلك من تضمين التصريح في نص صك الانتداب الذي صدر عن عصبة الأمم المتحدة تموز/يوليو 1922، وهو ما رفع التصريح من مستوى الإعلان إلى مستوى الوعد الهادف للتنفيذ على الأرض. وقد قامت بريطانيا بإصدار صك الانتداب بنفسها، حيث قال السير إريك دريموند الأمين العام لعصبة الأمم المتحدة آنذاك للحاج أمين الحسيني عندما قابله: «إن الحكومة البريطانية هي التي وضعت الصك وليست عصبة الأمم» ثم فرضت الصك على بقية الدول المشاركة في العصبة في تناقض مع ميثاقها[5]. هذا ولم تتم أيضًا مصادقة البرلمان البريطاني بمجلسيه: اللوردات والعموم

---

(3) المصدر نفسه، ص 112 ـ 113، و Mahdi Abdul Hadi, ed., *Documents on Palestine* (Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), 1997), vol. 1, pp. 33-36.

(4) هشام أبو رميلة، **مجموعة شهادات عرب فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية** (نابلس :الدار الوطنية للترجمة والطباعة والنشر والتوزيع، 2000)، جريدة **النفير** (حيفا)، الأعداد 5ـ 9 (1937).

(5) شهادة سماحة المفتي الحاج أمين الحسيني أمام لجنة بيل عام 1937؛ جريدة **النفير** (حيفا)، العدد 2937، وأبو رميلة، المصدر نفسه، ص 9.

على صك الانتداب، حيث تراجعت الحكومة البريطانية حينذاك عن عرض الصك على المجلسين خشية منها أن مجلس العموم سيرفض الصك[6].

6 ـ تناقض تصريح بلفور مع اتفاقية لوزان التي وقعت يوم 24 تموز/يوليو 1922، حيث قبلت من خلالها تركيا، التي كانت صاحبة الولاية السابقة على فلسطين، بالانتداب البريطاني على فلسطين لتهيئتها للاستقلال وليس لتطبيق وعد بلفور على أراضيها[7]. إضافة إلى النقاط أعلاه أكد الجنرال اللنبي للوفد العربي أثناء زيارته له في بيته في لندن عام 1922 أن فلسطين كانت مشمولة في تعهد مكماهون ـ الشريف حسين بوصفها جزءًا من البلاد العربية المؤهلة للاستقلال[8]. لهذا فإن تصريح بلفور وصك الانتداب قد خرقا القانون الدولي الذي كان قائمًا في حقبتهما، كما أن ميثاق عصبة الأمم كوثيقة عامة يجبهما.

تفيد هذه النقاط أن بريطانيا كانت مجردة من أي سند قانوني دولي لتصريح بلفور، وبالتالي فإن كل ما قامت به بناءً على هذا التصريح هو خرق فاضح للقانون الدولي يتطلب مقاضاتها عليه. وقد قال جمال الحسيني أمام لجنة بيل بأن «الوعد سينفذ بالرغم من أنه أصبح لاغيًا حسب عصبة الأمم، لأن الوعد المذكور مناقض كل المناقضة لعهد عصبة الأمم، ولا سيما المادتين 20 و 22»[9]. يترتب على كل ما سبق أن تصريح بلفور، الذي أصبح لاحقًا وعدًا تنفيذيًا، قد استند في تطبيقه إلى حق القوة، لا قوة الحق، فلم يكن من حق بريطانيا أن تعطي أرض شعب لا تملكها إلى جهة أخرى، ولكن قوانين الاستعمار غير الشرعية وموازين القوى لمصلحتها هو ما مكنها من فرض إرادتها بما في ذلك على عصبة الأمم المتحدة. خلف تصريح بلفور معضلة كبرى لا تزال تنتصب أمامنا حتى اليوم وهي اعتباره لفلسطين بلدًا للحقوق الجماعية لشعب واحد فقط سمي الشعب اليهودي.

ثانيًا: ظروف صدور تصريح بلفور

عشية الانتصار في الحرب العالمية الأولى، قررت بريطانيا وفرنسا اقتسام الولايات التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، فكانت بينها اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية عام 1916، التي شارك فيها نظام روسيا القيصري، وظلت سارية المفعول إلى أن كشف البلاشفة عن هذه الاتفاقيات بعد ثورة 1917. تضمنت اتفاقية سايكس ـ بيكو المناقضة لتعهدات مكماهون للشريف حسين عام 1915 اعتبار فلسطين منطقة دولية، وهو ما تجاوزته بريطانيا عام 1917 بإصدارها لتصريح بلفور في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1917 لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مستندة إلى

(6) خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922 ـ 1939**، ص 162ـ 163.

(7) كمال قبعة، «مسؤولية بريطانيا عن عدم مشروعية ونتائج وعد بلفور والانتداب،» **شؤون فلسطينية**، العدد 266 (شتاء 2016)، ص 34.

(8) شهادة الحاج أمين الحسيني أمام لجنة بيل، انظر: أبو رميلة، **مجموعة شهادات عرب فلسطين أمام اللجنة الملكية البريطانية**، ص 14.

(9) أبو رميلة، المصدر نفسه، ص 48.

الدعم الأمريكي الذي حصلت عليه بهذا الخصوص. فقد صدر تصريح بلفور بعد أن تم الحصول على موافقة الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون على مسودته يوم 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، ودعا ويلسون إلى إقامة «كومنولث يهودي» في فلسطين[10]. وكانت القوات البريطانية قد بدأت عملية احتلالها لفلسطين قبل صدور تصريح بلفور، حيث تم احتلال بئر السبع من جانب الجنرال إدموند ألّلنبي قادمًا من مصر يوم 31 تشرين الأول/أكتوبر عام 1917.

واحتلت غزة ويافا في تشرين الثاني/نوفمبر 1917، واحتلت القدس يوم 9 كانون الأول/ ديسمبر 1917، وأعلن الجنرال ألّلنبي من قلعة صلاح الدين في المدينة الأحكام العرفية عليها (لنلاحظ رمزية اختيار قلعة صلاح الدين لهذا الأمر). أما القسم الشمالي من فلسطين كنابلس وعكا وحيفا فقد دخلها الإنكليز بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر عام 1918، وبهذا استكمل احتلال الإنكليز لفلسطين[11].

هدف الاحتلال الإنكليزي لفلسطين إلى مساعدة اليهود على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك انطلاقًا من معتقدات دينية أنجليكانية نشأت في بريطانيا منذ القرن السادس عشر حينما انشق الملك هنري الثامن عن الكنيسة الكاثوليكية، ومنذ ذلك الحين انتشرت في بريطانيا أفكار تؤمن بحق اليهود في فلسطين، تبناها إيرل شافتسبري على سبيل المثال وسواه في القرن التاسع عشر، كما تبنتها جمعيات نشطت في فلسطين مثل صندوق اكتشاف فلسطين منذ القرن التاسع عشر لإيجاد أماكن المواقع المذكورة في التوراة فيها. إضافة إلى ذلك تولت القنصلية البريطانية مسألة «حماية اليهود في فلسطين» منذ نشأتها في القدس عام 1938، ودخلت في هذا الإطار بمنافسة (وأحيانًا تعاون بناءً على اتفاقيات مشتركة) مع القنصلية الألمانية التي تبنت أيضًا اليهود، بالتوازي مع تبني فرنسا لحماية الكاثوليك وتولي روسيا مسؤولية حماية الأرثوذكس في الأراضي المقدسة. وقد استمر هذا التوجه البريطاني كجزء من النظام السياسي حتى القرن العشرين، فقد كان رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ووزير خارجيته آرثر بلفور عند صدور تصريح بلفور أفنجليكانيين، يحملان ذات معتقدات بعض السياسيين الإنكليز من سابقيهم التي تستند إلى تفسير معين للمسيحية يقول بضرورة تجميع كل يهود العالم في أرض فلسطين (منظورًا إليها على أنها أرض إسرائيل) تمهيدًا لنزول المسيح من السماء لهدايتهم للمسيحية وذبح من لا يقبل منهم بذلك، حيث يسود بعدها ألف عام من السلام[12]، وبسبب هذه المعتقدات جاء تصريح بلفور ليقضي بحقوق قومية لليهود في فلسطين وحقوق مدنية ودينية لسواهم في وقت لم يكن فيه اليهود في

(10) قبعة، «مسؤولية بريطانيا عن عدم مشروعية ونتائج وعد بلفور والانتداب،» ص 32.

(11) خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922 ـ 1939**، ص 63ـ 64.

(12) انظر دراسات عبد اللطيف الطيباوي وروث كارك المختلفة بخصوص دور القنصليات الأوروبية والأمريكية في القدس ودور الجمعيات التي هدفت لإعادة إحياء التاريخ اليهودي القديم فيها: Ruth Kark: *American Consuls in the Holy Land, 1832-1914* (Jerusalem: Magnes Press, The Hebrew University; Detroit, MI: The Wyne University Press, 1994), and «The Impact of the Missionary Enterprise on Landscape and Identity Formation in Palestine 1824-1914,» *Islam and Christian Muslim Relations Journal*, vol.15, no. 2 (2004), pp. 209-235; Abdul Latif Tibawi: *British Interests in Palestine 1800-1901* (New York: Oxford University Press, 1961), and *American Interests in Syria, 1800 – 1901* (New York: Clarendon Press, 1966).

فلسطين يمثلون أكثر من 5 بالمئة من سكان فلسطين[13]. وقد اعترف بلفور بحقيقة ارتباطه والقوى الكبرى بالصهيونية ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا، وعلى نحوٍ عقيدي، كما بينت وثائق بريطانية تم الكشف عنها عام 1952 وتعود إلى الحقبة بين 1919 ـ 1931، حيث نسبت الوثائق لبلفور قوله: «إن القوى الأربع الكبرى ملتزمة بالصهيونية، وسواء كانت الصهيونية على حق أم على باطل، جيدة أم سيئة، فإنها متأصلة الجذور في الثقافة القديمة العهد وفي الحاجات الحالية وفي آمال المستقبل، وهي ذات أهمية تفوق كثيرًا رغبات وميول السبعمئة ألف عربي الذين يسكنون الآن هذه الأرض القديمة»[14].

ثالثًا: تطبيق تصريح بلفور

خضعت فلسطين للحكم العسكري البريطاني لمدة تقارب 3 سنوات امتدت من 1917/10/31 وحتى 1920/1/7 حين تم التحول إلى الحكم المدني وتم تعيين السياسي اليهودي البريطاني هربرت صموئيل ليكون المندوب السامي البريطاني الأول على فلسطين. تبنت الإدارة البريطانية على فلسطين فورًا موضوع إقامة الوطن القومي اليهودي، فخلال فترة الحكم العسكري وصلت إلى فلسطين بعثة يهودية برئاسة حاييم وايزمن للتنسيق مع الإدارة العسكرية بشأن هجرة اليهود من أوروبا الشرقية وروسيا إلى إسرائيل[15].

وفي عهد هربرت صموئيل أُرسيت السياسات لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين بحيث شملت السماح بهجرة 16500 يهودي إلى فلسطين سنويًا، وإصدار قانون للأراضي في أيلول/سبتمبر 1920، شمل تشكيل لجنة للأراضي لتسهيل عمليات بيع الأراضي لليهود، واعتبار اللغة العبرية لغة رسمية في البلاد، ومنح امتيازات الكهرباء لشركة روتنبرغ الصهيونية، وكذلك منح اليهود مشروع استخراج البوتاس من البحر الميت[16]. أدى الانتداب البريطاني إلى سلخ فلسطين عن وطنها الطبيعي سورية، وظلت الحركة الوطنية في القدس ويافا ونابلس وحيفا وسواها حتى عام 1920 تطلق عليها إسرائيل سورية الجنوبية. لذلك فإن إحدى أهم جرائم الانتداب الواجب إضافتها تتمثل بتمزيق بلاد الشام وضرب الدولة العربية الواحدة التي وعد مكماهون ـ الشريف حسين بإنشائها عام 1915. في عام 1920 احتلت فرنسا كلًا من سورية ولبنان وذلك بناءً على اتفاق سان ريمو في ذلك العام، وبهذا تكرس تمزق الشام. لذلك بدأت الحركة الوطنية في فلسطين[17]، رافعة شعارات خاصة بفلسطين هي: إنهاء الانتداب وإنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس تشريعي، ووقف

---

(13) كمال قبعة، «مساءلة بريطانيا عن تصريح بلفور والنكبة الفلسطينية،» **شؤون فلسطينية**، العدد 265 (خريف 2016)، ص 22.

(14) مقتبسة في: كمال قبعة، «مقاضاة بريطانيا بعد رفضها الاعتذار عن وعد بلفور والنكبة،» **شؤون فلسطينية**، العدد 269 (خريف 2017).

(15) قبعة، «مساءلة بريطانيا عن تصريح بلفور والنكبة الفلسطينية،» ص 22.

(16) المصدر نفسه، ص 26، وخلة، **فلسطين والانتداب البريطاني 1922 ـ 1939**، ص 135.

(17) ماهر الشريف، محرر، **مئة عام على تصريح بلفور: الثابت والمتحول في المشروع الكولونيالي إزاء فلسطين** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2019)، ص 212.

الهجرة، ووقف بيوع الأراضي. هذا ولا تزال هذه المطالب من دون تحقيق بدرجة معينة حتى اليوم حيث يصادر الاحتلال الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية ويجلب إليها المستوطنين المستعمرين في الأراضي المحتلة عام 1967 برعاية أمريكا الدولة الأم الثانية للمشروع الاستيطاني الاستعماري بعد أن غابت شمس الدولة الأم الأولى ممثلة بالإمبراطورية البريطانية مع حلول منتصف القرن الماضي.

حققت الصهيونية ما أرادت بإقامة دولة إسرائيل عام 1948 وذلك بدعم من بريطانيا التي أعطت للمنظمة الصهيونية العالمية ثم للوكالة اليهودية دور المنفذ للهجرة اليهودية والسيطرة على الأراضي وبناء المستعمرات، كما قامت بريطانيا بتدريب قوات «الهغاناه» الصهيونية وقمعت بالحديد والنار هبات وثورات 1920، 1921، 1929، 1933، و1936 ـ 1939، مستخدمة قصف مناطق بالطائرات كأحياء في يافا، وعملياتٍ إعدام وقتل واعتقال وتشمل الدراسات الثلاثة للباحث كمال قبعة، التي تتبع في هذا الملف جردًا بكل ما ارتكبته بريطانيا من جرائم، بما يشمل القضايا السياسية وكذلك جرائمها بحق الاقتصاد الفلسطيني، كما أن مقالة عيسى قراقع المرفقة تغطي عمليات الأسر والتعذيب التي قامت بها بريطانيا آنذاك في فلسطين. أما على الجانب الفلسطيني فقد استطاع الفلسطينيون بكفاحهم تحريك بند الحقوق المدنية والسياسية الوارد في تصريح بلفور (ولاحقًا في صك الانتداب عام 1922) ليصبح حول تحقيق حقوق سياسية لهم، لذا نجد وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرتشل يعرض كتابه الأبيض عام 1922 متحدثًا عن «وطن قومي لليهود في فلسطين» وليس عن جعل فلسطين «الوطن القومي لليهود»، كما أشار أن وطن اليهود القومي في فلسطين مخطط ليكون مثالًا لاعتزاز اليهود في العالم به، وليس مقدمة لإنشاء دولة يهودية[18].

ورغم أن كتاب تشرتشل الأبيض حاول تهدئة الفلسطينيين بأن وطن اليهود القومي لن يشمل كل بلادهم فقد رفضوه لتضمنه فكرة إقامة وطن قومي لليهود ظلمًا على جزء من بلادهم. وكما جلبت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 اعترافًا إسرائيليًا بمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، فإن ثورة 1936 قد تمخضت عن كتاب أبيض بريطاني في 17 أيار/مايو 1939، يرفض تقسيم فلسطين إلى دولتين كما اقترحت لجنة بيل البريطانية عام 1937[19]، ويطرح إقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل تراب فلسطين بعد فترة انتقالية من 10 سنوات بحيث يتشارك العرب واليهود في الحكم كل حسب نسبته من عدد السكان، على أن يهاجر إلى فلسطين خلال السنوات الخمس الأولى من المرحلة الانتقالية 100 ألف مهاجر يهودي جديد، وتكون هجرة اليهود في فترة الخمس سنوات التالية من المرحلة الانتقالية مشروطة بالموافقة العربية[20]. وقد أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى في أيلول/سبتمبر 1939 إلى منع

---

(18) يجد القارئ النص الكامل لهذا الكتاب في: Abdul Hadi, ed., *Documents on Palestine,* p. 48.
كما يحلل خلة محتوياته في كتابه: **فلسطين والانتداب البريطاني 1922 ـ 1939**، ص 150 ـ 152.

(19) انظر: Abdul Hadi, ed. Ibid., p. 99.

(20) Ibid., pp. 111-117.
انظر أيضًا: عصام سخنيني، **فلسطين الدولة: جذر المسألة في التاريخ الفلسطيني**، ط 2 (عكا: دار الأسوار، 1986)، ص 147 ـ 150.

انعقاد جلسة عصبة الأمم المتحدة للمصادقة على الكتاب الأبيض مما أدى لطويه نهائيًا[21]. خلال فترة الحرب نشطت الحركة الصهيونية في فلسطين باستكمال بناء مؤسسات الدولة بغض نظر من الانتداب البريطاني بحيث تشكلت «دولة داخل دولة»[22]. وبدأت بمهاجمة القوات البريطانية لإخراجها من «دولتها»، في وقت أوصت فيه لجنة تحقيق أنجلو ـ أمريكية سنة 1946 بدخول 100 ألف يهودي إلى فلسطين[23].

وظلت الأوضاع تتدهور بعد ذلك بحيث أعلنت بريطانيا تحويل ملف فلسطين إلى الأمم المتحدة، فكان أن صدر قرار التقسيم رقم 181 في 29 تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1947، حيث امتنعت بريطانيا عن التصويت واقفة بذلك ضد الموقف الفلسطيني والعربي الذي رفض القرار[24]. هذا وقد انسحبت بريطانيا من فلسطين بشكل مفاجئ بالنسبة للفلسطينيين «ولم تعط الفلسطينيين أي فرصة حتى آخر لحظة لأن يمتلكوا أي مقومات للدفاع عن أنفسهم. بينما كانت قد انسحبت من المناطق اليهودية قبل ستة شهور تاركة للصهاينة الكثير من السلاح والعتاد ومعسكرات الجيش البريطاني المجهزة، وأهمها خط تحصينات أيدن في شمال شرق البلاد الذي كان مجهزا لصد أي هجوم ألماني أثناء الحرب العالمية الثانية»[25]. النتيجة من أعلاه واضحة، راوغت بريطانيا مع الفلسطينيين بالوعود بتلبية أمانيهم، وأن وطن اليهود القومي لن يكون على حسابهم وأنه لن تقوم هنالك دولة يهودية في فلسطين. قامت بريطانيا بذلك تحت الضغط الفلسطيني الكفاحي والتفاوضي، ولكنها أثبتت في النهاية أنها لم تكن تعني ما تقول بهذا الخصوص، فاهتمامها الرئيس كان يدور حول إقامة دولة لليهود في فلسطين تحت ستار التلاعب الكلامي حول مجرد وطن قومي لليهود فيها، فهذا الوطن عنى دولة في النهاية قامت على 78 بالمئة من فلسطين عام 1948 وتمددت إليها كلها في عدوان عام 1967.

رابعًا: هل اعتذرت بريطانيا عن تصريح بلفور؟

يشير جورج جبور إلى تصريح لوزير الخارجية البريطاني جاك سترو في 16 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2002 حيث قال عن تصريح بلفور أنه لم يكن مشرفًا جدًا[26]. ولكن بريطانيا قامت بالاحتفال بالتصريح بعد مرور مئة عام على صدوره وعبرت رئيسة الوزراء تيريزا ماي في حينه عن الفخر بهذا التصريح، هذا بينما أصدرت الحكومة البريطانية تصريحًا في 12 نيسان/أبريل 2017 للرد على حملة تواقيع بادر إليها مركز العودة في لندن يطالبها بالاعتذار عن التصريح، ومما ورد في بيان الحكومة البريطانية أنها تدرك أن الإعلان (بلفور) كان ينبغي أن يدعو إلى حماية الحقوق

(21) سخنيني، المصدر نفسه، ص 152.

(22) المصدر نفسه، ص 162.

(23) Abdul Hadi, ed., *Documents on Palestine*, p. 126.

(24) سخنيني، المصدر نفسه، ص 199.

(25) قبعة، «مساءلة بريطانيا عن تصريح بلفور والنكبة الفلسطينية،» ص 22.

(26) جورج جبور، **مئوية وعد بلفور: مستقبل الأمن والتعاون في الشرق الأوسط والمتوسط: أفكار إلى القمة العربية في عمّان** (دمشق: الهيئة الدولية للاهتمام بمئوية وعد بلفور، 2016).

لجميع الطوائف في فلسطين ولا سيما حق تقرير المصير، ولكن بيان الحكومة البريطانية ترك تحقيق حق تقرير المصير ليأتي نتاجًا لمفاوضات السلام بين الطرفين[27]. هذا وكان جورج جبور قد دعا بريطانيا للاعتذار عن الوعد منذ عام 2002، كما دعا الأمم المتحدة لعقد جلسة للنظر في مدى شرعية صك الانتداب، ويقول إنه وصلته رسالة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس عبر السفارة الفلسطينية في دمشق يعده فيها بطرح مسألة اعتذار بريطانيا عن تصريح بلفور في القمة العربية التي عقدت في نواكشوط في تموز/يوليو 2016 وذلك ما كان [28].

وقد كان الرئيس عباس قد استبق القمة العربية بطرح ضرورة اعتذار بريطانيا عن تصريح بلفور والنكبة التي ترتبت عنها وكان ذلك خلال خطابه في الذكرى الـ 69 للنكبة، في 15 أيار/مايو 2016. وفي العام نفسه اجتمع وزير خارجية فلسطين رياض المالكي مع وزير خارجية بريطانيا بوريس جونسون في ذلك الوقت، حيث طالب المالكي جونسون بإصدار وعد جديد ينهي الوعد السابق قبل 100 عام بحيث تلتزم بريطانيا من خلال الوعد الجديد بتحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة والاعتراف بتلك الدولة، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لبحث تأثيرات تصريح بلفور على فلسطين خلال المئة سنة منذ صدوره[29].

السؤال الذي يمكن أن يثار هنا هو ماذا جرى بشأن هذه اللجنة منذ ذلك الحين، ربما من المناسب التوجه بسؤال إلى وزارة الخارجية الفلسطينية بهذا الخصوص، علما أن الاحتفال البريطاني بتصريح بلفور عام 2017 قد يكون جمد عمل هذه اللجنة، والسؤال اليوم ربما يكون حول ما إذا كانت هنالك فرصة لإعادة إحيائها. هذا وقد قدم السيد منيب ربيح المصري دعوة أمام القضاء الفلسطيني في مدينة نابلس لمقاضاة بريطانيا حول إصدارها لتصريح بلفور وآثاره في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وهي ربما تكون أول محاولة فلسطينية لمقاضاة بريطانيا، ولم يصدر القرار القضائي بهذا الخصوص حتى لحظة إنهاء هذه الورقة.

خاتمة: مساران قانونيان غير متناقضين

من الأدبيات المتوافرة يجد المرء طريقين للعمل القانوني على تصريح بلفور وما ترتب عليه، أشار إليهما جوني عاصي في ورقته المذكورة أعلاه. الأول ينطلق من الطعن في تصريح بلفور على أنه غير شرعي لأنه مجرد تصريح وحتى لو تم تضمينه لاحقًا في صك الانتداب عام 1922، وهو ما ذهب إليه القانوني الفلسطيني هنري قطان في كتابه **فلسطين والقانون الدوليّ** (1976)[30]، أما الثاني فيرى أن تصريح بلفور قد أصبح وثيقة قانونية دولية رسمية بعد تضمينه في صك الانتداب، وهو ما ذهب إليه كل من توماس وسالي ماليسون في كتابهما، **القضيّة الفلسطينيّة**

(27) قبعة، «مقاضاة بريطانيا بعد رفضها الاعتذار عن وعد بلفور والنكبة».

(28) جبور، المصدر نفسه.

(29) قبعة، «مساءلة بريطانيا عن تصريح بلفور والنكبة الفلسطينية».

(30) جوني عاصي، «معنى الاعتذار: قراءة قانونية في إعلان بلفور،» موقع عرب 48، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://bit.ly/3xouIqM>.

في القانون والنظام الدوليّين (1986)[31]، حيث استخلصا أنه سيكون من غير المجدي الطعن بالتصريح، ولكن سيكون مجديًا الطعن في طريقة تطبيق بريطانيا له من جهتين: الأولى: قيام بريطانيا بتحويل مقولة «وطن قومي لليهود في فلسطين» الواردة في التصريح إلى جعل فلسطين «الوطن القومي لليهود» وبالتالي إلى مكان لإقامة الدولة اليهودية. والثانية: الاجحاف الذي قامت به بريطانيا تجاه «الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين» كما سماها التصريح حيث لم تحفظ بريطانيا هذه الحقوق لهذه الطوائف في بلادها، بل إنها مهدت السبيل للصهيونية لتقوم بتدمير القرى والمدن الفلسطينية وطرد أغلبية الشعب الفلسطيني من أرضه بما لم يبق أي إمكان لتحقيق الحقوق المدنية والدينية حيث كانوا يقيمون كما وعد بذلك تصريح بلفور. وقد تبنى القانوني الفلسطيني أنيس فوزي قاسم الطرح الثاني هذا في مداخلة له في مؤتمر عقده مركز الزيتونة في بيروت عام 2017 بمناسبة مئوية تصريح بلفور، وانتقد قاسم السلطة الوطنية الفلسطينية لطلبها الاعتذار من بريطانيا عن تصريح بلفور، وطالب بدلًا من ذلك بمقاضاة بريطانيا على انتهاكها للتصريح بدعمها إقامة دولة يهودية بدل وطن قومي وبإخلالها بالحقوق المدنية والدينية لغير اليهود في فلسطين[32].

وأيًا كان الرأيان أعلاه، فإن هنالك طريقًا ثالثًا بينهما اشتقته القيادات الفلسطينية في مداخلاتها أمام لجنة بيل الملكية البريطانية عام 1937، حيث ركزت تلك القيادات من جهة على خرق تصريح بلفور وصك الانتداب الذي تضمنه للقانون الدولي ولميثاق عصبة الأمم المتحدة وللاتفاقيات الواردة في القسم الأول من هذه الورقة. من جهة أخرى ركزت تلك المداخلات على خرق بريطانيا لتصريح بلفور وصك الانتداب خلال انتدابها على فلسطين، بحيث تحول «وطن قومي» إلى «فلسطين الوطن القومي لليهود» وتم خرق تعهدات بريطانيا لغير اليهود، تقترح هذه الورقة استخدام هذا الطريق الثالث في دعاوانا لمقاضاة بريطانيا عن جريمة إصدار تصريح بلفور، ومقاضاتها وأمريكا والصهيونية وإسرائيل عن كل تبعات تنفيذه في فلسطين. لا يغني المسار القانوني بالطبع عن مسارات أخرى لا بد أن تترافق معه، منها مثلًا المسار السياسي والدبلوماسي مترافقًا مع الضغط الشعبي من جوالي فلسطين في العالم وغيره من المسارات لإقناع الحكومة البريطانية وغيرها من الحكومات الغربية للاعتراف بدولة فلسطين وتبني قيامها على الأرض والاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وبالحقوق القومية للفلسطينيين الباقين في وطنهم داخل إسرائيل بعد نكبة 1948.

وإلى حين مأسسة الجهد القانوني وفق ما اقترح في المقدمة، تقترح هذه الورقة في النهاية البدء بثلاث خطوات: الأولى، تقديم قضايا شخصية من متضررين من تصريح بلفور وآثاره عليهم أمام القضاء الفلسطيني؛ الثانية، تقديم قضايا من مواطنين أوروبيين وأمريكان وغيرهم من أصل فلسطيني بنفس الاتجاه أمام القضاء البريطاني، ومحاكم دول أوروبية ودول عالمية مختلفة، وكذلك أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي لها سوابق في الإنصاف على غرار إنصافها للسيدة

(31) المصدر نفسه.

(32) أنيس فوزي قاسم، «وعد بلفور» مداخلة في مؤتمر مركز الزيتونة بيروت، 2017.

القبرصية لويزيدو عام 1996 بإجبارها السلطات التركية على إعادة أملاكها إليها وتعويضها عنها بعد أن أصبحت في الجزء الشمالي من قبرص الذي دخلته القوات التركية عام 1974. كما أن هنالك كما سبق ذكره قضايا حصلت على النجاح في القضاء البريطاني، منها ما رفع ضد جرائم بريطانيا في جزر تشاجوس، المستمرة منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم، ومنها أيضًا التعويض عن الجرائم التي ارتكبتها بريطانيا بحق الماو ماو في كينيا وفق قرار قضائي بريطاني صدر عام 2013، وغير ذلك من السوابق القضائية الدولية التي يمكن الاستناد إليها من أجل تحقيق الانصاف للشعب الفلسطيني على الجرائم المرتكبة ضده. ثالثًا، التوجه بطلب من دولة فلسطين إلى جمعية العامة للأمم المتحدة لإعادة النظر في شرعية صك الانتداب لعام 1922 وذلك نظرًا إلى تناقضه مع ميثاق عصبة الأمم في حينه، ومع التطورات اللاحقة له على القانون الدولي التي يشرحها جوني عاصي في ورقة له[33].

تجاوزًا لإحراج حكومة دولة فلسطين التي ربما لا تريد مواجهة بريطانيا حاليًا في ظل موقف الأخيرة المندد بتوجهات الضم الإسرائيلية، تقترح هذه الورقة أن يقوم قطاع الأعمال، والمجتمع المدني والأكاديميين الفلسطينيين في الداخل والخارج بالعمل على أولًا وثانيًا، فيما تترك ثالثًا لدولة فلسطين لتقديمها رسميًا في الأمم المتحدة في الوقت المناسب □

(33) عاصي، «معنى الاعتذار: قراءة قانونية في إعلان بلفور».

أيديولوجيا الاستبداد...
ما بعد الحداثة في الفكر الأمريكي

مصطفى شلش(*)

كلية الهندسة ـ الإسكندرية.

توطئة

هذه الأيام، هناك من يتساءل ما الذي مَس روح الأمة الأمريكية؟ وما أسباب الفوضى العارمة التي أصابت الحركات السياسية في أمريكا. في هذه الورقة أنظر إلى الشلل الذي أصاب هذه الحركات، وهو كان من جراء تداعي القيم المجتمعية لديها، نتيجة تكوُّن عقيدة تُدعى «الاختلاف/ التعددية» في ظل تنوع سياسات حقبة ما بعد الحداثة.

تدّعي الأصوات الصحافية أنه الجشع الأعمى والطائش من أجل الهيمنة، أو من طرف بعض الجهات المتجبّرة صاحبة المسؤولية عن الشعور بالضيق المنتشر في عصرنا، بينما المعارضون يدافعون عن هذه التصرفات بذريعة وجود تهديدات خارجية مربكة لا يمكن فهمها وما يحدث إنْ هو إلا رد فعل عليها. هذه العبارة الأخيرة يتمسك بها ويسقط في فخها المفكرون «السطحيون» بالعموم ويعتقدون أن ما يحدث من توتر لا يمكن السيطرة عليه كونه نتيجة طبيعية لتجزئة عالمنا!

عمومًا، لا يهتم المفكرون بالمبررات، ويشيرون إلى أن روح الحرب هذه تمثل أزمة، وخصوصًا في ظل تغيير البيئة الاقتصادية الأمريكية. فالآن صارت العرقيات، واللغات المختلفة حول العالم بمقدورها الوصول إلى أرضية مشتركة للتفاهم.

عصر الحداثة، زمن العقلانية، وصخب التقدم، والعلم، والصواب والخطأ قد ولى. وعلينا الآن التعامل مع عدم اليقين في حقبة ما بعد الحداثة. فقد شهد عصرنا تغيرات على مستوى فهم الأحداث الاجتماعية. فالعداوات القديمة قد ذابت، وحلت الخصوصيات السياسية محل السياسة الكونية وخوض الحروب، لذلك شنُّ الحروب والصراعات على هذا الأساس إن هي إلا مضيعة للوقت حسب ما يدعي «رسل» ما بعد الحداثة.

(*) البريد الإلكتروني: mostafashalash1968@gmail.com.

مضى أكثر من عقد على شيوع المصطلح الطنان والجذاب «ما بعد الحداثة» (Postmodernism) في الخطاب العام صانعًا لنفسه مجالًا واسعًا في اللسان الأمريكي. لكن وبرغم صخب ظهور المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية لم يُهتمَّ بدراسته إلا في القليل من الأعمال الأكاديمية. فمصطلح ما بعد الحداثة هو استيراد ثقافي أوروبي سيطر على عقل النخب الأمريكية المثقفة أكثر من نظيراتها في أوروبا وباقي العالم.

سأجادل هنا أن عقيدة ما بعد الحداثة هي بُنى فلسفية فرنسية تولدت بعد إعادة صوغها لتطبيق «بربرية» العصر القديم الفوضوي، إلا أنها كانت مناسبة جدًا لإعطاء رواية تبريرية للمواقف السياسية والدينية للأمريكيين المتأخرين.

مُستندًا إلى قراءة جيدو جيوكومو بريبيراتا (Guido Giacomo Preparata)، في كتابه *The Ideology of Tyranny: The Use of Neo-Gnostic Myth in American Politics – 2011* حيث يسجل جيدو بداية رحلة هذا التيار (أي ما بعد الحداثة) في أمريكا بعدما خرج اليسار الفرنسي مهزومًا تمامًا خلال حقبة السبعينيات، وبقي لمدة عقد ونصف العقد مشوشًا ومعاديًا للنظام بلا فاعلية، ثم قام بتصدير لغته ومصطلحاته إلى المثقفين الأمريكيين، وتولد من هذه العملية ثقافة هجينة وغريبة سيطرت إلى الآن على عقول المدارس النقدية والتحليلية الأمريكية.

أولًا: جذور ما بعد الحداثة

يلاحظ، جيدو جيوكومو بريبيراتا أن منذ نصف الثمانينيات الثاني ظهر مصطلح «الصوابية السياسية» (Political Correctness). إلى جانب مجموعة من المصطلحات والعبارات الجديدة المنمقة، التي تهدف في حقيقة الأمر إلى إخفاء المهزلة التي تعيشها أمريكا، أو كورقة تين تُغطي عورتها العنصرية والبريرية، فالسيد (Mrs)، والسيدة (Miss)، تحولا إلى (Ms)، حتى لا يبدو تمييزًا على أساس الجنس، ودار الجدل حول هل من الأفضل القول أقليات أم أقليات ملونة؛ السود أم الأمريكيون من أصل أفريقي؛ دول العالم الثالث أم الدول النامية؛ المثليون بدلًا من الشواذ... إلخ. في بداية الأمر بدا هذا النوع من النقاش سخيفًا، ولكن البعض يراه يحمل فائدة ما ربما لتصحيح أخطاء الماضي. ولكن ما بدأ بالكلام والجدل حول المصطلحات، توقف وانتهى عندها، ولم يحدث شيء حقيقي سوى هذا الحديث العبثي بلا تغيير على الأرض.

أصبح التحول في المرادفات اللغوية خطابًا دعائيًا لـ «الديمقراطية الليبرالية» تُبرر به العدوان العسكري والاختلالات الطبقية المجتمعية بحجة غياب الحرية، وحقوق الإنسان، وتبرر عدم المساواة الاقتصادية بغياب الوعي الثقافي. تبنت الطبقة الوسطى تحديدًا هذه الحجج لكي تخفي فشلها في تطوير مشروع دمقرطة الدولة. لقد استبدلت المسألة السياسية برمتها لمصلحة الثورة التكنولوجية، وتطور اتفاقيات التجارة، وأخفت الجذور العميقة لكراهية الجماعات العرقية تحت عنوان «عدم كفاءة هذه الجماعات لمواكبة العولمة».

ولتحمل مشهد البؤس الناتج من التغير ما بعد الحداثي، قرر المثقفون والناس على السواء أنه من الأفضل الكذب على أنفسهم، وترك التصديق للزمن، وتسللوا وغشّوا واقتحموا المنظومة اللغوية

اليومية، وعدّلوا المصطلحات لتهدئة الضمير من دون أي فكر لاحق لحل المشكلات الأصلية أو التعامل معها فعليًا على أقل تقدير.

تعاقبت العقود، وأضعفت اللغة المزورة قدرة المعارضين على التفكير، بل وصار الجميع يُلقَّن في المدارس والجامعات وأماكن العمل خليطًا لغويًا شبه مرتجل وسلموا به تدريجًا كونه النظام الأمثل. أن نعرف الحقيقة أمر شبه مستحيل، وهذا سمعناه مرارًا، وبالتالي فإن وجود أي «قيم ثابتة» يمكن المرء أن يبني ويرتب عليها إنجازات وجرائم البشرية كان أمرًا خاطئًا لأنه يفترض ضمنيًا عملية تميز وقهر وتدمير ما هو أدنى في الترتيب. ووفق هذا المفهوم تم تقديم الرجل الأبيض البغيض ذي الأصل الأوروبي كأسوأ جزار في تاريخ البشرية. هذا ليس استنتاجًا جديدًا، ولكن المنطق الذي سبقه ـ وما سيترتب عليه ـ هو الذي يجب التوقف عنده.

تتشكل الحقائق غالبًا من خلال مجموعة خطابات متشابكة ومتغيرة، وتتطور بمدى ارتباطها بالقوة، لهذا نجد بعض الخطابات ذات تأثير مهيمن والبعض الآخر هامشي. الآن، ساد في مجال التحليل خطابات خاصة بالآخر الذي أزيح من مركز العالم بالقوة. أول وهلة بدا هذا الأمر خطوة على الطريق الصحيح لإعطاء صوت لجميع الضحايا الصامتين سابقًا، ولضحايا التعذيب وسوء المعاملة، والشعوب التي تم استعمارها والفقراء والضعفاء، النساء والأطفال، والمثليين. صار الآخر يملك سرديات نبيلة وشرعية وصادقة أكثر من مركزية الخطاب الأوروبي. في أول وهلة توجه أصابع الاتهام إلى الماركسية كونها المسؤولة عن شيوع هذا الخطاب؛ لكنها لم تكن كذلك. فقد تعهدت الماركسية ـ كما المسيحية ـ إلى حد ما بإنهاء معاناة هؤلاء، والنهي عن الظلم، والدعوة إلى العدل، وقيامها بمقاومة تناور على هوامش المجتمعات التقليدية، كانت الراديكالية هي السمة المباشرة التي ظهرت في أول لقاء عرضي لهما.

مرة أخرى، وبالنظر عن كثب لم يكن هناك شيء حقيقي وملموس حصل عليه المضطهدون من هذا الخطاب الجديد للآخر، فقد كان خطابًا بلا حل، بلا توافق، بلا صراع، بلا توقع للخلاص. باختصار، ما تم تقديمه كان إنجيلًا أو «بشارة» بكلام من دون فعل، غرضه الأساسي تخديرهم عن العصيان الفكري تحت شعار التضامن العاطفي مع المضطهدين حول العالم. لهذا كان الخطاب الجديد أكثر تعقيدًا كثيرًا مما يبدو بالظاهر، ولا يمكننا التعرف إليه من خلال مجموعة انطباعات.

في الثمانينيات، كانت الأكاديميات الأمريكية في طليعة المتبنّين للخطاب الجديد حول الآخر، في ظل نوبات عاطفية من القائمين على العملية التعليمية، ونادرًا ما عرف السلك الأكاديمي الأمريكي أي انشقاقات فكرية راديكالية جادة، حتى في وقت تصاعد نفوذ الماركسيين. لقد كانت مقاومة الأكاديميين ضد النظام دائمًا من داخله؛ لم يتصرفوا أبدًا خارج المنظومة. هكذا رسخت السياسة الأكاديمية الأمريكية في نفوس أبنائها موقفًا رمزيًا من التسامح مع النظام أو القبول بمنظومة يتم التعامل من خلالها. وبناءً على هذا شرعوا في تفكيك أغلبية «المنتوج الثقافي» (الكتب، والأفلام، والمقالات العلمية، والإعلامية). كان «التفكيك» هو الملاذ الآمن للفكر يجب على المرء أن يُفكك كثيرًا ولا يبني شيئًا.

لم تكن هناك منهجية لأخذ خطوة خارج الصندوق أو تكوين أي تحالف، أو إنتاج خطاب شامل، كان الأمر من المحرمات بالنسبة حتى إلى المتمردين على الأكاديميات والنظام ككل. لكن التفكيكيين بنوا ضمنيًا ما يُظن أنه تحالف من نوع ما، لكنه في الواقع كان شبكة مرنة تمنع أي فرد يحاول أن يتجاوز الفكر السائد ويسعى لتعديل ما في الفكر السياسي بأي صيغ مختلفة وخارجة عن الثقافة الجديدة التي كانت في طور التكون. كان التحالف ضد التحالف إن جاز التعبير.

عُرفت الثقافة الجديدة فيما بعد باسم «ما بعد الحداثة»، كان مُبشرها هو الأوروبي الفرنسي ميشيل فوكو، وقد حظي بمكانة مرموقة بين الأوساط الباريسية المثقفة في الستينيات وحظي بذات المكانة في نيويورك منتصف السبعينيات، وتحول إلى أيقونة الثقافة الغربية آنذاك.

قاد فوكو الغزو الفرنسي للأوساط الأكاديمية الأمريكية، والمؤسسات التعليمية ببراعة مُنقطعة النظير على مدى خمس وعشرين عامًا، في وقت كان تأثير فوكو قد أُهيل عليه التراب في أوروبا، لكنه في أمريكا امتلك زمام الفكر والمال والدعم الحكومي والمنشورات والسلطة. كانت البلاد تعاني خيبات أمل من تجارب الاشتراكيين وظاهرة الهيبيز (Hippies)، المبعثرة في طول البلاد وعرضها، لم تجد نظريات فوكو بيئة أكثر ملاءمة من هذه لتنمو.

وجد المثقفون الأمريكيون ملاذهم في البناء الفكري المتمرد للفرنسي فوكو ومدرسة ما بعد الحداثة، لينتقل البناء الفكري السائل من الفلسفة إلى الأدب إلى علم الاجتماع ثم إلى الحكومة، وأخيرًا إلى الاقتصاد. كانت الاندفاعة بسرعة مذهلة، لم تعد هناك حركة متماسكة للمعارضة، انتهى اليسار حرفيًا منذ ذلك الوقت.

رُسمت الصورة الأمريكية من مشهد واحد. نجد فيه مثقفين أثرياء جذورهم من الطبقة الوسطى، وجميعهم من البيض تقريبًا وذوي أصول أوروبية ينقسمون إلى فصيلين: ليبراليين حداثيين، وعدائيين مزعجين ما بعد حداثيين يمارسون الشيء نفسه تحت غطاء سياسي يتميز بمسحة من اللباقة.

فالحداثيون الليبراليون يخبرون تلاميذهم أن الحياة لعبة تربح فيها بفضل «السوق»، ووحدها السوق هي من تقدر على رفعهم إلى قمة الهرم الاجتماعي. أما ما بعد الحداثيين فيعلمون تلاميذهم النسبية، ثم التفكيكية، وبعد إتقان كل هذه الألعاب الفلسفية، وتدمير كل سبل التغيير، سيكتشف التلاميذ أن لهم طريقًا وحيدًا ونظام أمان مثاليًا، وعقيدة ترشدهم إلى مصلحتهم الذاتية وهي «السوق».

كما يتدرب التلاميذ في مدرسة ما بعد الحداثة على التصويب على بعض الأهداف لضربها وهي: السلطة الأبوية، والسلطة الكهنوتية، والذكورية العنصرية، والتحيز الجنسي، والتلوث الصناعي العنصري، هذا التلوث الناجم عن النخب البيضاء، المركزية الأوروبية، الذكر الأوروبي الأبيض، الذكر بوجه عام، كولومبوس، والكاثوليك، والدين، والله، والتعالي، والميتافيزيقيا، الروح، والاستعمار، والإمبريالية... وأحيانًا بصورة أقل من الاهتمام، يُقال «الرأسمالية» كمرادف مُبهم للقمع الاقتصادي.

بالرغم من ذلك، لم يتم أبدًا السماح للطلاب بعمل تسلسل هرمي لسلطة، أو بناء تحالف فعّال، ولا إدراك تاريخ المؤسسات السياسية والمالية الغربية ولا العلوم الاجتماعية. فقط يُكتفى بالهراء المألوف واللعب بالكلمات من دون أي تحليل نقدي دقيق للحقائق الاجتماعية.

ما بعد الحداثة لها ثلاثة آثار سلبية رئيسية:

1 ـ مضيعة للوقت في العلوم الإنسانية.

2 ـ خلق ارتباك ثقافي.

3 ـ إضعاف اليسار السياسي.

ما بعد الحداثة يمكنها أن توصف بأنها ارتباك مفاهيمي منفصل عن الأدلة التجريبية، وما هو أسوأ التخلي عن التفكير الواضح والكتابة المفهومة، وهذا نتيجة عكسية من جراء رداءة التعليم والثقافة، حيث يتعلم الطلاب تكرار الخطابات التي لا يكادون يفهمونها وتجميلها. وإذا كانوا محظوظين يمكنهم الحصول على مهنة أكاديمية ليصبح خبيرًا في معالجة المصطلحات اللغوية.

في النهاية كل ما تظهره ما بعد الحداثة من تفضيل للتنوع ومحو للحدود، وتسامح، ما هو إلا سمات متوافقة جدًا مع السمات المميزة لعصرنا لتصب في مصلحة السوق.

التأكيد **الثاني** على فكرة السوق يشير إلى أن العداء الواضح بين الحداثيين وما بعد الحداثيين ما هو إلا تظاهر، أمر مُتخيل، بل مزحة سخيفة، لكن للأسف لم يكن حاضرًا من يمكنه تفنيد الفكر الجديد وقتما ظهر؛ فقد كان المزاج الفكري المختلف قد هُزم أو وقع أسير تأثير الصوابية السياسية للطبقة المتعلمة الوسطى.

أكثر من عشرين عامًا من فلسفة التفكيك في المدارس تمكنت في النهاية من إعادة تأهيل الأمريكي، وتكييفه على الزمجرة، وشتم كل شيء مثل التحيز الجنسي، والحكم المطلق، والمركزية الأوروبية، وشوفينية الذكور البيض. لقد تم تأديب الأمريكي من خلال سلبه أي تفكير سياسي سليم، أو روحاني أو يقيني أو شعور مشترك. بناءً على النموذج الجديد للمواطن الأمريكي نحصل على «هجين» متعصب، وليبرالي، الحياة بالنسبة إليه تساوي التكاليف والمنافع، والرحمة مكلفة وخيار غير ضروري، كما أنها مقتنع بتفوقه الفكري والثقافي مقابل كل تلك الشعوب غير القادرة على إتقان الفنون التكنولوجية أو آليات التسوق عبر الإنترنت.

الفخر العلمي الليبرالي لو كره ما بعد الحداثة سيتعزز لديه الفكر الديني التقليدي ويعيد عقل المواطن الأمريكي إلى طريق مسدود. لهذا دائمًا ما تم الحرص على أن تسود قيم ما بعد الحداثة فتتحول رؤية الفرد إلى التفكير في أقصى حد من المنفعة. مثلت هذه الرؤية النفعية وغير المتسامحة جانبًا كبيرًا من شعبية المحافظين الجدد وخصوصًا في مسألة «الحرب على الإرهاب» (أي الحرب ضد الشعوب العربية)، وفلسفة الإنكار المفتوحة لما بعد الحداثة تسيطر على الأفراد ويعيشون في لامبالاة مطلقة، لهذا قرر اليمين الجمهوري الجديد بصورة جادة الاستفادة من دمج النفعية المدنية مع حماسة المتدينين، أي صُنع إيمان ليبرالي صمم ونسق بصبر من جانب ما بعد الحداثيين من اليمين (مثل ليو شتراوس، وفرانسيس فوكوياما) على الرغم من سخرية منافسيهم الديمقراطيين من أطروحاتهم عند بداية ظهورها، إلا أن التدين الجديد أظهر فاعلية هائلة في التعامل

مع مقتضيات العصر وصار بمنزلة مسكن «المحافظين الجدد» للأمة الأمريكية، وأفضل مهدئ يمكن أن يعمل بصورة أفضل منذ حقبة الحرب الباردة. تفوق المحافظين الجدد على الليبراليين بتقاربهم الفلسفي مع تيار ما بعد الحداثيين.

فالقراءات العلمية الأخيرة لمذهب المحافظين الجدد كشفت عن بناء فكري لا يمكن إنكاره بين هؤلاء، وبين ما بعد الحداثيين من اليمين ومن اليسار على السواء. على سبيل المثال، يرى الطرفان أن عالمنا هو عالم مدفوع بالمصادفة ولا يخضع إلا للسلطة (للعنف) فقط. اليمين المحافظ، والنخبويون منهم، يجدون هذا الأمر حقيقة يوصون بها دائمًا، فالسلطة وحدها تحفظ الاستقرار الاجتماعي.

يسير المحافظون الجدد في هذا خلف فوكو، فلا يمكن مخالفة السلطة إلا بشكل سطحي، ولا داعي أبدًا للانجراف في مسارات غير مستقرة تؤدي حتمًا إلى الفوضى. لهذا يتم الاكتفاء بالمقاومة على مستوى الخطاب أو البث التلفزيوني والصحافة... إلخ. لكن هذا غش لأنه يتحكم في المعرفة التي تصل إلى المواطن ويحدد مقدار اللغة العقلانية، فتيار ما بعد الحداثة يخشى الفكر عمومًا. كما كان يشير جورج باطاي: أن الفكر هو الرعب.

يفتح مجال «الرعب من التفكير» باب التساؤل حول عدة قضايا أهمها:

1 ـ مناهج التعليم في أمريكا.

2 ـ موت المعارضة.

3 ـ التوجه السياسي للمثقفين الأمريكيين.

هذه كلها موضوعات ذات صلة، ويشير الرعب من التفكير المحفور في جذور ما بعد الحداثة إلى التكييف الاستثنائي بين معاداة الإنسانية الفرنسية ومنظومة المعرفة الأمريكية.

كانت منظومة المعرفة الأمريكية بحاجة إلى تعطيل الفكر لديها، وإحضار تأطير معلب تمكن فوكو من صنعه بنجاح، وتمكن فوكو من القفز إلى المقاعد الأمامية المريحة، والابتعاد عن النضالات التي كانت تُثقل الضمير في فرنسا. كما مثل وجوده مخرجًا ضروريًا لحل تناقضات الماركسية مع الواقع الأمريكي، فجذب حوله البرجوازية المثقفة ذات التطلعات الرومانسية التي تحب الحديث عن الفقراء والمجانين والمدانين من دون الحاجة إلى أن يكونوا منهم.

كتب فوكو بإسهاب وبشغف دفاعًا عن المظلومين الذين عانوا في المصحات والسجون والمستشفيات. تحدث دفاعًا عن الحياة البدائية بصورة منهجية قبل أن تكبلها قوى المراقبة والعقاب، وهكذا أصبح فوكو نجمًا جديدًا لليسار الأمريكي المُفلس. لكن يبدو أن هناك سوء فهم خطيرًا وراء كل ذلك.

خلال الثمانينيات، عمل عدد من الأمريكيين في بيئة جامعية تقدم فوكو كصاحب سلطة كهنوتية فكرية، وهو وحده من له السلطة التي يمكن الرجوع إليها بشكل روتيني من أجل الحصول على صك الفكر ما بعد الحداثي، وتحت الضغط بوتيرة ميكانيكية وعدم يقين وخيبة أمل العصر لليسار الأمريكي قرر أن يقايض شعاراته اليسارية التقليدية بلغة فوكو. لقد ظنوا فقط أنهم قاموا بتحديث

لغتهم وأنهم لا يزالون متعاطفين بعد كل هذا مع قضايا العدالة والمساواة والصراع الطبقي. وهنا هي المشكلة خطاب فوكو: لا علاقة له بالرحمة.

لم يهتم فوكو أبدًا بالحياة، بل على العكس إن شهادة فوكو هي شهادة على اليأس المُتمنطق، والمغلف بالمشاعر الرحيمة لقتل المعارضة، وعدم بذل أي مجهود لإصلاح العالم من أجل السلام.

لم يملك فوكو ومن تبعه أجندة سياسية ولا برنامجًا ولا خططًا للإصلاح. كانت فكرة فوكو للمقاومة هي مجرد الانضمام إلى قوى الاستياء، وأن تبقى المعارضة في الهامش، والانخراط في لعبة شد حبل لا نهاية لها مع السلطات. دعوة تبدو أنها تمضية للوقت في حد ذاته: فقط كل ما أراده الحفاظ على التوتر الاجتماعي بصورة دائمة. وغني عن القول إن المرء الأكثر ربحًا من هذه الحالة من الصراع الدائم هو العدو.

فوكو ليس صوتًا أصيلًا كما زعم في الأوساط الأكاديمية الأمريكية؛ فمن خلال تتبع مصادر خطابه نكتشف أنه قام بتطوير مفكر آخر. لم يأخذ فوكو بعض الاقتباسات لذاكرة الغنوصية فقط بل استعار تقريبًا كل أشكال جورج باطاي الجديدة من الاستعارات والرموز والمعضلات الفلسفية، ورويدًا رويدًا اختفى اسم باطاي عن منجزاته الفكرية. كان لباطاي مشروع لكيفية تقبل العنف والدمار بمزيج من استيعاب الصور الرمزية، وبتعليم وتغيير بعض أساسيات اللغة. لقد برع باطاي في التلاعب بالحجج العقلية، وقدم استعارات من صنعه مستوحاة من الموت والتضحية والدم.

انتهك باطاي اللغة التقليدية، وأربك العقل الجمعي للمجتمع البرجوازي. هدف هذا الفعل إلى صنع عنف صامت، خبرة ألم لا يمكن أن تكون منطوقة. ظن باطاي أن هذا هو سبيله لانتهاك المقدس وإعادة تشكيل الدين، ومفاهيم السلام والرحمة، والتوفيق بين وحشية الحياة الطبيعية العفوية؛ لهذا كان يفتش في طقوس العبادات القديمة لتجاوز الأديان القائمة وخصوصًا المسيحية. أراد أن يضرب قلب المجتمع الغربي البرجوازي وما انبثق منه من بيروقراطية.

حشد باطاي كل الطوائف الدموية من رمزية قطع الرؤوس والتضحية بالبشر، وأبناء الآلهة، إلا أن مشروعه لم ينطلق قط، وبقي مجموعة من الصور والاستعارات القاسية والدموية والفاحشة. بيد أن فوكو ورث هذا ونقحه ومنحه لغة الخطاب الأكاديمي من خلال وضعه في نظام فكري مكثف، فلسفة وهمية بُنيت على جوهر وجود مُختل تجسد في تجارب المجانين، والمنحرفين سلوكيًا وجنسيًا، وصور القضيب الحديدي والمهبل الملطخ بالدماء.

هاجم فوكو بضراوة عقلانية عصر الآلة. استعان بالخيالي ليخلد «نظريته» للسلطة ـ المعرفة. تبنى تلاميذه الأمريكيون هذه الأسطورة للتعبير عن الانقسام العنصري بين الجنسين، وادعاء أن السود أقل منزلة من البيض، والنساء من الرجال، وليعود كل طرف إلى جزيرته الخاصة بمعاييره متعهدًا المقاومة «على الهامش» وترك العداء المتبادل يتفاقم من دون فرصة للحل. وهكذا تستمر النسوية، والمثلية الجنسية، والعرقية غير البيضاء في أداء دور لا ينتهي داخل المؤسسات البيض المستفيدة من هذا الهياج، إلى حد وصف غزو أفغانستان بأنه «حرب تحرير نسوية». إذًا، إن قضيتنا

هي سلطة النظام الذي يجد نفسه غالبًا أكثر من أي وقت مضى تحت قبضة القلة المُحبة للحرب التي تغذي فكر فوكو، وترعى مشروع باطاي لقتل المعارضة ومنع أي بديل من الظهور.

ثانيًا: دينسيوس والآلهة العظيمة

يمثل اهتمام باطاي – فوكو بالغنوصية إحدى الأطروحات الرئيسة لجيدو جيوكومو بريبيراتا، في كتابه *The Ideology of Tyranny: The Use of Neo-Gnostic Myth in American Politics* الذي تناول سرد هذا النهج التاريخي للعبادات القديمة، وممارسات التعالي والتواصل مع الخارق (عنصر أو كائن غير بشري قوته لا متناهية ويتجاوز حدود العقل) والدين التوحيدي (مثل اليهودية والمسيحية والإسلام...) ونشوء فكرتي المدنّس والمقدّس، والحيّز الطهراني لمكان الصلاة والسلوك الجسدي، والإطار الزمني للاحتفالات الطقوسية، والفكر الناشئ عن هذه الممارسات.

يظن المتدين أن العالم هو دائرة دينية وكل ما لا يقع في محيطها لا معنى له، إضافة إلى كون العالم نفسه أرض شر نعيش فيها في رعاية الخارق. اختلفت تصورات الخارق مع الزمن، فقديمًا كان الإنسان خاضعًا لعدة آلهة، ويمكنه أن يتقلب في عبادة أي منها، لكن مع ظهور الديانات التوحيدية صار هناك التزام صارم من الفرد تجاه إله كلي القدرة يتحكم في كل شيء.

عملت دور العبادة، وخصوصًا الكنائس، على مأسسة الخارق في الدين التوحيدي، وأدى هذا إلى إخضاع العقل البشري لسردية حرب طويلة بين الآلهة في الأديان القديمة. ثم الله ضد عدة شياطين، حتى حُصر الشر في شيطان طُرد من سماء النور إلى الظلام الأبدي.

يتتبع باطاي سردية الكنيسة من دون النظر إن كانت سليمة أم لا، لكن ليثبت أن ما تعدّه الكنسية «شَرًا» في روايتها كان في يوم من الأيام هو «الخير»، بل أكثر من هذا فقد كان سببًا في انطلاق الخلق. فالمسيح، أو يهوه مثلًا، هو تجسيد للآلهة الجسدية النقية التي لم تتوقف أبدًا عن التعبير عن حضورها، وبالرغم من القضاء ضمنيًا على الطقوس التعبدية لآلهة متعددة إلا أنها عبرت عن حضورها بأساليب دموية مكثفة على الرغم من سعي الكنائس التوحيدية لمحاربة الشر ودحره.

لم يفرّق باطاي بين البعد الديني والبعد الاجتماعي، ففي البعد الديني الغنوصي القديم ظهرت المرأة من الآلهة، وكانت محاربة وتنجب من دون ذكر، والمعابد شيدت لآلهة الخصوبة والأرض، وبقي الإنجاب سرًا وجوديًا، وبقي رجال الدين في المعابد على بعدهم من المرأة وخشيتها؛ بل قرر الكهنة إخصاء أنفسهم خوفًا من عقاب سماوي، وكانت تحضر العاهرات إلى المعابد للمتعة غير المحددة وللاتصال مع الروح المقدسة وليس من أهدافهم أبدًا الإنجاب. كانت تلك طقوسًا دينية خالصة غاب عنها أي مظهر ضروري لإبراز القوى، بل على العكس غالبًا ما شعر الرجال بحرية أكبر في التعبير عن ميولهم الجنسية في الاحتفال بأعياد الآلهة. لكن على الجانب الاجتماعي كان يوجد امرأة محاربة؛ لكن كان لا بد لها من ذكر كي يحدث تكاثر وكي يزيد عدد المشتركين في أعمال الالتقاط ثم الصيد ثم الزراعة والرعي.

لم يراعِ باطاي أن غياب ما يسمى المجتمع الأبوي لا يعني بالضرورة ظهور ديمقراطية نسائية اجتماعية في مجتمعات متخنثة، ولكن ظلت المجتمعات عنيفة وحربية، وبقي الدم والإنهاك والسلب أبرز ملامح العصور الأولى.

مثلت الديونيسية النسخة الذكورية من الانحراف الأفرودي. ديونيسوس الإله الغاضب صاحب النشوة الموسيقية والشعر. الإله المفضل لنيتشه الإله المجسد للقوة الجنسية، الرجل الواحد فوق كل الرجال.

في الديونيسية يصبح الإيروس جنونًا مقدسًا ونشوة صوفية: إنها أعلى درجات الانتهاك وتفكيك الأواصر خلال فيض من الهياج الجنسي والنشوة العربدة المدنسة كانت طريقًا لخلق قدسية الإله. وقد أدت الهجرات البشرية إلى تغيُّر خريطة العبادات بصورة مفاجئة، فدخلت الأعراق المختلفة في حروب طويلة ومستمرة بعضها ضد بعض في أرض مصر واليونان، وفي آسيا الأشوريين والأيونيين والدوريين صراعات لا تنتهي، وجحافل من المقاتلين لا تتوقف، نُسجت الأساطير عن آلهة الحرب وبدأ يغيب عن المرويات الدينية حضور المرأة. فلم يعد هناك مجال للأرض أو للإخصاب وكان الجميع يخشى من الإغواء في المعارك كما يسرد السير جيمس فريزر[1]، في مجلده الضخم الذي ضم مئات الأساطير والتأريخ الإثنوغرافي.

يستند باطاي إلى بحث فريزر الذي درسه باهتمام، وخلص منه إلى بقاء عادات مثل التضحية، فالخنزير يظن البعض أنه مدنّس لكن باطاي يقول إن عدم مسّه كأضحية كان يعود لكونه مقدسًا، وقصة قيامة يسوع بعد موته ما هي إلا تكرار لقيامة الآلهة الذين أعدموا في الأساطير القديمة. حاول باطاي تشييد بناء لاهوتي في العصر الحديث لكنه مبني على السرديات الغنوصية. حاول أن يزعزع استقرار فكرة أن الكون مستقر نتيجة العقلانية في القوانين التي تسيّره ليدلل على أن الاستقرار يلزمه تضحية، وقديمًا ضحوا بالروح البشرية وبالحيوانات وبالأطفال، وربما تكون محارق الحروب البشرية الدورية هي التضحية المقدسة لهذا العصر حيث لا يعد القتل هنا مخالفًا للدين.

اتفق باطاي وفريزر على أن عدة قوانين بقيت من الغنوصية وحكمت النمط المسيحي مثل إعدام المجرمين، وخوف الرجال من دم حيض المرأة، والحفاظ على تقديم القرابين للإله. ما تغيَّر فقط طبيعتها. أبقى باطاي على الجريمة والدين قدمًا بقدم، فكلما تطور الزمن تغيرت الطريقة لسفك الدم ولكنها ضرورة للإبقاء على الدين واستقراره.

كما توصل فريزر إلى أن القوى المقدسة تنتقل كما الشحنة الكهربائية إن مرت في وسيط جيد سمَّاه «السائل السحري». هذا ما بنى عليه باطاي انتقال المقدس كطاقة للاهوت المسيحي، وطوره فوكو ليقدم سرديته في تاريخ الجنون كدليل على نظريته القوة/المعرفة بانتقال المقدس إلى إله واحد أخضع باقي الآلهة بعد نضال شرس جاء الغرب ليحكمه هذا الإله من خلال السلطة الأبوية، وتحت أنقاض المواجهة بين الآلهة نشأ النظام الملكي الطبقي وانتشر الغضب ومعه الحرب

(1) جيمس فريزر (James Frazer): عالم أنثروبولوجيا إسكوتلندي، ولد عام 1854. توفي سنة 1941. <https://www.britannica.com/biography/James-George-Frazer>.

والاغتصاب المنهجي، والحرق والتعذيب، والتضحية بالبشر، والجنس المحموم، والجنون وتشويه الأعضاء في زمن الذكورة «العقلاني» المقدس.

كل هذه الأفعال المؤسفة قد تُعزى بصورة منهجية إلى بعض الشرور الناتجة من الخلط بين النفسية البشرية المسمومة والقلب الحاقد المتعثر. كان العالم يسوده على أي حال هذا المنطق الغريزي الطقوسي غير الخاضع للمساءلة، يقوم الرجال بالقتل والنهب والسلب والاندفاع العدواني والعشوائي؛ لإشباع رغبة أو لتأمين مساحة عيش، أو لعدوان غريزي لا معنى له، فقط لضمان حيوية الجسد البشري.

عادة ما ينحى دارسو الغنوصية مثل باطاي وآخرين إلى تتبع الدماء بصورة منهجية وتقديمها بوصفها جزءًا من الوعي البشري علينا التسليم به، بل والشعور بالنشوة والامتنان من هذه الحقب. على نحوٍ من الجزم يشير باطاي إلى أن البشر «الرجال» لا يمكنهم أن يجتمعوا في مكان دون حفل موسيقي، أو دون أن يتقاتلوا في جو طقوسي، حيث من الواجب قتل الكائنات الحية، فعبر الموت نعرف إرهاب النشوة المقدسة المرتبطة به.

إن الدم هو ميلنا الطبيعي البدائي الذي كبحته المسيحية، ولهذا يجب أن نزيحها من طريقنا كي نكمل أنهار الدماء، هكذا يكمن فكر باطاي؛ يجب أن نطلق شهوتنا للعنف وفي السيطرة كما كنا قبل أن تأسرنا الحملات التبشيرية وتقيد الوحش داخلنا.

وفرت المسيحية، في نظر باطاي وفوكو، القوى الروحية التي مهدت لبزوغ الحداثة على ثلاثة أسس:

1 ـ الرحمة والخير والسموّ الروحي.

2 ـ الثورة الصناعية والعقلانية المرتبطة بها.

3 ـ العبادات الروحية مثل البوذية والأفلاطونية الحديثة.

رغم تمزيق المسيحية فهي ظلت على فعلها الرحيم ووعدها بمغفرة لا حدود لها، وهذا ما يعترض عليه باطاي كونه يخل بثلاثة أصول: الخوف والدم والسلطة؛ المسؤولة عن اقتياد الإنسان إلى الطريق الأصيل والمتسقين مع فطرته وعقله حتى وإن كانت أمورًا لا معنى لها وغير منطقية.

تمنى باطاي مملكة يكون فيها الخير هو رؤية زهرة، ومذبحة لمواجهة جنون الحياة غير المفهوم للوقوف في وجه عذاب لا نهاية له لتفسير معاناة لا يمكن إدراكها. وكان التمني هذا يتحقق بطريقتين: **الأولى**، أن باطاي رأى أن مساندة الفاشية في العشرينيات والثلاثينيات هي انتصار لنظام سيادي قائم على العنف البطولي مُنهيًا تلوث المجتمع الليبرالي؛ و**الثانية** هي أن باطاي قرر ضرب كل جمالية اللغة وإعادة تكوينها من جديد ومعها يعيد بناء النشاط الفكري مرة أخرى.

خاتمة

بعد الحرب العالمية الثانية لم يتبقَّ سوى الخيار الثاني لباطاي، وللأسف هو شديد الخطورة كونه يهذب اللغة، ولكن يقوّض أسوار الشر التي بُنيت في عقل الإنسان منذ أفلاطون فصاعدًا، تُخفي استعارات باطاي وقصص فوكو وحشية البدائية. منذ 1962 سعى فوكو ورفاقه لتحقيق

الخيار الثاني لباطاي، وبدأوا باستهداف البناء اللغوي والمصطلحات والاستعارات فقذفت ما بعد الحداثة أسوار العقلانية البشرية.

مهدت الاحتجاجات الشعبية، والوضع المأزوم ما بعد الحرب، الطريق لفوكو لكي يُحدث نقلة لغوية مع النقلة الاجتماعية التي كان الغرب على موعد معها. الانقلاب في نمط الحياة الشعبي سمح بمرور حضارة الدم لكي تسكن في اللغة.

صارت المحرقة في الحضارات البدائية تقدر في الجامعات الأكاديمية، الصراخ العنيف بين الرجل والمرأة معركة حقوقية. صار الجسد حقل تجارب للتعبير عن رفض الروابط الاجتماعية؛ الوشم، الملابس، ثقوب الوجه. صار هناك جمهور للبدائية حيث تم التسويق للدم، والآن تأتي دور الدعاية البيروقراطية وتسويقها للمنتجات والأفكار والثقافات والحضارات تحت مسمى التنوع، الانفتاح للجميع لكن بلا أي تقارب، الصراع يجب أن يكون موجودًا، فالعنف هو دينامية حضارة ما بعد الحداثة.

لا شك في أن باطاي وفوكو، ومن على شاكلتهم، لن يقولوا إننا نريد محرقة جديدة، أو أننا ندعو إلى أنهار من الدماء لا تتوقف أو نريد انحلالًا أخلاقيًا، أو انهيارًا لأواصر المجتمعات ولا سيولة مفرطة لخدمة الأسواق بلا نهاية، ولا موتًا للمعارضة، ولا انعدامًا للأفق وقتل كل جديد، ومنع أي تحالف، وحجز أي ترقٍّ طبقي، فقط سيقولون نحن ندرس الغنوصية ونشاهد التاريخ، ونحب التماثيل ذات القضيب الصغير ونتابع المجانين، ونستقرئ تجارب المنحرفين سلوكيًا، ونطعم اللغة باقتباسات شعرية لأننا قد نعمل في النقد الأدبي، لكن الحقيقة هي أنه نقل للماضي بدمائه وإلقائه على الحاضر والتلاعب بمشاعر المهمشين ودفعهم إلى حالة من اليأس والعنف لا نهاية لها ولا حلول فيها.

باطاي وفوكو ومدرسة ما بعد الحداثة هم كما الآلهة القديمة وفلسفتها حكايات مفتوحة على الدم والخيانة والإغواء والانحراف، واللذة بلا قيمة تسحرنا اليوم بالتقنيات الرقمية التي تُظهر لنا صور أسلافنا الدمويين، أحجارًا سريالية صنعت خصيصًا لحفر الموت في أذهاننا. عقود والإعلام يرسخ قيمًا جوفاء ومصطلحات طنانة إلى جانب أفلام حماسية وروايات ومعارض فنية ركزت، بطريقة أو بأخرى، على الافتتان بالدم والعنف والموت. إن القوى الخبيثة لما بعد الحداثة ومشروعها الغنوصي قد يبتلع الحاضر والمستقبل □

النص والتأويل عند محمد أركون

عبد اللطيف بطاح(*)

باحث من المغرب.

تمهيد

تستمد كتابات المفكر العربي محمد أركون قوتها من رغبته في تجديد الفكر العربي الإسلامي، وذلك من طريق توجيه المسلمين نحو الطرق المستحدثة في التفكير حتى يتيسر فهم ما يجري في مجتمعاتنا المعاصرة... إلخ.

إن معظم مشاريع أركون الفكرية والفلسفية، سواءٌ مشروع «نقد العقل العربي» أو «نقد العقل الإسلامي» أو «نقد العقل الغربي» تروم نقد أسس العقل المنتج للفكر والثقافة معًا.

ويمكن حصر الأسباب التي قوَّت رغبة أركون في تجديد الفكر الإسلامي النقاط الآتية:

■ تتبُّعه للإنتاج العلمي الضخم الذي عرفته جميع اللغات وسائر الميادين من أنثروبولوجيا وإثنولوجيا وسوسيولوجيا وعلم النفس والنقد الأدبي واللسانيات.

■ إلمامه بكل ما أبدعه القدماء من نظريات وإصلاحات ومناهج.

■ إيمانه بإمكان انتقال القراء المعاصرين من التاريخ الراوي المؤكد للأيديولوجية إلى التاريخ المثير لمشاكل الفهم.

■ رغبته في تجديد اللغة العربية وإخراجها من تحجرها وترددها، معتقدًا بأن الناطقين بها هم من يزيدونها ثروة ونفوذًا.

لهذا السبب رام محمد أركون هدم الهوة بين اللغة العربية والمعاجم العلمية والعقلية الثرية التي أحدثها الفلاسفة والعلماء في عصور الازدهار، لكن، هل تحسن وضع اللغة العربية بعدما استرجعت البلدان الناطقة بها سيادتها السياسية؛ أي بعدما أخذت البلدان العربية استقلالها وبدأت تسعى لإحياء تراثها وإنعاش لغتها ببث الثقافة الغربية في أوساط الطبقات الشعبية والمحرومة أم لا؟

شهدت المجتمعات العربية مرحلة مهمة، متطورة جدًا، شبيهة بالمرحلة التي عاشتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر، مرحلة تزامنت مع ازدهار اللغة العربية، وانفصالها عن أحادية التأويل

(*) البريد الإلكتروني: abdellatif.battah@gmail.com.

متجهة نحو متاهات لانهائية منه، علاوة على انفصالها عن النظم الأساسية كالعلاقات النسبية ومكانة المرأة في المجتمع وحقوق الإنسان.

إن نقد العقل الإسلامي على حد تعبير أركون، ليس سوى تجلٍّ من تجليات الاجتهاد، كونه نقدًا للتجسيد التاريخي والتطبيقي للمبادئ المثالية الروحية، فهناك الوحي وهناك التاريخ، وهناك المثال الأعلى وهناك التطبيق؛ إنه وبخلاصة «النقد المنفتح على آخر مكتسبات علوم الإنسان والمجتمع وخصوصًا مفهوم المتخيّل أو الأسطورة أو الحقائق السوسيولوجية الضخمة، فهذه الأشياء تلعب دورًا في تاريخ المجتمعات وحياتها أكبر من ذلك الدور الذي تلعبه الحقيقة الحقيقة»[2]، لذلك كان النقد التاريخي الأركوني يبتغي تخليص التجربة الروحية الإسلامية الكبرى من الشوائب التي علقت بها، وبهذا، فهو عمل إيجابي لا سلبي، يسعفنا في تبيان نقاط التمفصل بين الوحي والتاريخ.

يروم محمد أركون أثناء حديثه عن النص والتأويل، إخراج الأول من تلك الانحرافات الأيديولوجية التي تتوهم أنها تمثل احتكاكًا مباشرًا للروح البشرية مع كلام الله، قصد التوصل إلى فهم قريب من مقاصده النهائية، حيث إن الخروج من دائرة الجمود وانغلاق الفقهاء التي تفرض خطًا واحدًا للتأويل، لن تتأتى إلا بالاطلاع على كل ما يخص معرفة النصوص القديمة والشروط التقنية للاجتهاد الكلاسيكي.

يظهر تبعًا لهذا التصور، أن كتابات محمد أركون، تبتغي إعادة الاعتبار للإنسان والمجتمع على نحو متكامل؛ أي أنها تأخذ في الحسبان كلا البعدين المادي والروحي، وهي بهذا، تتجاوز الفكر الوضعي، إلى درجة لم تعد معه النصوص الدينية تمثل لدى قرائها خوفًا من جراء تأويلها، وإنما تقوَّت معه الرغبة في الفهم والاستيعاب من طريق تتبُّع خطوات حاسمة في اتجاه الحداثة العقلية والفكرية، من دون اتباع الطريقة التي اعتمدها المؤمنون التقليديون المسجونون داخل (السياج الدوغمائي المغلق).

جدير بالذكر، في السياق نفسه، أن محمد أركون يلح بشدة على اعتماد بعض المناهج العلمية في مقاربة النص الديني وتأويله. لهذا، راح يعمل على وصل الفكر الإسلامي ببعض المناهج الغربية المعاصرة، قصد التحرر من رقابة اللاهوت القروسطي، وتوليد لاهوت إنساني جديد، يحارب من خلاله المسلّمات الدوغمائية، ويؤسسه على مناهج وقيم فلسفية وعقلانية مناهضة للإطلاقية؛ تروم تحرير عقل الإنسان وفتحه على التأويل الحر المختلف، عبر إقامة علاقة جديدة بينه وبين النص والعالم؛ علاقة تكون فيها المكانة العليا للإنسان الذي يؤول النص بعيدًا من التحديدات القبلية، على نحوٍ يسعفه في بناء العالم بطريقة تتناسب وإرادته الحرة.

ما دام الخروج من السياج الدوغمائي الذي يحيط الفكر الديني لا يتأتى إلا بالاعتماد على مناهج ونظريات فلسفية ونقدية أنتجتها الخبرة الغربية، فإن المقام هنا يدفعنا إلى طرح الإشكالات التالية: ما هذه المناهج والنظريات الغربية المعاصرة التي يشجع عليها أركون في قراءة الفكر الإسلامي؟ وما الرهان الأساسي الذي تدافع عنه كتاباته؟ أليس رهانه يبتغي الانتقال من حالة قروسطية،

(2) محمد أركون، **من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 1991)، ص 5.

معتمة وقسرية لفهم الدين، إلى حالة مستنيرة، حديثة وحرة؟ ثم كيف يتحدد مفهوم ونمط التأويل عند محمد أركون؟ وما هي طبيعة القراءات التأويلية المختلفة التي يقترحها؟

أولًا: رهانات محمد أركون في معالجة قضية النص والتأويل

إن ما جعل محمد أركون ينفتح أثناء حديثه عن الخطاب الديني الإسلامي على الغرب، هو جعل المجتمعات الغربية من وظيفة الدين وظيفة اجتماعية عقلانية، على خلاف المجتمعات الإسلامية التي لا تزال «في حاجة ماسة إلى أيديولوجية التحرر والكفاح ضد القوى المستغلة، الخارجية والداخلية»[3].

يلح أركون، في السياق نفسه، على التعامل مع النص باتباع عمليات علمية ـ كالتأويل (Interprétation) والتفسير والرواية والاستنباط ـ حتى يتيسر اجتناب شر الأيديولوجيات الموجودة في النفوس، ورفع المسلمين إلى راية الحق، ودائرة الإيمان المتطابق مع حقيقة النص كما هي هي، حيث إن ذلك لا يتأتى إلا بالتحرر من أشكال التخلف المعرفي والمنهجي التي تعيق تقدم الفكر الإسلامي.

يفترض التعامل مع الظاهرة الدينية، دراسة النص بشكل شبيه بدراسة الظواهر الفيزيائية، أو البيولوجية، أو الاجتماعية، أو الأدبية؛ أي دراسته دراسة موضوعية لا تترك أي فرصة للمقدمات الاعتقادية لكي تفرض على البحث العلمي، رغم أن «الجانب الاعتقادي قد تغلب مستعينًا بالسلطان فأصبح كثير من الأسئلة والمشاكل في ما يخص القرآن، مما لا يمكن التفكير فيه (Impensable) ومما لم يفكر فيه فعلًا (Impensé) إلى يومنا هذا»[4].

يروم محمد أركون أثناء مقاربته لإشكالية النص والتأويل، نقد التصور الجوهري الأحادي النظرة، واستبداله بتصور عباقرة محدثين ومثقفين، بغية تأسيس طريقة جديدة في التفكير الديني، تنفتح على إنجازات الحداثة من دون خضوعها للدوغمائيات الثيولوجية.

ربما هذا هو ما جعل أركون يعمل على تطبيق المناهج الغربية أثناء تأويل القرآن ـ وخصوصًا على بعض آياته وسوره ـ أي على تلك الجوانب المتباينة في الظاهرة الدينية، من مثل: الجوانب الطقوسية الشعائرية، الجوانب الاجتماعية السياسية، الجوانب العلمية المعرفية... إلخ.

دليل ذلك، انخراطه في النقاشات التي دارت في فرنسا بخصوص التساؤل عن: ما هو المثقف؟

يجيب أركون عن هذا التساؤل بقوله إن المثقف شخص «يتمايز عن الفاعلين الاجتماعيين الآخرين لأنه الوحيد الذي يهتم بمسألة المعنى»[5]. بهذه الإجابة، يتضح أن فئة العلماء من رجال

(3) محمد أركون، **الفكر العربي**، ترجمة عادل العوّا، ط 3 (بيروت؛ باريس: منشورات عويدات، 1985)، ص 12.

(4) المصدر نفسه، ص 19.

(5) محمد أركون، **الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد**، ترجمة وتعليق هاشم صالح (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص 4.

الدين يندرجون ضمن دائرة المثقفين، كونهم يكرسون جهودهم وانتباههم لتفسير معنى الوحي، «ولتحديد المعاني الدقيقة للنصوص المقدسة، ولاستنباط الأحكام انطلاقًا من هذه المعاني»[6].

تجدر الإشارة هنا إلى ذاك الانقسام الاجتماعي الأيديولوجي، الذي حصل بين العلوم الدينية وبين العلوم العقلية (علوم دينية نقلية/علوم عقلية دخيلة) خلال القرن الثاني الهجري الموافق للقرن الثامن الميلادي، إلى درجة أن أصبح العالم بعد هذه الفترة يغطي حقلًا من الكفاءات ذات المدى المتسع قليلًا أو كثيرًا بحسب النوعية، فإن كان متخصصًا كان مجاله محدودًا، وإن كان العكس يكون مثقفًا متحليًا بروح علمية مستقلة، محبة للاستكشاف والتحري، روح ذات نزعة نقدية واحتجاجية تشتغل باسم حقوق الروح والفكر فقط، تجعل المتحلين بها ممارسين للبحث الفلسفي الذي لا يحذف الفكر الديني وإنما يهضمه ويتمثله.

يروم أركون بمعوله النقدي تحطيم المناهج والمقاربات الخاطئة، التي أدت إلى تأسيس المدارس الممارسة للسلطة على الأذهان والأجساد، المدارس والاتجاهات الشبيهة بالممارسات الأرثوذكسية السكولائيكية على الفكر الديني التي تسبب في اختفاء المواقف الفلسفية المتحررة، وظهور المواقف الفقهية المتحجرة.

لقد كان يمارس مفكرو الإسلام المعرفة النقدية بكل طيبة خاطر، من دون الإحساس بالحرج أثناء البوح بنتائجهم بخصوص العقائد الدينية، إلا أن في القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، اتسعت الساحة الثقافية في الإسلام، «سواء من حيث المعارف والعلوم الممارسة فيها، أو من حيث المشاكل التي طرحت للنقاش، أو من حيث الأفكار التي تم تداولها من قبل المثقفين أو المفكرين»[7] واجه هؤلاء المفكرون صراعات ناتجة من المواجهة اليومية بين العلوم العقلية، وبين إكراهات الدين وأوامره.

يذكرنا «محمد أركون»، في السياق نفسه، بالدور الكبير للفلاسفة في تدشين الموقف النموذجي الأمثل الذي أدى إلى انبثاق ما يستحق أن يلقب باسم «المثقف»، من مثل، أولئك الذين مارسوا الفكر الحر والمستقل: الجاحظ، التوحيدي، الكندي، الفارابي، ابن رشد.

اختفت المواقف الفلسفية المتحررة، وغابت عن أذهان قُراء النصوص المقدسة، بمجرد ظهور بعض المذاهب الأرثوذوكسية المنتصرة لتأويلاتها، إلى درجة دخلت فيها المجتمعات العربية إلى سياجات دوغمائية مغلقة، تتجاوز التحديدات والمقولات والتوظيفات التي يفرضها العقل داخل كل سياج ديني أو فلسفي يرفض الانفتاح على السياجات الأخرى.

يبتغي محمد أركون الخروج من القناعة التي رسخها العلماء الأصوليون، الذين اعتبروا المعرفة استنباطًا لغويًا من النصوص وعملًا معنويًّا سيمانتقيًا، وليست استكشافًا حرًا للواقع مؤديًا إلى التجديد، لذلك عدّ أركون تلك الممارسات الفكرية سببًا في زيادة سماكة السياج الدوغمائي المغلق على ذاته.

---

(6) المصدر نفسه، ص 4.

(7) المصدر نفسه، ص 5.

قدم أركون مثال ابن تيمية عندما راح يرفض بتصلب دوغمائي شديد كل المواقف العقائدية التي تنحرف عن المواقف الدينية ونصوص الحديث وتقنيات الشرح والفهم الخاصة بالمذهب الحنبلي، عادًّا إياه مؤسسًا لسياج دوغمائي مصغر داخل السياج الدوغمائي الإسلامي العام.

أخيرًا، يمكن القول إن الرهان الذي راهن عليه محمد أركون يتمثل بدفاعه عن المثقف، الذي يسعى للتعرف إلى الشيء، وتقديم معنى عنه، لا امتلاك الحقيقة المطلقة عنه. بهذا المعنى، يصبح المثقف فاعلًا في المجتمع، ومنخرطًا في قضاياه ومشاكله، وهو هنا لا يتنكر لعلماء المسلمين ما داموا يطمحون للقبض على المعنى، والتعرف إليه داخل رؤى دينية عامة أو داخل ممارسات سلوكية مناسبة.

لذلك أكد في معظم كتابته ما يسميه الإسلاميات التطبيقية[8]، قصد تخليص العالم الإسلامي من تلك النظرة الإثنوغرافية التي يحملها الغرب على باقي الثقافات، وذلك بجعله الفكر المسيحي يقدم التراثات الدينية بطريقة إثنوغرافية، وخصوصًا التراث الإسلامي الذي حصره في تجلياته الأصولية المتزمتة، من دون محاولة النظر في الأصوات الدينية والفكرية الأخرى.

ثانيًا: النص الديني بين منطق التعقل ومنطق التحجر

إن جل ما نبتغيه في هذا المحور، هو الوقوف على الكيفية التي أحدث بها أركون القطيعة بين المنهجية التقليدية والمنهجية الإبستيمولوجية الحديثة، هذه الأخيرة التي شجع عليها أركون إلى جانب منهجيات العلوم الإنسانية ومصطلحاتها في دراسة ومقاربة النص القرآني، حتى يتيسر الخروج من تلك الرؤية الضيقة المتحجرة التي عاناها النص طوال قرون، بسبب رؤية الباحثين التقليدين الذين استنفذوا جهودهم في جمع الوقائع والأخبار دون إخضاعها للتحليل والتفكيك والمساءلة.

يعترف أركون بصعوبة تطبيق المناهج الحديثة على النص الديني، وذلك راجع لما قد توقعه من اصطدام يَفْترض حدوثه داخل منطق التحجر الذي يحكم المواقع الدوغمائية التي «تشكل الهيكل الصلب لكل فكر يكون خطابًا عن الإسلام بصفته دينًا ونظامًا من العقائد واللاعقائد (الإيمان/ واللاإيمان)»[9].

وفق هذا التصور، يظهر أن الصعوبات التي تعترض المناهج المفترض تطبيقها على النص، قصد إخراجه من تحجر التأويل نحو تعدديته، لم تعد بالبث ترتبط بما هو عقلي وفكري فقط، وإنما أضحت مرتبطة بما هو عاطفي أيضًا، وخصوصًا أن المسلمين في الآونة الأخيرة أصبحوا يرفضون كل دراسة نقدية أو فلسفية تطبق على النص المقدس، بحجة عدم احتوائه على مواقف أيديولوجية، كونه كلام منزه وإلهي معانيه عصية على الفهم أو التأويل.

---

(8) منهجية جديدة من إبداع «أركون»، من خلالها يروم تطبيق علوم الإنسان والمجتمع على دراسة الإسلام، بدلًا من الاكتفاء بالدراسة الوصفية الخارجية التي يتبعها المستشرقون.

(9) محمد أركون، **الفكر الإسلامي: قراءة علمية**، ترجمة هاشم صالح، ط 2 (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1996)، ص 88ـ89.

تعترض حواجز المراقبة السياسية على تلك الآليات الغربية الجديدة المراد اعتمادها في قراءة النص، قصد تحريره من تحجر التأويل، بذريعة أن تطبيق تلك الآليات يؤدي إلى خلخلة أركان السلطة ونزع الشرعية عن مؤسساتها الدينية. لكن، هل هناك إمكان لتجاوز هذه العقبات؟ ثم كيف يمكننا مواجهة المقاومة التي يبديها رجال الدين المحافظون والعائشون على معارفهم القروسطية[10]؟ إلى أي حد استطاع أركون تشجيع الجمهور العربي على دراسة ومساءلة الموضوعات المحرمة التي بقيت دراستها حتى اليوم حكرًا على علماء الدين التقليديين؟

جدير بالذكر، في السياق نفسه، أن محمد أركون رام تدريب الناس على علوم الإنسان والمجتمع بواسطة الأمثلة العلمية، من دون الإلحاح على المقدمات المنهجية والنظرية، لذلك عمل على تطبيق بعض الآليات في قراءة النص القرآني، وخصوصًا السورة التاسعة منه (سورة التوبة)، التي أدخل أثناء قراءته لها مجموعة من الآليات التي تحد من سطوة القراءات التقليدية وتشوهها، وتسعى للكشف عن وقائع مبعثرة ومتقطعة وآنية لم تستكشف العلاقة بينها وبين المكانة الإلهية للأيات، لأجل معرفة الأحداث التدشينية المتمثلة بشكل لا ينفصل عن النبي محمد بوصفه «رئيسًا لجماعة وليدة بالأيات القرآنية المصاحبة لهذه الأعمال والمؤدية إلى تساميها وتصعيدها (أي ارتفاعها فوق التاريخ)»[11]، ليتموضع بعد ذلك الخطاب القرآني داخل التاريخية التي تحوره وتحوله إلى نوع من تاريخ الخلاص الأخروي.

في هذا السياق نفسه، انطلق أركون من الآية الخامسة من سورة التوبة التي يقول فيها الله:

﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ يسعى المسلمون المؤمنون بالمفاهيم الحديثة لحق الإنسان في التعبير عن أرائه الشخصية، إلى التقليص من أهمية مضمون هذه الآية وجعلها نسبية من طريق الاستشهاد بآيات أخرى أكثر تلاؤمًا مع الإنسان وحقوقه، على خلاف أولئك الذين يستندون إليها من أجل فرض الجهاد داخل رقعة الإسلام في حق المخالف لأفهامهم وتأويلاتهم للنص.

لهذا السبب يرى أركون أن كل هؤلاء «يسقطون على القرآن الهموم والأفكار والهيجانات السياسية الخاصة بالتاريخ الحالي والمجتمعات الحالية»[12]، من خلال تشديده على تنكرهم لتاريخية النص القرآني ولتاريخية العصر الراهن، إلى درجة تم فيها تشويه وتزييف الشروط الواقعية والموضوعية لدمج الحقيقة في أزمنة متنوعة ومتغايرة.

---

(10) كان أركون يفرق بين رقابتين دينيتين في المجتمعات العربية والإسلامية: **الأولى** هي رقابة علماء الدين الرسميين المرتبطين بالسلطة الرسمية عمومًا، و**الثانية** رقابة التيار الإسلامي الثوري الصاعد الذي يريد مكافحة السلطة أو الوصول إلى السلطة من طريق استخدام الدين.

(11) المصدر نفسه، ص 91.

(12) المصدر نفسه، ص 93.

تدل الآية السالفة الذكر، من خلال رؤية أركون، على وجود العنف الذي ظل لصيقًا بالتاريخ، وسيظل لصيقًا به كلما تعرضت الحقيقة المطلقة للتهديد؛ أي كلما تعرض النص للخلخلة والتفكيك، لكن، إلى أي حد سيصدق هذا القول في التاريخ، وعلى ماذا اعتمد أركون في إجاباته عن تلك الإشكالات التي طرحتها الآيات القرآنية؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ـ إلى جانب إشكالات أخرى ـ قادت محمد أركون إلى التشديد على إمكان اعتماد علوم جديدة لتأويل الكتاب المقدس، من مثل:

1 ـ علم السيميائيات: ارتبط هذا العلم في الفكر الغربي المعاصر بأعمال دو سوسور وأعمال المفكر الأمريكي تشارل بيرس، حيث استقاه أركون من خلال احتكاكه بنصوص هؤلاء، قصد تأكيد ضرورة قراءة النص داخل العلاقات الكائنة بين الضمائر الشخصية، وداخل إطار التواصل والتفاهم الشائع في الخطاب القرآني.

فقد كانت قديمًا لا تنفصل عن العالم؛ أي أنها كانت تؤكد التطابق بين اللفظ والمعنى، أما في عصرنا الراهن فقد أصبح الدال والمدلول يمثلان معًا الوحدة اللغوية التي لا تدل على شيء، بل أضحت «تحيل إلى مفهوم ذهني هو بمثابة «المدلول» دون «الشيء»، وكذلك «الدال» ليس هو الصوت الملفوظ أو الرمز المكتوب، بل هو الصورة السمعية، وليس المقصود بالصورة السمعية الصوت المسموع، أي الجانب المادي البحث منه ولكن المقصود هو «الأثر النفسي» الذي يتركه فينا الصوت المسموع أو الرمز المكتوب، أو بعبارة أخرى، ليس «الأثر السمعي» – الصورة السمعية – إلا التصور الذي تنقله لنا حواسنا للصوت (تصور الصوت في الذهن)»[13].

أصبحت اللغة في ظل هذا الاختلاف للعلاقة بين الدال والمدلول واللغة والعالم محكومة بأفق المفاهيم والتصورات الذهنية، بحيث لم يعد المعنى تامًا وجاهزًا، وإنما أصبح إنتاجه متغير باستمرار، مثلما لم تعد العلامة اللغوية تسمي الأشياء في الواقع الخارجي بصورة مباشرة، وإنما صارت تحيل إلى المفاهيم والتصورات التي تحملها الجماعة في وعيها.

تفاعلًا مع هذه التغيرات، قرأ أركون، الآية الخامسة من سورة التوبة «بصفتها وحدة سردية صغيرة مندمجة في الوحدة المركزية الكبرى المتمثلة بحكاية الميثاق الأول الذي ربط بين آدم والله»[14]، وحدة تفترض المحافظة على ميثاق الصراع، الذي يكون بمنزلة ضامن يضمن استمرار الإنسان في الزمن، كونه وجه إلى البشر بواسطة الرسول «محمد»، عن طريق أوامر «اقتلوا، وأسروا، اضربوا... إلخ».

تتبين هنا أهمية الوحدة السردية التمثيلية المشكلة من:

---

(13) نصر حامد أبو زيد، **النص، السلطة، الحقيقة: الفكر الديني بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995)، ص 79.

(14) أركون، **الفكر الإسلامي: قراءة علمية**، ص 95.

ـ الفاعل الأول الله الذي حدد للجميع أدوارهم ومواقعهم.

ـ الفاعل/الذات الثانية الرسول محمد.

ـ الفاعل/الذات الثالثة البشر.

يعتقد أركون أن كل مفردات سورة التوبة جاءت على هيئة مجموعات سيمائية معنوية؛ بمعنى أنها استخدمت بهذا الشكل للتأثير في القراء رغم افتقارها لكثير من الابتكارات السيميائية المعنوية، فهي ـ على حد تعبيره ـ لها قيمة مزدوجة، فهي من جهة، تعني استسلام المعارضين من دون قيد أو شرط، ومن جهة ثانية، تعني استلام الشجعان، حيث تعد الصلاة والزكاة والشريعة من علامات هذا الاستسلام.

هكذا استطاع أركون، أن يحدث بلجوئه إلى السيميائيات القطع مع منطق التحجر بالتوجه نحو منطق عقلاني مؤمن بما لانهاية من المعاني والدلالات، وهو بهذا، أعلن عن ميلاد طفرة نوعية ومعرفية أصابت العلامة، وأصابت نظرة الإنسان وروحه إليها.

ربما هذا هو ما جعل أركون ينظر إلى القراءة السيميائية كآلية تحرر العقل البشري، وتحجب حقيقة كون النص مكتوبًا بلغة إلهية ما، عن طريق الطموح لفهم لغته في جميع مستوياتها، حيث إن أهميتها هنا تكمن في إتاحتها مسافة فكرية بيننا وبين المسافة الأساسية التي تخص المؤلف والمكانة المعرفية للخطاب القرآني، الذي يمكن أن نقرأه من المنظور السيميائي على أنه نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من الكتاب أو المتكلم، تهدف إلى التأثير في السامع، مع الأخذ في الحسبان الظروف والممارسات التي تمت فيها.

2 ـ علم اللسانيات: يواصل أركون انفتاحه على قراءات مختلفة ومتعددة تعينه على فهم النص الديني، متكئًا هذه المرة على حقل اللسانيات، الذي يمتاز عن علم السيميائيات باهتمامه بنظام العلامات اللغوية، على خلاف الأخير الذي يدرس أنظمة العلامات غير اللغوية؛ أي الفضاء الرمزي الموجود في الحياة الاجتماعية، لهذا رأى أن علم الألسنيات شرط أساسي له، وفرع معرفي تفرعت عنه حسب هاشم صالح عدة فروع «كعلم السيميائيات (علم العلامات والرموز)، وعلم المعاني (السيمانتيك)، وعلم الدلالات والإشارات (السميولوجيا)، وكلها علوم متقاربة ومتداخلة ويصعب التمييز بينها أحيانًا. وهي تدرس النص بطريقة تشريحية مزعجة لنا نحن الذين تعودنا على جمالية النص الأدبي ولم نفكر في تفكيكه وتقطيع أوصاله وتحويله إلى جثة هامدة تقريبًا»[15].

وفق هذا التصور، رأى أركون أن عملية التشريح تلك أساسية في فهم معنى النص، كونها تكشف عن البنية الداخلية له، وعن الكيفية التي ركب وجمع بها لأول مرة، عبر فحص واستشكال الأساليب البلاغية والمعنوية التي استخدمت فيه من أجل التأثير في القارئ.

---

(15) محمد أركون، **القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني**، ترجمة هاشم صالح، ط 2 (بيروت: دار الطليعة، 2005)، ص 36.

يقول أركون، في هذا السياق:

«إني أحاول أن أرى كيف يشتغل النص القرآني، وكيف يمارس آلياته، وكيف يولد آثارًا للمعنى (أي المعاني والدلالات)، كيف يولد تشكيلًا معينًا للوعي. ولا أستطيع أن أفصل النص الذي صنع وسمع لكي يقرأ عن القارئ الذي يقرأه. وفي الواقع أنه فيما يخص القرآن ينبغي أن ندرس الكلام أولًا وليس اللغة. فتوجد هنا علاقة بين القارئ والنص لا أستطيع كسرها أو تهميشها. لا أستطيع أن أعتبر النص كمجرد جوهر صوتي فونولوجي وسيمانتي معنوي، ثم أبدأ بتفكيكه، وكأنه آلة ميكانيكية جامدة. إن نصًا ما وخصوصًا إذا كان نصًا دينيًا قد صنع لكي يقرأ ويعاش. وهنا نلتقي من جديد بمفهوم اللغة الدينية»[16].

يمتاز النص الديني عن النصوص الأخرى ـ على حد تعبير محمد أركون ـ بقرب لغته من اللغة المجازية، التي ينبثق فيها الديني ويتطور إلى الناس «عن طريق الذاكرة الشفهية أو الكتابية أو الاثنتين معًا، ولذا فينبغي أن نبتدئ باستكشاف التعبيرات أو (التجليات) اللغوية والسيميائية ـ الدلالية والإشارية الحركية لهذه الذاكرة لكي نتوصل إلى السلالات المؤمنة التي تشكل التراثات الحية»[17].

لجأ أركون إلى اللسانيات رغبة في التأسيس لألسنية جديدة للغة الدينية، مقترحًا قراءته للقرآن، التي يروم من خلالها إيضاح القيم اللغوية للنص، عبر قراءته بروح عصرنا أي بروح تساؤلاتنا وإشكالات عصرنا.

أخيرًا، يمكن القول إن «محمد أركون» هو الأول عالميًا وعربيًا، الذي حاول أن يتجه إلى هذا النوع من الدراسات المعاصرة، من أجل تأمين شروط ممارسة فكر إسلامي نقدي حر، يعتمد في مقاربته للنص تأويليًا على علم السيميائيات واللسانيات وغيرها من العلوم الأخرى حتى يتسنى له الخروج من تحجُّر التأويل الأحادي إلى تعقل التأويلات.

خاتمة

إن المتتبع للمشروع الأركوني، أثناء مقاربته لإشكالية النص والتأويل، يفهم منذ أول وهلة رهانه من الانفتاح على آليات معاصرة في مقاربة النص، وهو الرهان المتمثل ببناء معرفة عقلانية بالنص، وطبقاته المضمرة، حتى يتحرر من السياجات الدوغمائية المغلقة، ويفتح الباب لميلاد فكر تأويلي جديد للظاهرة الدينية.

يروم أركون بتشجيعه على تطبيق هذه الآليات على النص، القبض على المعنى الموجود داخله، معترفًا بصعوبة التدخل في فهم القصد الإلهي، لأن نصه قد التهم وما زال يلتهم الكثير من التأويلات المختلفة والمتغيرة بتغير الزمان والمكان.

---

(16) أركون، **الفكر الإسلامي: قراءة علمية**، ص 231.

(17) محمد أركون، **الفكر الأصولي واستحالة التأصيل: نحو تاريخ آخر للفكر الإسلامي**، ترجمة هاشم صالح (بيروت: دار الساقي، 1999)، ص 283.

لذلك وظف أركون نظريات أخرى للقراءة، ومناهج مختلفة للتأويل، من أجل قراءة القرآن قراءة جديدة، وفهم مرحلة النبوة، وكيفية تشكل المصحف، وتشكل السيرة، أو بالأحرى فهم كل التجربة الحضارية الثقافية العربية الإسلامية، معتقدًا أن ذلك لا يتأتى إلا بتجاوز القراءة الدوغمائية السطحية للنص، ومحاولة الخروج عن التأويل الرسمي الواحد إلى تأويل يعترف بالصراع ما بين التأويلات والتفسيرات.

تبعًا لذلك، راح أركون يرفض القول بإمكان تفسير القرآن بشكل كامل وصحيح، من خلال نقد وتحطيم الأسس والمسلمات التي انبنت عليها المعرفة الإسلامية طوال قرون، كونها السبب المباشر في فقدان الإنسان العربي لإنسانيته وقدراته العقلية.

هنا تتقاطع الأنسنة مع التأويل في الفكر الأركوني، حيث إن إحلال الرؤية الإنسانية للعالم والإنسان لا تتم إلا من طريق تحرير عقل الإنسان وفتحه على التأويل الحر، ففي الأنسنة يكون الإنسان مركز العالم، ومحور الاهتمام؛ أي أنه يكون مؤوّلًا للنص، ومضفيًا للمعنى عليه وعلى أشياء العالم الخارجي بما يتناسب مع إرادته الحرة □

وائل حلاق

الدولة المستحيلة:
الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي

ترجمة عمرو عثمان

(بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014). 352 ص. (سلسلة ترجمان)

هشام مبشور(*)

باحث في الفلسفة الإسلامية والحديثة ـ المغرب.

مقدمة

وسط تعدد المناهج وتنوع المقاربات في الأزمنة المعاصرة، أعيد النظر في عدد من القضايا. ولعل من أبرز هذه القضايا الراهنة مدى قابلية واقتدار التشريع والدولة الإسلامية على الحكم في المجتمعات العربية، التي شهدت في الآونة الأخيرة انطلاقًا من سنة 2011 رياح الربيع العربي وثوراته التي غيرت أنظمتها، واضعة مكانها حركات وأحزاب بأغطية إسلامية. أعاد المفكر الفلسطيني وائل بشارة حلاق، معتمدًا على هذه المناهج، وناهلًا من تلك المقاربات، ومستغلًا نقاشًا فكريًا أزمع إثارته بوصول هذه الأحزاب الإسلامية لسدة الحكم، مساءلة واستشكال مدى قدرة الإسلام كدين وشريعة على الحكم؟

إجابة عن هذا الإشكال خط وائل حلاق كتابه: **الدولة المستحيلة**. وهو كتاب من الحجم المتوسط، يقع في 350 صفحة، ويتكون من مقدمة وخاتمة وسبعة فصول ومسرد للأعلام والمراجع.

في معمعان ما يعايشه العالم من صراعات وحروب، وأزمات اقتصادية وسياسية خانقة، ومشاكل علمية وتقنية وأخرى صحية، يمكن التساؤل: هل يمكن أن يكون الإسلام شرعةً وديناً حلًّا من الحلول الملائمة لتحديات وقضايا الوطن العربي على الأقل؟ وما السبيل إلى استعادته؟ وما الفترة الملائمة للعودة إلى هذا الحكم؟ وهل يؤخذ كاملًا أم ينتقى ويتعامل معه وفق حاجات عصرنا؟ ثم هل يتعالى هذا التشريع على التاريخ أم لا يكاد

(*) البريد الإلكتروني: hichamdescarte@gmail.com.

يكون في الحصيلة إلا محض حدث تاريخي قابل للتطوير وإعادة الهيكلة؟

أولًا: الأمة الإسلامية وسيلة لإصلاح نواقص الدولة الحديثة

يطرح المفكر الفلسطيني وائل بشارة حلاق في كتابه قضية شائكة ومستصعبة، ولا سيما مع انبلاج ما سمي «الربيع العربي» الذي أفرز أنظمة تميل إلى الإسلام السياسي، من قبيل حركة النهضة في تونس وحركة الإخوان المسلمين في مصر بعد ثورتي الفل والياسمين على التوالي سنة 2011. قلنا يطرح سؤال: مدى قابلية وقدرة الدولة الحديثة للتوافق مع الشريعة؟ أو بصيغة أخرى مدى احتمال تطابق العالم الغربي (الدولة الحديثة) مع الخاص الشرقي (الشريعة)؟

بهذا يحاول وائل حلاق الجمع في مقاربته بين الدراسات الغربية الخاصة بالعلوم السياسية والأبحاث المرتبطة بالفلسفة الأخلاقية والقانونية في الوقت نفسه من دون أن يغفل الجوانب الخاصة بالشريعة الإسلامية، وإمكان دغمها واجتيافها لهذا الحقل في أفق تحولها إلى دولة إسلامية بمواصفات ومقومات الدولة الغربية، دولة دينية معدلة، تميل إلى الجوانب المدنية أكثر. ولإثبات هذا الأمر يمارس نوعًا من البرهان بالخلف، فيؤكد استحالة تحقق دولة إسلامية لما تنطوي عليه من تناقض داخلي، يتمثل بأنها دولة مفروض فيها المحافظة على استقلالها وتجردها، ومن جهة ثانية هي إسلامية أي تدافع عن دين وممارسة معينة، وتوفر كل أجهزتها لحماية فئة متدينة بهذا الدين في مقابل فئات أخرى لا تعتقد فيه، ورغم ذلك ولاؤها هو للدولة.

لا يخفي الباحث الفلسطيني أدوار الشريعة قبل القرن التاسع عشر المتجسد في إقامة وإنشاء نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي... تنظمه الشريعة هيكليًا، قبل أن تفرغ من مضمونها وتقتصر على أن تكون مجرد مصدر من مصادر التشريع للدولة الحديثة (ص 19). وفي أحسن الأحوال باتت الشريعة مجرد غطاء يضفي الشرعية على الدولة ومؤسساتها مثل أداء اليمين على الكتاب المقدس في مجموعة من الدول أثناء تنصيب رؤسائها، إذ يتميز تعامل هذه الدول ـ وخصوصًا الإسلامية منها ـ أنه تعامل انتقائي أكثر يأخذ منها ما تناسب مع العصر، الأمر الذي رفضته مجموعة من مكونات المجتمعات العربية، ودعت في مقابله إلى الاعتماد الكلي على الشريعة الإسلامية وفي كل مناحي الحياة كالحال في الماضي. ولعل هذا ينطوي على معضلة في نظر وائل حلاق «فقد قبل المسلمون اليوم بمن فيهم كبار مفكريهم، بالدولة الحديثة كأمر مفروغ منه وكحقيقة طبيعية. وافترضوا في أغلب الأحيان أن هذه الدولة لم تكن قائمة على مر تاريخهم الطويل فحسب، بل ساندتها أيضًا سلطة القرآن» (ص 20). وممارسة حق المواطنة والاقتراع والمساواة كانت عماد الدولة التي تأسست في عهد النبي الكريم محمد في المدينة، وبالتالي ينادي هؤلاء بأن لا تعارض أو تنابذ وتشاكس بينها والدولة الحديثة. وفي محاولة منهم يراها حلاق أنها محاولة لتطويع الدولة واختيار ما تناسب مع مبادئ وثوابت الشريعة الإسلامية، ونموذجها التام والمطلق، المتعالي على الزمان والمكان أو قل الصالح لكل زمان ومكان، ما يثير الاستغراب والاندهاش، إذ الدولة كيان زماني ومكاني والشريعة الإسلامية في نظر هؤلاء فوق الزمان والمكان، فكيف تأتى لهم جمع المقدس مع

المدنَّس والمطلق مع النسبي؟ يضاف إلى هذا الاستشكال سؤال التمثيلية، فإلى أي حد تمثل «الدولة الإسلامية» كل مواطنيها؟

قد تبدو الإجابة غريبة لأنها على شكل سؤال محوري هو: كيف كانت حال المسلمين أنفسهم على مدار اثني عشر قرنًا قبل الاستعمار؟ ما شكل الحكم الذي خضعوا له؟ ألم تكن لهم دولة ودستور وقوانين ومؤسسات وأجهزة؟ يجيب وائل حلاق باستبعاد وجود دولة إسلامية لأن أصلها أوروبي غربي حصرًا أي تتناسب مع بيئتها وجغرافيتها، إذ هي منتوج بشري لها أسباب وعوامل أنتجتها وأنضجتها. «فلا يمكن لهذه الدولة بحكم طبيعتها أن تكون إسلامية في ضوء الأصل الجغرافي والنظامي والمعرفي للدولة الحديثة» (ص 32). والأمل في استرجاع هذه الدولة أمل مبني على الخيال مع ما يرومه من أمثلة وأسطرة للماضي كشكل هروبي من الفشل في تحقيق آمال ومتمنيات ورغبات المواطن العربي الذي لا يزال يكافح من أجل اللحاق بالركب الغربي ولو من طريق استيراد النموذج الغربي للدولة من دون أن تكون له القدرة والعزيمة على التخلي عن تراثه، وأضحى ينظر إلى الغرب بتقنيته وتفوقه العلمي كنطاق مركزي بلغة كارل شميت، قادر على حل كل المشكلات الحياتية بمجرد الانكباب على تقليد مجمل أفعاله والسير على نفس منواله ولا سيما ما يخص المشروع التنويري، القائم على استبدال الأخلاق المحلية والتقليدية الخاصة بأخرى عقلية ونقدية متعالية ومجردة، قدمت كأساس جديد للحضارة الكونية. هي أخلاق علمانية ملزمة لكل البشر، تضع معايير كونية على شاكلة حقوق الإنسان. إذ من شأن هذا بعث الحياة في فكرة كانط بخلق حضارة كونية واحدة تضم كل البشر، الأمر الذي يفسر نوعية الصراع الدائر بين قوتين كلاهما تريد أن تؤدي دور النطاق المركزي، فالشريعة الإسلامية أداة وطريقة للتشريع وصوغ القوانين الأخلاقية والقيم والمثل العليا حتى لكأنها المجال أو النطاق المركزي الوحيد المسيطر على كل القيم الاجتماعية. وأمامها تبدو باقي النطاقات الأخرى فرعية وهامشية غير قادرة على مقاومتها أو رفض هيمنتها وتسيدها. «ونطاق الشريعة هو الذي خلق مجالات مثل اللغة وعلومها والتفسير والمنطلق والبلاغة والجدل ونظرية المعرفة وطورها وصقلها» (ص 44).

لطالما ظلت العلوم كالرياضيات والفلك والطب، في خدمة الشريعة الإسلامية تنمو في أكنافها وتتطور في أحضانها. وبالتالي شكلت الشريعة النظام والنموذج الذي يحافظ على المجتمع من الفوضى والاضطراب، تحفظ عليه وحدته وتضفي عليه الانسجام والتماسك، ورغم ذلك تعرض النظام الذي تمثله لانتهاكات وحيل من المتمردين والنشالين واللصوص وقطاع الطرق... وإذا لم تنجح نجاحًا كاملًا على الدوام في المجتمع ليس من ضعفها وقلة حيلتها بل من قوتها وقدرتها على الانفتاح والتجدد المستمر، لذا فالباحث حلاق لا يرفض إمكان الماضوية أو الرجوع للخلف قصد الاستفادة من التجارب والخبرات الماضوية. فحتى الحداثة المدعية للتقدم تحتاج إلى عجوز (الماضي) ناصح وخبير راشد. وهكذا على الرغم من كون الماضي بائدًا ماديًا ومؤسسيًا إلا أنه صالح إن لم يكن كليًا فعلى الأقل جزئيًا وخصوصًا في جوانبه الأخلاقية. يماثل استدعاء أرسطو والأكويني وأفلاطون وماركس... وإذن، يشرع حلاق عملية الرجوع

للماضي وحط الرحال في الشريعة لتمحيص ما يصلح منها الآن، ولا سيما ما من شأنه معالجة أعطاب الحداثة وآفات التقنية.

ثانيًا: تاريخانية الدولة في الإسلام أو في تجاذب الشكل والمضمون

يقر الباحث حلاق أن مجال البحث في الدولة اكتسى صبغة تاريخانية أي أنها وليدة لتضافر مجموعة من الظروف والحيثيات الحياتية، بمعنى آخر هي إنتاج بشري خالص. ويميز داخلها بين الشكل الثابت الباقي والدائم، فوق التغيير وأعلى من التاريخ، وبين المضمون المتغير انطلاقًا من مؤسساتها وأجهزتها وآليات حكمها التي تخولها احتكار العنف المشروع، الأمر الذي يضمن لها التسيد على المجال الذي توجد فيه.

هذه بعض خصائصها المضمونية تضاف إليها خاصية التاريخانية، إذ من حق كل دولة تدبير مجالها الخاص وبسط السيطرة على حدودها. وعلى الدول الأخرى الاعتراف لها بهذا الحق، حق تمثيل أمتها وشعبها في المحافل والمنظمات الدولية. وكلما كانت الدولة أكثر عدلًا وديمقراطية تقوم على فصل السلطات كلما كانت أكثر تمثيلًا لشعوبها وتعبيرًا عن إرادتهم. والحال أنه قليلًا ما توافرت هذه الشروط في أعتى الديمقراطيات الغربية (أمريكا مثلًا لا تمثل كل الأقليات ومختلف الإثنيات في مجالسها المنتخبة). أضف إليه أن فصل السلطات فيها غير تام ولا ناجز، فعلى سبيل المثال تتدخل السلطة التنفيذية كثيرًا في فرض قوانينها والتشريع لها من داخل السلطة التشريعية ولا سيما عندما تحوز الأغلبية فيه.

وقل الأمر نفسه بالنسبة إلى السلطة القضائية، فالمحاكم تقدر على التشريع وكذا متابعة التنفيذ. فقد أثبت القضاة جهوزيتهم لشد أزر الدولة وتدعيم قراراتها (ص 101).

يلاحظ الباحث حلاق غياب هذه الخصائص والسمات ـ على علاتها ونقاط ضعفها ـ بالعودة إلى ما وجد عند المسلمين في التاريخ من بناء فكري واجتماعي وسياسي واقتصادي... لذا يسميها «الحكم الإسلامي» الذي يختلف جذريًا عن الدولة الحديثة شكلًا ومضمونًا. ففي الإسلام تحل الجماعة (الأمة) محل الشعب (المواطن). فالحكم في الأمة للشريعة الإسلامية، وكل إقليم تسود فيه يعد دار سلام، وكل مكان لا تحكم فيه يعَدّ دار كفر. يفترض هذا إذًا أن لا سيادة للأفراد ولا حكم لهم، فصاحب السيادة والحكم هو الله وحده يجسد الإرادة العليا، ويمثله وينوب عنه الفقهاء (الإجماع) شكلًا على الأقل، أما مضمونًا فلهم كل الصلاحيات لتأويل شريعته وإعادة صوغ قوانينها دون العبادات والحدود. فهؤلاء الفقهاء يمثلون أهل الحل والعقد دورهم كدور الخبير أو المستشار المختص في النظر في مدى مطابقة القوانين الوضعية للإرادة العليا لله. واجبهم أمام الله ورعيته إسداء النصح للحاكم وإصدار الفتوى على كل المستجدات.

تلك الإجابات القانونية والشرعية عن النوازل المستجدة مكنت الشريعة الإسلامية من المرونة والقدرة على التكيف مع مختلف البيئات السوسيوثقافية. فلا الحاكم ولا القاضي فوق القانون الشرعي ومجموع القيم والمثل العليا، فالكل خاضع لهذا التشريع، والرقابة تأتي منه مباشرة ولا مجال للتنصل منه. كانت تلك الثقافة متشبعة بالمسؤولية الأخلاقية وعلى اتصال مباشر بالنظام الحاكم

وكل التابعين له وفي استقلال للقاضي، قادرة على متابعته ومحاسبته. يصرح حلاق في هذا الشأن بالقول: «وبالفعل، فإن القضاة المحليين والمفتين وممثلي الأحياء والطوائف المهنية، بل وجامعي الضرائب كانوا يشاركون في اجتماعات المجلس، كمدافعين عن مصالح جماعاتهم» (ص 142). بهذا التصريح ينفي الباحث وجود احتمال ولو ضئيل في إمكان وقوع الظلم أو الاستبداد ما دام القاضي كسلطة مكلفة بفك النزاعات مستقلًا عن الحاكم، يخضع فقط لقوانين وأحكام الشريعة الإلهية. ثم إن للقاضي موارد مالية أخرى غير القضاء، فقد يكون فقيهًا وتاجرًا وحرفيًا... وفي الجهة الأخرى يمثل المتقاضون دافعي الضرائب لنظام الحكم، أي السلطان، ويشكلون من هذا المنطلق أداة ضغط كبيرة. وهي على العموم مبررات على وجاهتها لم تمنع من قيام حكم استبدادي وطغياني في فترات كبيرة من تاريخ الإسلام، بل إن العدل لم يظهر إلا في فترات متقطعة نخص منها بالذكر فترة الخلفاء الراشدين. لم يلتفت الباحث إلى هذه الملاحظات وما كان له الالتفات إليها وهي تأتي كنقيض للنتيجة التي يسعى لها.

وبعد هذا شرع الباحث في سوق نتائج وبسط خلاصات؛ من قبيل ارتباط الإسلام ببيئته التاريخية وبمشروعه الأخلاقي. وثانيًا تميزت الهوية الإسلامية بسيادة الله ونفاذ حكمه، الذي مثل نموذجًا تامًا للفصل بين السلطات (الخلاصة الثالثة والأخيرة). ولعل الأهم في هاته النتائج بلوغه لتاريخانية التشريع الإسلامي واستقلالية قضائه، وكأنه بذلك يضيء فترة من زمن الحكم الإسلامي، ويعيد النظر فيها بعيدًا من الأفكار المسبقة القائلة بصعوبة استرجاعه أو العمل به في الفترة المعاصرة.

ثالثًا: الكائن والـ مايَنبغي أن يكون أو مفارقة القانوني والسياسي والأخلاقي

تبيّن للكاتب بما لا يدع مجالًا للشك أن الحكم الإسلامي كان الأقدر على الفصل بين السلطات وتحقيق أكبر قدر من الاستقلال لكل نوع على حدة، من الدولة المعاصرة التي ما زالت تعاني آفات اختصرها الكاتب في أمرين: المشكلة القانونية المتمثلة بصعوبة الفصل بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون. والمشكلة السياسية المتجسدة في غياب التوافقات، ومحاولة السيطرة على الإنسان، وقبلها كان البراديغم هو السيطرة على الطبيعة، عبر تنصيب الإنسان سيدًا عليها وغاية نهائية مطلقة، يجب أن تخدمها كل الوسائل الأخرى بما فيها الطبيعة. وبهذا تصبح المعرفة المنتجة حول هذه المسائل مبرمجة لخدمة القوة والضبط والسيطرة والتوجيه. تعومل مع الطبيعة كآلة متوحشة وبليدة وكمورد خالص للموارد الأولية، يمكن استغلالها واستنزاف خيراتها ومواردها دونما رقيب أو قيد أخلاقي (ص 154).

ارتسم في الأفق الغربي نوع من القطيعة بين ما هو كائن، من تخلف وتراجع وبقايا تراث مسيحي عالق. وبين ما ينبغي أن يكون من تقدم وتطور وعلمنة للجوانب الأخلاقية بإعادة تبئيرها وتأويجها لتنبني على المصالح الخاصة للفرد والمصالح العامة للجماعة؛ بما يضمن تمتع واستمتاع الكل ورخاء الجميع على وجه الإنصاف والمساواة. ولم يكن هذا الفصل قائمًا في الحكم الإسلامي بين ما ينبغي أن يكون

(الأخلاق) وما هو كائن (القانون). فالكل من وضع الله وإرادته الخاصة. ما يعني أن لا مجال لتغيير أو تعديل هذه الإرادة الخاصة، وأعز ما يطلب هو التكيف والتوافق مع هذه الإرادة المطلقة التي يستحيل في حقها أن تتغالب وتتشاكس مع الإرادة الخاصة للناس، نقصد القوانين الوضعية، إذ القبول بهذه القوانين ونقلها للمجال الإسلامي «يعني القبول بأننا نعيش في كون بارد نملكه ونستطيع أن نفعل به ما نشاء. كذلك يعني هذا القبول بأن تنحى جانبًا المبادئ الأخلاقية للقرآن والشريعة» (ص 174). يفترض الباحث حلاق استحالة التوفيق أو الجمع والتأليف بين قوانين بشرية وضعية نسبية ومتغيرة مع القوانين الإلهية المطلقة والكونية الثابتة، وليس هذا فقط بل يعتقد أن كل إدخال لهذه القوانين الوضعية يعني تبديل هوية المجتمع وعزل لمبادئه الأخلاقية الإسلامية. والملاحظ أن افتراضه غير مبرهن عليه ولا مثبت علميًا، إذ الشريعة الإسلامية ليست كاملة منزلة من الإله وإلا ما الجدوى من أصول الفقه ومجموعة من العلوم كتفسير والفتاوى والاجتهادات والقياس والمذاهب... ألا تعبّر كل منها عن فهم مغاير ومختلف للنصوص المؤسسة (القرآن والسنة)؟ ألا يعد كل منها تأويلًا واجتهادًا من التأويلات والاجتهادات البشرية القابلة للتعديل والتغيير؟

يستمر الباحث في المقارنة بين وضعية الدولة الحديثة التي ظن غيرنا (يقصد الباحث من المسلمين من مثله) أفضل من الحكم الإسلامي، قلنا يستمر الباحث في المقارنة بينها وبين الحكم الإسلامي، وهذه المرة من منطلق قيمة الحرب، المفروضة لزامًا على مواطني عدة دول (التجنيد الإجباري) وضرورة الالتحاق بالحرب عند حاجة الدولة لكل فرد بالغ وعاقل وقادر، وكل قعود دونه أو فرار منه يعد خيانة عامة للوطن والدولة. أما في الحكم الإسلامي فيُعَد الجهاد فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن البعض، ولا يتوجب عن أي شخص إلا بموافقته وموافقة أبويه إن كانا بحاجة له، فوجوبه أخلاقي لا قانوني. ويلاحظ الباحث الفلسطيني أن تعمير الأرض والصناعة والحياة مقدم على الحرب، اللهم إلا في حالات الدفاع عن النفس. وحتى هنا لا يلزم إلا المحاربين المعدّين المدربين لمثل هاته المهمات. إضافة إلى وجوب احترام قواعد أخلاقية كإمكان الفرار حال الخوف من الموت أو العياء أو السقوط من فوق الفرس... وهي أخلاق كادت تغيب في حروب الدولة الحديثة.

رابعًا: إنتاج الرعايا بين الدولة الحديثة والأمة الإسلامية: جدلية الفصل والوصل.

ينطلق الباحث هنا من مسلَّمة مفادها: ضرورة وجود سلطة عليا يخضع لها الجميع وينقاد لحكمها الكل. تخضع للرقابة والمتابعة لكل من هو تحت سلطتها حتى كأنها فرضت نفوذها على المجال الحضري ثم البوادي النائية، بفضل استثمارها لأجهزة الرقابة والعقاب كالجيش والشرطة، إذ تزامن وجودها مع وجود هذه الأجهزة، قوتها مستمدة من قوة هذه الأجهزة وبقاؤها رهين بدوامها. وللزيادة في الضبط استخدمت قوتها الناعمة من الأجهزة التربوية التعليمية من مدارس وجامعات... وفرض على الآباء إرساء أبنائهم لها قصد صياغة أذهانهم وضبط ميولاتهم بليونة ويسر. يكتب حلاق: «شكلت المدارس والجيوش والمستشفيات والسجون تجليات منتظمة لطريقة في إنجاز الأمور وتربتها تتسم بالإحكام والتحديد إلى أبعد حد» (ص 193).

تروم هذه المؤسسات إخضاع الجسد وضمان انصياعه لأوامرها ولو بشكل لاشعوري.

صار الجسد مقيدًا مدجنًا قابلًا للاستعمال والتلاعب به لإنتاج آثار معينة تعود على النظام الرأسمالي بالنفع. ولعل من بين الوسائل المستعملة لضبط الجسم والرقابة على أفعاله وسلوكاته، سياسات الأسرة كمحل للتربية وتلقين الأطفال لأبجديات الانضباط للدولة ولأعراف وعادات المجتمع باستدخالها واجتيافها مع حليب الأم، لتؤدي نفس الضرورة الحياتية التي لمكونات الحاجة والرغبة. تصبح الأسرة مكونًا من مكونات الطفل. فالنحن يخترق الأنا (الطفل) في عمقه الوجودي ومن خلال استغلال الأدوار المحورية للأسرة. وكعاداته يرى الباحث انفصال الحكم الإسلامي عن هذه السلطة لكون تربيته وتعليمه أبقيا على حياده فلم لم تستطع الدولة الإسلامية التحكم فيه وفرض توجهاتها وأيديولوجيتها عليه، وترك للفقهاء اختيار نوعية دروسه المقررة، وفي أغلبها ارتبطت بالمجال الإسلامي كالفقه وعلوم اللغة والتفسير... أضف إليها وحدات تدرس الرياضيات والفلك والطب... لأغراض خدمة الدين. والأمر نفسه يقال للأسرة بارتباطها وولائها لله ولشرعيته، أما الحكام فمتغيرون متبدلون ميّتون. والدليل شهادتها أن لا إله إلا الله الركن الأساسي والأولي للولوج إلى الإسلام، يجعلها تستسلم للنظام الأعلى لله فلا تخاف ولا تهاب إلا إياه، ولا تعبد ولا تتقرب لغيره بأي وجه من الوجوه، فحتى الحاكم عبد لله مطالب كعامة الناس بإنفاذ شريعته. والخوف من الله وطاعته، يشبهان الإكراه الممارس من الدولة الحديثة على مواطنيها. محرك الخوف من الله محرك ذاتي يتقوم بالأخلاق ويسعى لتحسين العلاقة مع الخالق بالصلاة، أما التودد للمخلوق فتتم بالزكاة، تلك الفريضة المالية التي تؤخذ من الأغنياء لتؤدى للفقراء. إنها إحدى أهم وسائل العدالة الاجتماعية في الفقه الإسلامي، وهي تفوق فرض الضرائب اليوم مع ما يعتريها من نقائص تؤدي إلى غياب العدالة الاجتماعية في جمعها وطرق توزيعها وتقسيمها ولا سيما عندما تغيب الجوانب الأخلاقية والرقابة الإلهية. كما حدث ويحدث في الدولة الحديثة، الأمر الذي جعلها أقل الدول عدالة اجتماعية وأدناها تماسكًا وتضامنًا وتسامحًا. ودائمًا وكعادة حلاق يدخلها في مقارنة بالأمة الإسلامية قديمًا مع عدم الالتفات لوجود الفارق البيّن بينهما. لا نرى من مبرر شرعي للمقارنة بين المجالين، ولا نظن الدولة الحديثة على تعدد أشكالها وتنوع مؤسساتها بالسوء الذي سامها به الباحث ولا الأمة الإسلامية بالخير والتمام الذي وصفها به الكاتب. نظنها نوعًا من الأسطرة للأمة الإسلامية في مقابل شيطنة الدولة الحديثة أبعدت الكاتب عن الحكم الموضوعي الذي يستلزمه كل بحث علمي.

خامسًا: الاقتصاد المعلمن في مواجهة الاقتصاد الإسلامي

يباشر الباحث حلاق الحديث عن الاقتصاد وأدواره الطلائعية في إنعاش الحياة العامة والخاصة للأفراد، ومنهم فرصة العيش الكريم وفي رخاء تام، قلنا ينطلق من مسلمة تغاير وتباين الاقتصاد المعلمن الذي يكون في ملكية الشركات الكبرى تتحكم فيه تحت مسمى حرية اقتصاد السوق وقابلية كل شيء للمبادلة المادية، ومنع الدولة من التدخل في هذا الشأن بل لا محيد لها من خصخصة وتفويت وبيع أي شركة أو مؤسسة تابعة لها إلى المستثمرين

ورجال الأعمال. يأتي هذا في مقابل الاقتصاد الإسلامي القائم على الأخلاق من مثل مبدأ حفظ الملكية والثورة وإنمائها ككلية من الكليات الخمس، مع عدم السماح بالاحتكار أو الغش أو جمع الثروة في يد فئة من الفئات أو جماعة من الجماعات، إذ من أدوار الحسبة في الإسلام هي مراقبة الأسواق والغش في السلع ثم معاقبة المحالفين. ولأهميتها تأتي في الرتبة الثانية بعد القضاء، وتتميز بالاستقلال وعدم التبعية لأي جهة أو الخضوع لأي طرف. رغم أن من يوظف المحتسب هو شخص الأمير بشكل مباشر. دوره كامن في الدفاع عن الفقراء والمساكين الذين لهم حق مشروع وطبيعي في مال الفقراء بوصفه مالًا لله الرزاق (ص 269). وإقامة عدالة اجتماعية هدف منشود، فلا معنى لعيش البعض جيدًا والبعض الآخر لا، إذ مشروع الأمة الإسلامية يخدم رفاهية الفرد والجماعة، ومن شأن الاعتناء به إعادة التوازن إلى المجتمع. وهو نفس المشروع النقدي الذي تبناه في نظر الكاتب عدة كتاب غربيين مرموقين من قبيل ماكنتاير وشارلز تايلور وراولز. ومن هذه الجهة يلتقي مشروع حلاق مع أكبر المشاريع النقدية رغم اختلاف المرجعيات والمنطلقات وحتى ميكانيزمات وآليات المعالجة المنهجية، فالكل يريد خدمة التعايش السلمي على الأرض، والجميع يطلب إقامة العدالة الاجتماعية وضمان رخاء العيش للجميع. وبالتالي إخضاع الحداثة والدولة المعاصرة لنقد أخلاقي لإعادة هيكلتها وتأسيسها كل المبررات.

خاتمة

قد نتفق، وقد نختلف، مع الباحث في النتائج التي توصل إليها في دراسته. لكننا سنلاحظ أن للرجل مشروعًا فكريًا واضح الملامح، يدافع من خلاله عن أهمية الانطلاق في أي بناء حضاري أو نهضة فكرية أو قومة اجتماعية... من التراث المحلي لهذه الجماعة، والمقصود بها هنا المجتمع العربي. فلا نهضة له من دون الاعتناء بموروثه واستعادة تشريعه الإسلامي كحل ناجز وناجح تم تطبيقه في ما سبق. وإن كان المفكر الفلسطيني وائل حلاق لم يحدد بالضبط ماذا نأخذ من التشريع الإسلامي وماذا نرد؟ وإن كان لا محيد عن الرجوع إلى هذا التشريع والتمكين له في السلطة والحكم، فإلى أي فترة نعود؟ وهل يكون هذا التشريع صالحًا لكل زمان ومكان أم فيه ما هو صالح يستحسن انتقاؤه ومعاملته بعقلية الاختيار النقدي؟

أسئلة أخرى لم يجب عنها الباحث في كتابه هذا، بل لم يطرحها في أفقه الفكري الذي يعتقد في مطلقية التشريع الإسلامي، وأدواره المركزية في حل كل ما تعانيه دول العالم الحديث من ضائقة سياسية واجتماعية واقتصادية، وكأنه يسارع إلى تشجيع حركات الإسلام السياسي التي تولت السلطة بعد ثورات الربيع العربي في 2011، نقصد حركة النهضة في تونس وحركة الإخوان المسلمين في مصر. فالحل جاهز وقد أثبت جدارته في صنع التاريخ وهو الذي جرب فيما قبل، ويكفيه ضمانة أنه تشريع إلهي مقدس. فلم لا يأخذ بناصيته ويطبق مجددًا في بيئة عربية هو أقرب لها من غيرها من التراثيات الغربية.

على العموم لن نقرر مثل ما قرر الباحث ولن ننطلق من مقدمات جاهزة مسبقًا ثم نعمل على تأكيدها بناء على حجج وبراهين منتقاة بعناية. ونترك في الأخير الحكم لذكاء القارئ وفطنته، هو سيستخلص النتائج لوحده من دون أن نصادر هذا الحق كما عمل الباحث □

يوسف محمود عُليمات

النّقد النّسقيّ: تمثيلاتُ النّسق في الشّعر الجاهليّ

(بيروت: الأهليّة للنشر والتوزيع، 2015). 184 ص.

عامر سلمان أبو مُحارب(*)

ماجستير في الأدب والنّقد، الزّرقاء- الأردن.

صَدْرُ القَوْلِ

تتغيّا هذه المراجعة النقدية أن تقدم مقاربة نقديّة تُراجع فيها المحتوى النّقديّ لكتاب الناقد الثقافيّ الأردنيّ يوسف عليمات، الموسوم بـ **النقد النّسقيّ: تمثيلات النسق في الشعر الجاهليّ**، وقبلَ بدء الحديث فإنه لا ندحة من القول: إنه ليس هيّنًا الانبراء لمراجعة هذا الكتاب، وذلك لسببين، السبب **الأول** يتأتّى من وعورة مسالك المراجعة النقدية – وبخاصة – إذا ارتبطت بمشروع ناقدٍ ثقافيّ كبير، أحدث في الأوساط النّقديّة هزةً بشأن القراءة النقدية للتراث العربيّ شعرًا ونثرًا. يقول السبب **الثاني** إنّ هذه المراجعة تندرج في سياقات الكلام على الكلام، والكلام على الكلام صعبٌ ... ذلك أنه يدور على نفسه، ويلتبس بعضُه ببعضِه كما يقول «أبو حيّانَ التّوحيديّ».

وقد انتخبت هذه المراجعة أحد كتب يوسف عليمات استنادًا إلى أنّ النّقد الثّقافيّ عند عليمات يمثل في هذا الكتاب وسواه، وعلى تعدُّديةِ تطبيقاتِه، وطرائقِ تلقّيه؛ نسقًا دالًّا، وعلامةً فارقةً، وأُفُقًا مُنمازًا، في أُطُرِ/إطاراتِ النّقد العربيّ المُعاصر؛ وذلك بوصفه منهجًا ناجعًا استطاع في أتون تجربة عليمات أنْ يختبرَ وأنْ يكشفَ، والحالُ هذه، عن الأنساقِ الثّقافيّة (Cultural Categories) المُنسربةِ عَبْرَ أبنيةِ الخطابيْن الشّعريّ والسّرديّ.

إنّ عليمات أراد في كتابه هذا أن ينتهي إلى أن القصيدة الجاهلية ما زالت بحاجة إلى قراءة جديدة، تتوسل مناهج النقد الحديث ونظريات ما بعد الحداثة وإرث الدّراسات الثقافيّة، فتكون قراءة قادرة على أن تدحض القارّ المألوف من مقولات النقد العربي الكلاسيكيّ حول القصيدة الجاهلية، وتثبت أن القصيدة العربيّة في العصر الجاهليّ مثلت وتمثّل مراحًا

(*) البريد الإلكتروني: amer998888@yahoo.com

فسيحًا للقراءة والتأويل. وقد نجح عليمات في مرامه هذا، حيث دحض كثيرًا من المقولات المكرورة حول الشعر الجاهليّ، أضرب مثلًا بمعلقة امرئ القيس، إذ أصبح قارًا أنها قصيدة اللهو والإمتاع وحكاية اللقاء بالنساء والبحث عن وصالهنّ، بيد أن قراءة عليمات تثبت أن هذه المعلقة نص أيديولوجي، يعاين إكراهات المكان وتجليات الفقد السُّلطوي.

ولا مشاحة في أن عليمات بوصفه ناقدًا وقارئًا في الآن عينه يمثّل في هذا الكتاب مفهوم القارئ الكفء (Competent Reader) الذي تنمذجه نظريّات التّلقّي، بوصفه القارئ الذي يتمثّل بصورة مُنمازةٍ ضوابطَ القراءة، ومفاهيمها، واستراتيجيّاتها، وَفْقًا لمنظورات منهج نقديّ معيّن، وهو في هذا الكتاب النقد الثّقافي/النسقيّ[1].

والحقيقة أن النقد النّسقيّ عند عليمات هو مِنْ حيث أردتَ جئته فإنّك ملاقيه تطويرًا منهجيًّا فاعلًا لمقولات النقد الثقافي، أدرك إشكالات النظرية النقدية المعاصرة، واقتراب احتضارها، وموت الناقد، أو قل: انعدام فاعليته، والإشكالات التي تحيقُ بالنقد الأدبّي منذ نشأته الأولى، فكان أن استقرّ الأمر لديه على أن يذهب إلى النص الشّعريّ، وهو يستأنسُ بوعي منهجي مائزٍ لُحمته أدوات النّقد الأدبيّ، وسَداه ممكنات النقد الثقافيّ، في ما اصطلح عليه فيما تلا بالنقد النّسقيّ «Categorical Criticism».

أولًا: النّقد الثقافيّ والنقد النّسقيّ ومباعث الائتلاف

يعدُّ النّقد الثّقافيّ بوصفه نقدًا مابعديًّا أحدَ أبرز نتاجاتِ مركز الدّراسات الثّقافيّة المُعاصرة (Center for Contemporary Cultural Studies) في جامعة بيرمنغهام بإنكلترا في ستّينيّات القرن المُنصرم؛ وهو كذلك أحدُ أبرز الاتّجاهات النقديّة التي تتموضعُ في طليعة الاتجاهات النقديّة التي قرّت تسميتُها، شرقًا ومغربًا، بالمابعديات؛ أي ما بعد الحداثة أو ما بعد البنيويّة[2].

وإذا كانت الدراسة تتخِذ من النقد الثقافي/النقد النسقيّ منهجًا تنهجُه في قراءة تمثيلات النسق الثقافيّ في الشعر الجاهلي، فلعلّه من مكرور القول أو من لزوم ما يلزم الإشارة إلى أن النقدَ الثقافي (Cultural Criticism) يعدُّ فرعًا من فروع النقد النصوصيّ العام، الذي يُعنى بنقد الأنساق المضمرة التي ينطوي عليها الخطاب الثقافيّ بكلّ تجلّياته، وأنماطه، وصيغه كما يعرفه عبد الله الغذّامي[3]، بيد أنه عند آرثر أيزابرغر نشاط وليس منهجًا، وهو ما سبّب إشكالات كبرى ما تزال تحيق بهذه النظرية إذ لقيت مقولة «Cultural Criticism

(1) نادر كاظم، **المقامات والتّلقّي: بحث في أنماط التّلقّي لمقامات الهمذاني في النقد العربي الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 31.

(2) ميجان الرّويليّ وسعد البازعيّ، **دليل الناقد الأدبيّ: إضاءة لأكثرَ من سبعين تيارًا ومصطلحًا نقديًا معاصرًا**، ط 3 (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2002)، ص 305ـ309.

(3) عبد الله الغذاميّ، **النّقد الثّقافيّ: قراءة في الأنساق الثقافية العربيّة**، ط 3 (بيروت: المركز الثقافي العربيّ، 2005)، ص 84.

Is an Activity»[4] رواجًا كبيرًا على ألسنة أعداء النقد الثقافي.

والنّقد النّسقيّ في هذه الدراسة هو نفسه النّقد الثقافيّ، وإن كان يجعل من النسق محور المقاربة والمباحثة، لذا فإن مراجع عليمات، وطرائق معالجته للقصائد التي ينطوي عليها هذا الكتاب مثّلت، والحال هذه، امتدادًا متصلًا بمشروعه في النقد الثقافي، بل تأصيلًا له، وتفتيقًا لأكمامه.

وفي سياق ذلك يضطلع النّقد الثّقافيّ عند فنسنت ليتش (V. Leitch)، الذي بدء بالدعوة إلى «نقد ثقافيّ ما بعد بنيويّ» ـ(Post Structural Cultural Criticism)، بمهمة أيديولوجيّة تحدّد بقراءة النّصّ، بوصفه وثيقةً أيديولوجيّة (Ideological)[5].

ويمّثلُ مصطلح النّسق (Category) مصطلحًا محوريًّا مركزيًّا في النّقد الثّقافيّ والدّراسات الثّقافيّة وأخيرًا في النّقد النّسقيّ؛ ذلك أنّ نظريّة النّقد الثّقافيّ تختصُّ بمساءلة الأنساق الثّقافيّة المُضمرة في بنى النّصوص الأدبيّة، وهي تُعنى بطبيعة تحوّلات هذه الأنساق، وتشكّلاتها، ووظائفها، ومُمارساتها، وفاعليتها، ومحمولاتها الثّقافيّة، ولا ريب أنّ النّسق بوصفه مفهومًا نقديًا لما يزلْ مثار نزاعٍ واختلاف، وهو يُمثلّ عُنصرًا مركزيًّا في الحضارة والمعرفة والثقافة والسّياسية، وهو مراوغ وزئبقيٌ وخدّاع، إذ إنّه «يتسمُّ من حيث هو نظامٌ بالمُخاتلة، واستثمارِ الجماليّ والمجازيّ؛ ليكرّر جدليّاته ومضمراته التي لا تنكشفُ إلا بالقراءة الفاحصة»[6]، لذا يرى نيكولاس لومان أنّه «بإمكان النسق أن يتكرر بداخل نفسه»[7].

تجدر الإشارة إلى أن النقد الثقافيّ، الذي يمثل المرتكز المنهجيّ لهذا الكتاب، لَقِي رواجًا كبيرًا عند عددٍ من النُّقاد الأجانب والغربيين والعرب. ففي الغرب اشتهر بممارسته: ميشيل فوكو، وجون فيسك، وستيفن غرنبلات، وإدوارد سعيد، وعند العرب عبد الفتاح كيليطو في دراسته «المقامات: السّرد والأنساق الثّقافيّة، 1983»[8]، وعبد الله الغذامي في دراسته «النقد الثقافي: قراءة فى الأنساق الثقافية العربية، 2000»، وضياء الكعبي في دراستها «السرد العربي القديم: الأنساق الثقافية وإشكاليات التأويل، 2005»[9]، وعبد

---

(4) Arthur A. Berge, *Cultural Criticism: A Primer of Key Concepts* (Newbury Park, NC: Sage Publications, 1995), p. 2.

(5) محسن جاسم الموسوي، **النّظرية والنّقد الثّقافيّ** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص 20.

(6) سمير الخليل، **دليل مصطلحات الدّراسات الثّقافيّة والنّقد الثّقافيّ: إضاءة توثيقيّة للمفاهيم الثّقافيّة المُتداولة** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2016)، ص 294.

(7) نيكلاس لومان، **مدخل إلى نظريّة الأنساق**، ترجمة يوسف فهمي حجازي (كولونيا: منشورات الجمل، 2010)، ص 37.

(8) عبد الفتاح كيليطو، **المقامات: السّرد والأنساق الثّقافيّة**، ترجمة عبد الكبير الشّرقاوي، ط 2 (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2001).

(9) ضياء الكعبيّ، **السّرد العربيّ القديم: دراسة في الأنساق الثّقافيّة وإشكاليّات التأويل** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005).

القادر الربّاعي في دراسته «جماليات الخطاب في النقد الثقافي، 2015»[10].

إنّ مفهومَ النّقد الثّقافيّ ـ في ضَوْء ما سبق ـ يتحدّدُ بوصفه منهجًا نقديًا مابعديًّا أو مابعدَ حداثي أو مابعد بنيويّ، ينمازُ باشتغال مُنظّريه والمهتمين بأطروحاته بمحاولة القَبْضِ على الأنساق الثّقافيّة المُضمرة/ المعلنة في بِنى الخِطاب العميقة، أو الماكرة بحسب تعريف ستيفن غرينبلات (Stephen Greenblatt)؛ ذلك أن النّصّ يمثّلُ لديهم بنيةً مخاتلةً تتسمُّ بالمفارقة والمراوغة والاختلاف، لما تخلّقه المجازاتُ والاستعاراتُ والصّور الشعريّة في النّصّ شعريًّا كان أم سرديًّا من طاقاتٍ لغويّة وشعريّة تعمل على تعمية النّصّ، وجعله بنية ماكرة ومراوغة[11]. وعليه فإنّ هذه المجازات والتوترات تجعلُ النّصّ منمازًا على الدّوام بتعدّدية المعنى أو لانهائية التّأويل في ظل مفهوم خيبة التّلقّي والتأويل، فقد عادت «سُلطة المتلقي» في النّقد الثّقافيّ إلى التوهج بعد خُفوت «سلطةِ المُؤلّف» (Author Authority).

ثانيًا: المتن والمنهج والمرجعيات: على سبيل التوصيف

أصل هذا الكتاب أربعةُ أبحاثٍ نشرها الباحث منجّمة في مجلات علميّة محكّمة، وبُعيد ذلك صدرت في كتاب فيه أربعة فصولٍ ومقدمة وتمهيد وخاتمة، وجاء الكتاب على هذا النحو:

ـ تمهيد: «النّقد النّسقيّ: مدخل نظري».

ـ الفصل الأول: «سيميائيّة النّسق الثّقافيّ: قراءة في معلقة امرئ القيس».

ـ الفصل الثاني: «تمثيلات السُّلطة: قراءة تفكيكيّة في معلقة عمرو ابن كلثوم».

ـ الفصل الثالث: «جدليّة المُقدّس والمُدّنس: قراءة طباقيّة في معلقة عنترة».

ـ الفصل الرابع: «مركزيّة الفقد وثقافة التعاويذ: دراسة أسلوبيّة في قصيدة مالك بن حريم الهمداني».

«خاتمة»

وبالنظر إلى المنهج النقدي العام الذي يؤطّر الدراسات/ القراءات التي ينطوي عليها الكتاب فإننا نلمح دِقةً وذَكَاءً من لدن عليمات حين اختارَ أنْ يستثمر أدواتِ النّقدِ الثقافيّ، والدّراساتِ الثقافية، ومناهج النقد الأدبي في الوصولِ إلى غايته، في صورة من صور التضافر المنهجي والانفتاح المعرفي بين التخصصات.

ويغدو التأويل المُضاعف (Double Interpretation)[12] الاستراتيجيّة التي تَضْبطُ إيقاع هذا التنوع المنهجي، ذلك أنّ عليمات ينطلقُ من فكرةٍ مؤسّسة قِوامها أنّ النّصّ الثّقافيّ غيرُ بريء، يخاتلُ المتلقّي، ويراوغه؛ فضلًا عن أنّ حركة الأنساق الثّقافيّة

(10) عبد القادر الرّباعي، **جماليات الخطاب في النّقد الثّقافيّ** (عمّان: دار جرير، 2015).

(11) يوسف عليمات، **النّسق الثّقافيّ: قراءة ثقافية في أنساق الشّعر العربي القديم** (إربد: دار عالم الكتب الحديث، 2009).

(12) جوناثان كالر، «دفاعًا عن التأويل المضاعف،» **مجلة علامات المغربية**، العدد 11، (1999)، ص 47ـ58.

فيه تكون لوابةً تتوسلُ بالجماليّ المجازي الماكر.

والتّأويل المضاعف الذي أقصده هنا ليس سوى «ربط النّصّ بالميكانيزمات العامّة للحكي والصُّور والأيديولوجيا»[13]. وقد أشار جوناثان كالر إلى أنّ التأويل المضاعف يشتبكُ مع السيميائيّات، التي يتشابه مسعاها مَعَ هذا المسعى فهي كذلك «تقوم بالضبط على السنن المنتجة للدلالة داخلَ مناطق متعددة من الحياة الاجتماعيّة»[14].

أما بالنسبة إلى المصادر ومراجع «ص 173 ـ 181» في كتاب عليمات فإننا نلحظ أنه رجع إلى ما يزيد على 63 مصدرًا عربيًا، و86 مرجعًا عربيًا ومترجمًا، و19 مصدرًا ومرجعًا أجنبيًا، ما يشي بأن عليمات ظل يلاحقُ سؤال الدّراسة العريض في مصادره ومراجعه المختلفة، فاجتمعتْ لَهُ قائمة مصادر ومراجع غنيةٌ أثرت الدراسة وأخصبتها.

ولعل اختيار عليمات للنص الشعري الجاهليّ يمثِّلُ صورةً أخرى من صور وعيه بأهمية الانتخاب الثقافيّ، إذ إن النص الجاهلي أو القصيدة العربيّة الجاهليّة ما انفكت أن تكون متربعةً على أعلى ذرى البلاغة والبيان؛ وهو ما يجعل منها مراحًا فسيحًا أمكنَ لعليمات أن يجوس خلاله مشرّقًا ومغرّبًا في سبيل تحقيقَ رؤيةٍ واضحةٍ وكاشفةٍ ودقيقةٍ لتجليات النسق في تلكم النصوص. وبعدُ، يعكس كتاب عليمات صورةَ المثقفِ الجادِّ الذي جعل من الثقافةِ وتفرعاتها همًّا بحثيًا شغالًا له، فعليمات يصوِّرُ لنا النّاقد الذّكيّ في اختياراته «واختيارُ المرء جزءٌ من عَقْله وقلبه» كما يقول أبو تمام الطائي في حماسته، حيثُ يتجلّى ذلك في اختياره موضوع الدراسة، ومنهجها، ومفاهيمها الرئيسة، ومصادرها.

ثالثًا: القصيدة الجاهلية في مدارات النقد الثقافي

يمثّل كتاب **النقد النّسقيّ: تمثيلات النسق في الشعر الجاهليّ** حلقةً مهمةً من حلقات البحث المتأسّس على قواعد النقد الثقافي/النسقيّ وأدواته، بوصفه خطوةً راسخةً في سبيلِ تأسيس اتّجاه نقديّ جديد لفهم النص الجاهلي في ضوء النقد الثقافي، حيث يستعرضُ الكتاب، بصورةٍ شاملةٍ ومتكاملةٍ، تجليات النسق الثقافي في النص الجاهلي من خلال فحص تمثيلاته في الخطاب الشِّعْري فحصًا نقديًا وثقافيًا شاملًا على اعتبار أنّ «القصيدة الجاهلية بوصفها نصًا ثقافيًا، تظل نابضة بالتوتر، وحسّ القلق، والتساؤل بفعل تمحورها حول قضية الإنسان؛ مما يجعلها قصيدة قابلة للقراءات والتأويلات المضاعفة» (ص 8).

يندرج كتاب عليمات في سياق إعادة قراءة الشعر الجاهلي من منظور مختلف، يؤمن بنسقية النص الجاهلي، وهو ما يعطي كتابه أهميةً جُلى، وخطورةً كُبرى، إذ إنه يجمعُ إلى جدة الموضوع وطرافته، وعيَ عليمات بضرورة تجلية تمثيلات الأنساق التي تُحكم حركيّة الإبداع وتنتج الرؤى والمواقف والمضامين في النص الجاهليّ.

(13) المصدر نفسه، ص 52.

(14) المصدر نفسه، ص 52.

ولأنّ في طيّات العناوين وبدايات الكتب فتنةً وعُجبًا[15] كما يقول أبو عمرو الجاحظ فإنّ القارئ لدراسة عليمات يلحظ أنه أَوْلَى عناوين دراسته الرئيسة والفرعية غيرَ قليلٍ من عنايته واهتمامه، فقد جاءت أغلبها شعريةً، ولافتةً للنظر، ومغريةً للقارئ، من مثل العناوين الآتية: الفصل **الأوّل**: «سيميائية النسق الثقافي: قراءة في معلقة امرئ القيس»، ويضم: المقطع الليلي، ومقطع الذئب: الذّئبيّة، ومقطع المطر، والفصل **الثاني**: «تمثيلات السلطة: قراءة تفكيكيّة في معلقة عمر بن كلثوم»، ويضم: سلطة الأنثى الساقية، وسلطة الظعينة المفارقة، وسلطة الآخر: القبليّ المضاد، والفصل **الثالث**: «جدليّة المُقدّس والمُدّنس، قراءة طباقية في معلقة عنترة»، والفصل **الرابع**: «مركزيّة الفَقْد وثقافة التّعاويذ، دراسة أسلوبية في قصيدة مالك بن حريم الهمداني».

ويتبدى مطمحُ الجِدّة في هذه القراءات بما هي عليه في الفصل **الأول** من الكتاب (ص 23ـ 64)، الذي خصصه عليمات لقراءة تمثيلات سيميائية النسق الثقافي في معلقة امرئ القيس، إذ تمثل هذه القراءة خروجًا صارخًا عن دوائر التلقي التي أُنجزت فيما مضى حول هذه القصيدة، فالمعلقة عند عليمات نص شِفري مُعقّد، مفعمٌ بالأنساق الرامزة، وليس نصًّا شبقيًّا، يرتبط بمُتَع يروم الشاعر حيازتها من قبيل: اللهو، واللذّة، والشهوة، إذ تنفي قراءة عليمات هذه الأفكار جلّها عبر منظور نقديّ سابر، يسائل بنى القصيدة، ويعيد قراءتها بوصفها نصًّا أيديولوجيًّا، يعبّر – بالتأكيد ـ عن موقف سياسيّ يتبنّاه امرؤ القيس بُعيد أنْ قُتِل والده، إذ تغدو القصيدة نصًّا يستدعي الأيام الماضوية التي تنطوي بدورها على أطيافِ الملك الضّائع، ويتطلّع إلى إنجاز فعل الاستعادة لهذا الملك.

وتَضحى معلقة عمرو بن كلثوم في ضوء القراءة التي قدّمها عليمات في الفصل **الثاني** (ص 65ـ96) نصًّا يمثل تجليات الصراع المحتدم بين عمرو بن كلثوم، وعمرو بن هند، من منظور تفكيكيّ، إذ تمثّل القصيدة في إحدى تجلياتها خطابًا تستعلِنُ فيه ثقافة العنف وفحولة الذات التي أراد عمرو بن كلثوم ترسيخها في صراعه مع الآخر، ومحاولته تدميره، والخروج عن نسقه السلطويّ، على الرغم من تشظياتها في مقاطع مُعلّقته، إذ ينتظم شتيت ذلك في تبنّي الشاعر مفاهيمَ وقيمًا مختلفةً ومتعددةً تساعدُهُ على تحقيق مرومه ذلك من مثل: الثورة والرفض والاستعلاء، وتمجيد ثقافة «النحن»، التي يتسلّح بها الشاعر في الصّراع المحتد مع السلطة التي يمثلها عمرو بن كلثوم.

تمثل معلقة عنترة بن شدّاد نصًّا يعكس تمثيلات التابع، وذلك في ضوء القراءة النّسقيّة التي يقدمها عليمات في الفصل **الثالث** من الكتاب (ص 97ـ135) في ضوء الاستئناس بممكنات القراءة الطباقيَّة Contrapuntal) (Reading، التي أسس لها إدوارد سعيد في مرحلة ما بعد الكولونيالية ـPost) (Colonialism[16]، إذ تمثّل معلقةُ عنترة نصًّا

(15) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون، ط 7 (القاهرة: مطبعة الخانجي؛ وجدة: مطبعة المدني، 1998)، ج 1، ص 88.

(16) إدوارد سعيد **الثقافة والإمبرياليّة**، نقله إلى العربية وقدّم له كمال أبو ديب (بيروت: دار الآداب، 1997)، ص20.

أو قصيدة تتموضع خلالهـ/ا جدليات كثيرة من مثل: جدليّة السّواد والبياض أو جدليّة الهيمنة والمقاومة وجدلية السّيادة والعبوديّة بوصفها بؤرًا مركزية تحكم حركيّة الخطاب في هذه القصيدة/المعلقة، بيد أن هذه الجدليات تنتظم في منظور عليمات بجدلية كُبرى هي جدلية المقدّس والمدنس، إذ يمثل المقدّس محور النّصّ وهو نزوع الإنسان الأسود/التابع (Subaltern)، في بناء عالم إنساني حالِم، ومُنصِف، وعادِل، ولا ريب أنّ اتّكاء عليمات على القراءة الطباقيّة يمثل لديه وعيًا منهجيًا مائزًا، فالقراءة الطباقيّة قراءةٌ تتمركز حول دراسة ثيمات الصراع الإنساني وتجلياته المتعددة، إذ تمسي هذه المعلقة ممثِّلةً لنصّ المقاومة، الذي يدافعُ فيه عنترة/الهجين عن إنسانيّته، وهُويته السّوداء، وفحولَته المنسيّة كذلك.

أخيرًا فإنّ المقاربة الأسلوبيّة الثقافيّة التي تضمنتها قراءة عليمات في الفصل **الرابع** (ص 137ـ160) لقصيدة مالك بن حريم الهمذاني، تمثل تجلّيًا آخر من تجليات التلاقح المشروع، أو الفاعل بين النقد الثقافي والنقد الأدبيّ، إذ تنبني هذه القراءة على جملة مركزية هي: «قيمة الثقافة في إنتاج الأنساق» (ص 140). وعليه، فإنّ هذه القراءة تُعاين من منظور أسلوبي ثقافيّ تجليات الفقد، وثيماته، وواسماته الأسلوبية في هذه القصيدة، بصورة تتكشف عن دور الثقافة في الكشف عن الأنساق الثقافية التي تنتظم البنى الأسلوبية خلالها في القصيدة، ولعل هذه القراءة تمثل على أغلب الظّنّ مشروعًا تأسيسيًّا ناجزًا، يمكن الركون إليه في إقامة تحالف منهجي ناجع بين النقد الأدبي والنقد الثقافي، وطيّ صحائف الخلاف المثارة دائمًا بينهما، وهو ما أشار إليه جون باتنز جين قال: «ماذا لو حاولنا أنْ نتصور تحالفًا جديدًا بين الدراسات الأدبيّة والدراسات الثقافيّة، بدلًا من النظر إليهما بوصفهما عدوين طبيعيين؟»[17].

منتهى القول

الحقُّ أنّه يسجل للباحث في دراسته الراهنة إدراكُهُ خطورةَ الأنساق الثقافية المبثوثة في النُّصوص الأدبيّة، وعلى رأسها الأنساق المرتبطة في النص الشعريّ الجاهلي، بكل أشكاله وأنواعه وتجلياته، ينضاف إلى ذلك: أصالة طرحه وجِدتُهُ، وأمانته العلمية، وإحاطته الواسعة بموضوعات الكتاب ومشكلاتها، والوعيُ بخصوصية القضايا مداراتِ البحث، وبروز شخصيته في كثيرٍ من مسالك الكتاب ومناحيه، يزيدُ ذلك كلّه غير قليلٍ من الأناة والصبر والتّدقيق والتّمحيص؛ وهذا جعل الكتاب كتابًا قيمًا وثريّا، وعمدةً في بابه ليس للباحث في مداراتها بُدٌّ من الرُّجوعِ إليه، والانطلاقِ منه.

ويشبه أنْ يكون هذا الكتاب إلماعةً أولى مُهمّة في التأصيل المنهجي لقراءة الشّعر الجاهليّ في إطار نظرية النّقد الثّقافيّ، وهي حلقة في سلسلةِ دراساتٍ يجبُ أن تكون، ذلك أن المقاربات النّصيّة للقصيدة الجاهليّة لم تعد قادرة على أن تقدم قراءة نقدية ما بعدية، تنفذ إلى أعماق النصوص، وتستبطن مضمراتها الأيديولوجية وأنساقها الثقافية، فالنّقد الثّقافيّ

(17) جون سباتنز، «الدراسات الثقافيّة،» ترجمة لطفي السيد منصور، مجلة **فصول**، السنة 25، العدد 99 (ربيع 2017)، ص 239.

يتأسّسُ على لزوبِ دراسة النّصوص النّصّ/ النّصوص الشّعريّة والنّثريّة، وفقًا للسياقات الثّقافيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة التي أحاطتْ بالنّصّ لحظةَ إنتاجه، في محاولة للخروج من «تيه النّصيّة» الذي طغى كما عبّر عن ذلك إدوارد سعيد، غير أنه يغدو في تجربة عليمات جامعًا بين القراءة النصية، التي تحاور بنى النص، وتستكشف جمالياته، والقراءة الثقافية، التي تعاين أنساق النص، وتحفر في مضمراته.

وليس في مقدرونا بعد هذا التّطواف في كتاب عليمات سوى القول: إن دراسته دراسةٌ جادّة، ومهمّة، وقمينة بالاهتمام والدراسة والمناقشة والمراجعة، فهي تمهِّدُ أمام الباحثين سُبُلًا جديدةً في تناول التراث العربي، دراسةً ونقدًا ومراجعةً وتحليلًا، بما تفتحه من كوىً كاشفةٍ في مسائل النقد والمركز والهامش والتمثيل والآخر...إلخ، وإذا كان التفكيكيون يقولون: إنّ كل قراءةٍ هي إساءةُ قراءةٍ، وكل تفسيرٍ هو إساءةُ تفسيرٍ، فإنّ هذه القراءة لكتاب يوسف عليمات ليست سوى إحدى هذه القراءات، على أنها دعوة صادقةٌ للباحثين في مدارات النقد عمومًا والنقد الثقافي خصوصًا، إلى أن يستنيروا بمنهجية عليمات في تعامله أو قل: مناوشته النّصّ الشعري بوصفِهِ حادثةً ثقافيّةً منفتحةً على قراءاتٍ وتأويلاتٍ لامتناهية، يمكن من خلالها الولوج إلى بنيته العميقة، المكونة للُحْمَتَه وسَداه، ومن ثم ربطه بسياقاته الاجتماعية والثقافية والسياسية □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ 1 ـ

علي خليفة الكواري. **النفط والتنمية والحاجة إلى الإصلاح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 271 ص.

تعكس أوراق هذا الكتاب وبحوثه الاهتمام المتزايد بموضوع النفط والتنمية والإصلاح وهمومه في البلدان المعتمدة على ريع صادرات النفط وبخاصة أقطار مجلس التعاون الخليجي، والبلدان العربية كافة بوجه عام، وذلك منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى اليوم. ويعود هذا الاهتمام المستمر بالموضوع، ولا سيما في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها دول المنطقة، إلى اعتبارات قرب ذروة الطلب على النفط، وتداعيات ذلك على الطلب العالمي عليه وتراجع أسعاره رغم حدوث طفرات قصيرة في الأسعار، وإشكالية تآكل ريعه مع تراجع ريع صادراته.

يضم الكتاب ثلاثة أقسام، يعرض **القسم الأول** لبعض هموم النفط في المنطقة، مسلطًا الضوء على المفارقة بين إمكانات النفط وعائداته التنموية التي بُدد مع الأسف الكثير منها وهُدر، وبين الواقع الذي تم التعامل به مع النفط وعائداته في دول المنطقة. ويتناول **القسم الثاني** بعض قضايا التنمية المستدامة، التي تم تجاهلها رسميًا لمصلحة نمط «التنمية النفطية» غير المستدامة المعتمدة على تدفق النفط، المورد الناضب الذي يهدد التقدم العلمي والتطور التقني ريعه بل مصيره. ويختم **القسم الثالث** بتأكيد الحاجة الماسة إلى الإصلاح في أقطار مجلس التعاون، بخاصة الإصلاح الجذري العاجل، الذي تأخر كثيرًا حتى أصبح مسكوتًا عنه، وربما متعذرًا، بحجة عدم القدرة في الوقت الراهن على تمويل التنمية، وفوات الأوان لقرب بلوغ الطلب على النفط ذروته، ومن ثم تراجع الطلب العالمي عليه وتراجع أسعاره وعائداته في غضون عقدين من الزمن، ناهيك بتحديات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها نمط تخصيص عائدات النفط المبذر، وغير العادل بين المواطنين في عصر النفط من ناحية، وبين الأجيال المتعاقبة من ناحية أخرى، في وقت تفاقمت فيه أوجه الخلل المزمنة في المنطقة التي ما زالت تنتظر الإصلاح الجذري العاجل.

وتتمثل أوجه الخلل المزمنة في المنطقة بالتالي:

أولًا: الخلل الإنتاجي ـ الاقتصادي نتيجة الاعتماد المطلق على ريع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي إيرادات ميزان المدفوعات والميزانية العامة التي تعتمد عليها على نحو مباشر وغير مباشر الحركة والنشاط في القطاعين العام والخاص، وذلك في وقت بدأ فيه تراجع الطلب على النفط وبالتالي تراجع أسعاره وتآكل ريعه تدريجًا نتيجة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الذي أدى إلى إنتاج النفط والغاز من حقول جديدة منافسة ومن مصادر لم تكن منتجة اقتصاديًا له، وكذلك تعاظم تأثير التطور التكنولوجي والتحول إلى الطاقة المتجددة في معدل استهلاك الطاقة. ويتطلب ذلك إعادة هيكلة الاقتصاد والمالية العامة وقطاع الطاقة في دول الخليج العربية ودور حكوماتها في الاقتصاد، وبالتالي مراجعة نموذج التنمية التي سارت عليه منذ اكتشاف النفط وإنتاجه.

ثانيًا: الخلل السكاني الذي أدى في دول المنطقة إلى تراجع غير مسبوق عالميًا في نِسب المواطنين في كل من إجمالي عدد السكان ونسبة مساهمتهم في قوة العمل وتراجع دورهم بوصفهم التيار الرئيسي في المجتمع.

ثالثًا: الخلل السياسي الذي أدى في انعكاساته على السلطة والمجتمع إلى إفراز «سلطة أكثر من مطلقة» و«مجتمع أقل من عاجز».

رابعًا: الخلل الأمني المتفاقم نتيجة الانكشاف الأمني والاعتماد على الدول الأجنبية في الدفاع العسكري عن دول المنطقة وما يحمل ذلك في طياته من انصياع لمتطلباتها ودفع أثمان من استقلال الإرادة الوطنية وتآكلها.

وإذ يعرض المؤلف لتداعيات أوجه الخلل السلبية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية المعتمدة على نحوٍ شبه مطلق على ريع صادرات النفط، يؤكد أهمية الإصلاح الجذري من الداخل في كل دولة من دول المنطقة في إطار حوار وطني جاد وعلى المستوى الرسمي والأهلي من أجل التوافق على مضمون الإصلاح والبدء به قبل فوات الأوان. ويشير إلى أن تأمين حماية نظم الحكم في المنطقة من جانب دول عظمى، ومظاهر استقرارها بسبب «كون السلطة فيها أكثر من مطلقة والمجتمع أقل من عاجز» أو بسبب مستويات الدخول المرتفعة فيها نتيجة تدفق عائدات تصدير النفط والغاز أو نمط «التنمية النفطية» غير المستدامة، لا تبرر السكوت عن الإصلاح أو تأجيله، لا بل تؤكد أهمية الانطلاق بمساره من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية وإرساء ملكيات دستورية في المنطقة وإصلاح السياسات العامة لمواجهة أوجه الخلل المزمنة وتلبية متطلبات التنمية المستدامة.

ـ 2 ـ

منير شفيق. **من جمر إلى جمر: صفحات من ذكريات منير شفيق**. تدوين وتحرير نافذ أبو حسنة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021. 560 ص.

تمثل هذه المذكرات رؤية وتجربة نضالية وفكرية يسارية وقومية عربية وإسلامية تعتصر مراحل أساسية في المسيرة السياسية

للمفكر والمناضل الفلسطيني منير شفيق الممتدة نحو سبعين عامًا، من نكبة فلسطين 1948 حتى اليوم. وهي بخلاف المذكرات التي غالبًا ما يكتبها الساسة بهدف الكشف عن معلومات سرية ووقائع غير معروفة، يغلب عليها طابع التحليل السياسي للتطورات والصراعات التي رصدها المؤلف وعايشها بهدف استخلاص العبر وتقديم رؤى ومواقف تؤكد أهمية متابعة تطورات القضية الفلسطينية وصوابية التمسك بالمبادئ والثوابت الفلسطينية والعربية والإسلامية.

توزعت مذكرات الكتاب على ستة أقسام، يعرض **الأول** منها للأحداث العامة والسياسية في فلسطين التي طغت على طفولة شفيق في حي القطمون في القدس القديمة في حقبة الحرب العالمية الثانية، ولا سيما وقوف البعض مع «دول المحور» أي مع ألمانيا وكانوا الأغلبية، والبعض الآخر مع «الحلفاء»، وكانوا الأقلية، نظرًا إلى كره الرأي العام الفلسطيني لبريطانيا بسبب انتدابها لفلسطين ودعمها للصهاينة. ويشير شفيق إلى تأثره بموقف والده اليساري الذي كان أقرب إلى السوفيات في الحرب وبالتالي إلى «الحلفاء» على الرغم من معاداته الشديدة للاستعمار البريطاني. وقد مثل هذا الموقف صدامًا مع المناخ الوطني الفلسطيني العام المناهض للحلفاء بسبب سياسات الانتداب البريطاني لفلسطين الداعم للصهاينة. كما مثّل تناقضًا، إذ كان شفيق ضد هتلر (زعيم المحور) وفي الوقت نفسه ضد الإنكليز، بينما كان يعتقد أن دور السوفيات لم يكن مهمًا.

تسترجع المذكرات قرار تقسيم فلسطين عام 1947 والرفض العربي ـ الفلسطيني له، رغم أن البعض كان معه همسًا، لتصل إلى المعارك التي خاضها مقاتلو «الجهاد المقدس» دفاعًا عن القدس في حرب 1948 حتى سقوط القسم الغربي من المدينة نتيجة الخلل الكبير في ميزان القوى لمصلحة الصهاينة عددًا وتسلحًا بفعل السيطرة العسكرية البريطانية على فلسطين، وكذلك سيطرة بريطانيا وفرنسا على البلدان العربية المجزأة كلها، والمحظور عليها التسلح، إضافة إلى الدعم الدولي للصهاينة الهادف إلى تمكينهم من إقامة الكيان الصهيوني. ويتناول هذا القسم من المذكرات اللجوء الفلسطيني عقب النكبة إلى مدينة الزرقاء شرق العاصمة الأردنية، حيث أقيمت مخيمات اللاجئين التي عاش المؤلف أجواءها، لكن ليس كبقية الفلسطينيين الذين ذاقوا مرارة العيش في الخيم، وذلك نظرًا إلى الظروف العائلية للمؤلف، ولا سيما المادية منها، التي سمحت له وللعائلة بالإقامة خارج المخيمات.

ويتناول **القسم الثاني** من المذكرات انتهاء رحلة اللجوء إلى الزرقاء التي استغرقت نحو عشرة أشهر، واختتمت بالعودة إلى شرق القدس، حيث التحق المؤلف بالمدرسة الرشيدية التي كانت» تغلي» بالسياسة في تلك المرحلة بين عامي 1949 و1953 حين بلغ النشاط السياسي والحزبي أوجه في الضفة الغربية مع ظهور أحزاب وحركات متعددة، كان أبرزها حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، وحزب التحرير وجماعة الإخوان المسلمين وحركة القوميين العرب. وكان النقاش السياسي صاخبًا بين الأحزاب في القدس الشرقية والضفة حول أسباب النكبة وكيفية العودة إلى تحرير فلسطين، بينما تركز انشغال الأحزاب في الأردن على الصراع ضد بريطانيا، والدعوة إلى إلغاء

المعاهدة البريطانية مع الأردن وتحرير الجيش الأردني من قيادته البريطانية، إضافة إلى الحملة ضد الحزب الشيوعي الأردني بسبب تأييد الاتحاد السوفياتي قرار تقسيم فلسطين، ناهيك بالصراع ضد أمريكا، القادم الإمبريالي الجديد إلى المنطقة. ويتوقف شفيق عند تفاهة مقولة بيع الفلسطينيين لأرضهم، فيدحض هذه المقولة، مؤكدًا أنه على الرغم من كل القوانين والضغوط التي مارستها سلطات الانتداب البريطانية على الفلسطينيين لدفعهم إلى التخلي عن أراضيهم وتمكين الصهاينة منها، فإن مجموع ما كان يمتلكه الصهاينة اليهود في عام 1947، لم يتعدّ الـ 6 بالمئة من مجموع مساحة فلسطين، و3 بالمئة منها، كانت في ملكية يهود كانوا يعيشون في فلسطين قبل عام 1917.

ويتحدث شفيق عن تجربته السياسية عبر الحزب الشيوعي في مدينة القدس الذي بدأ يؤشر إلى خطورة أمريكا الزاحفة إلى المنطقة مطلع خمسينيات القرن الماضي، في وقت كان موقف «ثورة 23 يوليو 1952» ومعظم القوى الوطنية يركز على خطورة الدور البريطاني الفرنسي في المنطقة. ثم يثير النقاش حول الوضع الناشئ بعد النكبة في فلسطين، حيث قام على الجزء الأكبر منها الكيان الصهيوني، وصار ما بقي من قطاع غزة تحت الحكم المصري، في حين طُرح موضوع وحدة الضفة الغربية مع الضفة الشرقية لنهر الأردن. وقد كان شفيق مع ضم الضفتين التي أقرها مجلس النواب الأردني في عام 1950، وحتى لما أعلن العاهل الأردني الملك حسين فك الارتباط أو الفصل بين الضفتين عام 1988، كان ضد هذا الموقف لكون الهوية الفلسطينية غير مطروحة طرحًا حادًا إلا عند فلسطينيي قطاع غزة ولبنان، نتيجة السياسة المصرية تجاه القطاع في تلك المرحلة، وكذلك معاملة اللاجئين في لبنان، في حين حصل الفلسطينيون على حقوق المواطنة كاملة في الأردن. ولم يكن هذا الواقع ليعني أن الفلسطينيين ألغوا هويتهم، بل كان يعكس توجهًا فلسطينيًا نحو بناء موقف أردني ـ فلسطيني موحد مع المقاومة.

وإذ يعرض شفيق الأحزاب الصاعدة في تلك الفترة، يستذكر بروز حركة التحرر العربي ونشاط القوميين العرب، وحزب التحرير الذي نادى بوجوب قيام الدولة الإسلامية قبل أن ينتكس بعد الإعلان عن تأميم قناة السويس ومحاولته الوقوف ضد التظاهرات العارمة التي أيدت التأميم ونددت بالعدوان الثلاثي على مصر، بينما انشغل الحزب الشيوعي في تلك الفترة بالتعاون مع حزب البعث بسبل إسقاط المعاهدة الأردنية ـ البريطانية.

وفي هذا القسم من المذكرات، يتناول شفيق الاعتقالات التي تعرض لها والتعايش مع حياة السجون، وصولًا إلى الخلاف مع الحزب الشيوعي حول عدد من المواقف؛ إذ لم يكن يجد في مواقف الحزب تشددًا في رفض قرار التقسيم واعتبار إسرائيل دولة غير شرعية. ولم يكن خروج شفيق من الحزب الشيوعي هروبًا من الماركسية والثورية بل كان يتعلق بالبحث عن إضافات أخرى مهمة إلى جانب مواجهة المشروع الأمريكي، من أبرزها تحقيق الاستقلالية الوطنية والدفاع عن عدالة القضية الفلسطينية، إضافة إلى رغبة شفيق في تبني الحزب مشروع الوحدة العربية واتخاذ موقف إيجابي من عبد الناصر. كما كان يسعى إلى أن تكون الماركسية عربية أصلية من دون تبعية فكرية للخارج اليساري في موسكو أو بكين.

وتتناول المذكرات في هذا القسم رحلة خروج شفيق من القدس إلى بيروت، وبداية التفكير بالتقارب من القوميين العرب ومن ثم التعرف إلى حركة فتح. كما تتناول نكسة حرب حزيران/يونيو 1967 التي أرجعها شفيق إلى الخلل في ميزان القوى لمصلحة إسرائيل، ولا سيما التفوق الجوي الإسرائيلي على القدرات الجوية للجيوش العربية مجتمعة، وذلك بعيدًا من نظريات المؤامرة.

وفي **القسم الثالث** من المذكرات، يمكن التوقف عند الصدام والتعايش بين منطقي الدولة الأردنية والثورة الفلسطينية بعد نكسة 1967، إذ لم يرَ شفيق تناقضًا بينهما ما دام هناك احتلال لأراض أردنية. مع ذلك وقع الصدام وكان «أيلول الأسود» عام 1970 الذي أنهى وجود المقاومة الفلسطينية على الأراضي الأردنية. ويتحدث عن تساؤلات كثيرة أثيرت حول «أيلول الأسود»، تتعلق بدخول المقاومة في صراع المحاور العربية، وعدم إبعاد المظاهر المسلحة من الشوارع، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، في حين يكمن وراء اندلاع الصدام أسباب أخرى، من بينها، رغبة حركة فتح في فك الارتباط مع الأردن والتشدد في حصر تمثيل الشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير تجنبًا لتقديم تنازلات خطيرة ـ وهذا لم يؤد غرضه لاحقًا سواء في مفاوضات مدريد أو في اتفاقية أوسلو ـ وانزعاج الكيان الصهيوني والولايات المتحدة من المقاومة في الأردن، وهو ما دفعهما إلى ممارسة شتى أنواع الضغوط والتآمر لإبعادها عن الأراضي الأردنية.

يتناول شفيق في هذا القسم خروج منظمة التحرير من الأردن إلى بيروت، وظروف انضمامه إلى حركة فتح كيساري قادر على الحوار مع اليسار الأوروبي من أجل إبراز عدالة القضية الفلسطينية. ومع تموضع منظمة التحرير في بيروت، يتحدث المؤلف عن إعادة إنتاج الكثير من المشكلات التي وقعت في الأردن، وصولًا إلى الهجوم على «بوسطة عين الرمانة» في 13 نيسان/أبريل 1975 واندلاع الحرب الأهلية في لبنان، ومن ثم دخول الجيش السوري، وتصاعد عمليات المقاومة انطلاقًا من جنوب لبنان، ولا سيما عقب الاجتياح الإسرائيلي لعام 1978 الذي عرف باجتياح الليطاني.

ويعرض **القسم الرابع** من المذكرات لوقائع الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وخروج منظمة التحرير من بيروت إلى تونس، والانشقاق في حركة فتح الذي قادته حركة «فتح الانتفاضة» التي شاركت مع القوات السورية وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية في إسقاط اتفاق 17 أيار وإزالة بعض النتائج الأخرى التي ترتبت على الاجتياح الإسرائيلي لعام 1982. كما يتناول هذا القسم أحداثًا مهمة شكلت منعطفات في مسارات القضايا العربية، من أبرزها الثورة الإيرانية 1979 والانتفاضة الفلسطينية 1987 واجتياح العراق للكويت 1990، ومؤتمر مدريد، وصولًا إلى اتفاقية أوسلو 1993.

ويمكن التوقف في **القسم الخامس** من المذكرات عند منعطف اتفاق أوسلو وانعكاساته المدمرة والانحدار إلى التسوية ووقوف السلطة الفلسطينية ضد الانتفاضة والمقاومة من خلال التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال. ويتحدث شفيق عن صعوبة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية رغم المحاولات المتعددة منذ عام 2005 نتيجة

انـزلاق السلطة الفلسطينية إلـى التسوية في وقـت يسـتمر المـشروع الصـهيوني بوتيرة متصاعدة في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه والحلول مكانه. كما يتحدث عن علاقته بالوحدة العربية ووقوفه ضد انفصال سورية عن مصر، وتجربته كمنسق للمؤتمر القومي الإسلامي وبلورة الحوار والعلاقة بين القوميين والإسلاميين.

وفـي **القسم السـادس** والأخـير، تتناول المذكرات الانتفاضات العربية، ولا سيما نجاح ثورتي تونس ومصر، حيث كان موقف الجيش حاسمًا في نجاحهما في البلدين، بينما كان الوضـع في سـورية مختلفًا ومعقدًا، إذ كانت سـورية ولا تـزال جـزءًا من محـور المقاومة، ولـم يكن لقوى المحور الممتد من إيـران إلى العراق إلى سورية فلبنان، إضافة إلى روسيا الحليفة التاريخية لسورية، أن تقف مكتوفة اليدين أمام الهيمنة والشروط الأمريكية التي سعت الولايات المتحدة إلى فرضها على دمشق والمنطقة. وفـي هـذا القسـم يـعرض المؤلف لـحـروب حـزب الـلـه وحـركـة حـمـاس وسـرايـا الجهاد والمقاومة والجهاد الإسلامي مع الكيان الصـهيوني فـي لـبـنـان وقـطـاع غـزة لـيؤكد أن معـادلـة الـحـروب السـريـعـة الـتـي تـنـتـصـر فـيـهـا إسرائيل لم تعد قائمة وولت إلى غير رجعة.

يؤكد المؤلف أن كل ما ناضل هو وجيله من أجله منذ الخمسينيات كان حقًا وصحيحًا وواجبًا ولا خلل فيه، ويقع ضمن إطار الثوابت، مثـل الـنـضـال ضـد الـمـعـاهـدات الاسـتـعـمـاريـة، والـكـيـان الـصـهـيـونـي والإمـبـريـالـيـة الأمـريـكـيـة والـهـيـمـنـة والـنـهـب الـرأسـمـالـي الاسـتـعـمـاري، والاسـتـبـداد والـظـلـم الاجـتـمـاعـي والاسـتـغـلال الطبقي، وذلك على الرغم من خيبات الأمل التي شابت مشاريع الاستقلال والتحرر والوحدة والنهضة.

ـ 3 ـ

علـي صـلاح. **الشـعبـويـة الاقـتـصـاديـة: مستقبل العولمة في عصر الجيل الثاني مـن الـحـروب الـتـجـاريـة.** أبـو ظـبـي: مركز المسـتقبل لـلأبـحـاث والـدراسـات المتقدمة، 2021. 245 ص.

شهدت السنوات الأخيرة تناميًا في الحالات النزاعية والاتجاهات الحمائية في السياسات التجارية للدول. وجاءت هذه التطورات التي اتسمت بمظاهر «الشعوبية الاقتصادية» لتمثل مسارًا معاكسًا وانتكاسة لتوجهات السياسات الـتـجـاريـة الـتـي شـهـدهـا الـنـظـام الاقـتـصـادي الـعـالـمـي خـلال الـنـصـف الـثـانـي مـن الـقـرن العشرين، في ظل تصاعد تيارات العولمة التي روجت للانفتاح الاقتصادي العالمي، وتحرير التجارة في السلع والخدمات، وتسهيل حركة البشر ورؤوس الأمـوال ونـقـل التكنولوجيا بين الـدول، ناهيك بقيام التكتلات الاقتصادية الـكـبـرى، كـالاتـحـاد الأوروبـــي، الـذي تمكن من إزالـة الـحـدود المـادية بين دولـه، وضمان الحرية التامة لحركة سكانه. كما تصاعدت هذه الاتـجـاهـات الحمائية في السياسات التجارية للدول في الوقت الذي يمر فيه العالم بظروف استثنائية بسبب جائحة كورونا، التي انعكست بـدورهـا عـلـى الـسـيـاسـات الاقـتـصـاديـة لـلـدول بعضها تجاه بعض.

مـن هـنـا يـتـنـاول هـذا الـكـتـاب مظاهر «الـحـمـائـيـة الـتـجـاريـة»، الـتـي شـهـدهـا الـنـظـام الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة حيث تـبـارت الـدول فـي فـرض رسـوم جمركية على

منتجات بعضها بعضًا، وعمت مظاهر الاحتكار وتقييد حرية دخول الأسواق، وتزايدت ممارسة الدول لحروب العملات، من أجل دعم تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، وغير ذلك من ممارسات تقع جميعها تحت مسمى واحد، هو «الحروب الاقتصادية». يعرض الكتاب لمراحل تطور الحروب الاقتصادية، التي تعَدّ من أقدم أنواع الحروب التي عرفتها البشرية، والتي بدأت في صورة صراعات محدودة على الموارد بين الجماعات والقبائل، قبل أن تتصاعد مع اكتشاف الذهب والمعادن، ويصل الأمر إلى قيام الدول القوية عسكريًا باحتلال الدول الضعيفة واستعمارها من أجل الاستحواذ على ذهبها ومعادنها.

وقد اتسعت دوائر الحروب الاقتصادية مع صعود قادة وأحزاب سياسية ذوي توجهات شعبوية في كثير من البلدان، وهو ما أدى إلى تعزيز سيطرة السياسات الشعبوية على التوجهات الاقتصادية للدول، وانعكس ذلك على توجهات الشعوب، الذين باتوا يرفضون العولمة ويحاربونها، وهو ما مثَّل تحديًا جديدًا للاقتصاد «المعولم». وازدادت الحالة الشعبوية ضد العولمة الاقتصادية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد التي أجبرت الدول على تبني سياسات «الإغلاق العام»، ووضع القيود الصارمة على حركة البشر وسفرهم، وكذلك حركة البضائع، وذلك من أجل وقف انتشار الوباء، الأمر الذي أضر بالاقتصاد المعولم – ولو عن غير قصد ـ وأثار مزيدًا من التساؤل حول مستقبل العولمة، في وقت لجأت بعض الدول إلى فرض عقوبات اقتصادية على دول أخرى تحت غطاء منع انتشار الوباء، أو لأسباب سياسية أو اقتصادية، بينما بدأت دول أخرى تفكر جديًا في وضع سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

ـ 4 ـ

محمد محفوظ جابر. **المستوطنات الصهيونية في محافظة أريحا والأغوار**. عمّان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2020. 126 ص.

يرصد هذا الكتاب الاستيطان الصهيوني في أريحا والأغوار عقب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في حرب 1967، ويتناول الأطماع الصهيونية في مدينة أريحا والأغوار والمشاريع الاستيطانية فيها نظرًا إلى موقعها الاستراتيجي ومخزونها المائي؛ إذ تمتد الأغوار من بيسان حتى صفد شمالًا؛ ومن عين جدي حتى النقب جنوبًا؛ ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غربًا. وتبلغ المساحة الإجمالية للأغوار 720 ألف دونم، وتمثّل السلة الغذائية لسكان مدن الضفة الغربية. يبين مؤلف الكتاب المتخصص في متابعة مشاريع الاستيطان الصهيوني أنه على الرغم من أن اتفاق أوسلو في عام 1994 خصص منطقة وادي الأردن للدولة الفلسطينية المقبلة، فإن 93.4 بالمئة من الأرض هي الآن تحت السيطرة الإسرائيلية، كجزء من المنطقة (ج). وفي هذا الصدد يوضح المؤلف أن مناطق الأغوار الفلسطينية المصنفة بحسب أوسلو (A) (أ) تمثل 11 بالمئة من مساحة محافظة الأغوار الإجمالية وتخضع إداريًا وأمنيًا للسلطة الفلسطينية، بينما تشكل المناطق المصنفة (B) (ب) 4 بالمئة من مساحة المحافظة، وتخضع إداريًا للسلطة الفلسطينية وأمنيًا للاحتلال الإسرائيلي. أما المناطق المصنفة

(C) (ج) فتمثل 85 بالمئة من مساحة المحافظة الإجمالية وتخضع للسيطرة الكاملة للاحتلال الإسرائيلي إداريًا وأمنيًا. وعلى تلك الأرض، هناك الآن ما يقرب من 40 مستوطنة إسرائيلية يعتبرها القانون الدولي غير قانونية، وتستخدم ضعف مساحة الأراضي القابلة للزراعة المتاحة للفلسطينيين.

وترى سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأغوار العمق الاستراتيجي للمشروع الصهيوني، لذا تكثف من مشاريعها الاستيطانية، بموجب ما تطلق عليه تسمية «قانون أملاك الغائبين»، وتواصل إقامة المعسكرات الثابتة للجيش وإقامة المشاريع الاقتصادية بما فيها المشاريع الزراعية والاستثمارية والمحميات مثل مزارع النخيل والخضروات، ومزارع الدواجن والأبقار والبرك الاصطناعية لتربية التماسيح للاستفادة من جلودها، إضافة إلى مشاريع سياحية على شواطئ البحر الميت، في حين تواصل تهجير وتشريد الفلسطينيين، وتجريد السلطة الفلسطينية من أي نفوذ بالمنطقة. وتستند سلطات الاحتلال في ذلك إلى تصنيفات اتفاقية أوسلو التي حددت الأغوار كمنطقة (ج)، التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. ومنذ احتلالها لوادي الأردن اعتمدت سياسات تقضي بفصله عن مناطق الضفّة الغربية، تمامًا مثل السياسات التي اتبعتها لفصل القدس عن بقية المناطق الفلسطينية.

وإذ يعرض المؤلف لواقع المستوطنات في الأغوار من حيث نشأتها وموقعها وتطورها ومساحتها وعدد المستوطنين الذين يسكنون فيها، يؤكد أن سلطات الاحتلال تسعى من خلال «صفقة القرن» إلى استكمال كل المخططات المستقبلية لضم جميع البؤر الاستيطانية في محافظة الغور.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Leila Vignal

War-Torn: The Unmaking of Syria, 2011-2021

London: Hurst and Co Publishers Ltd., 2021. 328 p.

ترى مؤلفة هذا الكتاب أن سورية التي عرفناها تغيرت كثيرًا نتيجة الصراعات المستمرة فيها إلى درجة أنها لم تعد موجودة كما عهدناها. ومن أجل النظر في مستقبلها، علينا أن ندرك ما أصابها من تدمير وتقييم ليس فقط ما تم تدميره، ولكن أيضًا كيفية تدميره وأهداف هذا التدمير. ومن المهم بالقدر نفسه معالجة النتائج الهيكلية ـ وربما الدائمة ـ للتدمير والتشريد على نطاق واسع، إذ إن هذه الديناميات لا تؤثر في المجتمع السوري فحسب، ولكنها تسهم مباشرة في تمزق النسيج الاقتصادي وتهدد سلامة أراضي البلاد ووحدتها. وإذا كانت الحرب عملية تدمير للبشر والحجر غالبًا ما تترافق مع موجات من التشرد والنزوح، فلا بد أن تؤثر في الوقت نفسه في إحداث التغيير في التشكيل المكاني والاجتماعي والاقتصادي. ولا تنحصر تداعيات ذلك ضمن الحدود الوطنية، إذ إن التغيرات التي نجمت عن موجات النزوح في سورية والتفكك الذي أصاب مناطق سورية متعددة، سيستمر في التأثير في المنطقة بأكملها.

تتناول المؤلفة تطورات الحرب السورية التي بدأت بالتظاهرات قبل أن تتحول إلى صراع دام بين النظام والمعارضة وتتصاعد

عنفًا مع شتى التدخلات الخارجية المسلحة من إيران وروسيا لدعم القوات الحكومية وتركيا لدعم المعارضة والجماعات المسلحة. وقد ساعد التدخل الروسي منذ عام 2015 النظام على استعادة السيطرة على مناطق واسعة من سورية، لكن الأراضي شمال البلاد وشرقها بقيت مجزأة في ظل وجود تركي وأمريكي. ومع تقدم الحرب سُجلت موجات من النزوح داخل الأراضي السورية وإلى الدول المجاورة، وتم تدمير اقتصاد البلاد. ومع استمرار الحرب والفشل في الوصول إلى تسوية سياسية في البلاد، من المرجح أن تبقى جهود إعادة الإعمار الطموحة وإعادة النازحين وعودة الاستقرار التي تربطها الأمم المتحدة بالتسوية السياسية خارج الصورة لسنوات مقبلة.

ـ 2 ـ

Giulia Pecorella

The United States of America and the Crime of Aggression

London: Routledge, 2021. 294 p.

يتتبع هذا الكتاب موقف الولايات المتحدة الأمريكية من جريمة العدوان، بدءًا من إعلان وثيقة استقلال الولايات المتحدة في 4 تموز/يوليو حتى عام 2020. وتكمن أهمية الكتاب في تناوله موضوعًا يتعلق بموقف وممارسة الولايات المتحدة بوصفها قوة عسكرية عالمية وإحدى أكثر الدول نفوذًا، إضافة إلى كونها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي. يمثل الكتاب دليلًا قيمًا للطلاب والأكاديميين والمهنيين المهتمين بالقانون الجنائي الدولي.

يتناول الكتاب قرار جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية بتفعيل اختصاص المحكمة المتعلق بجريمة العدوان في عام 2018، ويبحث في ما إذا كان موقف الولايات المتحدة من العدوان قد تطور بمرور الوقت أو إلى أي مدى. ويستكشف كيف يمكن أن يؤثر تعريف الجريمة في الولايات المتحدة، على الرغم من فشلها في التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما تموز/يوليو 1998 والذي دخل حيِّز التنفيذ عام 2002. كما يظهر أن الممارسة الأمريكية واستخدام القوة قد يؤثران في القانون نفسه.

وفي الواقع، تتهم الولايات المتحدة بالانتقائية في تعاملها مع عمل المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما ما تمارسه من نقد لاختصاص المحكمة. ولا تتردد الولايات المتحدة في استخدام أساليب غير مشروعة لعرقلة عمل المحكمة إذا ما قررت إجراء تحقيقات تتعلق بها وبمواطنيها أو بمواطني دول حليفة لها. فعلى سبيل المثال، أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايكل بومبيو منتصف آذار/مارس 2019 أن حظر منح التأشيرات سيطبق على موظفي المحكمة الجنائية الدولية المشاركين بتحقيق المحكمة المحتمل ضد مواطنين أمريكيين. وبدا أن التحرك الأمريكي ضد موظفي المحكمة جاء نتيجة لتحقيق المحكمة المحتمل في أفغانستان والذي قد ينظر في سلوك موظفين أمريكيين هناك، والتحقيق المحتمل في فلسطين والذي من المرجح أن يشمل سلوك مسؤولين إسرائيليين. كما تخفي بعض التحركات الأمريكية ضد المحكمة الجنائية استياء من اتجاه المحكمة للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها وكالة الاستخبارات المركزية والقوات المسلحة الأمريكية في الماضي في غير مكان من العالم.

ـ 3 ـ

Joseph J. Kaminski

Islam, Liberalism, and Ontology: A Critical Re-evaluation

London: Routledge, 2021. 212 p.

يرى مؤلف هذا الكتاب أنه على الرغم من الجهود الأخيرة للحديث عن التداخل الخطابي بين الإسلام والليبرالية، فإن المقولات الأساسية التي تمثل كليهما تظل مختلفة تمامًا، وهناك تناقضات وجودية بينهما، ويجب أخذ هذه الاختلافات على محمل الجد، رغم أنه حتى الآن، لم يتم تقسيم أي أعمال علمية حديثة بشكل صريح أو دقيق حيث تكمن هذه الاختلافات. وعليه، يستكشف المؤلف الأسئلة المتعلقة بالحقوق، ونظريات المعرفة الأخلاقية، ودور الدين في المجال العام، ومقاربات أكثر عمومية للخطاب القانوني، من خلال المصادر الأولية والشرعية التي تمثل كلًا من الإسلام والليبرالية. ويخلص إلى أن أنماط التفكير المجتمعي أكثر ملاءمة للانخراط مع الإسلام وأنماط التنظيم الاجتماعية والسياسية المعاصرة من الليبرالية.

لا يعني ذلك الفصل التام بين كل ما هو ليبرالي وإسلامي أو بين ما تدعو إليه الليبرالية أو ما يدعو إليه الإسلام، ولا سيما في ظل العولمة والتفاعل بين الحضارات، مع توجه المجتمعات نحو انتقاء ما يناسبها من مبادئ وقيم غالبًا ما تكون مشتركة بين الإسلام والليبرالية.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

David Schenker and Grant Rumley,
"**Preserving the Lebanese Armed Forces Amid State Decline,**"
Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 3497 (9 June 2021).

[يشير هذا المرصد السياسي إلى أن الولايات المتحدة تعيد النظر في حساباتها في لبنان بعد الانهيار الاقتصادي الذي تعرض له لبنان وتدهور سعر العملة الوطنية المريب والمخيف، وذلك بعدما كان يرى البعض أنها تنظر بارتياح إلى أي عقوبات أو تدهور يمكن أن تحمل حزب الله مسؤوليته لتأليب الرأي العام اللبناني ضده، ولا سيما بيئه الحاضنة. وتعيد واشنطن النظر في حساباتها في لبنان خشية أن يؤدي تدهور الأوضاع إلى انهيار المؤسسة الأمنية (الجيش) وانهيار الوضع الأمني].

من هنا يذكر هذا المرصد السياسي بالمؤتمر الافتتاحي لموارد الدفاع بين الولايات المتحدة ولبنان الذي عقد افتراضيًا في 21 أيار/مايو لتجديد التزام واشنطن تجاه «الجيش اللبناني» من خلال زيادة مساعداتها للجيش، في إطار «التمويل العسكري الخارجي»، بقيمة 15 مليون دولار، بإجمالي 120 مليون دولار في السنة المالية 2021. ويرى أنه على الرغم من الزيادة المقترحة، يمكن القول إن الموضوع الأكثر أهمية كان مناقشات «مؤتمر الموارد الدفاعية» حول كيفية قيام واشنطن بتقديم أنواع أخرى من المساعدة للجيش اللبناني، إذ إن تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان، يزيد من قلق إدارة

بايدن بشأن سلامة الجيش اللبناني الذي يؤدي دورًا حاسمًا في الحفاظ على بعض مظاهر الأمن الداخلي من خلال عمله في مكافحة الإرهاب ومراقبة التظاهرات. ووفقًا لتقرير جديد للبنك الدولي، يواجه لبنان خطرًا متزايدًا من الاضطرابات مع استمرار انهيار اقتصاده.

وعلى غرار سابقتها، تشترط إدارة بايدن دعم خطة إنقاذ «صندوق النقد الدولي» في لبنان بتنفيذ إصلاحات مالية. لكن المرصد يرى أنه من غير المرجح أن تحدث هذه الإصلاحات في أي وقت قريب، علمًا أنه من دونها ستستمر الدولة في الانزلاق نحو الفشل. ولا تستطيع واشنطن منع هذا التدهور – الذي تتحمل مسؤوليته النخب السياسية البائسة في لبنان ـ ولكن يمكنها اتخاذ خطوات للتخفيف من الأزمة الإنسانية ومنع الجيش من الانهيار.

وعليه يدعو المرصد السياسي واشنطن إلى اتّباع سياسة العصا والجزرة للضغط على هذه النخب السياسية الحاكمة لوضع بلادها في المرتبة الأولى، مع الحفاظ على الإصرار الدولي على الإصلاح كشرط مسبق لخطة الإنقاذ، علمًا أنه من المسلَّم به أن السجل الحافل لهذه الطبقة الحاكمة لا يوفر سوى القليل من التفاؤل بأنها ستغير أساليبها في أي وقت قريب. من هنا يؤكد المرصد ضرورة إيجاد طرق فورية لتخفيف معاناة عامة الشعب ومساعدة الجيش. ويوضح أن دعم الجيش ليس دواءً لكل العلل، ولكن كما أظهرت الحرب الأهلية التي دارت رحاها في الفترة 1975ـ1990، سيصبح وضع البلاد أسوأ كثيرًا إذا ما تداعى الجيش اللبناني.

ـ 2 ـ

Yasmina Abouzzohour,
"**Algeria's Upcoming Election Will Not Instigate Meaningful Change,**"
Brookings (11 June 2021).

يتناول هذا البحث الانتخابات المبكرة التي أُجريت في الجزائر في 12 حزيران/يونيو 2021 لانتخاب 407 أعضاء في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى لمجلس النواب) والتي كانت مقررة في عام 2022. لكن الرئيس عبد المجيد تبون قام بتقريب موعدها استجابة للاحتجاجات المستمرة المناهضة للحكومة في البلاد التي بدأت عام 2019 وأدت إلى تنحية الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة.

وكانت احتجاجات الحراك توقفت إلى حد كبير في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كورونا، لكنها عادت بكامل قوتها في شباط/ فبراير 2021، بعدما تمكنت البلاد من السيطرة النسبية على تفشي المرض. وفي الأشهر الأخيرة، أدت التداعيات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض كبير في القوة الشرائية للجزائريين، وهو ما زاد من حدة الاحتجاجات. كما أدت الحملة الحكومية الأخيرة على الأصوات المعارضة، بما في ذلك أعضاء حركة الحراك، إلى زيادة الاضطرابات. وقد حاولت القيادة العسكرية، احتواء الاضطرابات من خلال مستويات متفاوتة من القمع، فضلًا عن التكتيكات السياسية مثل التعديل الدستوري في عام 2020، ومن ثم التشريع المفاجئ لإجراء الانتخابات في محاولة أخرى من جانب النظام الذي يسيطر عليه الجيش لتخفيف التوترات.

مـع ذلـك، سـرعـان مـا رفـضـت حـركـة الـحـراك والعديد من الفاعلين السياسيين في الجزائر محاولات إجراء انتخابات استعراضية.

ونتيجة لذلك، كان من المتوقع أن تقاطع أغلبية السكان الانتخابات. علاوة على ذلك، على الرغم من الوعود بالبقاء على الحياد، فمن المرجح أن يكون للجيش رأي في تحديد الأحزاب التي ستصعد إلى السلطة بعد الانتخابات. ففي الجزائر، لا يزال من الصعب جدًا تخيل سيناريو يفوز فيه حزب بالأغلبية خلافًا لرغبات الجيش. بل إنه من غير المحتمل أن تتغير ديناميات السلطة في الجزائر بعد الانتخابات بحيث تسمح لأي فاعل سياسي أو هيئة سياسية بالتحدي نفوذ الجيش. وبالتالي، فمن غير المرجح أن تؤدي انتخابات 12 حزيران/ يونيو إلى إحداث أي تغيير حقيقي في البلاد □

يصدر قريبًا
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

- **الهجرة وحقوق الإنسان: كلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الأمنية وتسييج الحدود**

إشراف وتنسيق
الحسين شكراني
وإبراهيم المرشيد

- **الملك فيصل الأول، 1883 ـ 1933: أدواره التاريخية ومشروعاته النهضوية**

سيار الجميل

- **البعد المسيحي للسياسة الروسية**

سليم هاني منصور

Our books are now available to order on www.bookdepository.com
with free worldwide shipping

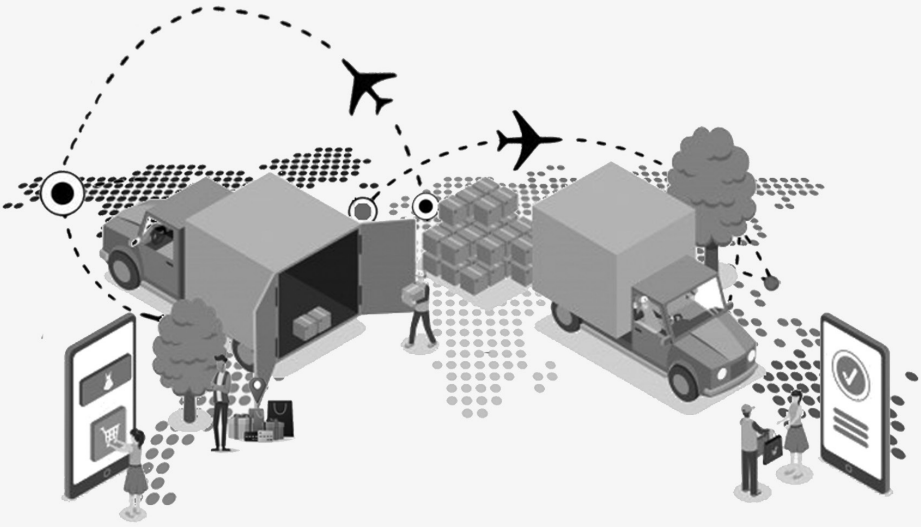

إصدارات المركز متوفرة
على موقع Book Depository
الشحن مجاني إلى
جميع أنحاء العالم

Book
Depository
www.bookdepository.com

Centre for Arab Unity Studies
مركز دراسات الوحدة العربية
www.caus.org.lb